اليابان المارد الاقتصادى

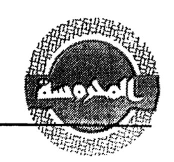
٨

بسم الله الرحمن الرحيم

اليابان المارد الاقتصادى

المجلد الثامن

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٨ — اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وزارة المالية اليابانية تعاقب ١١٢ مسئولا بتهمة الفساد		الأهرام	١٤١٤	٢٨-٠٤-٩٨
معاقبة "مسترين" وآخرين بسبب فضيحة وزارة المال اليابانية		الحياة	١٤١٥	٢٨-٠٤-٩٨
شيراك يتوقع خروج اليابان من أزمتها الاقتصادية		الحياة	١٤١٦	٣٠-٠٤-٩٨
الانضباط دستور اليابان	منير نصيف	الأخبار	١٤١٧	٣٠-٠٤-٩٨
النزل الاقتصادى	شروق جويدة	العالم اليوم	١٤١٨	٣٠-٠٤-٩٨
توقعات بنتائج محدودة لخطة "هاشيموتو" لإصلاح الاقتصاد اليابانى !!		العالم اليوم	١٤١٩	٠٣-٠٥-٩٨
طوكيو تتهم سفينة أبحاث صينية بانتهاك مياهها الإقليمية	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٢٠	٠٣-٠٥-٩٨
الاقتصاد اليابانى .. هل يواجه مصير "تيتانيك"!	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام الاقتصادى	١٤٢١	٠٤-٠٥-٩٨
اليابانيون : مستقبل البلاد مظلم .. وموقع اليابان عالميا فى انهيار	محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٢٣	٠٤-٠٥-٩٨
تحذيرات من انهيار وشيك فى مؤسسات مالية كبرى باليابان	محمد ابراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٢٤	٠٧-٠٥-٩٨
الشلل .. يصيب الاقتصاد اليابانى !		أخبار اليوم	١٤٢٥	٠٩-٠٥-٩٨
مشاكل الاقتصاد اليابانى تهدد العالم بالكساد		اخبار اليوم	١٤٢٨	٠٩-٠٥-٩٨
طوكيو : الولايات المتحدة تساند السياسة الاقتصادية اليابانية	أ.ف.ب	الحياة	١٤٣٠	٠٩-٠٥-٩٨

مجلد رقم ٨ — اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وزير خارجية اليابان يزور كمبوديا لبحث الإسهام فى إعمار ما دمرته الحرب	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٣١	٩٨-٠٥-١٠
قضية تعديل الدستور اليابانى .. متى تحسم ؟	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٣٢	٩٨-٠٥-١١
توقع حل البرلمان اليابانى بسبب اعتراض المعارضة على القوانين الحكومية	أ.ش.أ	الوفد	١٤٣٤	٩٨-٠٥-١١
الاقتصاد اليابانى لا يزال فى وضع حرج		الأهرام	١٤٣٥	٩٨-٠٥-١٣
البنوك تهرب بأموالها من أزمة آسيا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	ناصر محمد حسين	العالم اليوم	١٤٣٦	٩٨-٠٥-١٨
ضحايا مشاكل اليابان الاقتصادية		الأهرام الاقتصادى	١٤٣٧	٩٨-٠٥-١٨
انهيار الحكومة اليابانية بعد إنسحاب الحزبين المساندين لـ"هاشيموتو"	أ.ف.ب	الأهرام المسائى	١٤٣٩	٩٨-٠٦-٠١
انهيار التحالف بين الاشتراكيين والليبراليين فى اليابان	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٤٠	٩٨-٠٦-٠٣
حكومة اليابان قلقة لتدهور سعر الين وتعقد اجتماعا طارئا لمواجهة زيادة البطالة		الأهرام	١٤٤١	٩٨-٠٦-٠٣
علاج الاقتصاد اليابانى .. بمزيد من البطالة ..!!	محمد غزلان	المساء	١٤٤٢	٩٨-٠٦-٠٣
اليابان تقترح استضافة مؤتمر دولى لتسوية نزاع كشمير		الأهرام	١٤٤٣	٩٨-٠٦-٠٣
انخفاض مبيعات السيارات فى اليابان للشهر الـ١٤ على التوالى		الأهرام	١٤٤٤	٩٨-٠٦-٠٧
الدولار يحتفظ بقوته أمام الين		الأهرام الاقتصادى	١٤٤٥	٩٨-٠٦-٠٨
هل تفتح اليابان ملف المساعدات الخارجية		الأهرام الاقتصادى	١٤٤٦	٩٨-٠٦-٠٨
اليابان تقدم بليون دولار لمحطتين للطاقة النووية فى كوريا الشمالية		الحياة	١٤٤٩	٩٨-٠٦-٠٩

مجلد رقم ٨ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اليابان وأمريكاقلقتان من تأثير انهيار الين على الاقتصاد العالمى محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٥٠	٩٨-٠٦-١١
تدهور الين اليابانى يهدد بخفض قيمة اليوان الصينى والعملات الآسيوية كافة	الحياة	١٤٥١	٩٨-٠٦-١١
اليابان تعلن دخولها مرحلة الانحسار الاقتصادى	أخبار اليوم	١٤٥٣	٩٨-٠٦-١٣
اقتصاد اليابان يدخل مرحلة الكساد والين يتراجع إلى أدنى مستوى منذ ٨ أعوام	الحياة	١٤٥٤	٩٨-٠٦-١٣
بدء انهيار المعجزة اليابانية	الوفد	١٤٥٦	٩٨-٠٦-١٣
الصادرات اليابانية إلى الخليج تستفيد من تراجع سعر صرف الين	الحياة	١٤٥٧	٩٨-٠٦-١٤
هجوم حاد على الحكومة اليابانية بسبب ركود الاقتصاد	الأهرام	١٤٥٩	٩٨-٠٦-١٤
صحف اليابان تطالب بعمل عاجل للخروج من الركود	الحياة	١٤٦٠	٩٨-٠٦-١٤
انخفاض جديد للين يثير القلق بالأسواق الآسيوية محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٦١	٩٨-٠٦-١٦
قنبلة الين .. انفجار جديد فى آسيا سجينى دولرمانى	الأهرام	١٤٦٢	٩٨-٠٦-١٦
هل يتغير النظام الاقتصادى اليابانى	الأهرام	١٤٦٣	٩٨-٠٦-١٦
ويرانتو .. يحكم من وراء الكواليس .. أو يقفز على السلطة ؟ !! بلال عبد الموجود	المساء	١٤٦٤	٩٨-٠٦-١٦
مسئول أمريكى يبدأ مهمة عاجلة فى اليابان لمحاولة إنهاء أزمة الين	الوفد	١٤٦٥	٩٨-٠٦-١٨
اتفاق كلينتون وهاشيموتو على تثبيت سعر صرف الين محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٦٦	٩٨-٠٦-١٨
الدولار الأمريكى يهاجم الين اليابانى الضعيف !! محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٦٧	٩٨-٠٦-١٨

مجلد رقم ٨ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٣٨ زيادة فى قيمة الجنيه مقابل العملة اليابانية			
عماد غنيم	الأهرام	١٤٦٩	١٨-٠٦-٩٨
تدخل مجلس الاحتياطى الاتحادى ينقذ			
	القبس	١٤٧١	١٨-٠٦-٩٨
الدول الصناعية تبحث غدا إنهاء الركود فى اليابان			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٧٥	١٩-٠٦-٩٨
اليمين اليابانى يكره أمريكا !!			
أحمد عبد المنعم	المساء	١٤٧٦	١٩-٠٦-٩٨
أسواق آسيا تشهد انتعاشا نادرا بفضل تحسن وضع الين اليابانى			
	الحياة	١٤٧٧	١٩-٠٦-٩٨
غيوم فى سماء بلاد الشمس المشرقة ؟			
حسن صابر	أخبار اليوم	١٤٧٩	٢٠-٠٦-٩٨
اليابان المساهم الأول فى تقديم مساعدات التنمية العام الماضى			
أ.ف.ب	الحياة	١٤٨١	٢٠-٠٦-٩٨
ضعف الين ينذر ببدء المرحلة الثانية من الأزمة الآسيوية			
إبراهيم على محمد	الحياة	١٤٨٣	٢٠-٠٦-٩٨
مجموعة السبع الصناعية تبحث فى طوكيو اليوم دعم الاقتصادات الآسيوية			
محمد صابرين	الأهرام	١٤٨٥	٢٠-٠٦-٩٨
اليابان وأميركا : الأزمة و"الاحتقار"			
حازم صاغية	الحياة	١٤٨٦	٢١-٠٦-٩٨
مجموعة السبع وآسيا تحضان اليابان على إصلاح نظامها المصرفى			
	الحياة	١٤٨٨	٢١-٠٦-٩٨
الهزيمة اليابانية !			
منير عامر	العالم اليوم	١٤٨٩	٢١-٠٦-٩٨
المخاوف تتزايد : الأسهم الآسيوية تنخفض واتفاق يابانى أمريكى لوقف انخفاض الين			
	الأهرام الاقتصادى	١٤٩٠	٢٢-٠٦-٩٨
اليابان . وكابوس الركود			
	الأهرام الاقتصادى	١٤٩٣	٢٢-٠٦-٩٨
الاقتصاد اليابانى ومخاطر ركود عالمى			
	الأهرام	١٤٩٤	٢٢-٠٦-٩٨

مجلد رقم ٨ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الين يعاود الانخفاض بعد فشل جهود مجموعة السبع			
أ.ب	الحياة	١٤٩٥	٩٨-٠٦-٢٣
إجراءات يابانية هزيلة لمواجهة أزمة الديون المعدومة تجدد الضغوط على الين			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٤٩٧	٩٨-٠٦-٢٣
اليابان وروسيا يبحثان بنود اتفاقية سلام بين البلدين			
	الأهرام	١٤٩٨	٩٨-٠٦-٢٣
اليابان تطلب إعادة محاكمة منفذ عملية مطار اللد			
	الأهرام	١٤٩٩	٩٨-٠٦-٢٤
سريبتر اليابانى			
	الأهرام	١٥٠٠	٩٨-٠٦-٢٤
الأزمة المالية الآسيوية أجبرت دول المنطقة على خفض الانفاق العسكرى			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٠١	٩٨-٠٦-٢٤
٤٤٧ مليار جنيه إسترلينى فى أيدى المضاربين تهدد الين اليابانى !			
سناء حنفى	المصور	١٥٠٣	٩٨-٠٦-٢٦
اليابان جوهرة آسيا تغرق بالركود الاقتصادى			
	الحوادث	١٥٠٥	٩٨-٠٦-٢٦
خبير اقتصادى دولى يتوقع تراجع العملة اليابانية إلى ٢٧٨ ينا مقابل الدولار			
رائد الخمار	القبس	١٥٠٨	٩٨-٠٦-٢٦
بدء الحملة الانتخابية لانتخابات مجلس الشيوخ اليابانى			
	الوفد	١٥١٠	٩٨-٠٣-٢٦
متغيرات الشرق الأقصى			
سمير دياب التميمى	القبس	١٥١١	٩٨-٠٦-٢٧
أمريكا تسرع لإنقاذ الين وآسيا			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥١٣	٩٨-٠٦-٢٨
أزمة اليابان الاقتصادية تؤثر على الكبار ويتجاهلها الشباب			
لوسى عوض	وطنى	١٥١٥	٩٨-٠٦-٢٨
هاشيموتو .. بلا صلاحيات			
صلاح البرديسى	المساء	١٥١٦	٩٨-٠٦-٢٨
ممثلو الدول السبع الكبرى يطالبون اليابان بالتعجيل فى برنامج الإصلاح			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥١٧	٩٨-٠٦-٢٨

مجلد رقم ٨ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اليابان فى ركود والرأسمالية الانغلوساكسونية تستعد للانقضاض على الرأسمالية اليابانية			
فورين افيرز	القبس	١٥١٨	٢٩-٠٦-٩٨
لا حل لمشاكل اليابان .. إلا بالانغلوساكسونية			
	القبس	١٥٢٣	٢٩-٠٦-٩٨
هاشيموتو يأمر بإعداد خطة تسوية الديون المصرية المعدومة			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٢٤	٢٩-٠٦-٩٨
قلق فى واشنطن من تراجع الين اليابانى وتحذير من أزمة أكبر فى العملات الآسيوية			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٢٥	٣٠-٠٦-٩٨
اليابان تعترف بدخولها مرحلة الركود الاقتصادى للمرة الأولى منذ ٢٤ عاما			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٢٦	٣١-٠٦-٩٨
أزمة الين اليابانى "أنفلونزا آسيوية" وأمريكا تعمل بطريقة مصائب قوم!			
راشدة رجب	الأهالى	١٥٢٧	٠١-٠٧-٩٨
كلينتون : الانتعاش الاقتصادى فى آسيا يعتمد على استئناف النمو فى اليابان			
	الحياة	١٥٢٨	٠١-٠٧-٩٨
صندوق النقد الدولى يناشد اليابان دعم اقتصادها حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادى فى شرق آسيا			
	الأهرام	١٥٢٩	٠١-٠٧-٩٨
كيرينكو فى طوكيو يطلب المساعدات الاقتصادية لروسيا			
	الجمهورية	١٥٣٠	٠١-٠٧-٩٨
درس من اليابان .. اليسار ينهض			
	الأهالى	١٥٣١	٠١-٠٧-٩٨
اليابان تعلن خطة لاصلاح القطاع المصرفى			
أ.ف.ب	الحياة	١٥٣٣	٠٣-٠٧-٩٨
دول الخليج تصدر نفطا بقيمة ٣٠ بليون دولار سنويا لليابان			
	القبس	١٥٣٤	٠٣-٠٧-٩٨
وقت شراء الين اليابانى			
هانى حمود	الوطن العربى	١٥٣٩	٠٣-٠٧-٩٨
كلينتون : الخطة اليابانية للاصلاح المصرفى "ايجابية"			
أ.ف.ب	الحياة	١٥٤١	٠٤-٠٧-٩٨
انقذ مالك .. بمالك			
احمد الجار الله	أخبار اليوم	١٥٤٣	٠٤-٠٧-٩٨

مجلد رقم ٨ — اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ندوة باليابان تناقش فرص الاستثمار فى مصر			
	الأهرام	١٥٤٣	٩٨-٠٧-٠٥
اليابان ريادة اقتصادية ومشكلة عالمية !			
نزيرة الأفندي	الأهرام الاقتصادي	١٥٤٤	٩٨-٠٧-٠٦
هاشيموتو يتراجع عن فكرة خفض ضريبة الدخل			
محمد إبراهيم الدسوقي	الأهرام	١٥٤٦	٩٨-٠٧-٠٦
الانقساما الداخلية فى الحكومة اليابانية تضعف فرص هاشيموتو فى الانتخابات			
	الأهرام	١٥٤٧	٩٨-٠٧-٠٧
أزمة اليابان .. وقصة غائبة			
طيب بطرس	الأخبار	١٥٤٨	٩٨-٠٧-٠٧
دلالات الزيارة			
	المساء	١٥٥٠	٩٨-٠٧-٠٧
اليابان : الادعاء العام يطالب بإعدام عضو فى جماعة "الحقيقة السامية"			
	الحياة	١٥٥١	٩٨-٠٧-٠٧
حكومة هاشيموتو تتعهد بمراجعة شاملة للنظام الضريبى			
محمد إبراهيم الدسوقي	الأهرام	١٥٥٢	٩٨-٠٧-٠٨
هاشيموتو يؤجل إعلان الخفض الدائم للضرائب حتى العام القادم			
محمد إبراهيم الدسوقي	الأهرام	١٥٥٣	٩٨-٠٧-٠٩
هاشيموتو يتعهد بخفض ضريبى فى إطار اصلاحات دائمة			
أ.ف.ب	الحياة	١٥٥٤	٩٨-٠٧-٠٩
كارثة اليابان			
عادل إبراهيم	الأهرام	١٥٥٥	٩٨-٠٧-١٠
الانهيار قادم			
مدحت خفاجى	الوفد	١٥٥٦	٩٨-٠٧-١٠
٨٠٠ مليون دولار قرضا من اليابان لروسيا			
	الأهرام	١٥٥٧	٩٨-٠٧-١٠
مغامرة يابانية إلى الكوكب الأحمر تتكلف ١١ مليار دولار وتستغرق عامين			
هالة ى حلمى	المصور	١٥٥٨	٩٨-٠٧-١٠
"هاشيموتو" باق فى منصبه .. لأنه أفضل الموجودين			
	المساء	١٥٥٩	٩٨-٠٧-١٠

مجلد رقم ٨ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انتخابات مجلس الشيوخ .. امتحان صعب يواجهه هاشيموتو غدا			
أ.ف.ب	القبس	١٥٦٠	١١-٠٧-٩٨
النتائج تحدد مصير هاشيموتو السياسى			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٦٢	١١-٠٧-٩٨
رئيس الوزراء اليابانى يخطط لتخفيضات ضريبية جديدة			
	الحياة	١٥٦٣	١٣-٠٧-٩٨
منافسة حادة بين الحزب الحاكم والحزب الاشتراكى المعارض			
	الوفد	١٥٦٤	١٣-٠٧-٩٨
الحزب الحاكم فى اليابان يطرح خطة لخفض ضرائب الدخل بـ ٣٧,٤ مليار دولار			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٦٥	١٣-٠٧-٩٨
إقبال كبير على التصويت وسط تكهنات بفقد الحزب الحاكم الأغلبية فى البرلمان			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٦٦	١٣-٠٧-٩٨
اليابان : توقع هزيمة للحزب الحاكم واستقالة هاشيموتو من رئاسة الوزراء			
	الحياة	١٥٦٧	١٣-٠٧-٩٨
إصلاح القطاع المصرفى اليابانى بداية صحيحة ... ولكن !			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام الاقتصادى	١٥٦٨	١٣-٠٧-٩٨
استقالة هاشيموتو تعرض الين لضغوط جديدة .. وتزيد الاقبال على الدولار			
	القبس	١٥٧١	١٤-٠٧-٩٨
سقط نتيجة اخطائه الاقتصادة			
أ.ف.ب	القبس	١٥٧٣	١٤-٠٧-٩٨
المعارضة اليابانية تطالب بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات عامة مبكرة			
	الأهرام المسائى	١٥٧٤	١٤-٠٧-٩٨
استقالة هاشيموتو بعد هزيمة ساحقة للحزب الحاكم باليابان فى انتخابات مجلس الشيوخ			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٧٥	١٤-٠٧-٩٨
هاشيموتو قدم استقالته بعد هزيمة انتخابية قياسية لحزبه			
أ.ف.ب	القبس	١٥٧٩	١٤-٠٧-٩٨
اليابان : هاشيموتو يستقيل ويعلن مسؤوليته عن الهزيمة الساحقة لحزبه			
أ.ف.ب	الحياة	١٥٧٨	١٤-٠٧-٩٨
الين يترنح فى اعقاب استقالة هاشيموتو			
أيمن مكرم	العالم اليوم	١٥٧٩	١٤-٠٧-٩٨

مجلد رقم ٨ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هاشيموتو استقال .. والاقتصاد اليابانى على حافة الهاوية	أيمن مكرم	العالم اليوم	١٥٨٠	٩٨-٠٧-١٤
استقالة هاشيموتو بسبب الاقتصاد اليابانى المريض		الأهرام	١٥٨١	٩٨-٠٧-١٧
٨٠٠ مليون دولار قرضا من اليابان لروسيا		الأهرام	١٥٥٧	٩٨-٠٧-١٠
مغامرة يابانية إلى الكوكب الأحمر تتكلف ١١ مليار دولار وتستغرق عامين		هالة حلمى	١٥٥٨	٩٨-٠٧-١٠
"هاشيموتو" باق فى منصبه .. لأنه أفضل الموجودين		المساء	١٥٥٩	٩٨-٠٧-١٠
انتخابات مجلس الشيوخ .. امتحان صعب يواجهه هاشيموتو غدا	أ.ف.ب	القبس	١٥٦٠	٩٨-٠٧-١١
النتائج تحدد مصير هاشيموتو السياسى	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٦٢	٩٨-٠٧-١١
رئيس الوزراء اليابانى يخطط لتخفيضات ضريبية جديدة		الحياة	١٥٦٣	٩٨-٠٧-١٣
منافسة حادة بين الحزب الحاكم والحزب الاشتراكى المعارض		الوفد	١٥٦٤	٩٨-٠٧-١٣
الحزب الحاكم فى اليابان يطرح خطة لخفض ضرائب الدخل بـ ٣٨,٤ مليار دولار	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٦٥	٩٨-٠٧-١٣
إقبال كبير على التصويت وسط تكهنات بفقد الحزب الحاكم الأغلبية فى البرلمان	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٦٦	٩٨-٠٧-١٣
اليابان : توقع هزيمة للحزب الحاكم واستقالة هاشيموتو من رئاسة الوزراء		الحياة	١٥٦٧	٩٨-٠٧-١٣
إصلاح القطاع المصرفى اليابانى بداية صحيحة ... ولكن !	محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام الاقتصادى	١٥٦٨	٩٨-٠٧-١٣
استقالة هاشيموتو تعرض الين		القبس	١٥٧١	٩٨-٠٧-١٤
رئيس الوزراء اليابانى سقط نتيجة اخطائه الاقتصادية	أ.ف.ب	القبس	١٥٧٣	٩٨-٠٧-١٤

مجلد رقم ٨ | اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المعارضة اليابانية تطالب بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات عامة مبكرة			
	الأهرام المسائى	١٥٧٤	١٤-٠٧-٩٨
استقالة هاشيموتو بعد هزيمة ساحقة للحزب الحاكم باليابان فى انتخابات مجلس الشيوخ			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٧٥	١٤-٠٧-٩٨
هاشيموتو قدم استقالته بعد هزيمة انتخابية قياسية لحزبه			
أ.ف.ب	القبس	١٥٧٦	١٤-٠٧-٩٨
اليابان : هاشيموتو يستقيل ويعلن مسؤوليته عن الهزيمة الساحقة لحزبه			
أ.ف.ب	الحياة	١٥٧٨	١٤-٠٧-٩٨
الين يترنح فى أعقاب استقالة هاشيموتو			
	العالم اليوم	١٥٧٩	١٤-٠٧-٩٨
هاشيموتو استقال .. والاقتصاد اليابانى على حافة الهاوية			
أيمن مكرم	العالم اليوم	١٥٨٠	١٤-٠٧-٩٨
استقالة هاشيموتو بسبب الاقتصاد اليابانى المريض			
	الأهرام	١٥٨١	١٤-٠٧-٩٨
واشنطن تريد استمرار الحوار وسيدنى			
	القبس	١٥٨٣	١٥-٠٧-٩٨
استمرار الأزمة السياسية فى اليابان			
	الأحرار	١٥٨٤	١٥-٠٧-٩٨
أسواق المال تهتز .. بعد هزيمة الحزب الحاكم فى اليابان			
بلال عبد الموجود	المساء	١٥٨٥	١٥-٠٧-٩٨
وزير الخارجية اليابانى يرشح نفسه خلفا لهاشيموتو فى زعامة الحزب الليبرالى			
	الأهرام المسائى	١٥٨٧	١٥-٠٧-٩٨
زعماء العالم يناشدون اليابان الإسراع فى إجراءات الإصلاح الاقتصادى			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٨٨	١٥-٠٧-٩٨
طوكيو : سحب أزمة سياسية جديدة تتجمع فى الافق			
	القبس	١٥٨٩	١٦-٠٧-٩٨
وزير خارجية اليابان يعلن اليوم ترشيح نفسه لخلافة هاشيموتو			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٩٠	١٦-٠٧-٩٨
صباح الخير			
سعيد سنبل	الأخبار	١٥٩١	١٦-٠٧-٩٨

مجلد رقم ٨ اليابان المارد الاقتصادى (المجلد الثامن)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
وفاة فيا غراوى فى اليابان			
أ.ف.ب	الحياة	١٥٩٣	١٦-٠٧-٩٨
وزير خارجية اليابان يعلن ترشيح نفسه لخلافة هاشيموتو			
	الحياة	١٥٩٤	١٦-٠٧-٩٨
اليابان : المنافسة على خلافة هاشيموتو تؤجل انتخاب زعيم جديد للحزب الحاكم			
اشتعال معركة الزعامة فى اليابان	الحياة	١٥٩٥	١٧-٠٧-٩٨
اشتعال معركة الزعامة فى اليابان			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٥٩٦	١٧-٠٧-٩٨
طوكيو : السباق على رئاسة الحزب يزداد اشتعالا بترشيح كاجياما			
	القبس	١٥٩٧	١٧-٠٧-٩٨
طوكيو : مراقبون يشككون فى التزام كاجياما بالاصلاح			
	القبس	١٥٩٩	١٨-٠٧-٩٨
"جيش" من المفلسين فى اليابان بعد انفجار "الفقاعة" الاقتصادية !			
	اخبار اليوم	١٦٠١	١٨-٠٧-٩٨
وزير الخارجية اليابانى يعلن ترشيح نفسه رسميا لزعامة الحزب الحر ورئاسة الحكومة			
	اخبار اليوم	١٦٠٣	١٨-٠٧-٩٨
"الين" .. فى خطر			
	المساء	١٦٠٣	١٩-٠٧-٩٨
احتدم المنافسة بين المرشحينالثلاثة لخلافة هاشيموتو			
	الأخبار	١٦٠٤	٣٠-٠٧-٩٨
الصراع على خلافة هاشيموتو يستحوذ على اهتمام الاسواق ويدعم الدولار			
	القبس	١٦٠٥	٣٠-٠٧-٩٨
الاقتصاد اليابانى يحتاج إلى جراحة مؤلمة			
محمد إبراهيم الدسوقى	الأهرام	١٦٠٨	٣١-٠٧-٩٨
فى اليابان .. قال الشعب كلمته			
هانى محمد فرج	الأخبار	١٦٠٩	٣١-٠٧-٩٨
ابوتشى يتقدم السباق للفوز بمنصب رئيس وزراء اليابان			
	الأخبار	١٦١٠	٢٣-٠٧-٩٨
الحزب الحاكم فى اليابان فقد شعبيته بعد ٤٤ سنة فى السلطة !			
عبد اللطيف وهبة	الأهالى	١٦١١	٢٣-٠٧-٩٨
استطلاعات تؤكد تقدم اوبوتشى فى سباق رئاسة الحكومة اليابانية			
	القبس	١٦١٣	٢٣-٠٧-٩٨



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ / ٤ / ١٩٩٨

وزارة المالية اليابانية تعاقب ١١٢ مسئولا بتهمة الفساد

طوكيو - مكتب الأهرام ووكالات الأنباء: فى خطوة غير مسبوقة تستهدف تحسين الصورة العامة ، أعلن ميكارى ماتسوناجا وزير المالية اليابانى عن فرض عقوبات مشددة ضد ١١٢ من العاملين بالوزارة لتلقيهم دعوات للترفيه عنهم من المسئولين فى البنوك وشركات السمسرة مقابل تسريب معلومات الوزارة إليهم، وذلك فى أعقاب تحقيق داخلى شمل ٥٥٠ من العاملين بالوزارة، وفور الإعلان عن ذلك قدم مسئولان تعرضا للعقاب استقالتيهما.

وفى الوقت ذاته، اجتمع وزير المالية مع كبار مديرى البنوك اليابانية وطالبهم بالتخلى عن الإحجام عن تقديم قروض جديدة للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، مما أدى إلى إعلان العديد منها إفلاسها. تعد هذه الشركات عماد الاقتصاد اليابانى لأنها تزود الشركات الكبيرة بما تحتاجه من قطع الغيار. فى الوقت نفسه دعا الرئيس الفرنسى جاك شيراك إلى الحفاظ على عملة يابانية قوية بما فيه الكفاية حتى يمكن الحفاظ على الاستقرار النقدى فى آسيا. وقال - فى كلمة ألقاها أمام اتحاد رجال الأعمال اليابانيين - إن الين يقوم بدور مهم فى النظام النقدى الآسيوى والعالمى، وإنه يأمل فى استمرار قيامه بهذا الدور.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معاقبة "مستر ين" وآخرين بسبب فضيحة وزارة المال اليابانية

طوكيو - رويترز - كان ايسوكي سكاكيبارا نائب وزير المال الياباني للشؤون الدولية والمعروف بلقب «مستر ين»، بين ١١٢ مسؤولاً في الوزارة عوقبوا امس الاثنين بسبب فضيحة قبول بعض المسؤولين دعوات للطعام من شركات خاصة.

وأعلن وزير المال هيكارو ماتسوناغا هذه الخطوة المفاجئة ضد سكاكيبارا والمسؤولين الآخرين في بيان في ختام تحقيق داخلي شمل ١٠٥٠ موظفاً في وزارة المال كانوا على صلة بالقطاع الخاص خلال السنوات الخمس الماضية.

وجاء في البيان ان سكاكيبارا والذي يلقب بـ «مستر ين» لما تتركه تصريحاته من تأثير كبير على أسواق الصرف العالمية، تلقى «تحذيراً» وان راتبه سيخفض ٢٠ في المئة لمدة شهر واحد.

وقال وزير المال ان راتبه هو شخصياً ورواتب كبار نوابه ستنخفض ٢٠ في المئة لمدة شهر تحملاً للمسؤولية عن الفضيحة.

واضاف ان اتسوشي ناغانو المدير العام لمكتب الأوراق المالية في الوزارة وتاكاشي سوجي نائب مدير عام المكتب المصرفي قدما استقالتيهما.

وتابع «إننا ناسف بشدة لما حدث من تجاوزات وسنسعى جاهدين لتحقيق الانضباط واستعادة الصدقية».

وهذه أحدث ضربة تتلقاها وزارة المال التي ظلت تلاحقها الفضائح منذ مطلع السنة الجارية.

وكانت السلطات ألقت القبض على أربعة من موظفي الوزارة لقبولهم دعوات مبالغ فيها على الطعام والشراب من مؤسسات مالية، ما فجر فضيحة أرغمت وزير المال السابق هيروشي ميتسوزوكا ونائبه تاكيشي كومورا على الاستقالة ودفعت اثنين من المسؤولين في الوزارة للانتحار شنقاً. ويساوي الدولار نحو ١٣٢ يناً.



هيكارو ماتسوناغا يعلن القرار (ا ب)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ / ٤ / ١٩٩٨



الرئيس الفرنسي جاك شيراك يتحدث في مؤتمر صحافي في طوكيو امس. (ا ب)

شيراك يتوقع خروج اليابان من أزمتها الاقتصادية

■ طوكيو - رويترز - اختتم الرئيس الفرنسي جاك شيراك زيارته لليابان امس بتوقع ايجابي عن عودة الاقتصاد الياباني الى مساره الصحيح.

وفي واحد من اكثر التصريحات ايجابية منذ اشهر من زعيم كبير عن حال الاقتصاد الياباني قال شيراك انه لم يعد متشائماً ازاء خروج اليابان من أزمتها الاقتصادية.

وأبلغ شيراك مؤتمراً صحافياً في ختام زيارته التي استغرقت خمسة ايام «اطلعني رئيس الوزراء رايوتارو هاشيموتو خلال اجتماعاتنا على خططه الاقتصادية وانا اثق تماماً في قدرته على انعاش النمو الاقتصادي في اليابان». واضاف شيراك «اتخذت الحكومة اليابانية في الفترة الاخيرة اجراءات عدة من شانها دعم النمو».

وأعلنت اليابان يوم الجمعة الماضي خطة خفض ضريبي موقت وزيادة في الانفاق الحكومي تبلغ قيمتها ١٦,٦٥ تريليون ين (١٢٦ بليون دولار) بهدف دعم الاستهلاك المحلي والتغلب على ركود يقول المحللون انه قد تهدد النمو الاقتصادي العالمي.

وجاء تقويم شيراك المتفائل بعد ان خففت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين أولبرايت قبل يوم واحد من الانتقادات الاميركية للاجراءات الاقتصادية اليابانية.

وقال شيراك الذي زار اليابان ٤٤ مرة ان عهد التشاؤم انقضى وان المستقبل يبدو مشرقاً بالنسبة لليابان بسبب الاجراءات التي اتخذتها فضلاً عن عمالتها الماهرة ومدخراتها واحتياطاتها بالعملات الاجنبية واصولها في الخارج وآفاق شركاتها وتكنولوجيتها. واضاف: «لهذا لم أعد متشائماً. ولهذا ارغب في التاكيد على ثقتي في اليابان واعتقد ان جميع الاوروبيين لديهم نفس الاعتقاد انهم ليسوا قلقين في اوروبا».

وفي نيويورك قال وزير الخزانة روبرت روبن معلقاً على الاجراءات اليابانية انها يتعين ان تنفذ بسرعة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣/٤/١٩٩٨

رؤية مصرية

الانضباط. دستور اليابان

إن التحول الكبير الذى حدث فى اليابان وفى حياة المواطن اليابانى فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يغير من جوهر طبيعته وأساس عاداته وتقاليده. واذا كانت الحياة فى اليابان قد اصطبغت «بالتغريب» وغيرت بعضا من ملامحه ومزاجه، فقد بقى الانسان اليابانى هو هو لم يتغير. انسان مهذب رقيق منضبط مازالت تعاليم كونفوشيوس، حكيم حكماء الصين تعيش معه وتؤثر فى اى تصرف يصدر عنه، وكذلك بوذا الذى يحفظون عنه الكثير ويعملون بتعاليمه أكثر.

لقد ظهر كونفوشيوس فى الصين، ولكن فلسفته هنا بين أفراد الشعب اليابانى تكاد تكون دستورا غير مكتوب يحكم تصرفاتهم ويؤثر فى نفوسهم. الصغير يحترم الكبير، والمرؤوس يحترم الرئيس، والعلاقة بين الجميع قائمة دائما على أساس من الاحترام المتبادل والحب والارتباط الأسرى الذى بقى قويا بين الآباء والأبناء، فظاهرة التمزق الأسرى الذى ساد أمريكا والغرب بصفة عامة لا اثر لها عندهم.

* * *

وحتى بعد التغييرات الدستورية والاجتماعية التى استحدثها الأمريكيون فى اليابان فى أعقاب الحرب الثانية العالمية، بقى اليابانيون متمسكين بتقاليدهم وعاداتهم فى داخلهم. ولم يكن ممكنا ان يحدث غير ما حدث واليد الممدودة إليهم التى تحكم وتسيطر وتنفذ هى يد الدولة المنتصرة.. يد الولايات المتحدة الأمريكية التى اقتحمت ابواب اليابان الخربة المدمرة من أجل بنائها من جديد لا حبا فى سواد عيون هذا الشعب، ولكن لأنها كانت تخشى ان هى تركته وحده مع الهزيمة والجوع أن يتحول إلى الشيوعية التى كان من السهل أن تنتقل إليه من الجارة الشيوعية الكبرى.. من الصين.

* * *

واليابان من أكثر بلاد العالم امنا، لأنهم يحرصون على أن يكون هناك ملف كامل لكل زائر يأتى إلى بلادهم.. صورته، وعنوانه فى بلده ومعلومات عنه، وهم يفعلون ذلك دون أن يجعلوه يشعر بان هناك عينا ترقبه. وعندما سقطت محفظة أحد المسئولين فى سيارة التاكسى التى كانت تقله من الفندق إلى المطار، أدرك أنه لن يستطيع أن يكمل رحلته إلى استراليا، ولكن ما كاد يتوجه إلى مكتب الاستعلامات بالمطار ليبلغ عن ضياع حافظة نقوده وجواز سفره، حتى ابتسم الموظف المسئول، وقال فى هدوء: «انت ياسيدى فى اليابان، فلا تقلق، سوف تصلك محفظتك فى خلال دقائق معدودة». ورفع الموظف سماعة التليفون واتصل بالشركة التى يتبع إليها سائق التاكسى، ثم ابتسم مرة اخرى وهو يقول لصاحب المحفظة المفقودة: «سوف تصلك محفظتك فى خلال ساعة واحدة». ووصلت المحفظة وجواز السفر إلى مطار ناريتا الذى يبعد بحوالى ٦٠ كيلومترا عن قلب العاصمة طوكيو واستانف الرجل رحلته.

والطبق الرئيسى على مائدة الغداء فى اليابان هو السمك، وهو كل الأحياء والأعشاب البحرية، وهذا هو أحد أسباب ارتفاع متوسط عمر الانسان اليابانى. وهم يؤكدون أن العالم كله بعد خمسين عاما أو أكثر أو اقل سوف يأكل من البحار، ففى أعماقها ثروة غذائية لا تنضب. هناك اللحوم بطبيعة الحال، ولكنهم لم يعرفوها إلا بعد الغزو الأمريكى الذى تمثل فى حاكم اليابان الفعلى الجنرال ماك آرثر الذى مازال بيته قائما فى قلب العاصمة، وكانوا يسمونه الميكادو الأبيض، لقد رحل فى الخمسينيات وبرحيله تخلص اليابانيون من آخر أثر للاستعمار الأمريكى.

* * *

وعندما اطلق اصحاب المصانع الأمريكية لانتاج السيارات صيحتهم منذ بضع سنوات محذرين من الخطر الذى يتهدد مصانعهم التى أوشك بعضها على الافلاس، نتيجة لاستمرار تدفق السيارات اليابانية على الأسواق الأمريكية، كتب المعلق الساخر ارث بوخوالد فى صحيفة هيرالد تريبيون يقول: إننا نصرخ لأن سياراتنا لم تعد قادرة على منافسة السيارات اليابانية فى الولايات المتحدة. وفى رأيى ان العلاج الوحيد لهذه الظاهرة هى أن يكون نائب رئيس امريكا يابانيا، فهو الوحيد الذى يستطيع أن ينزل إلى المصانع ويعلمنا النظام والانضباط، وكيف يجب الا نضع اقدامنا فوق المكاتب ونأكل البيتزا والسندويتشات خلال ساعات العمل.

ولم يثر اقتراحه الدهشة على اساس انه يعنى بطبيعة الحال على اساس ان يكون نائب الرئيس أمريكيا ولكن من أصل يابانى، فكل الامريكيين ينتمون إلى أصول غريبة عن هذا العالم الجديد.

ولكن بوخوالد عاد يقول: «أخطاتم أيها السادة فانا أعنى ان يكون نائب الرئيس الأمريكى يابانيا يابانيا. أعنى اننا فى حاجة إلى رجل قادم من اليابان».

منير نصيف



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٤/١٩٩٨



الغزل الاقتصادى

تحاول امريكا وأوروبا الضغط على اليابان للدخول فى خطة اقتصادية لاصلاح ما افسدته كارثة النمور الآسيوية.

ورغم أن النمور تهاوت أمام الضربات المتوالية التى وجهها لها الغرب .. ورغم أنها عادت للوراء سنوات طويلة وخسرت بسبب هذه الكارثة ارصدتها واحتياطياتها النقدية .. إلا أن الغرب يرى أن على اليابان أن تضع خطة اصلاح اقتصادى حتى لا ياتى عليها الدور أو بمعنى آخر حتى لا ينطبق عليها المثل القائل من علمك الحكمة .. لأن رؤوس النمور الطائرة مازالت حتى الآن تثير تساؤلات كثيرة.

وفى الايام الاخيرة بدأت اليابان وضع برنامجها الاقتصادى وخصصت لذلك اموالا طائلة .. ولكن امريكا والغرب يعتقدون أن هذا البرنامج لايكفى .. ومن هنا بدأ الين رحلة هبوط جديدة.

ولكن ماذا تريد امريكا من اليابان .. إن الصادرات اليابانية خاصة من الالكترونيات والسيارات تزعج امريكا .. بل إنها تنافس السلع الامريكية داخل امريكا نفسها .. وفى نطاق برامج انتاج وتصنيع الكمبيوتر فان المنافسة بين اليابان وامريكا على اشدها الآن ولهذا تخشى امريكا من التفوق اليابانى.

والاقتصاد اليابانى افضل كثيرا من الاقتصاد الامريكى من حيث معدل الصادرات .. والواردات .. والتضخم .. والاحتياطى النقدى .. والديون.

إن امريكا اكبر دولة مدينة فى العالم .. وبجانب هذا فان الالتزامات التى يفرضها موقع امريكا على خريطة العالم سياسيا تجعل من هذه الالتزامات اعباء دائمة يصعب التراجع عنها .. ولهذا فان امريكا تحاول الضغط على اليابان بصور مختلفة ولكن لا يوجد من يقول إن الاقتصاد اليابانى يعانى ظروفا صعبة .. إنه بكل المقاييس اقتصاد متقدم جدا من حيث الانتاج وقادر جدا على المنافسة من حيث التصدير ومتوازن جدا من حيث معدلات التضخم والزيادة فى الاسعار ولكن أمريكا تخاف من المنافسة اليابانية.

وفى الوقت الذى تضغط فيه أمريكا على اليابان فهى تدرك أهمية اليابان للاقتصاد العالمى وأن سقوط اليابان وهو احتمال بعيد يحمل معه الدول الغربية كلها بما فيها امريكا كما أن المارد الصينى الذى ينتظر ضحايا آسيا من النمور والاسود والغزلان يرقب الموقف من بعيد وهو قادر على التهام شرق آسيا كله ولن يمنعه من ذلك إلا اليابان .. من أجل هذا فان ما يحدث بين أمريكا واليابان لايتجاوز حدود الغزل الاقتصادى. ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٤ / ١٩٩٨

توقعات بنتائج محدودة لخطة «هاشيموتو» لإصلاح الاقتصاد الياباني!!

إعداد - القسم الخارجي:

يرى الخبراء انه لاينبغي التقليل من المنحنى الجديد الذي يتجه اليه الاقتصاد الياباني في الاتجاه المعاكس بعد اعلان رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو عن خطة الاصلاح والحفز الجديدة للاقتصاد الراكد .. وحذروا من ان تلك الخطة ستكون ذات نتائج محدودة فقد سبق وان وعد رئيس الحكومة اليابانية بصورة علانية بخفض عجز الموازنة ووقف مسالة العجز عن تمويل السندات بحلول مارس 2004.. لكن هاشيموتو في تصريحاته الاخيرة لمجموعة من الصحفيين اقر بانه كان مخطئا وان محاولاته لإيجاد توازن مالي من خلال خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب قد انتهت الى نتيجة سلبية بل وكارثة على الاقتصاد الياباني الذي يعاني من اسوأ حالة ركود له منذ عقد السبعينات.

وبدلا من ذلك يخطط هاشيموتو في الوقت الراهن لضخ مالايقل عن 12 الف مليار ين «92 مليار دولار» من الخفض الضريبي وخفض اوجه اخرى للانفاق في الاقتصاد الياباني. كما اجبر هاشيموتو ايضا على تمديد موعد اصدار سندات العجز المعطلة حتى مارس 2006. وعلى الرغم من ان هناك قدرا كبيرا من الانتقاد لطريقة ادارة هاشيموتو للاقتصاد من جانب رجال الاعمال والسياسيين فان موقعه على قمة الحكومة يبدو في مأمن عن التقلبات على الاقل حتى الانتخابات التشريعية في يوليو القادم، وهناك سبب واحد يكمن في انه لايوجد بديل اخر اكثر واقعية من هاشيموتو يمكنه ان يجازف بنفسه لتحمل اعباء منصب رئيس الحكومة في الوقت الحالي.

ورغم التحركات الاخيرة فان هناك مؤشرات ضئيلة على ان جهود هاشيموتو يمكن ان تسفر عن وضع اطار عمل لتحقيق نمو اقتصادي متواصل في بلاده.

هزة وشكوك

وفي الحقيقة فان برنامج الاصلاح الاقتصادي اكبر من المتوقع وهو ما ادى الى حدوث هزة في الاسواق كرد فعل عليها حيث ارتفعت اسعار الاسهم والين وتراجعت اسعار السندات.

وهناك شكوك قليلة حول امكانية ان تؤدي خطة هاشيموتو الاخيرة الى احداث تأثير ويعتقد اغلب المحللين ان البرنامج الاصلاحي يجب ان يحول دون اتخاذ الاقتصاد منحنى حلزوني الى اسفل وان يؤمن وضع الاقتصاد بالصورة التي تحول دون هبوطه الى اوضاع غير مطلوب ان يهوى اليها، الا ان ذلك لايعد كافيا في واقع الامر لتحقيق معدل نمو ثابت.

ويقول الاقتصادي جيمس مورجان في بنك HSBC في طوكيو انه يتوقع حتى في ظل البرنامج الاصلاحي المعلن عنه مؤخرا فان النمو سيظل عند الرقم «صفر» في العام المالي الحالي.

ان المشكلة ليست في الحجم الكبير لخطة الاصلاح الجديدة ولكن في محتوياتها الجوهرية حيث يتعين انفاق 7700 الف مليار ين على برامج الخدمات العامة اكثر مما كان متوقعا في السابق، ومثل هذه الاستثمارات لها تأثير فوري على الاقتصاد لان حوالي 10٪ من القوى العاملة الرئيسية والنشطة توجد في مجال التشييد. الا ان الاقتصاديين يقولون ان التأثير المتعدد الاوجه سيكون منخفضا. في نفس الوقت فان الميزة التي ستعود على الحزب الليبرالي الديموقراطي الذي ينتمي اليه هاشيموتو من الانفاق على مجالات العمل العام انها سوف تستهدف دوائر انتخابية هامشية وبمعنى آخر فان الخطة مناسبة من الوجهة السياسية الا انها غير ملائمة من الصبغة الاقتصادية.

الخفض الضريبي

وعن التخوف الرئيسي الثاني فان الامر يتعلق بنقص عمليات الخفض الدائم للضرائب فحتى الان فان خفض ضرائب الدخل البالغ الفي مليار ين المعلن في العام الحالي وهناك الفا مليار آخران للعام القادم لاتحقق المطلوب منها.

لكن ثقة المستهلك في ادنى درجاتها حيث سيخشى غالبية الناس من انفاق اموالهم.

ويطالب المنتقدون لطريقة عمل حكومة هاشيموتو بان تكون عملية خفض الضرائب دائمة غير ان افضل مؤشر حول هذه المسالة يطرحه هيكارو ماتسوناجا وزير المالية الذي قال منذ ايام ان لجنة الضرائب في الحزب الليبرالي الديموقراطي سوف تستمر في تأمل ابعاد القضية.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢ / ٥ / ١٩٩٨

مع زيارة وزير الدفاع اليابانى لبكين:

طوكيو تتهم سفينة أبحاث صينية بانتهاك مياهها الاقليمية

طوكيو ـ محمد ابراهيم الدسوقى ووكالات الأنباء: بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الصين واليابان ووصول وزير الدفاع اليابانى الى بكين أمس اعلنت قوات خفر السواحل اليابانية أن سفينة أبحاث صينية دخلت المياه الاقليمية اليابانية بجزر سنكاكو الواقعة فى بحر الصين الشرقى والمتنازع على سيادتها بين البلدين.

وذكر المتحدث باسم خفر السواحل اليابانى ان السفينة الصينية تحدت الطلقات التحذيرية التى اطلقتها قواته ودخلت المياه الاقليمية حول الجزر والتى يسميها الصينيون جزر «دياويوس» وقامت بأبحاث حول المصادر البحرية فى المنطقة.

ومن المعتقد ان الجزر التى اجرت فيها السفينة الصينية بعض الابحاث التى اثارت احتجاج طوكيو غنية بالبترول والغاز الطبيعى.

وقد سبق ان ادى قيام عدد من القوميين اليابانيين المتشددين فى عام ١٩٩٦ باقامة منارة فوق الجزر الى توتر العلاقات بين البلدين.

وتزامن اتهام اليابان لسفينة الابحاث الصينية بانتهاك مياهها الاقليمية مع الزيارة التى بدأها أمس للصين فوميو كيوما مدير وكالة الدفاع الذاتى اليابانية (وزير الدفاع) والتى تستمر ٥ أيام يبحث خلالها مع كبار المسئولين الصينيين سبل تعزيز العلاقات الثنائية وخاصة فى المجال العسكرى.

ومن المقرر ان يجتمع وزير الدفاع اليابانى غدا مع نظيره الصينى «تشى هاوتيان» كما سيلتقى خلال وجوده فى بكين مع رئيس الوزراء الصينى «تشو رونج جى» ووزير خارجيته تانج جياشوان.

الجدير بالذكر انه بالاضافة الى استمرار نزاع البلدين حول «سنكاكو» فان الصين تنظر الى التعاون العسكرى اليابانى ـ الامريكى بعين الشك خاصة بعد إبرام واشنطن وطوكيو اتفاقية للتعاون العسكرى لم يتم فيها تحديد النطاق الجغرافى الذى تشمله ويخشى الصينيون من ان تكون تايوان التى تعتبرها اقليماصينيا ضمن نطاق الاتفاقية.

وكان وزير الدفاع الصينى تشى هاوتيان قد زار طوكيو فى فبراير الماضى ليكون بذلك أول وزير دفاع صينى يزور اليابان منذ عام ١٩٨٤، وذلك فى اطار الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين البلدين خاصة مع مرور ٢٠ عاما لتوقيع معاهدة الصداقة بينهما.



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ٥ / ١٩٩٨

رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقى

«يوميورى شيمبون» صحيفة لها وزنها وثقلها فى اليابان ، طبعتها الصباحية توزع حوالى عشرة ملايين ، والمسائية اكثر من اربعة ملايين نسخة ، وظلت حتى فترة وجيزة تؤيد رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو وسياساته الاصلاحية الا ان الأوضاع الراهنة للاقتصاد اليابانى دفعتها للانتقال من جبهة المؤيدين إلى جبهة المنتقدين له.

الاقتصاد اليابانى .. هل يواجه مصير «تيتانيك»؟!

ومع عدم بروز مؤشرات ايجابية تؤكد تجاوز ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم لمشاكلها الصعبة على الصعيدين الاقتصادى والمالى فى المستقبل القريب والتى ترتب عليها استشراء حالة من «الصدمة النفسية» فى اوساط اليابانيين الذين باتوا لاينظرون بعين التفاؤل لمستقبل اقتصاد البلاد بدأت الصحيفة فى التشديد على ضرورة وأهمية اتخاذ اجراءات جريئة من شأنها اخراج الاقتصاد من كبوته الحالية إلى ان خرجت منذ أيام بتساؤل عريض فى صدر صفحتها الاولى هو : هل يواجه الاقتصاد اليابانى مصير السفينة « تيتانيك » ؟!

وبطبيعة الحال فإن السؤال السابق لايمكن وصفه بالغريب لأن الحيثيات والمبررات لطرحه كثيرة ، لعل اخرها توقع عدم تمكن اليابان خلال العام الجاري من تحقيق أي معدل للنمو بسبب ظروفها الاقتصادية ولكن الطريف فى الأمر ان الصحيفة لم تكتف بمجرد طرح التساؤل ومبرراتها لطرحه وانما اخذت خطوة إلى الأمام وعرضت روشتة علاج أعدها مركز الدراسات التابع لها وتتكون من ٧ اقتراحات تدعو لضرورة تنفيذها لاعادة الثقة المفقودة فى الاقتصاد اليابانى وارشاده للطريق الصحيح إلى الانتعاش. وأهم هذه الاقتراحات ضرورة تغيير اولوية الأوضاع المالية للبلاد إلى تحفيز الاقتصاد وهذا مافعله هاشيموتو مؤخراً باعلانه تفاصيل اكبر خطة لانعاش الاقتصاد تشهدها اليابان تبلغ قيمتها ١٦ تريليون ين - ١٢٨ مليار دولار - حيث قرر تعديل قانون الاصلاح المالى الذى كان يفرض على الحكومة الالتزام بسياسة تقشف صارمة لخفض عجز الموازنة إلى ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى بحلول عام ٢٠٠٣ وفى سبيل تحفيز الاقتصاد قرر هاشيموتو تأجيل الموعد لمدة عامين ليكون ٢٠٠٥. والتعديل سيمكن الحكومة اليابانية من ادخال اجراءاتها الاقتصادية الأخيرة حيز التنفيذ وبالذات فيما يتعلق بخفض ضريبة الدخل بمقدار ٤ تريليونات ين - حوالى ٣١ مليار دولار - اذ انها ستكون بحاجة إلى اصدار المزيد من السندات الحكومية لتوفير الاموال اللازمة لذلك.

والاقتراح الثانى الجديد بالتوقف عنده يتركز على ضرورة تعديل نظام الضرائب فى اليابان بحيث تكون أكثر شفافية وعدالة فى ذات الوقت ، فالنظام الحالى يحتم على اليابانيين دفع جزء كبير من دخولهم كضرائب اما ضريبة الشركات فحدث ولا حرج ان بعض الشركات تضطر لدفع حوالى ٤٦٪ من أرباحها ضرائب ولهذا تطالب العديد من الجهات الداخلية والخارجية بضرورة تعديله بحيث يتناسب مع المعدلات الدولية.

وأشارت «يوميورى شيمبون» فى معرض حديثها عن الاوضاع الاقتصادية إلى الانتقادات اللاذعة الموجهة إلى طوكيو المتهمة بعدم فعل المطلوب لاعادة اقتصادها لمسار النمو فضلا عن الضغوط المكثفة عليها لاتخاذ إجراءات بهذا الاتجاه اعتمادا على ان تجاوز الاقتصاد اليابانى لأزمته سيكون المقدمة الطبيعية لتجاوز الدول الآسيوية لأزمتها المالية والاقتصادية . ونقلت الصحيفة عن صحيفة « نيويورك تايمز » الامريكية قولها ان عجز الحكومة اليابانية فى مواجهة الازمة الاقتصادية يعد أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الآسيوية.

وقد حملت نفس سؤال يوميورى عما اذا كان الاقتصاد اليابانى يهدده بالفعل مصير تيتانيك إلى كوسوكى تاكهيرا مستشار معهد الدراسات الاقتصادية الدولية بطوكيو لمعرفة اجابته عنه.

فضل تاكهيرا ان يبدأ حديثه لـ «الأهرام الاقتصادى» بالإشارة إلى نقطة



هامة هي ان اليابان تعد الدولة الوحيدة من بين الدول الصناعية السبع الكبرى التى لم تعان من «النمو السلبى» طوال الـ ١١ عاماً الماضية، ففى الوقت الذى كانت فيه الدول الصناعية تحقق معدلات نمو سلبية كانت اليابان تحقق معدلات ايجابية بلغت فى ١٩٩٠ مثلا ٥,١٪ إلا أن الامور اتجهت لمنعطف مختلف مع

تأزم الأوضاع الاقتصادية والتى اصابت المواطنين «بصدمة نفسية» حيث أصبحت الغلبة لعامل عدم الثقة والاحساس بعدم التفاؤل ازاء المستقبل.

واضاف أن السبب الرئيسي وراء الصدمة النفسية يرجع الى المشاكل التى تعرض لها القطاع المالى فى نوفمبر الماضى وأدت لانهيار بعض المؤسسات المالية الكبرى مما دفع نسبة كبيرة من اليابانيين إلى الاسرع بسحب أموالهم من البنوك خشية حدوث مزيد من الانهيارات ، ومشاكل القطاع المالى جاءت بعد إندلاع الأزمة المالية فى الدول الآسيوية فى يوليو الماضى.

في مواجهة هذه الحالة لجأت حكومة هاشيموتو إلى اتخاذ اجراءات لانعاش النظام المصرفى عن طريق ضخ مبلغ ٣٠ تريليون ين من الأموال العامة فيه وهذا المبلغ ليس بالقليل لانه يمثل ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالى - ٥٠٠ تريليون ين - ونتيجة للآثار الناجمة عن ازمة القطاع المالى بدأ الاقتصاد الحقيقى يأخذ طريقه نحو الانحدار بعدما انخفضت قيم الاستهلاك وبالتالى برزت الحاجة إلى تحفيز الاقتصاد ومن هنا جاء قرار الحكومة باعلان خطة لهذا العرض تبلغ قيمتها ١٦ تريليون ين.

وأوضح تاكهيرا ان إزالة اثار الصدمة النفسية سوف تستغرق بعض الوقت وانه حتى بعد خفض ضريبة الدخل بمقدار ٤ تريليونات ين فان اليابانيين لن يلجأوا لزيادة حجم انفاقهم نظراً لعدم وضوح الرؤية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد حتى الآن مضيفا ان الظروف الراهنة تجعل من غير المناسب اجراء مزيد من الخفض فى الضرائب لأنه يتعين على الحكومة الانفاق اكثر اولا وبعدها يمكن خفضها وبعد التخلص من الحالة النفسية المسيطرة على المواطنين حاليا فان الآثار الايجابية لهذا الخفض ستظهر كما ان

هناك حاجة لدعم النظام المصرفى وأضاف انه لا يعتقد بان الاقتصاد يواجه مصير تيتانيك أو بمعنى اخر انه لا يعتقد بانهيار الاقتصاد اليابانى الذى يحتاج فقط لبعض الوقت لتجاوز مشاكله وتوقع فى ذات الوقت ان تتحسن أوضاعه في منتصف العام الجارى بفضل الاجراءات الأخيرة لتحفيز الاقتصاد التى أعلنتها الحكومة - خطة الـ ١٦ تريليون ين - وعقب عودة ثقة المواطنين فى النظام الاقتصادى .

وشدد تاكهيرا على ان اليابانيين يفضلون الادخار وان ذلك يعد من العناصر الهامة لدعم الاقتصاد علاوة على ان اليابان لاتزال اكبر دولة مصدرة لراس المال فى العالم . ■■

اليابانيون: مستقبل البلاد مظلم .. وموقع اليابان عالميا فى انهيار

كبرى الصحف اليابانية تطرح مقترحات لإصلاح النظام السياسى والإدارى

طوكيو ـ محمد إبراهيم الدسوقى: وكالات الأنباء:

تصاعدت حدة الاستياء بين اليابانيين إزاء طريقة معالجة حكومة ـ ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان للأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد فقد أظهر إستطلاع للرأى أجرته الحكومة أن اكثر من ٧٠٪ من اليابانيين يتوقعون مستقبلا مظلما للاقتصاد اليابانى ولبلادهم عموما وذلك فى نفس الوقت الذى طرحت فيه واحدة من أكبر الصحف اليابانية مجموعة من المقترحات التى تهدف إلى تعديل النظام السياسى والإدارى فى اليابان

وذكر الاستطلاع أن نسبة المتشائمين من اليابانيين بشأن مستقبل البلاد إرتفعت من ٥٦٪ فى العام الماضى إلى ٧٢٪ هذا العام وهو نسبة قياسية تسجل لأول مرة منذ بدأت الحكومة فى إجراء هذا الإستطلاع فى عام ١٩٧١

وقالت الدراسة أن ١٣٪ فقط من الذين جرى إستطلاع آرائهم يرون أن مستقبل اليابان مازال باهرا وهو يمثل إنخفاضا قياسيا بالمقارنة باخر إستطلاع جرى فى العام الماضى وكانت النسبة ٢٤٪، وقال مكتب رئيس الوزراء تعليقا على ذلك أن هذه النتائج تعكس «الإنهيار» الذى حدث فى إحساس اليابانيين بالاستقرار بعد سلسلة الإخفاقات التى منيت بها العديد من كبريات الشركات اليابانية خاصة مؤسسة ياما إتش للأوراق المالية والسمسرة التى كانت تعد رابع أكبر شركة سمسرة فى اليابان.

وكشف الاستطلاع أيضا عن أن نسبة اليابانيين الذين يعتبرون بلادهم قوة عالمية عظمى تراجعت من ٦٧٪ فى العام الماضى إلى ٦٠٪ هذا العام وقد شارك فى الاستطلاع ١٠ آلاف يابانى فى إنحاء البلاد. ومن ناحية أخرى وسعيا وراء انهاء الأزمة الاقتصادية الراهنة التى تواجهها البلاد طرحت صحيفة «يوميورى شيمبون» اليابانية واسعة الانتشار مجموعة اقتراحات تستهدف ادخال تعديلات على النظام السياسى والإدارى فى اليابان لاستعادة ثقة المواطنين فى السياسيين ولكى تتمكن الحكومة من اداء مهامها بفاعلية والبرلمان بالاضطلاع بدور اكبر

وأشارت الصحيفة فى عددها الصادر أمس إلى اقتراحات المساعدة فى التغلب على الصعاب الحالية تتلخص فى ٤ نقاط رئيسية هى اقامة قيادة سياسية فعالة واستعادة ثقة المواطنين فى السياسيين وتعزيز النظام والشفافية فى الخدمات الادارية وتدعيم الكفاءة المالية واصلاح نظام الضرائب وأخيرا تنشيط دور الحكومات المحلية.

وطالبت الصحيفة بالغاء النظام المعمول به حاليا والذى يقضى باقرار الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم أو الأحزاب الثلاثة المشاركة فى الائتلاف البرلمانى على المشاريع والقوانين التى توافق عليها الحكومة قبل تقديمها للبرلمان لاقرارها ويضم الائتلاف السابق الاشارة إليه بالاضافة للحزب الحاكم الحزب الديمقراطى وحزب الرواد الجدد «ساكيجاكى».

كما طالبت باقامة نظام من شأنه السماح لنواب البرلمان من مختلف الأحزاب المشاركة فى مناقشات حرة مع قصد استخدام المساعدات المالية المقدمة من الدولة للأحزاب السياسية على الأنشطة السياسية الشرعية مثل القيام بدراسات معينة وتدريب أعضاء هذه الأحزاب.

وأضافت الصحفية أنه من الاهمية بمكان خفض الحد الاقصى لضريبة الدخل والعقارات والشركات مع إعادة تنظيم الحكومات المحلية بحيث يتجمع كلها فى ١٢ مقاطعة و ٣٠٠ مدينة.. اليابان مقسمة إلى ٤٧ محافظة ـ وكانت الصحيفة قد طرحت قبل حوالى اسبوعين «روشتة علاج» أعدها مركز الدراسات التابع لها لتمكين الاقتصاد اليابانى من تجاوز مشاكله ومتاعبه الرعنة



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٨

تحذيرات من انهيار وشيك فى مؤسسات مالية كبرى باليابان

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى ووكالات الانباء - حذر كويتشى كاتو سكرتير عام الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى اليابان من أن المزيد من المؤسسات المالية اليابانية الكبرى قد ينهار فى المستقبل القريب، بسبب المنافسة المباشرة التى ستواجهها داخليا وخارجيا فور سحب الحكومة دعمها لهذه المؤسسات. وقال كاتو - خلال ندوة بواشنطن أمس الأول نظمها معهد الاستراتيجية الاقتصادية - ان إلغاء النظام المعمول به حاليا والمعروف باسم نظام القافلة الذى تتدخل فيه الحكومة لمساندة البنوك ولا سيما الضعيفة منها، سيعنى أن مزيدا من البنوك وشركات الأوراق المالية معرض للانهيار لان قرار بقاء هذه المؤسسات المالية سيكون بيد أسواق المال. يذكر أن العام الماضى شهد انهيار عدد من المؤسسات الكبرى أهمها شركة «ياما تيشى» للأوراق المالية، التى كانت واحدة من بين أربع شركات عاملة فى هذا المجال. فى الوقت نفسه أعلن ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى انه ليست لديه طموحات لتحويل الين إلى عملة اقليمية على غرار اليورو فى أوروبا. وصرح هاشيموتو للصحفيين قائلا: انه فى الوقت الذى تهنىء فيه أوروبا على الوحدة النقدية فإننا لانعتزم تحويل الين إلى عملة اقليمية. مشيرا إلى ضرورة إصلاح النظام المالى اليابانى بأى ثمن عوضا عن ذلك.

وكان بعض السياسيين اليابانيين قد أبدوا مخاوف من أن يتعرض "الين - بوصفه عملة عالمية - لهزة اثر ظهور اليورو فى يناير المقبل، ودعوا حكومة طوكيو إلى التعجيل بتعزيز وضع الين ليكون عملة اقليمية. من ناحية أخرى، توقع السفير الأمريكى لدى طوكيو أن يعلن الرئيس بيل كلينتون ورئيس الوزراء اليابانى هاشيموتو برنامجا جديدا لتحرير الاقتصاد اليابانى، وذلك خلال لقائهما على هامش اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى وروسيا فى مدينة برمنجهام البريطانية الأسبوع المقبل.

الشلل.. يصيب الاقتصاد اليابانى!

أكوام البضائع فى المحلات والأسواق.. لا تجد من يشتريها!

هاشيموتو يقرر تخفيض الضرائب.. واليابانيون مصممون على «الادخار»!

تمر اليابان حاليا بأزمة اقتصادية شديدة. اصيب الاقتصاد بنوع من الشلل.. تراكمت اكوام البضائع امام المحلات وفى الاسواق.

امتنع المستهلكون عن الشراء.. احتفظوا بنقودهم فى المنازل خوفا من اثار هذه الازمة التى قد تعصف بالمؤسسات التى يعملون بها فإذا ما تعطلوا عن العمل وجدوا نقودا تسد حاجتهم خاصة أن برنامج المعاشات هناك يحتاج إلى تمويل!

66

وفى محاولة اخيرة للاصلاح ، ظهر ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى على شاشة التليفزيون وعرض على المواطنين اقتراحا بتخفيض الضرائب يصل حجمه إلى ٣٠ مليار دولار ، وذلك حتى يحثهم على الشراء والانفاق ليضخوا نقودهم فى الاقتصاد فى محاولة لبعث الحياة فيه من جديد. وكان هاشيموتو قد أعلن فى ديسمبر الماضى انه لن يخفض الضرائب إلا أنه لم يجد بديلا عندما زادت حالة الركود فى الاسواق وبعد ضغوط شركاء اليابان التجاريين عليه لاتخاذ اجراءات حاسمة قام بتخفيض الضرائب بعد تردد بسبب مخاوفه من عدم الوفاء بوعده للشعب اليابانى وعلاج عجز الموازنة الشديد خاصة وأن الانتخابات القادمة على الابواب .

لا شك ان هاشيموتو يقامر على أن المستهلك اليابانى قادر على انقاذ الاقتصاد اليابانى من حافة الركود. ولكن فى محاولته لاغراء الشعب بالانفاق على شراء البضائع والسلع يبدو انه تأخر . فمن الصعب اقناع ربة المنزل التى تدخر النقود خوفا من فقد زوجها لوظيفته فى ظل الظروف القاسية التى يمر بها الاقتصاد اليابانى. فمن وجهة نظر المواطن اليابانى أن الحكومة تضع سياسات مؤقتة ولا تتحرك للاعلان عن المشاكل الرئيسية التى تهدد الاقتصاد وطالما أنه لا توجد صراحة فلن ينفق أحد!

هذه الروح تسود بين المواطنين اليابانيين الذين يشكون فى أمكانية اصلاح الاوضاع الاقتصادية بسهولة مهما قامت الحكومة بتخفيض الضرائب لدرجة أن التفاؤل ضاع من قلوب اليابانيين ويرجع ذلك إلى تدهور الاوضاع بشكل رهيب فلقد إعتاد اليابانيون على وجود الوظائف الدائمة وارتفاع مستوى المعيشة ووجود نظام معاشات متميز إما الآن فالوضع مختلف فالشركات تفلس واصبحت الاجور منخفضة واهتز نظام المعاشات والاكثر من ذلك ان معدل البطالة وصل إلى ٣.٦٪ (اى ما يزيد على معدل البطالة بعد الحرب العالمية) وما يزيد من حالة التشاؤم أنه حتى بعد ضخ اكثر من نصف تريليون دولار لانعاش الاقتصاد فإن افكار الحكومة ليست حاسمة ونتيجة لذلك فإن الاستهلاك ضعيف جدا واقل من حجم الاستهلاك فى السبعينات.

سيناريوهات المستقبل..

● ماذا يحدث لو أن اكبر ثانى اقتصاد فى العالم تنحى جانبا؟ وما موقف الدول الاخرى؟

● السيناريوهات تناقش مستقبل الاقتصاد اليابانى وتتراوح ما بين حالة ركود شديدة وحالة تضخم كبيرة. إلا أن إعلان هاشيموتو عن تخفيض الضرائب لمدة سنتين خفف من حدة التشاؤم للمستقبل. ومع ذلك فإنه ليس بالضرورة أن يؤدى خفض الضرائب إلى تحريك المستهلك نحو الشراء فالحكومة لم تقم بأى اجراء اخر وهو ما دفع البعض للتأكيد أن اليابان فى طريقه إلى «الوحل»!

وعلى جانب اخر تقف الدول الاسيوية حزينة وهى تنظر إلى اقوى اقتصاد اسيوى واملهم الذى طالما حلموا بمساعدته والاخذ بيدهم فى المحنة التى يمرون بها!

وفى محاولة للتغلب على هذه الحالة فان هاشيموتو كان دائم النقد للشخصيات المتشائمة مؤكدا أن الاقتصاد اليابانى ليس اسيرا وانه واحد من اقوى اقتصاديات العالم. واضاف انه بمجرد قيام المواطنين بالشراء والانفاق فسوف يعود النمو، وتزداد حصيلة العوائد الضريبية على المدى الطويل مما يعوض التخفيضات الضريبية التى تقررت مؤخراً.

ولكن اليابانيين لم ينفذوا ما يتوقعه هاشيموتو ولم يزيدوا من حجم الانفاق وتدهورت المبيعات فى المحلات والاسواق . فالفول مثلا وهو ارخص انواع البقول يملا ارفف المحلات ولا ينوى المواطنون تغيير موديلات سياراتهم او شراء ثلاجات جديدة أو اجهزة تكييف كما كانوا يفعلون من قبل!

وفى المقابل زادت المدخرات بشكل كبير ووصلت إلى رقم قياسى وهو ١٣.٨٪ من الدخل وهو رقم كبير مقارنة بمعدل الادخار فى الولايات المتحدة وهو ٤.٤٪ .

الادخار.. ثقافة راسخة

لقد أدى انخفاض المرتبات واسعار الاراضى فى المدن الكبيرة وإفلاس الشركات وارتفاع معدل البطالة إلى زيادة شعور المواطن اليابانى بالقلق من الاوضاع الاقتصادية وهو ما دفعه إلى زيادة الادخار حتى يؤمن مستقبله خاصة ان تأمينات الدولة ضعيفة. حتى فى القطاع الخاص نجد اكبر الشركات اليابانية مثل شركة «يا ميش» خفضت من نظام الضمانات بصورة كبيرة أما نظام المعاشات فلقد تدهور كثيرا بسبب عدم وجود التمويل الكافى له. والحقيقة التى لا يجب أن نغفلها هى أن المستهلك اليابانى رشيد ويفكر جيدا فالحكومة لن تترك مشكلة عجز الميزانية لتحل هذه المشاكل خاصة بعد أن اصبحت اليابان تعانى من اكبر عجز فى الميزانية مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.. بعد ايطاليا. وكان عجز الميزانية يشغل الاولوية فى خطة هاشيموتو منذ عام ١٩٩٦ عندما تولى منصبه ولذلك قام بزيادة الضرائب مما أدى إلى خنق الاستهلاك وانخفاضه بصورة ملحوظة. فاضطر رئيس الوزراء إلى أن يتراجع عن قراره وبدأ تخفيض الضرائب والطريف انه اصبح

يخفض الضرائب كلما زادت حدة الازمة اليابانية وذلك حتى يقنع الشعب اليابانى بالانفاق.

ولكن لابد أن تصلح الحكومة من الاوضاع الاقتصادية قليلا حتى تشجع المواطنين.

وحتى الآن لم تصل رسالة هاشيموتو ودعوته المواطنين للشراء إلى المدن.. فمدينة ساكى الصغيرة والتى تبعد عن طوكيو ساعتين مازالت تعانى من حالة ركود شديدة. ويؤكد يوكيو سوزوكى صاحب متجرين للاحذية انه اضطر إلى اغلاق احدهما اما الاخر فقد انخفضت مبيعاته بنسبة تصل إلى ٣٠٪ ويضيف أن الشركات المحلية تفلس الواحدة تلو الاخرى.. وعلى حد تعبيره فإن المواطنين خائفون من المستقبل فقد تفلس الشركات التى يعملون بها وعندها لن تسعفهم برامج التأمينات الاجتماعية لذا يفضلون الادخار!

وكان هاشيموتو قد ألمح إلى انه غير متأكد من تجاوب المستهلك اليابانى معه ، وهو ما يزيد من قلق الحكومة، ولهذا قام مكتب رئيس الوزراء بتوعية المواطنين فى المسارح . وعلى شاشات التليفزيون . كما قام وزير المالية بتوزيع ٢٢ الف «بوستر» فى كل مكان.. الشوارع والقطارات لحث الناس على الانفاق.

لماذا حب الادخار؟

السبب فى مشكلة الادخار يرجع اساسا للحكومة . منذ القرن التاسع عشر والحكومة اليابانية تدفع مواطنيها إلى الادخار. وينظر الجميع إلى الادخار على أنه فضيلة حيث يتعلم الاطفال قبل دخول المدرسة حب الادخار والحكومة انشأت المجلس القومى لمعلومات الادخار الذى عقد الاجتماعات ونظم الفصول الدراسية لتعليم فضيلة الادخار. كما اصدر كتابا يعلم ربة المنزل كيف تقتصد فى مصاريف المنزل. وتقديرا لقيمة الادخار اختير يوم ١٧ اكتوبر من كل عام للاحتفال به.

لقد كان للادخار قيمته عندما كانت اليابان تريد اللحاق بالدول الغربية . فكان النظام المالى عبارة عن قناة تصل بين مدخرات المواطنين والمشاريع الحيوية مثل الصلب وبناء السفن. اما الان فان الادخار اصبح يعنى الركود. ولابد ان تزيد الحكومة من الاستهلاك ولن يتم هذا الا بحدوث بعض التغييرات. ان نظام الضرائب يكافىء من يدخر ويوفر امانا على درجة عالية للرهونات العقارية . وهذا بالطبع امر لابد من تغييره ومع ذلك فهو امر غير وارد على اجندة الحكومة.

ولقد قام وزير المالية بفتح الباب لاستيراد السلع من الخارج بدرجة كبيرة حتى يشجع المواطنين على الاستهلاك إلا انه لم يلتفت إلى الحدود التى تحول دون سهولة وصول البضائع للاسواق اليابانية ! وهكذا لا توجد اية اجراءات او جهود حقيقية لزيادة الاستهلاك.

الخمر الاكثر مبيعاً

ولقد اعتاد اليابانيون الانفاق فى فترة الثمانينات عندما كانت اسعار الارض مرتفعة ، وكانت النقود تصب فى الاقتصاد ليزداد نموا. ولكن فى يومنا هذا لم يتبق من هذا السلوك الاستهلاكى إلا الفتيات اللاتى ينفقن ثروات طائلة على شراء الملابس وتناول الوجبات فى المطاعم الايطالية. كما أن الكثير من اليابانيين يشترون الخمور لدرجة أن استهلاكها زاد بنسبة ٣٠٪ عن العام الماضى!

ولكن يحتاج الاقتصاد اليابانى إلى مزيد من النقود اكثر من تلك التى يدفعها الشعب اليابانى فى شراء الخمر، والملابس والزهور!



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : /٢/١٩٩٨

مشاكل الاقتصاد اليابانى تهدد العالم بالكساد

حذر خبراء الاقتصاد الدوليين من ان الاقتصاد اليابانى اصبح على شفا كساد اشبه بكساد الثلاثينات الكبير.

واعرب الخبراء عن قلقهم من ان يؤوى تباطؤ نمو الاقتصاد اليابانى إلى نقل العدوى إلى الاقتصاد العالمى.

واشار المحللون إلى ان التهديد الاكبر يتمثل فى احتمال ان يمتد اثر الانهيار فى الاسواق اليابانية إلى الولايات المتحدة واوروبا

وكانت سلسلة من البيانات غير المشجعة عن الاقتصاد اليابانى قد صدرت فى الفترة الاخيرة وادت إلى تزايد المخاوف العالمية من تفاقم الازمة فى اليابان. واكد محافظ البنك المركزى اليابانى ان الاقتصاد اليابانى يتعرض لضغوط قوية بسبب معاناته من الركود. وأن هناك جهودا لزيادة معدل النمو رغم صعوبة تحقيق ذلك.

واشارت التقديرات إلى انه من المستحيل تحقيق هدف الحكومة ومن المحتمل ان يسجل الاقتصاد اليابانى انكماشا بنسبة ٤٪ خلال العام الحالى.

وذكر تقرير اقتصادى لقسمى الدراسات والابحاث بوكالة انباء الشرق الاوسط ان الاحصاءات تؤكد ان زيادة ضريبة الاستهلاك من ٣٪ إلى ٥٪ اعتبارا من ابريل الماضى حملت الشعب اليابانى خلال العام الماضى حوالى ٨١ مليار دولار مما حد من استهلاك [illegible] المواطن اليابانى كما ارتفعت نسبة البطالة إلى اعلى معدلاتها فى فبراير الماضى.

واوضحت الدراسات ان اليابان اصبحت اقل جذبا لرؤوس الاموال الاجنبية والمحلية وتراجعت مكانة طوكيو كمركز تجارى لمنطقة اسيا والباسفيك نظرا للتكاليف الباهظة التى يضطر المستثمر إلى تحملها لاقامة مشروع فضلا عن النظام الضريبى وسعر الفائدة المنخفض جدا

بالاضافة الى الازمة المالية التى تعصف باليابان وباسواقها المالية والتى كانت اولى ضحاياها الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التى عجزت عن الاستمرار فى عملها نظرا لاحجام العديد من المؤسسات المالية عن منحها القروض بسبب تفاقم ظاهرة الديون المعدومة وزاد من حدة الازمة المالية انهيار بعض المؤسسات المالية الكبرى

وفى محاولة من جانب الحكومة اليابانية لاخراج الاقتصاد اليابانى من ازمته اعلن رئيس الوزراء ريوتار وهاشيموتو منذ ايام عن خطوات جديدة لتنشيط الاقتصاد اليابانى عن طريق خطة لزيادة الانفاق وتضمنت الخطة تخفيضات ضريبية واسعة لانعاش الطلب المحلى كما تضمنت عناصر لحث الشركات على ضخ مزيد من الاستثمارات فى الاسواق اليابانية وعكست الخطة تحولا جذريا عن سياسة التقشف المالى التى تنتهجها الحكومة بهدف الحد من عجز الميزانية إلى تنشيط الاقتصاد.

واشار خبراء الاقتصاد إلى ان الخطة تشكل بعض التقدم فى السياسة اليابانية الاقتصادية الا انها جاءت متأخرة [illegible] كافية لانعاش الاقتصاد ودعم [illegible] اليابانى خاصة ان الجزء الاكبر منها سينفق على تنفيذ العديد من المشروعات التى ترتبط بمصالح الاغلبية من اعضاء الحزب الحاكم فى دوائرهم الانتخابية اضافة إلى انه لايمكن تحديد ما اذا كان اليابانيون سوف يتجهون لانفاق ما لديهم من اموال ام سيفضلون ادخارها.

ويرى الخبراء ان خطة هاشيموتو ربما تنقذ اليابان من الكساد الا ان امامه قائمة من المشاكل الهيكلية التى تحتاج لعلاج طويل جدا من اهمها تنفيذ اصلاح واسع للنظام الضريبى يتيح خفضا دائما فى ضريبة الدخل وتخفيضا اسرع فى ضرائب الشركات وتخفيضا اكبر للقيود وتشكيل حكومة اقل حجما واكثر كفاءة ويشير

الخبراء إلى انه بدون هده التعديلات لا يمكن وضع اسس انتعاش دائم في اليابان

من ناحية اخرى فقد رحبت الدول الغربية بخطة الانتعاش الاقتصادى الياباني الا انها اختلفت فيما اذا كانت هذه الخطة ستحقق بالفعل النتائج المرجوة منها

وتمارس الولايات المتحدة بشكل خاص ضغوطا على اليابان لاتخاذ خطوات اكثر جرأة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية بحكم كونها ثاني اكبر قوة اقتصادية في العالم وباعتبارها مفتاح النمو والاستقرار فى اسيا.

واكدت الادارة الامريكية ان قوة الاقتصاد الياباني يمكن ان تساعدها على القيام بدور اكبر وقيادى لاخراج الدول الاسيوية من ازمتها المالية والاقتصادية الحالية.

وتطالب الولايات المتحدة اليابان بالعمل على زيادة حجم طلبها المحلي حتى يمكنها زيادة وارداتها خاصة من الدول الاسيوية المجاورة و الواقع ان المطالب الامريكية تتفق مع رغبتها فى فتح اسواق اليابان المغلقة امام منتجاتها بهدف تقليل العجز التجارى الرهيب بين البلدين.

وبالرغم من أن كل الدلائل تؤكد وجود ازمة حقيقية فى الاقتصاد اليابانى الا ان اسس الاقتصاد اليابانى لازالت قوية فاليابان لديها اكبر احتياطى من النقد الاجنبى يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. كما انها اكبر مقرض فى العالم ويبلغ حجم استثماراتها الخارجية نحو ٨٠٠ مليار دولار وتحقق فى الوقت الراهن فائضا كبيرا فى ميزان المعاملات الجارية مع دول العالم.



وزير الخزانة الاميركي روبرت روبن يصافح نظيره الياباني بعد اجتماع في لندن امس. (رويترز)

طوكيو: الولايات المتحدة تساند السياسة الاقتصادية اليابانية

■ لندن - أ ف ب - صرح وزير المال الياباني هيراكو ماتسوناغا امس الجمعة إثر لقاء مع نظيره الاميركي روبرت روبن في لندن، ان الولايات المتحدة تساند السياسة الإقتصادية اليابانية.

وقال ماتسوناغا للصحافيين: «لقد حصلت على تفهم ومساندة الاميركيين لسياسة اليابان الاقتصادية».

وادلى ماتسوناغا بهذا التصريح في لندن قبيل ابتداء اجتماع وزراء المال لمجموعة السبع التي ستنضم اليها روسيا نهاية الاسبوع الجاري.

وتضم المجموعة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وكندا واليابان وايطاليا.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير خارجية اليابان يزور كمبوديا لبحث الإسهام في إعمار مادمرته الحرب

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقي: مع بدء العد التنازلي لاجراء الانتخابات العامة في كمبوديا أواخر يوليو القادم ذكرت صحيفة «جابان تايمز» اليابانية أن كيزو أوبوتش وزير الخارجية الياباني يعتزم زيارة العاصمة الكمبودية فور انتهاء الانتخابات بهدف تأكيد عزم طوكيو الاضطلاع بدور نشيط لضمان تمتع كمبوديا بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة بوزارة الخارجية أن أوبوتش سيتوجه إلى كمبوديا عقب مشاركته في الاجتماع السنوي لوزراء خارجية دول رابطة جنوب شرق آسيا المقرر انعقاده يوليو القادم في مانيلا وان الوزارة تدرس إمكان قيامه بزيارة لاوس وفيتنام قبل أو بعد زيارته لكمبوديا لاظهار استعداد اليابان تقديم المساعدات اللازمة لتمكين دول المنطقة من تحقيق نموها الاقتصادي

واضافت المصادر انه في حالة اتمام زيارة أوبوتش للعاصمة الكمبودية فانه سيعرب عن ترحيب اليابان بالإسهام بشكل فعال في اعادة بناء البلاد التي دمرتها الحرب الأهلية اقتصاديا بشرط ثبوت اجراء الانتخابات بشكل حر وعادل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/٥/١٩٩٨

مع الاحتفال بعيد ميلاده الـ ٥١

قضية تعديل الدستور الياباني.. متى تحسم؟

حتى عهد قريب كان الحديث عن تعديل الدستور الياباني أو مجرد التلميح لذلك مخاطرة غير مامونة العواقب لاسيما ان اليابانيين كانوا يتعاملون معه باعتباره (تابو) محظورا الاقتراب منه ولا ينبغي المساس باى حرف فيه بالتعديل او التغيير. غير ان الساحة اليابانية طرا عليها تغيرات كثيرة في السنوات الأخيرة حطمت معها الكثير من المفاهيم والحواجز كان من بينها قضية تعديل الدستور التي باتت الشغل الشاغل لدوائرها السياسية والثقافية مع تزايد الاحساس بحتمية التعديل لكي يتواكب الدستور مع المستجدات المتتالية التي شهدها العالم في غضون السنوات القليلة الماضية تمهيدا لاستقبال القرن الـ ٢١ بدستور يتمتع بالمرونة والقابلية للتعديل بين الحين والآخر.

رسالة طوكيو

محمد إبراهيم الدسوقي

ولم تكن هناك مناسبة افضل من يوم الدستور الذى تحتفل به اليابان فى الثالث من مايو كل عام لكي تكثف العناصر المؤيدة للتعديل انشطتها للفوز بمزيد من أصوات المؤيدين لاقناع الحكومة بالانصات اليهم واتخاذ خطوات تلبي رغبتها في تعديل الدستور اليوم قبل الغد. وقبل الخوض جوانب هذه المسألة الشائكة شديدة التعقيد يستوجب العودة للوراء نصف قرن من الزمان للوقوف على ملابسات وظروف وضع الدستور الحالى لاستيعاب وفهم مايدور الآن من نقاش وجدل حول الموضوع.

فعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية باستسلام اليابان ارادت قوات الاحتلال الأمريكية تقليم أظافر المؤسسة العسكرية التى قادت اليابان الى الحرب والدمار وصرف الانظار كلها باتجاه هدف وحيد هو اعادة بناء البلاد وتنميتها اقتصاديا بواسطة وضع دستور يعكس الرغبة السابقة ويمنعها من تكرار اخطاء الماضي بكل ما حمله فى جعبته من مشاريع توسعية كانت ذروتها إبان فترة الثلاثينات. ولذلك وردت فقرة بالمادة التاسعة تنص على نبذ الحرب للأبد وعدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة لتسوية النزاعات وانه لاينبغى لليابان امتلاك قوات برية أو جوية أو بحرية - الادوات التى يمكن عن طريقها خوض الحرب - ولانجاز هذه المهمة عكف مجموعة من ضباط قوات الاحتلال الأمريكية على اعداد الدستور الجديد الذى حل محل دستور ميجى رائد النهضة اليابانية فى العصر الحديث وانتهوا من مهمتهم خلال اسبوع واحد فقط وفرضه الحاكم العسكرى آنذاك الجنرال ماك أرثر على اليابانيين واقيم احتفال حاشد بالقصر الامبراطورى يوم ٣ مايو ١٩٤٧ حضره عشرة آلاف شخص بمناسبة بدء تطبيقه بعد توقيع الامبراطور شووا عليه.

وأهم سمة ميزت الدستور الياباني ان يد التعديل لم تمسه له منذ لحظة اقراره منذ ٥١ عاما وحتى يومنا هذا مع ان المانيا مثلا عدلت دستورها الصادر فى (١٩٤٩) ٤٢ مرة والولايات المتحدة (١٧٨٧) ١٨ مرة والنرويج (١٨٣١) ١٣٩ مرة وسويسرا ١١٩ مرة والهند (١٩٤٩) ٧٤ مرة وأخيرا فرنسا (١٩٥٨) عشر مرات.

ولايمكن انكار الدور المحورى الذى لعبه الدستور بصياغته الحالية فيما حققته اليابان من انجازات على المستوى الاقتصادى فى وقت قياسي بالنسبة لاعمار الشعوب وأصبحت بفضلها ثاني أكبر قوة اقتصادية فى العالم الا ان تعديله بات ملحا بشكل لم يسبق له مثيل وفرضته متغيرات عدة كان لها ابلغ الاثر فى احداث تغيير كبير ملموس فى نظرة اليابانيين لهذه المسألة.

أول وأهم هذه المتغيرات تمثل فى اندلاع حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت من القوات العراقية الغازية ففى الوقت الذى تسابقت فيه دول العالم المختلفة على المشاركة ضمن قوات التحالف الدولى اكتفت طوكيو المقيدة بنص المادة التاسعة بممارسة سياسة «دفتر الشيكات» بمعنى انها قدمت مساعدات مالية دون ارسال قوات لانه محظور عليها الاشتراك فى عمليات الدفاع الجماعى.

واحس الشعب اليابانى بنوع من الغبن لان الاعلانات التى نشرت بالعديد من الصحف العالمية لشكر الذين شاركوا فى عملية التحرير سقط منها اسم اليابان رغم مليارات الدولارات التى قدمتها وبدأوا يتساءلون عن السر وراء حرمان بلادهم من الاشتراك بالجهود الدولية التى تستهدف انهاء الازمات بمعزل عن سياسة دفتر الشيكات.

هذا الموقف فتح الباب على مصراعيه للحديث عن الحواجز المكبلة لتحرك طوكيو بنشاط وخفة على الساحة الدولية وكان فى مقدمتها المادة التاسعة المثيرة للجدل التى قدمت لها تفسيرات متعددة أبرزت مدى التناقضات الكامنة بين ثناياها وبمرور الوقت أخذت الجبهة المطالبة بتعديل الدستور تتسع أكثر فاكثر وليس أدل على هذه الحقيقة من نتائج استطلاعات الرأى التى أجريت بهذا الشأن فى غضون الأشهر القليلة الماضية وأظهرت التزايد المطرد فى اعداد المؤيدين للتعديل.

ودعاة التعديل لديهم حجج واسانيد قوية يرتكزون عليها أهمها التناقض والتعارض القائم بين بنود الدستور والواقع العملى، فالمادة التاسعة - التى أصبحت تمثل عقدة الدستور اليابانى - مثلا تحظر على اليابان امتلاك جيش ومع ذلك كونت اليابان عام ١٩٥٠ ما اطلق عليه اسم احتياطى البوليس الوطنى عقب نشوب الحرب الكورية والذى تطور بمضى الوقت الى قوات الدفاع الذاتى بمختلف فروعها - المشاة والبحرية والجوية - متجاهلة وبموافقة أمريكية بنود دستورها المسالم نظرا للظروف الحرجة التى كان يمر بها العالم ابان هذه الفترة ابتداء من الحرب الباردة وانتهاء بحرب فيتنام والتوتر الدائم المخيم على منطقة آسيا - الباسفيك بسبب الأوضاع الملتهبة فى شبه الجزيرة الكورية.

ومن الناحية الفعلية فان اليابان تمتلك اليوم أحد اكبر جيوش العالم بميزانية تقدر بحوالى ٤.٩٥ تريليون ين فى العام المالى ٩٧. كما ان الظروف التى حتمت وضع الدستور بشكله الراهن قد انتهت فحينما وضع كانت اليابان دولة خاضعة لسلطة

احتلال استهدفت اعادة بناء البلاد التى كانت توشك ان تعانى المجاعة اما الآن فانها استردت سيادتها وأصبحت ثاني اكبر قوة اقتصادية على وجه الكرة الارضية وبالتالى الا يحتم المنطق تغييره لكي يعكس حقائق وأحوال اليوم وليس الأمس البعيد ؟!! ولعل خير ما يعبر عن المعنى السابق جملة وردت بافتتاحية لصحيفة يوميورى شيمبون ونصها «اذا تجاهل الشعب اليابانى الظروف المصاحبة لتطبيق الدستور فانهم يخدعون أنفسهم».

اضف لما سبق انتهاء الحرب الباردة بانهيار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى وبروز مشاكل من نوع جديد لم يعرفها العالم من قبل مثل تلك المتعلقة بالبيئة واستخدامات التكنولوجيا المتقدمة فضلا عن ان طوكيو التى تضع دائما علاقاتها الامنية مع الولايات المتحدة على قمة أولوياتها القصوى ستضطر عاجلا او آجلا لاجراء تعديلات دستورية معينة لتنفيذ الاتفاق الجديد للتعاون العسكرى المبرم بين واشنطن وطوكيو أواخر العام الماضى والذى يحدد بشكل مفصل طبيعة الخدمات والامدادات التى ستقدمها اليابان للقوات الأمريكية لدى نشوب أزمات بالمناطق المحيطة باليابان.

ويرى ياسيهيرو ناكاسونى رئيس وزراء اليابان الأسبق وأحد أبرز الشخصيات المؤثرة على مجريات الاحداث بالساحة السياسية اليابانية انه ينبغى على اليابان تعديل دستورها بحيث يعكس الشخصية اليابانية والتغيرات التى شهدها المجتمع على مدار نصف القرن المنصرم مشيرا بهذا الخصوص الى تزايد اعداد المؤيدين لذلك.

أيا كانت الأحوال فإن شواهد كثيرة تشير باتجاه ان الفترة القادمة سوف تشهد مزيدا من قوة الدفع لقافلة تعديل الدستور اليابانى واستغلال عناصر الوزارة والدعم المتوافرة لتوسيع نطاق التأييد الشعبى الى ان تستجيب الحكومة لدعوة التغيير وايجاد حل سريع للغز اسمه اعادة المادة التاسعة التى استحوذت على كم هائل من الجدل والنقاش لسنوات متعاقبة من النادر ان تحظى به مادة فى دساتير دول العالم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ / ٥ / ١٩٩٨

توقع حل البرلمان الياباني بسبب اعتراض المعارضة علي القوانين الحكومية

طوكيو ـ ا. ش. ا: توقع أمس مسئول حكومي ياباني حل مجلس النواب «الدايت» في حالة تعثر مناقشة عدد من مشاريع القوانين الهامة في الدورة الحالية للبرلمان بسبب اعتراضات ممثلي المعارضة. وأشار الي احتمال الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة في حالة حل البرلمان. وأعلن المسئول الياباني الذي طلب عدم الكشف عن هويته أن تقدم احزاب المعارضة بمطلب لاجراء اقتراع لحجب الثقة عن الحكومة سيؤدي الي حل مجلس النواب.

ويبذل الحزب الديمقراطي الياباني اكبر احزاب المعارضة والحزب الشيوعي جهودا مكثفة لاجراء اقتراع بالثقة علي الحكومة بسبب مسئوليتها عن تدهور الأوضاع الاقتصادية. ويناقش البرلمان الياباني خلال دورته الحالية تعديل قانون اصلاح الهيكل المالي وعدة مشروعات اخري.

من المتوقع ان تلقي معارضة من احزاب المعارضة. وتعهدت مصادر يابانية باجراء اصلاحات هيكلية وتسهيل التشريعات في اطار خطة تهدف الي زيادة معدلات توظيف العمالة وحل مشكلة البطالة. ، أشارت المصادر الي اعتزام الحكومة اليابانية انشاء مشروعات صناعية جديدة وتوفير المناخ المناسب لجذب المشروعات الاستثمارية الي طوكيو. وكشف تقرير خطة عمل يابانية سعي الحكومة اليابانية الي خفض العبء العام بشأن المعاشات والرعاية الصحية للحفاظ علي قوة الدفع اللازمة للأنشطة الاقتصادية. وتعتزم اليابان تخفيض ضرائب الشركات الي المستويات الدولية خلال «٣» سنوات واصلاح انظمة العمالة والتوظيف. من المقرر رفع تقرير خطة العمل اليابانية مع بقية التقارير الخاصة بالدول الاعضاء في مجموعة الدول الثماني الكبري لمؤتمر قمة دول المجموعة المقرر عقده في مدينة برمنجهام البريطانية خلال الفترة من ١٥ حتي ١٧ مايو الحالي.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ـ / ـ /١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد اليابانى لايزال فى وضع حرج

معهد التمويل الدولى: ١٠٠ مليار دولار خسائر الأزمة المالية بآسيا

طوكيو - من مراسل الأهرام - ووكالات الأنباء - ذكر التقرير الشهرى الصادر أمس عن وكالة التخطيط الاقتصادى اليابانية حول اوضاع الاقتصاد اليابانى انه لايزال فى وضع خطير مشيرا الى التدهور الذى شهده سوق العمل مع ارتفاع نسبة البطالة الا انه أكد فى الوقت نفسه حدوث تحسن طفيف فى حجم انفاق المواطنين اليابانيين الذى يعد مؤشرا مهما للطلب المحلى.

وأشار التقرير إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣,٩٪ خلال شهرمارس الماضى التى تعد الاولى والتى تسجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وضعف استثمارات القطاع الخاص وانخفاض الانتاج، وتأمل الحكومة اليابانية فى ان تسهم خطتها الاخيرة لتحفيز الاقتصاد والبالغ قيمتها ١٦ تريليون ين (١٢٥مليار دولار) فى استعادة جزء كبير من ثقة اليابانيين المفقودة فى اقتصاد البلاد.

ومن المقرر أن يبحث البرلمان اليابانى ميزانية تكميلية قيمتها ٣,٦٥ تريليون ين لتمويل جزء من برنامج التحفيز الاقتصادى.

وعلى صعيد الازمة الاقتصادية الاسيوية توقع مسئول بالبنك الدولى استمرار تلك الازمة التى تعصف بدول جنوب شرق اسيا - اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند لسنوات طويلة وحث المسئول امس تلك الدول على الالتزام بالاصلاحات ومزيد من الانفتاح من جانب البنوك الاقليمية والحكومات لاحتواء اثار الانهيار المالى.

وطالب الدول الاسيوية بوضع مشكلة البطالة على قائمة اولويات اسيا لدعم النمو فى ذلك الوضع الاقتصادى المضطرب.

وأضاف المسئول ان معهد التمويل الدولى بواشنطن قدر الخسائر التى ستتكبدها الدول الاسيوية بسبب الأزمة بمائة مليار دولار فى اجمالى الناتج المحلى وان تواجه تلك الدول خسائر فى النمو تتراوح مابين ٣٪ و١٢٪ فى العام الحالى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٨

البنوك تهرب بأموالها من أزمة آسيا إلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا

اليابانيون قادمون !

بدأت البنوك اليابانية عقب الأزمة التى تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا إلى الاتجاه لاستثمار أموالها خارج اليابان وآسيا خاصة فى الدول التى يوجد بها رعايا يابانيون ومنها مصر التى يوجد بها نحو 40 ألف يابانى.

استطلعت «العالم اليوم» رأى عدد من الخبراء المصرفيين حول هذا الاتجاه الجديد للبنوك اليابانية وهل يمكن أن تستفيد منه مصر حقا.. وكانت هذه اجاباتهم.

د. محسن الخضيرى «خبير مصرفى» يرى أنه لا توجد أزمة فى البنوك اليابانية بالمعنى الذى يقصده المحللون الغربيون بل إن البنوك اليابانية حاليا تمر بعملية اعادة هيكلة حيث تقوم بتحويل استثماراتها فى الدول الأوروبية وشرق آسيا إلى شمال افريقيا والشرق الأوسط خاصة فى منطقة جبل على فى الامارات وايران ومصر وقد تم التفاوض بالفعل على هامش مؤتمر مجموعة الـ 15 بين المسئولين فى البنوك اليابانية والمسئولين المصريين لتحويل الاستثمارات اليابانية لمصر من خلال الجهاز المصرفى المصرى وهو ما يحتاج استعدادا من الجهاز المصرفى المصرى لاستقبال الاستثمارات اليابانية فالبنوك لدينا صغيرة وفروعها قليلة وقد فشلت فى جذب 500 مليار جنيه مصرية موجودة داخل البيوت وعموما مصر مكان مناسب للاستثمار اليابانى حيث الموارد والأمان اضافة لوجود 40 ألف يابانى يعيشون داخل مصر. ويعتقد د. الخضيرى أن الاقتصاد اليابانى استطاع تدارك الأزمة الآسيوية حيث سبقت البنوك اليابانية نصائح صندوق النقد الدولى بالتفاوض مع البنوك المحلية اليابانية لعمل اندماجات كبرى بينها وهو ما يتوقع حدوثه قريبا، كما قامت البنوك اليابانية بعمليات تمويلية كبرى لشركات الطرق البرية والخطوط الملاحية وشركات الغاز فى للغرب وإيران ومصر بما يماثل 10 اضعاف التعاملات السابقة للأزمة الآسيوية.

ويشير د. الخضيرى إلى أنه تجرى منافسة حاليا بين البنوك اليابانية والأمريكية فالبنوك الأمريكية تتجه للاستثمار فى أوروبا أما البنوك اليابانية فتتجه لسحب الفوائض المالية فى بعض الشركات الأوروبية لاستثمارها فى الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة وهنا ما تشهده الأيام القادمة والمهم مدى تفاعل الجهاز للصرفى المصرى مع الاستثمارات اليابانية والاستعداد لاستقبالها. من ناحية أخرى نجح كثير من دول شرق آسيا فى أداء اقتصادى جيد بعد الأزمة مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاند لكن الأزمة الحقيقية موجودة فى اندونيسيا والتى قد تصل لحد الصدام العسكرى، وعموما أزمة شرق آسيا أزمة مؤقتة وبذلك تستطيع البنوك اليابانية تحسين استثمارتها فى تلك المنطقة وليس صحيحا ما يذكره المحللون الغربيون بأن البنوك اليابانية فى أزمة فساد اخلاقى بسبب انتحار المسئولين اليابانيين فهذا مجرد تنافس بين الغرب واليابان فالغربيون يلعبون على الوتر الاخلاقى والأمنى. لكن على العكس من ذلك ترى د. سلوى العنترى مديرة ادارة البحوث بالبنك الأهلى أن البنوك اليابانية بالذات أصبح لديها مسئولية بعد الأزمة الآسيوية وقد منحت لجنة بازل البنوك اليابانية - على سبيل الاستثناء - الحق فى اضافة 45٪ من الأرباح الرأسمالية غير المحققة إلى احتياطياتها إلا أن الوصول إلى تحقيق معدلات الملاءة الدولية كان يتطلب من البنوك اليابانية أحد أمرين: إما زيادة رأس المال أو تخفيض الأصول الخطرة «القروض والاستثمارات المالية» أى تقليل النشاط، والبنوك اليابانية تخرج مؤقتا من التنافس الدولى فى الصناعة المصرفية حتى يتم تدارك أزمة شرق آسيا.

د. أحمد حافظ الجعوينى خبير التمويل بالأمم المتحدة سابقا يرى أن البنوك اليابانية تعانى من الأداء الداخلى للاقتصاد اليابانى الذى يعانى من التضخم وأخيرا أزمة آسيا واتجاه دول كثيرة لتخفيض عملتها حتى تزيد من صادراتها لكن البنوك اليابانية بدأت تتجه حاليا لاستثمار أموالها فى دول الخليج وتسعى لعقد اتفاقات اقتصادية فى الخليج وتونس. وقد ابتعدت البنوك اليابانية عن تطبيق برامج صندوق النقد الدولى لأنه ثبت أنها مدمرة وابتعدت عن تخفيض العملة واتجهت للاشتغال فى مشروعات خارج آسيا خاصة لشمال افريقيا ممثلة فى مصر لذلك أدرك المصرفيون المصريون أن اليابانيين قادمون.

ناصر محمد حسين



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٨

رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقى

الآلاف خرجوا إلى شوارع المدن اليابانية للمشاركة فى مظاهرات ومسيرات الاحتفال بعيد الاول من مايو - عيد العمال - فى وقت يعتصر فيه الركود الاقتصاد اليابانى حتى فى ظل المحاولات المتواصلة من جهة الحكومة اليابانية لانعاشه عن طريق ضخ مليارات الدولارات فى شريانه على أمل ان تتجدد دورته الدموية ويستعيد نشاطه وعافيته. والمناسبة كانت فرصة سانحة لكل من شارك فيها للتعبير عما يتملكه من مخاوف يمكن حصرها فى أمرين اساسيين، اولهما توفير مزيد من فرص العمل الجديدة واجراء خفض كبير فى الضرائب.

وبالنسبة للشق الثانى فان حكومة هاشيموتو لم تحسم امرها بعد بشأنه ولا تزال تدرس الموضوع بكل جوانبه السلبية والايجابية مع الاكتفاء بما اعلنته فى خطتها الأخيرة لتحفيز الاقتصاد والبالغ قيمتها ١٦ تريليون ين - ١٢٨ مليار دولار - من خفض لضريبة الدخل بمقدار ٤ تريليون ين - حوالى ٣١ مليار دولار - خلال العام المالى ٩٨/٩٩.

ضحايا مشاكل اليابان الاقتصادية

اما الشق الاول فتناوله يستدعى التوقف امامه قليلا فالمواطن اليابانى هذه الأيام يشعر بقلق متزايد ازاء ماذا كان سوف يستمر فى عمله ام ان الدور سيأتى عليه وينضم إلى طابور العاطلين، فالاحصائيات الرسمية تشير إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى ٣,٩٪ - ٢,٧٧ مليون شخص - فى شهر مارس الماضى لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفى نفس الشهر وصلت نسبة البطالة فى الولايات المتحدة إلى ٤,٧٪،وفى بريطانيا ٤,٩٪ والمانيا ١١,٥٪ وكندا ٨,٥٪.

ومن القراءة الاولى لنتيجة المقارنة بين النسب السابقة بالدول الصناعية الكبرى فان الاعتقاد سيكون بان الوضع فى اليابان أفضل بكثير غير ان بعض المحللين الاقتصاديين يختلفون مع هذا الاعتقاد استنادا إلى معايير حساب نسبة البطالة فى اليابان مختلفة عن بقية الدول الصناعية الاخرى بل انه لو طبقت نفس المعايير المعمول بها مثلا فى الولايات المتحدة فان النسبة قد تتضاعف.

والبطالة ليست مسألة سهلة القبول فى اليابان التى اعتادت توظيف كل القدرات البشرية المتاحة لديها لاضافة مزيد من الوقود لقاطرة النمو الاقتصادى للاندفاع إلى الامام، غير ان أزمتها الاقتصادية الراهنة قلبت الكثير من الموازين والقواعد والمفاهيم الثابتة، فهذه الأزمة أجبرت شركات عديدة على اعلان افلاسها لافتقارها للسيولة المالية اللازمة لمواصلة عملها مع احجام العديد من البنوك عن منحها قروضا جديدة فى حين لجأت شركات اخرى فى ظل هذه الظروف الصعبة إلى تقليص حجم العمالة بها لاقصى درجة ممكنة مع مطالبة موظفيها بالتقاعد المبكر وبالتالى انضمام المزيد إلى قائمة العاطلين، وهنا تبرز مشكلة خطيرة يعانى بالذات من وطأتها من هم فى اوساط العمر - مافوق سن الـ ٤٠ -.

فهؤلاء الاشخاص سخروا كل حياتهم ووقتهم وجهدهم فى المشاركة فى بناء الاقتصاد اليابانى ابان فترة السبعينات والثمانينات ويقدمون الولاء لشركتهم أو مصنعهم على أى شىء اخر حتى اسرهم ولكنهم وجدوا ان احوال الاقتصاد فى تدهور وان اصحاب العمل قرروا الاستغناء عنهم وباتوا بدون مورد رزق والبحث عن عمل جديد بالنسبة لهم فى هذا العمر مسألة صعبية معقدة، كل ذلك يقود فى نهاية الأمر إلى تزايد حدة الضغط العصبى والنفسى لديهم



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٥/١٩٩٨

ويدفعهم إلى حافة الهاوية للخلاص من كل مشاكلهم ومعاناتهم بالانتحار.

فطبقا لبيانات وكالة البوليس القومى - وزارة الداخلية - فقد اقدم ٤٧٨ من رؤساء ومديرى الشركات على الانتحار خلال ١٩٩٦ بزيادة ١٦,٢٪ عما سجل فى عام ١٩٩٥، والأسباب كانت تقريبا واحدة وتتعلق بالمشاكل الاقتصادية وبالذات الافلاس.

ولايزال حادث انتحار ثلاثة من رؤساء شركات قطع الغيار الصغيرة فى فبراير الماضى فى يوم واحد حاضرا فى الاذهان ووصف محلل نفسي تصرفهم بانه مثل ربان السفينة الذى فضل الغرق مع سفينته بدلا من تركها تغرق بدونه.

فالشركات السابقة كانت مدينة ويتعين عليها سداد ديونها فى نفس يوم انتحار رؤسائها الذين عجزوا عن جمع قيمة الديون بل ان اثنين من الثلاثة طلبا من عائلاتها صرف قيمة بوليصة التأمين على حياتهما لاستغلالها فى دفع الديون.

ولاتتوقف الاسباب عند الناحية الاقتصادية فقط ولكنها تشمل ايضا التورط فى فضائح الفساد اذ شهدت اليابان منذ مطلع العام الجارى اكثر من حادث انتحار لمسئولين بسبب الاشتباه فى تورطهم بفضيحة فساد كان من بينهم احد أعضاء البرلمان وهذا التصرف من جانب المسئولين فى بعض الاحيان - الانتحار- بشكل عائقا أمام التحقيق فى قضايا الفساد ولذلك صرح رئيس الوزراء ايوتاروها شيموتو فى اكثر من مناسبة بانه يأسف لانتحار هذا المسئول أو ذاك ولكنه كان يفضل لو انه قال مالديه من معلومات وحقائق حول القضية الجارى التحقيق فيها بدلا من ان يلجأ للوسيلة الاسهل عبر الانتحار.

كما تحدث احيانا حالات انتحار بدون سبب واضح فمنذ أيام قليلة انتحر مدير تنفيذى بالبنك المركزى يدعى تاس يوكى كاموشيدا المسئول عن التحقيقات الداخلية الخاصة بتورط بعض مسئولى البنك فى فضائح فساد تتعلق بقبول دعوات ترفية مجانية من بعض البنوك التى لها تعاملات مع البنك المركزى، والغريب ان الرجل انتحر مع العلم انه بعيدا عن دائرة الاشتباه فى التورط بقضية فساد ولكن يبدو ان السبب وراء انتحاره يعزو إلى الانتقادات الحادة التى وجهت لاسلوبه فى التحقيق مع مسئولى البنك من قبل وزارة المالية، ويتبقى فى النهاية ان تداعيات الأزمة الاقتصادية اليابانية لاتقف عند حدود اوجه الاقتصاد فقط ولكنها تتجاوز ذلك إلى منطقة حساسة هى الجوانب الاجتماعية.

■■



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٨

انهيار الحكومة اليابانية بعد إنسحاب الحزبين المساندين لـ« هاشيموتو »

طوكيو - ا.ف.ب : بعد ٤ سنوات فى الحكم، انهار اليوم ائتلاف الحكومة اليابانية وذلك باعلان الحزبين اللذين يدعمان الحزب الديمقراطى الليبرالى بزعامة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو انسحابهما من الائتلاف.

وذكرت مصادر رسمية ان زعيمى الحزبين وهما الحزب الديمقراطى الاجتماعى وحزب ساكيجاك الجديد أبلغا هاشيموتو خلال اجتماع لزعماء الاحزاب الثلاثة انسحاب حزبيهما من الحكومة وان هاشيموتو وافق على الفور.

وبذلك يفقد حزب هاشيموتو الاغلبية التى كان يتمتع بها فى مجلس النواب، حيث يشغل ١١٨ مقعدا فقط من بين ٢٥٢ مقعدا ويحتفظ الحزب الديمقراطى الاجتماعى بـ٢١ مقعدا وحزب ساكيجاك الجديد بثلاثة مقاعد بينما لايزال يحتفظ الحزب الديمقراطى الليبرالى بالاغلبية فى مجلس الشيوخ المكون من ٥٠٠ مقعد حيث يشغل ٢٦١ مقعدا.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٨

انهيار التحالف بين الاشتراكيين والليبراليين فى اليابان

الحزب الحاكم يحتفظ بسيطرته على مجلس النواب

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقي - انهى الحزب الاشتراكي الديمقراطى اليابانى امس رسميا تحالفه الذى استمر اربع سنوات مع الحزب الليبرالى الحر الحاكم فى اليابان، ليصبح بذلك الحزب الليبرالى بزعامة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الحزب الوحيد فى السلطة، خاصة بعد اعلان حزب «ساكي جاكي» الصغير ايضا إنهاء التحالف مع الليبراليين، ولكن دون أن يؤثر انهيار التحالف على سيطرة حزب هاشيموتو على مقاليد السلطة.

وذكرت الأنباء أن تاكاكو دوى زعيمة الحزب الاشتراكى قد أبلغت بنفسها رئيس الوزراء هاشيموتو بانهاء التحالف وذلك فى لقاء تم بينهما، بمقر البرلمان اليابانى «الدايت».

وقال مسئولو الحزب الليبرالى إن هاشيموتو وافق على الفور على طلب زعيمة الحزب الاشتراكى، ولكنه أكد للصحفيين أن اللقاء تم فى جو ودى، مشيرا إلى عدم وجود أى انقسام بين الاحزاب الثلاثة.

كما ذكرت وكالة انباء «كيودو» اليابانية انه قد تم التوصل إلى اتفاق بين الحزب الحاكم وحليفيه فى البرلمان حول استمرار التشاور بينهم مستقبلا رغم انهيار التحالف.

وكان الحزب الاشتراكى الديمقراطى قد اتخذ قراره رسميا بالانسحاب خلال اجتماع لكبار قادة الحزب يوم السبت الماضى، بسبب الخلافات مع الحزب الحاكم حول قضايا متعددة منها: مكافحة الفساد، وتنفيذ اتفاق التعاون العسكرى الجديد مع الولايات المتحدة ومشروعات قوانين الاصلاح الزراعى وشئون الدفاع.

وأكد المحللون أن هذا الانفصال كان متوقعا منذ فترة طويلة، إلا أنهم اتفقوا على أنه لن يكون له تأثير كبير على الحزب الحاكم، حيث كان الحزب الديمقراطى الاشتراكى يشغل خمسة عشر مقعدا فقط فى مجلس النواب مقابل ٢٦١ مقعدا للحزب الليبرالى فى هذا المجلس البالغ عدد اعضائه خمسمائة عضو.

كما يشغل الحزب الاشتراكى ٢١ مقعدا فقط بمجلس المستشارين «الأعلى» المكون من ٢٥٢ مقعدا، فى حين يشغل الحزب الليبرالى ١١٨ مقعدا.

أما حزب «ساكى جاكى» الذى يتزعمه ماسايوشى تاكيمورا فيشغل مقعدين فقط فى مجلس النواب، وثلاثة مقاعد فى مجلس المستشارين.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ٦ / ١٩٩٨

حكومة اليابان قلقة لتدهور سعر الين وتعقد اجتماعا طارئا لمواجهة زيادة البطالة

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى ووكالات الأنباء: بعد تحقيق الدولار أعلى مستوى قياسى أمام الين منذ سبع سنوات فى تعاملات بورصة نيويورك أمس الأول، أعربت الحكومة اليابانية عن قلقها الشديد من الضعف المستمر للعملة اليابانية التى اقتربت من مستوى ١٤٠ ينا للدولار الواحد.

وصرح وزير المالية اليابانية هيكارو ماتسوناجا بأن الحكومة سوف تتخذ مبادرات حازمة فى الوقت الملائم لمنع الين من الهبوط المتواصل فى اشارة إلى الاستعداد للتدخل فى أسواق المال لانقاذ العملة اليابانية.

وقد ساعدت تصريحات الوزير فى وقف انزلاق الين إلى مستويات جديدة أمام الدولار، حيث بلغ سعر الدولار فى نهاية التعاملات مابين ١٣٩,٤٦ ين فى مقابل ١٣٩,١٢ ين فى نهاية تعاملات أمس الأول.

كما واجه الين فى التعاملات الأوروبية أمس مأزقا جديدا حيث بلغ سعر الدولار فى التعاملات المبكرة ١٣٩,٣١ ين مقابل ١٣٨,٨٥ ين فى تعاملات أمس الأول.

فى الوقت نفسه، عقدت الحكومة اليابانية اجتماعا خاصا أمس لبحث مشكلة زيادة نسبة البطالة التى قفزت إلى رقم قياسى بلغ ٤,١٪ خلال أبريل الماضى، قررت خلاله اتخاذ اجراءات لمواجهة المشكلة تتضمن الاسراع بتنفيذ عدد من المشروعات العامة فى بعض المناطق والصناعات علاوة على تقديم دعم مالى للشركات الصغيرة التى تعد من أكثر الأطراف التى لحقت بها أضرار من جراء المتاعب الراهنة التى يتعرض لها الاقتصاد اليابانى الراكد.



آخر النصائح

علاج الاقتصاد الياباني.. بمزيد من البطالة..!!

بعدما كانت اليابان تفتخر دائماً بانها اقل الدول الصناعية من حيث معدلات البطالة انقلب الحال وزاد معدل بطالتها عن المعدل الامريكي وبدات رحلة جديدة من الكفاح لتعديل اوضاعها الاقتصادية والبحث عن قطاعات اكثر انتاجية وهى خطوة ضرورية لاحياء الاقتصاد المحتضر إلا انها بدأت تشعر ان العلاج يكاد ان يقتل المريض طبقا لماذكرته وكالة رويتر للانباء.

محمد غزلان

ويقول احد الخبراء إن العديد من المؤسسات اليابانية تقوم منذ وقت طويل بالعديد من الاعمال غير المنتجة ولذا يجب التخلص من هذا النوع والتحول الى مناطق اكثر انتاجية وقد وصف الخبراء هذه الخطوة بانها جيدة وفي الاتجاه الصحيح الا انها مؤلمة بوجه عام وقد ارتفع معدل البطالة في اليابان خلال شهر أبريل الماضي الى ٤,١٥٪ بسبب عزوف الشباب عن الاعمال الصعبة وخروج العديد من كبار السن من سوق العمل قبل سن التقاعد.

ومن المتوقع ان يرتفع معدل البطالة في اليابان في نهاية الصيف الى مستوى اعلى ليتفوق على المعدل الامريكي والذى وصل خلال نفس الشهر (ابريل الماضى) الى ٤,٣٪ وتتوقع بعض المصادر ان يصل معدل البطالة في اليابان الى ٥٪ بنهاية العام الحالى بعد زيادة اعداد الشركات التى ستغلق ابوابها وعدم توفير فرص عمل جديدة وعجز قطاع الخدمات عن استيعاب العمالة الزائدة.

وعلى المدى الطويل، من الممكن ان تؤدى سياسة التحول الى الاعمال المنتجة الى زيادة ارباح المؤسسات وزيادة النمو الاقتصادى إلا ان زيادة معدل البطالة يزيد من المخاوف فى الوقت الذى يعانى منه الاقتصاد اليابانى حالياً من المخاطر والضعف.

وقد اعلنت وزارة الصناعة يوم الخميس الماضى بعض الاحصائيات حول الانتاج الصناعى ومبيعات التجزئة وقد اثارت هذه المعلومات المخاوف من زيادة انكماش حجم العملة المتداولة حيث اوضحت الاحصائيات انخفاض الانتاج الصناعى ومبيعات التجزئة خلال شهر ابريل فى الوقت الذى انخفضت فيه ايضا اسعار الجملة فى منتصف مايو.

ويأمل صناع القرار فى اليابان فى تصحيح الاوضاع الاقتصادية بعد الدفعة التى قررت الحكومة اليابانية ضخها فى الاقتصاد واعلنت عنها فى شهر ابريل الماضى والتى تبلغ ستة عشرة تريليون ين إلا ان نجاح هذه المحاولة مازالت تحيطه الشكوك.



هاشيموتو

ويقول احد الخبراء لوكالة رويتر للانباء ان البرنامج المالى الحكومى من الممكن ان يؤدى الى استقرار الوضع الاقتصادى فى حالة تماسك القطاع الخاص وعدم تدهوره فى المدى القريب ولذا يرى المحللون ان تحرير سوق العمالة واعادة توزيعها فى مجالات اكثر انتاجية تعتبرخطوة اساسية لانتعاش الاقتصاد وبالتالى لاتعتبر زيادة معدل البطالة خطراً على النمو الاقتصادى بل تعتبر فى تلك الوقت خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح.



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ / ٦ / ١٩٩٨

اليابان تقترح استضافة مؤتمر دولى لتسوية نزاع كشمير

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقى: أعرب وزير الخارجية اليابانى كيزو أوبوتشى عن رغبة بلاده فى استضافة مؤتمر دولى لبحث إمكانية تسوية سلمية لمشكلة اقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان.

وقال فى مؤتمر صحفى عقده أمس أنه من المرغوب فيه مشاركة البلدين فى محادثات طوكيو لانجاز الهدف السابق. غير أن الوزير اليابانى التزم جانب الحذر لدى حديثه عن احتمالات قبول نيودلهى وإسلام آباد دعوة اليابان لحضور المؤتمر نظرا لاستمساك البلدين بمحاولة تسوية النزاع عبر الاتصالات فيما بينهما.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٦/١٩٩٨

انخفاض مبيعات السيارات فى اليابان للشهر الـ١٤ على التوالى

كشف تقرير رابطة موزعى السيارات اليابانية حول مبيعات شركات السيارات اليابانية داخل اليابان عن استمرار المواطن اليابانى فى احباط توقعات شركات السيارات اليابانية حول رفع معدلات البيع،وذلك للشهر الـ١٤ على التوالى،حيث انخفض معدل مبيعات الـ١١ شركة اليابانية المنتجة للسيارات بمتوسط عام بلغ ٨٪ خلال الشهر الماضى مقارنة بالفترة نفسها العام السابق، وقال التقرير إن الشركات تمكنت من بيع ٢٩٢ ألف و١١ سيارة لا تدخل فيها السيارات الصغيرة التي تقل محركاتها عن س.٦٦٠ سى سى أو اقل.

وباستثناء نيسان ومازدا لم تحقق أى شركة من الشركات اليابانية الاخرى أى زيادة فى المبيعات، حيث حققت مازدا زيادة قدرها ١,٪ ونيسان ٢,٥٪، وهو ما يتعارض إلى حد كبير مع التقديرات التى وضعتها الشركات حول مبيعاتها فى بداية العام الحالى، ولذلك اعتبرت الرابطة إن هذه المبيعات تعد محبطة لجميع الشركات.

ويقول محللون ان المواطن اليابانى بات اكثر تحفظا وحذرا عند شراء سيارة جديدة بسبب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الأجور، فضلا عن ارتفاع أسعار السيارات بعد إقدام الحكومة اليابانية على فرض ضرائب جديدة على السيارات فى بداية العام الماضى،وترددت أنباء عن أن بعض الشركات اليابانية الكبرى تفكر فى إعادة النظر فى حجم إنتاجها فى ضوء مستويات الطلب الحالية.

امتد موقف المواطن اليابانى ليشمل ايضا السيارات غير اليابانية، حيث اشار تقرير الرابطة إلى انخفاض مبيعات السيارات المستوردة داخل اليابان خلال الشهر الماضى بمعدل ١٥,٦٪ ليصل إلى ١٩ ألف و٢٢٦ سيارة، وذلك بعكس ما شهدته الثلاثة أشهر الأولى من العام الماضى، والتى سجلت نموا طفيفا فى السيارات المستوردة داخل اليابان.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدولار يحتفظ بقوته أمام الين

يتوقع المراقبون ان يحتفظ الدولار الأمريكى بمستواه الذى كان قد سجله خلال الاسبوع الماضى مقابل الين اليابانى حيث تمكن من الوصول إلى ١٣٩.٨٠ ين وهو أعلى ما سجله منذ يونيه ١٩٩١. وقد ذكر المتعاملون بالنقد انه مما ساهم فى دعم قيمة الدولار مقابل الين تزايد القلق ازاء الأوضاع المالية للشركات اليابانية الأمر الذى أدى إلى تراجع قيمة السندات اليابانية. وقد واجه الين العديد من الضغوط بسبب انخفاض مؤشر «نيكى» اليابانى بما يزيد عن ٢٪ وذلك وسط ما تردد عن الخسائر التى تسجلها بعض الشركات اليابانية الكبرى لصناعة السيارات. وقد ذكر المتعاملون بالنقد ان التوقعات ازاء امكانية تدخل البنك المركزى اليابانى أدت إلى الحد من ان يحرز الدولار مزيدا من التقدم أمام الين. وفى نفس الوقت مازال الدولار يتحرك فى نطاق ضيق مقابل المارك الألمانى حيث بدأ المارك يتماسك بعض الشىء نتيجة للارتفاع الذى سجله مقابل الين فضلا عما تردد عن هدوء الاضطرابات المالية التى كانت تسود روسيا خلال الاسبوع الماضى حيث تعتبر ألمانيا الدولة الرئيسية التى تقوم باقراض روسيا مما يسفر تأثر قيمة المارك بالتطورات الاقتصادية فى روسيا.

ومن ناحية أخرى تمكن الجنيه الاسترلينى من الارتفاع بعض الشىء مقابل المارك الألمانى والدولار الأمريكى مدعما بالأحداث القائمة فى آسيا وروسيا واليابان. هذا وقد تردد فى الأسواق ان البنك المركزى البريطانى قد لايقوم بتغيير أسعار الفائدة خلال اجتماعه القادم.

أسعار العملات الأجنبية أمام الدولار الأمريكى فى السوق العالمية بتاريخ ٩٨/٦/٢

العملة	شراء	بيع
مارك ألمانى	١.٧٨١٣	١.٨٧١٨
جنيه استرلينى	١.٦٣٨٢	١.٦٣٩٢
فرنك سويسرى	١.٤٧٦٧	١.٤٧٧٧
ين يابانى	١٣٩.٠٠	١٣٩.١٠
فرنك فرنسى	٥.٩٧٢٦	٥.٩٧٣٦

المصدر: ادارة التمويل والمعاملات الدولية بنك مصر أمريكا الدولى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٨



رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقى

هل تفتح اليابان ملف المساعدات الخارجية؟

بعملية حسابية بسيطة سنصل الى حقيقة مفادها ان مساعدات التنمية الرسمية اليابانية كانت من اهم العناصر التى ساعدت اندونيسيا فى مشوارها الطويل لتحقيق طفرتها الاقتصادية مما مكنها من الانضمام الى قافلة المعجزة الاقتصادية الاسيوية المعروفة باسم « النمور الاسيوية» التى تعصف بها ازمة مالية واقتصادية حادة اعتبارا من يوليو الماضى ، وبالتبعيه فقد ساهمت المساعدات واستثمارات القطاع الخاص اليابانى فى تثبيت جذور حكومة سوهارتو ومن قبله سوكارنو.



فاندونيسيا تعد من اكبر ثلاث دول تحصل على المساعدات اليابانية طوال الـ ٣١ عاما الماضية ابتداء من عام ٦٦ عندما قدمت اليابان ١٠.٨ مليارين وبمرور الوقت اصبحت اليابان اكبر جهة مانحة للمساعدات والقروض التي قدرت بـ ٦٨٪ من اجمالي المساعدات المقدمة الى اندونيسيا حتى عام ١٩٩٥.

وترجمة الارقام السابقة بشكل عملي واضح يبرز من خلال معرفة انه ابان الفترة من ١٩٧٢- ١٩٩١ ساهمت مساعدات التنمية الرسمية اليابانية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي باندونيسيا بنسبة ٣.٢٪ والصادرات بنسبة ٢.٩٪ وفرص العمالة بنسبة ١.٦٪ وخلال العام المالي ٩٢ ساهمت المساعدات في ٢٠٪ من انتاج الطاقة و ١٥٪ في اقامة شبكات الطرق و ١٢٪ في شبكة السكك الحديدية و ٥٤٪ من محطات تنقية المياه بالاضافة الى عدد لاحصر له من المدارس والمستشفيات ،اما في العام المالي ٩٧ الذي انتهى العمل به في نهاية ابريل الماضي فقد بلغ نصيب اندونيسيا من المساعدات اليابانية ٢١٥.٢ مليارين بينما حصلت على قروض قدرها بنك التسويات الدولية بـ ٢٣.٢ مليار دولار من البنوك اليابانية التي تملك حاليا حوالي ٤٠٪ من ديون اندونيسيا الخارجية .

كل ذلك ساعد بشكل او باخر في اقامة علاقات اقتصادية متميزة بين البلدين كانت اندونيسيا المستفيد الاول منها فالشركات اليابانية استثمرت حوالي ٢٥ مليار دولار على مدار السنوات العشر الماضية في حين بلغ حجم الاستثمار في العام الماضي اكثر من ٥ مليارات دولار مما جعل اليابان ثاني اكبر دولة مستثمرة في اندونيسيا بعد بريطانيا وبلغت قيمة الصادرات اليابانية ١٠.٢٣ مليار دولار في ٩٧ مقابل واردات من اندونيسيا قيمتها ١٤.٧١ مليار دولار تتركز اساسا في الغاز الطبيعي والبترول .

اليابان لم تنس للرئيس السابق سوهارتو موقفه اثناء ازمة النفط الشهيرة في السبعينات عندما زودها باحتياجاتها من البترول ،وتحتل اندونيسيا المركز الـ ١١ على قائمة اهم اسواق المنتجات اليابانية كما ان اندونيسيا تعتبر ثالث اكبر دولة مصدرة لليابان بعد الولايات المتحدة والصين علاوة على ان كبرى الشركات اليابانية وبالذات العاملة في قطاع السيارات لها مصانع انتاج في اندونيسيا ونشير هنا الى الاضطرابات واعمال الشغب التي شهدتها اندونيسيا مؤخرا وادت في النهاية الى استقالة سوهارتو بعد ٣٢ عاما امضاها في السلطة تسببت في إلحاق خسائر بالشركات اليابانية التي اضطرت الى اغلاق ابواب مصانعها واجلاء العاملين فيها او مطالبتهم بالبقاء في منازلهم ومع عودة بعضها الى استئناف نشاطها فان الحذر هو سيد الموقف لان الرؤية لم تتضح بعد بانتظار مدى قبول مواطني اندونيسيا لسياسات حكومة الرئيس الجديد يوسف حبيبي، وفي نفس الوقت يتردد داخل الاوساط الاقتصادية ان الحكومة اليابانية تدرس حاليا سبل مساعدة الشركات اليابانية في مواجهة خسائرها في الازمة الاندونيسية.

وقد اثارت استقالة سوهارتو النقاش في اليابان حول مايمكن تسميته بالجوانب السلبية لمساعدات التنمية الرسمية والمقصود بالجوانب السلبية ان المساعدات كانت تستغل بشكل يعود بالفائدة على الاصدقاء والمقربين من سوهارتو واسرته وبما يعزز ويدعم نظام حكمه الذي استمر لعقود متتالية وانه ينبغي الاستفادة من درس ماحدث في اندونيسيا لادخال تعديلات في نظام مساعدات التنمية بحيث يكون هدفها الرئيسي مساعدة الطبقات الكادحة المحرومة حتى يتحقق الغرض الامثل من تقديمها أو بمعنى آخر الاتكون من بين العناصر التي تسهم في استمرار الأنظمة الديكتاتورية التي تستحوذ على كل الفائدة بينما تعاني شعوبها الفقر والحاجة. ومن الواضح إن اليابان لم يغب عن تفكيرها النقطة السابقة بدليل ان هناك تغييرا ملموسا في سياستها الخاصة بالمساعدات التي تسعى لكي توجه لصالح الفقراء والطبقات المحرومة في الدول الاسيوية غير أن التغيير لم يكن المطلوب وجاءت استقالة سوهارتو لتضع الموضوع تحت مجهر الفحص والتدقيق لكي تكون مساعدات التنمية الرسمية اليابانية ليست مجرد اداة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وحسب ،وانما ايضا اداة يمكن استغلالها ربما في انجاز الاصلاح السياسي الذي فقد للأسف في غمرة تسابق بعض الدول الاسيوية نحو النمو الاقتصادي



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ / ٦ / ١٩٩٨



ندوة باليابان للترويج للاستثمار فى مصر

بالتعاون بين منظمة التجارة الخارجية اليابانية«الجيترو» والسفارة المصرية في طوكيو عقدت مؤخراً ندوة للترويج للاستثمار فى مصر بمدينة«ناجويا» اليابانية التى تعد احد المراكز الصناعية الهامة باليابان خصوصا فى صناعة السيارات والنسيج. وصرح السفير نبيل فهمى سفير مصر لدى اليابان بأن الندوة تضمنت عرضاً قدمه عن الاقتصاد المصرى متضمناً القاعدة المتنوعة التى يستند اليها وسلامة واستقرار مؤشراته الكلية وما يتمتع به من مزايا وامكانيات كما أوضح المبررات التى يمكن ان تدفع القطاع الخاص اليابانى للاستثمار فى مصر والتى تشمل الضمانات والمزايا القانونية وموقع مصر في نقطة التقاء عدة أسواق هامة.

وأضاف سفير مصر انه استعرض ايضا فرص الاستثمار المتاحة فى مصر بوجه خاص تلك المرتبطة بالمشروعات العملاقة في جنوب الوادى وشمال خليج السويس وشرق التفريعة وكذلك فى الصناعات الواعدة مثل النسيج والملابس الجاهزة ومكونات السيارات والصناعات المعدنية والكيماوية والالكترونية كما أشار إلى تزايد حجم الاستثمارات الاجنبية بمصر ووجود بعض الشركات العالمية الضخمة بما فيها الشركات اليابانية كمستثمرين ناجحين فى مصر.

وأشار إلى ان الندوة شهدت ايضا عرضاً قدمه بعض كبار مسئولى شركة YKK لصناعة مستلزمات الملابس الجاهزة وشركة KOB STEEL لصناعة الصلب عن نشاط وتجربة الشركتين فى مصر حيث أوضح ان الشركتين تستثمران بنجاح هناك منذ مايزيد عن عشر سنوات الا انهما قررتا فى العامين الاخيرين توسيع حجم استثماراتهما للاستفادة بالفرصة الكبيرة المتوفرة والمزايا الكبيرة التى أصبحت تتاح للاستثمار فى مصر. وقال نبيل فهمى ان الندوة تأتي فى اطار خطة متكاملة للترويج للاستثمار بمصر فى اليابان وتشمل ترتيب زيارات متبادلة لمسئولين من الحكومة والقطاع الخاص فى البلدين كما تتضمن زيادة حجم المعلومات المتاحة عن مصر باليابان باستخدام النشرات التى تصدرها السفارة المصرية بطوكيو.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٦/١٩٩٨

اليابان تقدم بليون دولار لمحطتين للطاقة النووية في كوريا الشمالية

● طوكيو – رويترز – اعلنت اليابان امس الاثنين انها ستساهم بنحو بليون دولار في كونسورتيوم دولي تقوده الولايات المتحدة لبناء مفاعلين نوويين في كوريا الشمالية يعتمدان على المياه الخفيفة.

وقال وزير الخارجية الياباني كيزو اوبوشي في البرلمان ان «اليابان تحاول المساهمة بمبلغ يقترب من بليون دولار رغم ظروفها المالية الصعبة». واتفقت كوريا الجنوبية واليابان على سداد معظم كلفة المفاعلين التي تقدر بـ ٤.٥ بليون دولار.

لكن مسألة اقتسام الكلفة أثارت قلق منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية (كيدو) بعدما تعرضت كوريا الجنوبية لأزمة مالية حادة في نهاية العام الماضي.

ومعلوم ان «كيدو» كونسورتيوم تأسس في عام ١٩٩٥ لبناء مفاعلين نوويين يعملان بالمياه الخفيفة نتيجة اتفاق بين بيونغيانغ وواشنطن في عام ١٩٩٤ ويضم كلاً من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان والاتحاد الاوروبي.

اليابان وأمريكا قلقتان من تأثير انهيار الين على الاقتصاد العالمى

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقى ـ باريس ـ العواصم الآسيوية ـ وكالات الأنباء ـ أعربت الولايات المتحدة واليابان أمس عن قلقهما ازاء الانخفاض الكبير فى قيمة الين اليابانى أمام الدولار، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمى، فى الوقت الذى وافقت فيه لجنة المعونات بالحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم على تقديم مشروع قانون للبرلمان يقضى بأن يساوى الين الواحد دولارا واحدا حتى يصبح الين عملة أكثر تنافسية عالميا ـ الدولار يساوى ١٤١ ينا حاليا ..

وفى باريس صرح لورانس سومرز نائب وزير الخزانة الأمريكى بأن كبار المسئولين الماليين فى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى قد بحثوا أسباب انخفاض وضعف الين اليابانى خلال اجتماعهم أمس فى باريس وأنهم سيواصلون مراقبة تطور أسواق العملات خاصة الآسيوية التى تعانى من الاضطرات منذ فترة.

وقال المسئول الأمريكى ان اليابان والولايات المتحدة قلقتان ازاء الانخفاض المتواصل للين وانعكاساته السلبية على الاقتصاديات الآسيوية والعالمية.

وكان الين قد واصل تراجعه المستمر منذ عدة أسابيع أمس ليسجل انخفاضا جديدا حيث وصل إلى ١٤١,١٧ ين للدولار.

وقد تأثرت معظم البورصات الآسيوية أمس بتراجع الين اليابانى، فقد سجلت بورصة بانكوك انخفاضا كبيرا، وتراجعت لأقل من الحاجز النفسى الـ ٣٠٠ نقطة، وذلك للمرة الأولى منذ يناير عام ١٩٨٨.

وقال المتعاملون ان البورصة سجلت ٢٩٩,٧٣ نقطة بانخفاض نسبته نحو ٧٪، وأن هناك اتجاها إلى المزيد من الانخفاض يبدو من الصعب وقفه.

وفى هونج كونج سجلت بورصة هونج كونج انخفاضا حادا أمس بلغت نسبته أكثر من ٤٪، ويخشى المتعاملون من أن يقود ضعف الين إلى قيام الصين بتخفيض قيمة عملتها الوطنية «اليوان» بهدف دعم الصادرات واستمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وفى سنغافورة انخفض الدولار السنغافورى وأسعار الأسهم فى البورصة أمس بسبب الاضطراب الذى أحدثه انخفاض الين اليابانى لسوق العملات الآسيوية.

فقد انخفض الدولار السنغافورى لأدنى مستوى له منذ فبراير الماضى، ووصل إلى ١,٧٢ مقابل الدولار الأمريكى، كما تراجع مؤشر بورصة سنغافورة «سترايت تايمز» بنسبة ٢,٧٪.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١/٦/١٩٩٨

هبوط حاد في اسعار الاسهم الآسيوية والاوروبية والاميركية

تدهور الين الياباني يهدد بخفض قيمة اليوان الصيني والعملات الآسيوية كافة

■ لندن - «الحياة»، رويترز، ا ف ب - انتقلت عدوى مشاكل الين الياباني الى الاسواق الآسيوية الاخرى واستراليا امس حيث هبطت اسعار الاسهم والعملات مجدداً وسط مخاوف من ان يدفع استمرار تدهور الين مقابل العملات الرئيسية حكومة الصين الى خفض قيمة اليوان واحتمال ان يؤدي ذلك الى خفض قيمة العملات الآسيوية كافة.

وهبطت اسعار الاسهم في معظم البورصات الاوروبية وعند افتتاح السوق في نيويورك امس نتيجة التشاؤم من تفاقم الوضع في آسيا. وارتفعت اسعار السندات الاوروبية والاميركية بعدما انتقل المستثمرون من الاسهم الى السندات.

وقال محللون في بكين امس ان استمرار تدهور الين الياباني سيدفع الصين الى خفض قيمة اليوان، ما سيدفع بالتالي دول المنطقة كافة الى خفض قيمة عملاتها.

وقال حاكم البنك المركزي الصيني داي تشانلونغ اول من امس ان تجارة الصين الخارجية تعرضت لتأثيرات غير مرغوبة من جراء الين الياباني.

وعلى رغم ان الصين اعلنت امس ارتفاع الفائض التجاري الصيني خلال الاشهر الخمسة الاولى من السنة الجارية الى ١٨,٥٣ بليون دولار، الا انها قالت ان الصادرات انخفضت في ايار (مايو) الماضي بمعدل ١,٥ في المئة في ما يعتبر اول انخفاض في حجم الصادرات منذ ٢٢ شهراً.

ونقل تقرير عن وكالة «شينخوا» الصينية عن مسؤولين في الجمارك قولهم ان انخفاض الصادرات اظهر ان الازمة الاقتصادية الاسيوية كان لها تأثير في الصين.

واشار حاكم البنك المركزي الصيني الى ان هبوط سعر الين ينعكس سلبا على جنوب شرقي آسيا، قائلاً إنه يأمل ان تحقق اليابان استقرار عملتها.

وارتفع الدولار مقابل الين الياباني في اواخر المعاملات في طوكيو أمس متجاوزاً ١٤١ يناً مع اضطرار المتعاملين الى تقليص مراكزهم المدينة التي تكونت في أعقاب هبوط الاسهم الآسيوية امس.

وقال محللون ان الدولار ارتفع في آسيا نتيجة تزايد التوقعات بأن اجتماع نواب وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في باريس لن يتمخض عن اتفاق في شأن التدخل في اسواق الصرف الاجنبي لوقف تدهور الين. الاسواق الآسيوية اقفلت قبل اجتماع نواب وزراء المال امس.

وبلغ سعر الدولار ١٤١,٢١ ين في اواخر التعامل في طوكيو امس مقابل ١٤٠,٢٢ ين عند اغلاق سوق نيويورك يوم الاول من امس. وعند افتتاح الاسواق الاوروبية امس احتفظ الدولار بالمستوى الذي سجله مقابل الين في الاسواق الاسيوية، والذي يعتبر الاعلى منذ سبع سنوات، وسط تشاؤم عام في شأن اقتصاد اليابان والمنطقة الآسيوية بكاملها. وبلغ سعر الدولار في اوروبا صباح امس ١٤١,٤٥ ين و١,٧٨٦٦ مارك مقابل ١٤٠,٢ ين و١,٧٨٠٣ مارك في اواخر المعاملات الاوروبية يوم الاول من



امس.

لكن الدولار تراجع الى ١٤٠,٦٥ ين في الاسواق الاوروبية في الساعات التالية من التعامل بعدما قال مساعد وزير الخزانة الاميركي لورانس سومرز ان المسؤولين الماليين في مجموعة السبع ناقشوا «ضعف الين» الياباني امس في باريس وسيواصلون مراقبة تطور اسواق الصرف.

واضاف سومرز، الذي يحضر محادثات في باريس تستغرق يومين لكبار المسؤولين الماليين من الدول الصناعية، ان اليابان والولايات المتحدة اعربتا خلال الاجتماع عن القلق «ازاء ضعف الين وانعكاساته السلبية الممكنة على آسيا والاقتصاد العالمي»، مشيراً الى ان مجموعة السبع تبحث في أسعار الصرف الاجنبي وتتابع التطورات.

وقال ايسوكي سكاكيبارا نائب وزير المال الياباني للشؤون الدولية ان مجموعة السبع بحثت في مواضيع عدة منها العملات وروسيا.

وقالت وزارة المال اليابانية امس ان حدة الركود الاقتصادي في البلاد تتزايد.

لكن الاسواق لم تتاثر الى حد كبير بتصريحات المسؤولين الماليين في مجموعة الدول السبع نظرا الى انها لم تشر الى احتمال التدخل المباشر لوقف هبوط الين.

وارتفع الدولار في الساعات التالية لتصريحات المسؤولين الى ١٤٠,٨٧ ين في اوروبا ونيويورك.

وقال بيرسي او - يونغ مدير المبيعات في دار الوساطة «دي. بي. اس سكيوريتيز» ان الاسواق بدأت تحسب الدولار على اساس سعر ١٤٥ يناً.

وقال روبرت ساسون الباحث في دار الوساطة «اس. جي سكيوريتيز» انه اذا تخطى الدولار حاجز ١٥٠ يناً «بالطبع سنراجع الوضع» بخصوص اليوان الصيني.

وأشار محللون أمس الى أن الاسواق ستنتظر شهادة الن غرينسبان رئيس مجلس الاحتياط الفيديرالي (البنك المركزي الاميركي) امام الكونغرس، التي بدأت عند اقفال الاسواق الاوروبية امس، للنظر الى اي اشارة من غرينسبان في شأن أسعار الفائدة الاميركية.

وعلى رغم ان معظم الاقتصاديين يعتقد ان الوقت حان لرفع سعر الفائدة الاميركية لتهدئة النمو الاقتصادي الاميركي، الا ان معظم المحللين لا يتوقع ان يرفع غرينسبان الفائدة بسرعة نظراً الى انعكاسات ذلك على الاقتصاد الاميركي والعالمي.

وفي اسواق الاسهم هبط مؤشر «هانغ سنغ» لاسهم بورصة هونغ كونغ امس الى ادنى مستوى له منذ ثلاث سنوات. وفقد المؤشر عند اغلاق السوق ٤١٢,٠٩ نقطة، اي نحو ٤,٩١ في المئة مسجلا ٧٩٧٩,٣٧ نقطة عند اغلاق السوق.

وانخفضت الاسهم في بورصة طوكيو امس، وخسر مؤشر «نيكاي» للاسهم اليابانية الـ ٢٢٥ الممتازة ١٩٠,٩١ نقطة، اي نحو ١,٢٣ في المئة مسجلا ١٥٣٣٩,٢٦ نقطة في نهاية التعامل.

وقال هيروشي ماسويا نائب مدير قسم الاوراق المالية في شركة «ميتسوي» للتامين البحري وضد الحريق: «ما يقلقنا اكثر انخفاض الاسهم الآسيوية وبما ان الين مستمر في الانخفاض مقابل الدولار، فإن من المتوقع ان تنخفض الاسهم اكثر».

وسجلت بورصة بانكوك امس انخفاضاً كبيراً وتراجعت الى اقل من عتبة الـ ٣٠٠ نقطة النفسية، للمرة الاولى منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، وذلك بسبب ضعف العملات في دول شرق آسيا. وسجل المؤشر ٢٩٩,٧٣ نقطة خلال جولة التعامل الصباحية بتراجع ٨,٥٢ نقطة، اي نحو ٢,٧ في المئة بالمقارنة مع اقفال يوم الثلثاء.



اليابان تعلن دخولها مرحلة الانحسار الاقتصادى

انتحار ٢٤ ألف يابانى خلال عام واحد!

طوكيو - وكالات الانباء:

اعلنت السلطات فى طوكيو امس ان الاقتصاد اليابانى دخل مرحلة الانحسار بعد أن سجل اكبر انخفاض له منذ الحرب العالمية الثانية . وقالت وكالة التخطيط اليابانية ان الناتج المحلى تراجع بنسبة ٧و٠٪ على مدار السنة المالية الماضية . يعد هذا التراجع هو الاول من نوعه منذ ٢٣ عاما وكان الناتج المحلى قد انخفض فى السنه المالية ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بنسبة ٥و٠٪ وعلق شيمبى نوكايا نائب رئيس الوكالة اليابانية على ذلك قائلا (لقد ظهرت جليا انعكاسات الازمة الاقتصادية فى اسيا والازمة النقدية، مشيرا الى حدوث تراجع كبير فى الاستثمارات والصادرات

(من جانب اخر) اظهرت الاحصاءات الرسمية ارتفاع عدد الاشخاص الذين يقدمون على الانتحار بسبب الازمات المالية واوضحت الاحصاءات التى اعدتها الشرطة اليابانية ان هناك ٢٤ الفا و ٣٩١ شخصا انتحروا خلال العام الماضى لاسباب مختلفة وان ٤٠٠ شخص من هؤلاء انتحروا لاسباب مالية



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٦/١٩٩٨

اقتصاد اليابان يدخل مرحلة الكساد والين يتراجع إلى أدنى مستوى منذ ٨ أعوام

■ لندن - «الحياة»، رويترز - دخلت اليابان مرحلة الكساد الاقتصادي، وتراجع سعر الين إلى أدنى مستوى له منذ ٨ أعوام، وبلغ ١٤٤.٧٢ في مقابل الدولار في الشرق الأقصى، وراوح عند مستوى ١٤٤.٥٠/٦٠ في أوروبا ظهر أمس.

وأثارت الأنباء السيئة عن الاقتصاد الياباني الذعر في بعض بورصات آسيا، لكن الأسواق الأوروبية تمكنت من المحافظة على هدوئها على رغم الانخفاض الكبير في وول ستريت مساء أول من أمس.

وأعلنت اليابان أن اتفاق الدول الصناعية السبع الكبرى على التعاون في أسواق العملات لا يزال قائماً. وكشفت بكين أن البنك المركزي الصيني باع كمية، لم تذكر حجمها، من الدولارات لحماية اليوان الصيني من الانخفاض نتيجة تراجع الصادرات في أيار (مايو) الماضي وهبوط الين. وعلم أن البنك سيستمر في دعم اليوان فوق مستوى ٨.٢٨ الحيوي.

وتملك الصين ثاني أكبر احتياط من العملات الأجنبية بعد اليابان نتيجة الفائض التجاري المستمر وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

وذكرت وكالة «شينخوا» الصينية الرسمية للأنباء أمس أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي زادت نحو بليون دولار منذ مطلع السنة الجارية لتصل في نهاية أيار إلى ١٤٠.٩١ بليون دولار، فيما أكد وزير التجارة الخارجية الصيني شي جوانجشينغ أن بلاده ستتمسك بقرارها عدم خفض قيمة عملتها على رغم ضعف الين الياباني. وكان شي تعهد بذلك بعد محادثات أجراها الخميس في بروكسيل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي اتفق فيها الجانبان على ضرورة بذل الجهود لانجاز المفاوضات الرامية إلى انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية نهاية ١٩٩٩. وكان محللون يخشون أن تشهد المنطقة جولة ثانية من الانخفاض المدمر لقيمة العملات، إذا تم خفض قيمة اليوان الصيني.

واتجهت كل الأنظار مجدداً أمس نحو الين بعدما أظهرت احصاءات الربع الأول من السنة الجارية عن اجمالي الناتج المحلي، انكماش الاقتصاد الياباني بمعدل سنوي يبلغ ٥.٣ في المئة.

وكان الاقتصاد الياباني، وهو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة انكمش في الربع الأخير من ١٩٩٧. ويُعرف الكساد بأنه ينجم عن حدوث نمو سلبي في الاقتصاد في ربعين متتاليين.

وقالت طوكيو إن الاقتصاد تراجع بمعدل سنوي يبلغ ٥.٣ في المئة في الفترة بين كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس) عما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. ويتجاوز هذا الرقم أكثر التوقعات تشاؤماً، إذ توقع المحللون أن يصل متوسط انكماش الاقتصاد إلى ١.٥ في المئة.

وإذا اضيف ذلك إلى هبوط نسبته ١.٥ في المئة في الربع الأخير من العام الماضي، فإن هذه الأرقام تعني أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم بدأت تنطبق عليه معايير الكساد المتعارف عليها.

كما أظهرت البيانات هبوطاً في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٠.٧ في المئة في السنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

وهذه المرة الأولى التي يدخل فيها الاقتصاد الياباني في كساد منذ السنة المالية ١٩٧٤ - ١٩٧٥. وفي ذلك العام تراجع اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠.٧ في المئة.

وغذت بيانات أمس المخاوف بالا تستطيع اليابان أن تتعافى على رغم اعلانها في نيسان (ابريل) الماضي عن برنامج لحفز الاقتصاد بقيمة ١٦ تريليون ين (١١١ بليون دولار).

وعلى رغم البيانات التي تشير إلى الكساد، إلا أن طوكيو لم تستخدم هذه الكلمة في وصف حال الاقتصاد. واشارت الى ان بالامكان تحقيق معدل النمو المتوقع للسنة المالية الجارية. ويبلغ معدل النمو المتوقع للسنة المالية ١٩٩٨ نحو ١.٩ في المئة.

وقال شيمبي نوكايا نائب رئيس وزارة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٦/١٩٩٨

التخطيط الاقتصادي اليابانية: «إن العقبات ليست بسيطة، لكن إذا اتخذنا الاجراءات اللازمة فمن الممكن الوصول إلى ما هو متوقع».

ويعزو الاقتصاديون هذا الانكماش في الاقتصاد إلى فقدان الثقة بعد نشوب الفوضى الاقتصادية في آسيا وسلسلة الانهيارات في المؤسسات المالية المحلية أواخر العام الماضي.

وكانت الصين حضت اليابان أول من أمس على التحلي بـ «الشجاعة والحكمة» لوقف الهبوط الحاد للين ومساعدة آسيا على التعافي من أزمتها الاقتصادية.

وارتفع الدولار ازاء الين إلى ١٤٤.٧٢ ين عقب نشر الاحصاءات اليابانية وبعد تصريح لوزير الخزانة الأميركي روبرت روبن أمس، قال فيه إن العلاج الوحيد لضعف الين عودة النمو الاقتصادي إلى اليابان.

واشار متداولون في نيويورك الى ان بنك الصين المركزي اشترى كميات من الين في الأيام والأسابيع الأخيرة. كما باع البنك في مناسبات عدة كميات من سندات الخزينة الأميركية، ما أثار اشاعات أنه يستخدم بعض احتياطه من الدولارات لدعم الين. لكن البنك نفى ضلوعه بمثل هذه التداولات.

وكان مستوى ١٤٤.٧٢ ين ازاء الدولار في الشرق الأقصى أعلى مستوى تصل إليه العملة الأميركية منذ آب (اغسطس) ١٩٩٠ قبل أن تقلص عمليات البيع لجني الأرباح قبل عطلة نهاية الأسبوع المكاسب في التداولات الأوروبية. لكن الين بقي ضعيفاً.

وكانت الأسهم الأوروبية منخفضة بشكل عام، إلا أن عمليات البيع لم تتسم بالذعر.

وقال جيمس مكاي، خبير الشؤون الاقتصادية الأوروبية في مصرف «كومنولث بنك اوف استراليا» في لندن: «إن بيانات اجمالي الناتج المحلي كانت أسوأ مما كان متوقعاً»، وان الاقتصاد الياباني «يتجه نحو متاعب كبيرة». وامتدت متاعب اليابان إلى الأسواق الأخرى في المنطقة.

وفي كوريا الجنوبية أدت المخاوف في شأن ضعف الين وأثره على الصادرات اليابانية إلى إقبال على البيع بين المستثمرين الكوريين. وأغلق مؤشر بورصة الأسهم الكورية عند أدنى مستوياته منذ ١١ عاماً وانخفض ٨.١٠ في المئة، أي ٢٦.٦١ نقطة إلى ٣٠٢.٠٩ نقطة.

وفي كوالالمبور انخفض مؤشر الأسهم ١.٥٣ في المئة أو ٧.٤١ نقطة إلى ٤٧٥.٥٩ نقطة.

وهبط مؤشر «نيكاي» الرئيسي المؤلف من ٢٢٥ سهماً في اليابان عن مستوى ١٥ الف نقطة في التداولات الصباحية للمرة الأولى منذ كانون الثاني (يناير)، لكنه اغلق على ارتفاع طفيف مقداره ٨.٢٩ نقطة عند ١٥٠٢٢.٢٣ نقطة قبل اعلان بيانات اجمالي الناتج المحلي.

وتراجع الين أيضاً ازاء المارك لينخفض إلى أدنى مستوياته منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، وهبط إلى مستويات متدنية ازاء الاسترليني لم يصل إليها منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢/٦/١٩٩٨

بدء انهيار المعجزة اليابانية

الاقتصاد الياباني يدخل مرحلة التراجع والركود بسبب الأزمات المالية

طوكيو ـ وكالات الأنباء: كشف تقرير رسمى يابانى امس عن بدء انهيار معجزة الاقتصاد الياباني. اصدرت وكالة التخطيط اليابانية تقريرا خطيرا اعترفت فيه بأن اليابان دخلت مرحلة التراجع الاقتصادى، واشارت الى انخفاض اجمالى الناتج المحلى بنسبة ١,٣٪ خلال الفترة من ديسمبر ١٩٩٧ الى مارس ١٩٩٨. اوضح التقرير ان الازمة الاقتصادية الاسيوية ادت الى تراجع كبير فى الصادرات والاستثمارات اليابانية.

واظهر تقرير امنى يابانى ارتفاع معدلات الانتحار لاسباب مالية خلال العام الماضى. اكد التقرير ان اكثر من ٣٥٠٠ شخص انتحروا بسبب مشكلات اقتصادية خلال عام ٩٧ بزيادة ١٨٪ عن عام ١٩٩٦.



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

طوكيو صدرت الى دول مجلس التعاون بضائع بقيمة ٨ بلايين دولار عام ٩٧

الصادرات اليابانية الى الخليج تستفيد من تراجع سعر صرف الين

□ دبي - «الحياة»

■ تنعكس اسعار صرف الين الياباني السلبية ايجابا على المستهلك الخليجي زبون البضائع اليابانية خصوصا بعد ان سجل الين ادنى مستوياته امام العملة الاميركية التي ترتبط بها العملات الخليجية كافة ما عدا الدينار الكويتي المسعر وفق سلة عملات.

ويرشح اقتصاديون في الخليج ان يرتفع الطلب على البضائع اليابانية في منطقة الخليج بعد انخفاض اسعارها بنسبة ١٠ في المئة منذ مطلع السنة الجارية. وكانت البضائع اليابانية بدأت رحلة «تصحيح سعري» منذ ان بلغت ذروتها عام ١٩٩٥ مع بلوغ الدولار ٨٠ يناً. واستفادت البضائع اليابانية من خفض سعري بلغت نسبته ٢٠ في المئة اذا احتسبت نسبة الاسعار في الفترة من حزيران (يونيو) ١٩٩٧ وحزيران ١٩٩٨.

لكن وكلاء السلع اليابانية استبعدوا في الوقت ذاته ان تنخفض اسعار السلع اليابانية الواردة الى اسواق الخليج بشكل سريع منظراً الى وجود مخزونات كبيرة تغطي احتياجات الاسواق لمدة ثلاثة اشهر على الأقل. وتحتاج الطلبيات الجديدة الى فترة مماثلة لبلوغ الاسواق الخليجية، كما استبعد الوكلاء ايضاً ان تنخفض اسعار السلع اليابانية في مستويات انخفاض اسعار صرف الين تجاه العملات الخليجية والدولار، وذلك لظروف ترتبط بسياسات المصنعين، وتكلفة الانتاج.

وقال وكيل رئيسي لعدد من العلامات التجارية اليابانية مقره دبي: «بدأت الاسواق الخليجية في الاشهر الماضي بتحسس الاسعار الجديدة لعدد من المنتجات اليابانية وتراجعت اسعار السيارات مثلاً بنسبة زادت على ١٥ في المئة منذ مطلع السنة الجارية وباتت تقل عن معظم اسعار السيارات الأوروبية وكذلك الاميركية من الفئات ذاتها، الى ان وصلت الى مستويات اسعار مثيلاتها المصنعة في دول جنوب شرقي آسيا، وهناك المزيد من التخفيضات المقبلة اذا استمر سعر صرف الين بالانخفاض او الاستقرار عند المستويات المتدنية المسجلة حالياً».

وأضاف: «عانت المنتجات اليابانية كثيراً من المنافسة الشعرية في أسواق الخليج قبيل منتصف العقد الجاري واستمرت معاناتها نحو ثلاثة اعوام فقدت خلالها حصة جيدة من اسواقها اتجهت لصالح منافسيها التقليديين خصوصاً الاميركيين والأوروبيين». ورأى ان الوقت حان لاستعادة ما فقدته السلع اليابانية في أسواق الخليج وأسواق العالم بشكل عام، وتحقيق مكاسب اضافية، تعوض عليها جانباً من الخسائر التي تعرضت لها.

وعلى صعيد آخر توقعت مصادر تجارية يابانية في دبي في تصريحات لـ «الحياة» ان ترتفع الصادرات الى الاسواق الخليجية بمعدل كبير هذه السنة، وقالت ان نسبة الزيادة في الصادرات ستتحدد بالتزامن مع تحرك اسعار صرف الين أمام الدولار وبالتالي امام العملات الخليجية بشكل عام. ولاحظت ان مؤشرات الاشهر الماضية اظهرت ارتفاعاً ملحوظاً في الصادرات الى الاسواق الخليجية، وبات من المؤكد ان تبلغ الصادرات اليابانية الى الخليج اعلى مستوياتها بتاريخ التجارة بين الجانبين بحلول نهاية ١٩٩٨.



وكانت الصادرات اليابانية الى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة سجلت العام الماضي نمواً كبيراً بلغت نسبته تسعة في المئة وارتفعت من ٧,٠٢ بليون دولار الى ٨ بلايين دولار. وكانت ارقام الصادرات بلغت عام ١٩٩٥ نحو ٦,٥ بليون دولار. وزادت الواردات اليابانية من السلع الخليجية، التي يعتبر النفط مصدرها الرئيسي من ٢٧ بليون دولار عام ١٩٩٥ الى ٣٠,٢ بليون دولار عام ١٩٩٦، ثم ارتفعت الى ٣٣,٣ بليون دولار العام الماضي.وشهدت اسعار صرف الدولار امام الين تارجحاً كبيراً، في الاعوام الماضية من العقد الجاري، وبعد ان دار متوسط سعر الدولار عند ١٢٤ يناً عام ١٩٩٢، تراجع الى ١٠٥ ينات في العام التالي، وواصل تراجعه الى مستوى ٩٦ يناً عام ١٩٩٤ وسجل أدنى مستوياته في منتصف عام ١٩٩٥ عندما بلغ ٨٠ يناً، ثم عاد الى الارتفاع التدرجي بعد ذلك وبلغ مطلع ١٩٩٦ نحو ١٠٠ ين، وفي العام التالي بلغ ١١٥ يناً، وسرعان ما واصل ارتفاعه ليبلغ ١٣٠ يناً مطلع السنة الجارية واقترب الاسبوع الماضي من مستوى ١٤٥ يناً، وهو ما يجعل الدولار في أعلى مستوياته منذ عام ١٩٩٠.

وتعتبر المملكة العربية السعودية اكبر الاسواق الخليجية المستوعبة للصادرات اليابانية اذ بلغ حجم وارداتها من اليابان العام الماضي ما يزيد قليلاً عن ثلاثة بلايين دولار بنمو نسبته ٢,٣ في المئة مقارنة بالواردات عام ,١٩٩٦ وتأتي الاسواق الاماراتية في المرتبة الثانية في الاهمية للسلع اليابانية، اذ استقطبت العام الماضي بضائع يابانية قيمتها ٢,٥ بليون دولار، بنمو نسبته عشرة في المئة مقارنة مع واردات ١٩٩٦، ثم الاسواق الكويتية التي استقبلت العام الماضي بضائع يابانية قيمتها قرابة بليون دولار.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٦ / ١٩٩٨

هجوم حاد على الحكومة اليابانية بسبب ركود الاقتصاد

الأحزاب تستعد لمعركة حاسمة فى انتخابات فرعية اليوم

طوكيو ـ وكالات الانباء ـ تعرضت الحكومة اليابانية لهجوم حاد من أغلب الصحف اليابانية التى اتهمتها بالتقصير فى اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الواجبة لاخراج الاقتصاد من الانكماش، وذلك بعد أن سجلت التقارير الرسمية ركود الاقتصاد وتحقيقه معدل نمو سلبى للمرة الأولى منذ ٢٣ عاما.

وقد تحسن موقف الين قليلا عند الإغلاق فى نيويورك فى نهاية المعاملات أمس الاول لكن الخبراء الاقتصاديين العالميين حذروا من استمرار هبوط الين فى ظل غياب التنسيق المطلوب من البنوك المركزية للدول السبع الغنية وأثارت صحيفة «الاندبندنت» المخاوف من أزمة اقتصادية عالمية تفجرها موجة جديدة من الهبوط فى العملات الأسيوية.

وقد ألقت صحيفة «نيهون كيزاى شيمبون» الاقتصادية اللوم على الحكومة لإخراجها الاقتصاد من مسار الانتعاش البطىء الذى كانت تمضى عليه بين عامى ٩٥ و٩٧، وقالت ان إفراط الحكومة فى انتهاج سياسة انكماشية هو المسئول عن إعاقة الانتعاش. وحثت صحيفة «اساهى شيمبون» الحكومة على اتخاذ اجراءات عاجلة لعلاج مشكلة الديون المتراكمة على البنوك والإبطاء من خطط الإصلاح المالى وخفض الضرائب على الشركات. لكن صحيفة «يوميورى شيمبون» هاجمت روبرت روبين وزير الخزانة الأمريكية لامتناعه عن تأييد أى تحرك جماعى للبنوك المركزية الغربية، وقالت انه ينبغى أن يأخذ فى حسابه الهزات التى قد يتعرض لها الاقتصاد العالمى من جراء الأزمة المالية الآسيوية الجديدة. وقد أغلق الدولار فى سوق نيويورك متراجعا إلى ١٤٤,١٨ ين بعد أن كان قد قفز فى بداية التعاملات إلى ١٤٤,٦٠ وهو أدنى معدل للعملة اليابانية منذ ثمانى سنوات، بينما تجاوز المارك مستوى ٨٠ ينا للمرة الاولى منذ ٥ سنوات ونصف السنة. من ناحية أخرى استعدت الأحزاب اليابانية لخوض انتخابات فرعية حاسمة اليوم لشغل المقعد البرلمانى الذى خلا بتقاعد موريهيرو هوسوكاوا رئيس الوزراء الأسبق ومن المتوقع أن تكون نتائج هذه الانتخابات مؤشرا على شعبية الأحزاب استعدادا لانتخابات مجلس الشيوخ التى ستجرى فى شهر يوليو المقبل.

وقد جددت الصين تمسكها بالحفاظ على ثبات عملتها رغم انخفاض صادراتها فى الشهر الماضى. وقال المسئولون ان بإمكان الصين الاعتماد على الطلب الداخلى لإنعاش الاقتصاد وقالوا ان ماتعرضت له العملات الآسيوية يثبت صحة السياسة الصينية الرامية إلى تثبيت سعر «اليوان» الصينى أمام الدولار.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٦/١٩٩٨

صحف اليابان تطالب بعمل عاجل للخروج من الركود

■ طوكيو - رويترز - طالبت صحف اليابان امس السبت بعمل عاجل لاخراج البلاد من اول ركود اقتصادي تشهده منذ ٢٣ عاماً وتفادي حدوث كساد عالمي.

وتصدرت انباء سقوط اليابان في هوة الركود في الربع الأول من السنة الجارية عناوين الصحف. وكانت الحكومة اعلنت اول من امس الجمعة ان الاقتصاد شهد انكماشاً في كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) وآذار (مارس) بمعدل سنوي ٥,٣ في المئة، وهو رقم يتجاوز اشد التوقعات تشاؤماً.

وقالت صحيفة «يوميوري شيمبون» في مقال افتتاحي «ان هبوط الين من دون توقف يدفع الاسهم والسندات الى الهبوط»، مشيرة الى انه «يتعين على الحكومة ان تتخذ فوراً اجراءات عاجلة كي تظهر للسوق ان اليابان لن تكون ابداً سبباً لكساد عالمي». من جهتها، قالت صحيفة «اساهي شيمبون» ان اليابان دخلت حلقة مفرغة. وأشارت افتتاحية الصحيفة الى ان «تقلص الاستهلاك يخفض الانتاج والمبيعات، وقلة الدخل تخفض بدورها الاستهلاك. وليست هناك دلائل على قرب حدوث انتعاش». وزادت الاحصاءات المنشورة الجمعة حدة المخاوف من ان تكون اليابان التي تعتبر الركيزة الاقتصادية لآسيا كلها، عاجزة عن تحقيق انتعاش على رغم الاعلان في نيسان (ابريل) الماضي عن خطة تحفيز اقتصادي حجمها ١٦ تريليون ين.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٦/١٩٩٨

انخفاض جديد للين يثير القلق بالأسواق الاسيوية

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقي - بانكوك - وكالات الانباء: سقط الين الياباني أسفل حاجز ١٤٦ ينا للدولار في سوق طوكيو أمس في أول يوم للتعاملات بعد أن أعلنت اليابان رسميا دخولها مرحلة الركود يوم الجمعة الماضي وتسببت حالة القلق على المستقبل الاقتصادي لآسيا في هبوط العديد من العملات ومؤشرات البورصة في الدول الآسيوية، كما فقد مؤشر هانج سينج في هونج كونج بنسبة ٥.٧٪ إثر تصريح لي لانكينج نائب رئيس الوزراء المعين من قبل بكين بأن الصين ستجد نفسها في وضع صعب اذا استمر انخفاض سعر الين الياباني .

وقد بلغ سعر الين في نهاية التعاملات في سوق طوكيو أمس إلى ١٤٦.٤٤ ين للدولار وهو ما يعني قفز سعر الدولار بمعدل ٦.٠٨ ين خلال الأيام الأربعة الأخيرة وليتدنى سعر الين الى أدنى معدلاته منذ ثماني سنوات في أغسطس عام ١٩٩٠

وفقد مؤشر نيكي للأسهم اليابانية بنسبة ١.٣١٪ وتوقع المتعاملون أن يستمر انخفاض الين في غياب التدخل المنسق من البنوك المركزية الغربية .

من ناحية أخرى خرجت الصحف الرئيسية في الصين بعناوين رئيسية أمس تهاجم فيها اليابان وامريكا لفشلهما في وقف انهيار الين الذي يخدم مصالحهما معا في الوقت الذي يلحق فيه الضرر بالصين ، التي يتشكل ربع احتياطيها الاستراتيجي من الين الياباني . ويعد هذا الهجوم أول بادرة عن أن الصين قد تتراجع عن موقفها بشأن ثبات قيمة عملتها في مواجهة انهيار العملات الآسيوية .

وفي بورصة نيويورك، تراجع مؤشر وول ستريت لأكثر من ١٠٠ نقطة في التعاملات المبكرة بتأثير عمليات البيع المذعورة في البورصات الآسيوية.

1



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٦ / ١٩٩٨

● تحليل إخباري ●

قنبلة الين.. انفجار جديد فى آسيا

على طريقتها الخاصة فجرت اليابان قنبلة نووية من نوع آخر بإذعانها لضغوط المضاربين وقبولها هبوط الين إلى أدنى مستوياته منذ ثماني سنوات بوصوله إلى ١٤٦ ينا للدولار، وربما إلى معدل يتراوح مابين ١٥٠ و١٧٠ ينا فى المستقبل القريب فى غياب التنسيق الدولى، وباعترافها علنا بأن ثاني أكبر اقتصاد عالمي قد دخل مرحلة الركود للمرة الأولى منذ الأزمة البترولية عام ١٩٧٤، وذلك بتحقيقه نموا سلبيا لستة أشهر متتالية، وهو التعريف الكلاسيكى للركود الاقتصادى.

والاعتراف الياباني قد يكون تعبيرا حقيقيا عن حالة اليأس الذى وصلت إليه البلاد من جراء ما تواجهه من صعوبات للشفاء من إنفجار الفقاعة العقارية وانهيار البورصة فى بداية العقد الحالى، وتراكم ديون هالكة يصعب استردادها على البنوك بأكثر من ٥٣٥ مليار دولار، مستهلكون غلبهم الحذر حتى أصبحوا عاجزين عن الاستجابة السريعة لأية سياسات انتعاشية تشجعهم على الاستهلاك، ومستثمرون تراخت شهيتهم للاستثمار فى سوق يطحنها الركود، وأزمة إقليمية حادة سدت كل المنافذ التى يمكن أن تضخ دماء جديدة إلى شرايين الاقتصاد.

لكن الهبوط المدوى للين هو أيضا سلاح لم يبق أمام اليابان سواه لتحسين أوضاعها التنافسية وشراء طريقها للنمو والنجاة بزيادة صادراتها إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية دون إلحاق ضرر بالغ بمعدل التضخم الداخلى. وعلى الرغم من أنه سلاح تلجأ اليابان إليه فى كل مرة تتصاعد فيها الضغوط الأمريكية عليها للتعجيل بتحرير اقتصادها، إلا أن التداعيات هذه المرة أكثر خطورة وتوشك أن تفجر موجة جديدة من الخفض التنافسى للعملات على نطاق واسع.

سجينى دولرمانى

فهبوط الين عن مستوى ١٤٦ ينا للدولار يعنى فى حقيقة الأمر سقوط الجدار الدفاعى الذى أقامته الاستراتيجية الغربية بقيادة صندوق النقد الدولى على مدى الشهور القليلة الماضية لاحتواء الأزمة الآسيوية فى محيطها المحدود على أمل أن تستعيد اليابان انتعاشها وتعيد للمنطقة استقرارها، ذلك أن انخفاض الين بهذا المعدل السريع سيفرض ضغوطا على عملات الدول التى تتنافس مع الصادرات اليابانية مثل كوريا الجنوبية وتايوان ويجبرها على خفض عملاتها بما ينطوى عليه ذلك من تعقيد عمليات الإصلاح السابقة المبنية على افتراضات معينة لأسعار العملات.

وسيمثل تحديا من نوع آخر للدول التى تعتمد على استيعاب السوق اليابانية لصادراتها وفى مقدمتها الصين. ورغم التأكيدات المتكررة من جانب المسئولين فى بكين بأن التزام الصين بالسعر الحالى لليوان مازال قائما، إلا أنه من السهل أن نشتم رائحة القلق من تصريحات أخرى تعبر عن نفاد الصبر خاصة بعد أن سجلت الصادرات الصينية أول انخفاض نسبته ١,٥٪ فى الشهر الماضى منذ ٢٢ شهرا، مع انكماش السوق اليابانية التى تستوعب ٢٠٪ من الصادرات الصينية وتأثر الصين كذلك بتقلص الشريان الحيوى للاستثمارات اليابانية.

وإذا خفضت الصين عملتها فلن يكون من السهل تجنب موجة ثانية من الخفض التنافسى للعملات الآسيوية، فضلا عن أن إدارة هونج كونج ستجد نفسها أمام بديلين كلاهما مر، إما انهاء العلاقة الثابتة بين عملتها والدولار وخفضها اتساقا مع الصين أو القبول برفع أسعار الفائدة على نحو يخنق كل فرص الانتعاش الداخلى، وبمعنى آخر فإن الشرر سينتقل بسرعة البرق من اقتصادات محدودة التأثير مثل إندونيسيا وتايلاند وماليزيا إلى اقتصادات يصعب تجاهل أهميتها فى الاقتصاد العالمي.

ولا تتوقف المخاوف عند حد تفجر أزمة أوسع نطاقا فى آسيا لأن ذبذباتها وصلت بالفعل إلى اقتصادات أخرى مثل البرازيل وروسيا اللتين اضطرتا إلى رفع أسعار الفائدة إلى معدلات خانقة للانتعاش تتراوح ما بين ٢٢٪ و٦٠٪ للحفاظ على جاذبية عملتيها فى أعين المستثمرين على حساب التضخم الداخلى، فضلا عن انخفاض الطلب الآسيوى على البترول الذى يأتى فى مقدمة الصادرات الروسية.

وإذا استحكمت الأزمة الاقتصادية فى روسيا فلن تنجو منها دول عديدة فى أوروبا الشرقية ومؤسسات مصرفية قوية فى ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية المقرضة لروسيا. ولتكتمل حلقة أزمة الاقتصاد العالمى بالتأثيرات المتبادلة المعهودة بين الاقتصاديين الامريكى والياباني بتفاقم العجز التجارى الأمريكى مع كل انخفاض فى الين الياباني.

ربما جاءت اعترافات اليابان والهبوط المدوى للين فى اللحظة المناسبة لإيقاظ الغرب من سبات أحلام الانتعاش المستمر الذى ترسمه تقارير المؤسسات الدولية ليلا ونهارا ضاربة عرض الحائط بكل تشابكات العولمة التى فرضتها على الجميع، لكن الاقتصاد العالمى سيظل يسبح فى أمواج هائجة ما لم يتخلص الغرب من عقلية جدران العزل الدفاعية ويبدأ بالحل الواقعى وهو إنعاش الاقتصادات الآسيوية أولا.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]/[illegible]/١٩٩٨

هل يتغير النظام الاقتصادى اليابانى

اعترف المسئولون اليابانيون أخيرا بان الاقتصاد الياباني يمر بمرحلة ركود اقتصادى حاد، وذلك في أعقاب تسجيل معدل نمو سلبي لربعين متتاليين في السنة.

والأزمة التي يشهدها الاقتصاد الياباني منذ أوائل التسعينات أضحت عصية على المعالجة بحيث أصبح الاقتصاد يمر بأسوأ لحظاته على الاطلاق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والواقع أن تفجر هذه الأزمة أو ماعرف باقتصاد الفقاعة حدث في نهاية الثمانينات. وتعنى الفقاعة الارتفاع البالغ في أسعار الأصول(الاراضى والأسهم والسندات) على نحو لايبرره الاداء الاقتصادى، ولذلك فانه عند انفجار هذه الفقاعة(أى اتجاه اسعار الأصول للتدهور) فان الجميع يبدأ في المعاناة ويتجه النشاط الاقتصادى الى التدهور السريع. وهى كما هو معروف الأسباب ذاتها التى أدت الى الأزمة الآسيوية الأخيرة مع فارق مهم واحد لصالح اليابان وهو أنها بلد غير مدين، بل بلد يتمتع بفوائض هائلة من رؤوس الأموال. والواقع أنه لعمق واستمرار هذه الأزمة الاقتصادية أصبح الجميع يتحدث عن أزمة هيكلية في اليابان، وليس عن كساد تجارى عادى وفقا لنظرية الدورات التجارية. وأصبح العديد من المراقبين داخل وخارج اليابان يتحولون الآن الى محاكمة النظام اليابانى ذاته في مجال التطور الاقتصادى وادارة الأعمال.

ومن المؤكد أن الضغوط للتغيير سوف تتزايد ، فمع عدم قدرة الشركات على الاستثمار في الاعتماد على البنوك للحصول على رأسمال رخيص، فانه بات على هذه الشركات أن تتحول أكثر فأكثر الي أسواق رأس المال، ولكن من المنطقى أن يترتب على ذلك مطالبة المستثمرين اليابانيين والأجانب بعائدات أعلى ومزيد من الشفافية لكى يقدموا استثمارات جديدة. وبذلك فان اليابان في سبيلها للتحول من اقتصاد يعد رأس المال فيه رخيصا للغاية الى اقتصاد تتحدد فيه تكلفة رأس المال بما تمليه الأسواق المالية. والواقع أن العديد من الشركات اليابانية ليست لديها القدرة على دفع هذا المعدل، وسيكون بالتالى ظهرها للحائط فسوف يكون عليها أن تقدم على الاندماج في بعضها البعض، أو تقوم بطرد العمالة الزائدة. بل وربما تقوم هذه الشركات بالبحث عن الملاذ في احضان الشركات الغربية.

شهر على استقالة سوهارتو

ويرانتو.. يحكم من وراء الكواليس.. أو يقفز على السلطة ؟!!

المسلسل الدرامى الأندونيسى.. مستمر!!

كتب - بلال عبد الموجود :

الجنرال ويرانتو القائد العام للقوات المسلحة الاندونيسية ووزير الدفاع.. لم يشأ ان ينتهز فرصة الانهيار الذى حدث فى بلاده مؤخراً.. ولم يساير ضغوط كبار قادة القوات المسلحة عليه للقفز على كرسى الحكم.. رغم ان الطريق كان ممهداً امامه ليفعلها.. لكنه آثر أن يختار تأييد ومساندة رئيسه السابق سوهارتو قبل استقالته بايام.. والحالى يوسف حبيبى بعد توليه السلطة.. الأمر الذى دعا المراقبين إلى تركيز اهتمامهم عليه باعتباره أحد اللاعبين الرئيسيين.. إن لم يكن اهمهم على الإطلاق.. فى إنهاء المسلسل الدرامى الاندونيسي الخاص بخلافة سوهارتو.. حتى بعد تولى حبيبى الحكم فى ٢١ مايو الماضى.

ويرانتو بحكم نشأته فى مدينة جوكجاكرتا الجاوية- نسبة إلى جزيرة جاوة- قد ورث التقاليد والثقافة الجاوية التى تملى عليه مبدأ «أن السلطة تكسب مهما كان حجم الصراع».. وهو ما يفرض شكلاً من اشكال التسلط وقهر الخصم.. لكنه خالف هذا الإرث.. وفضل ان تأتى إليه السلطة طوعاً.. دون أن يأخذها عنوة.. حيث أكد على حماية الجيش للرئيس السابق سوهارتو وأسرته.. وكذلك على تأييده للرئيس الحالى حبيبى.. بالرغم من أن صقور القوات المسلحة كانت تضغط عليه لانتهاز الفرصة ووضع حد لتدهور الموقف.

إنه على خلاف غيره من القيادات- أمثال الجنرال برابوو قائد قوات الاحتياط الاستراتيجى وغيره- الذين طالبوا سوهارتو علناً وبطريقة استفزازية بالتنازل عن السلطة.. نجده اتخذ طريقاً حذراً وحاول إيجاد السبل الكفيلة بخروج سوهارتو بشكل يحفظ له ماء وجهه.. رغم انه كان فى إمكانه أن يطلب من سوهارتو قبل تنازله أن يمنحه الفرصة ليكون هو السلطة الاعلى.. مثلما فعل سوهارتو نفسه مع الرئيس الأسبق سوكارنو عام ١٩٦٦.. ولكنه رفض الإغراءات.

اتفاق جنتلمان

بعض المصادر ذكرت أن ويرانتو اتفق مع الرئيس حبيبى بعد تعيينه مباشرة أن يسانده فى رئاسته للدولة بشرط أن يعيد تعيينه فى منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع.. وهو ما حدث بعد أن كان حبيبى يريد تعيين الجنرال برابوو- زوج ابنة سوهارتو- قائداً للقوات المسلحة.. ولكن وقوف برابوو بوقاحة ضد صهره ومطالبته بالتنحى.. ثم ذهابه مع قائد القوات الخاصة وعدد من عناصر تلك القوات إلى منزل حبيبى ومطالبته أيضاً بالتنحى بعد يوم واحد من تسلمه السلطة.. أرغم حبيبى على استبعاده من تفكيره ومن قيادة القوات الاستراتيجية الضاربة وركنه فى منصب هامشى بعيداً عن جاكرتا.. ورغم ذلك ما يزال عنصراً مناوئاً لويرانتو فى القوات المسلحة.

القضاء على عنصر آخر هو الجنرال موجدى معك قائد القوات الخاصة المؤثرة.. مكن ويرانتو من إحكام قبضته على القوات المسلحة وفرض كلمته على حبيبى.. خاصة بعد أن أنهى اعتصام آلاف الطلاب داخل مبنى البرلمان.. ومن هنا يجمع الكثير من المراقبين على أن رئاسة الرئيس الحالى للبلاد ليست إلا فترة انتقالية.. وأن ويرانتو أكثر اللاعبين امتلاكاً للأوراق المؤثرة.. وهناك أيضاً تريسنو نائب رئيس الجمهورية السابق.. لكن الكلمة الأخيرة ستكون لهذا الجنرال الجاوى.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٨

مسئول أمريكي يبدأ مهمة عاجلة في اليابان لمحاولة إنهاء أزمة الين

انتعاش ملحوظ للعملة اليابانية أمام الدولار.. وانخفاض شعبية «هاشيموتو» لادني مستوي

واشنطن ـ طوكيو ـ وكالات الانباء: يبدأ اليوم لورنس سومرز نائب وزير الخزانة الامريكية زيارته لليابان لاجراء محادثات حول انهيار الين وسط تزايد المخاوف من تجدد تعرض اقتصاد اسيا لانهيار جديد. يجرى سومرز خلال مهمته العاجلة محادثات مع هيراكومانسوناجا وزير المالية اليابانى ونائبه للشئون الدولية ايسوكى سكاكيبارا المعروف باسم السيد ين لقدرته على التأثير على اسواق العملات الاجنبية. اعرب روبرت روبن وزير الخزانة الامريكية عن قلقه البالغ ازاء استمرار انخفاض الين وتدهور الاقتصاد اليابانى. اكد روبن اهمية المحافظة على استقرار الوضع فى اليابان لاهمية اقتصاد اليابان فى منطقة اسيا حذر روبن من إستمرار تدهور الين ودخول الاقتصاد اليابانى مرحلة كساد يزيد من مخاوف تجدد الازمة الاقتصادية التى ضربت المنطقة خلال الصيف الماضى.

اكد هيراكوماتسوناجا وزير المالية اليابانى انه لم يتقرر بعد هل تتدخل الولايات المتحدة واليابان بشكل مشترك فى سوق الصرف الاجنبى واعلن ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى ان حكومته تراقب باهتمام الاسواق المالية العالمية لكنها لا يمكنها التعليق على تحركات الاسواق اضاف هاشيموتو ان الانخفاض الحاد الذى تعرض له الين واسعار الاسهم فى بورصة طوكيو اخيرا مؤشر على ان مشكلة القروض المشكوك فى تحصيلها التى تواجهها المؤسسات المالية اليابانية يتعين حلها. تأتى تصريحات هاشيموتو فى الوقت الذى شهدت فيه العملة اليابانية تحسنا بسيطا امام الدولار. ارتفع الين الى ١٤٢,٧١ ينا مقابل الدولار.

سيطرت الازمة الاقتصادية فى اليابان على عدد من المؤتمرات فى اسيا واستراليا. اكد جان كلود سبفيرنيو نائب رئيس البنك الدولى وشرق اسيا ان المنطقة على اعتاب كساد طويل وعميق وان العالم سيشهد تدهورا اقتصاديا خلال شهور اتهم انور ابراهيم نائب رئيس الوزراء الماليزى طوكيو بالتخاذل ودعا واشنطن الى اظهار نفس الروح القيادية التى اظهرتها خلال الازمة الاقتصادية المكسيكية فى عام ١٩٩٤. اعرب هان دول سو وزير التجارة فى كوريا الجنوبية عن قلقه البالغ ازاء ضعف الين لانه يؤثر على اقتصاد كوريا والمنطقة باكملها. اظهر احدث استطلاعات الرأى انخفاض شعبية هاشيموتو الى ادنى مستوى لها قبل اقل من شهرين من انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين. اوضح الاستطلاع تأييد ٢٩,٩٪ ممن شملهم الاستطلاع لهاشيموتو مقابل ٣٢,٧٪ الشهر الماضى.



مجموعة من السيدات فى إقليم هونج كونج الصينى يتظاهرن أمام مبنى وكالة العقارات أمس احتجاجا على انخفاض أسعار العقارات بنسبة تصل لـ ٤٠٪ منذ بداية الأزمة المالية فى شهر يوليو الماضى
[صورة للأهرام من أ.ب]

فى تحركات جادة لوقف تدهور العملة اليابانية

اتفاق كلينتون وهاشيموتو على تثبيت سعر صرف الين

البرلمان اليابانى يقر ميزانية جديدة بقيمة ٣٣ مليار دولار لانعاش الاقتصاد

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى - عواصم أسيا - وكالات الانباء - أقر البرلمان اليابانى أمس ميزانية جديدة بقيمة ٤٦٥٠ مليار ين «٣٣ مليار دولار» تهدف إلى إنعاش اقتصاد اليابان الذى يعانى من حالة ركود فى الوقت الذى اتفقت فيه أمريكا واليابان على تثبيت سعر صرف الين اليابانى.

وقد أعلن ريوتاروهاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى عن ذلك الاتفاق أمس عقب اتصال هاتفى اجراه مع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون تبادلا خلاله وجهات النظر بشأن العديد من الموضوعات وخاصة اوضاع الاقتصاد اليابانى والأزمة الاسيوية.

واشار هاشيموتو إلى أن بلاده تدرك الحاجة الملحة لانعاش اقتصادها وانها ستبذل مافى وسعها لاستعادة النظام المصرفى لعافيته وزيادة الطلب المحلى، معتبرا ان ذلك يشكل اهمية للدول الاسيوية التى تعرضت لازمة مالية فى الاشهر الأخيرة وللاقتصاد العالمى بصفة عامة.

واضاف هاشيموتو ان اليابان ستعيد تنظيم قطاعها المالى وتسعى للتخلص من مشكلة الديون المعدومة او السيئة المتخلفة عن «اقتصاد الفقاعة» ابان الثمانينات ولاتزال تثقل كاهل المؤسسات المالية اليابانية.

وقد تدخلت الولايات المتحدة بشكل جاد لدعم الين اليابانى حيث قامت ادارة الرئيس كلينتون للمرة الأول ببيع دولارات فى جهود لدعم عملة أجنبية اخرى وانقاذ ثانى اكبر اقتصاد فى العالم.

وأعلن متحدث باسم وزارة الخزانة الأمريكية ان بنك الاحتياط الفيدرالى بنيويورك يعمل فى الاسواق المالية بالنيابة عن السلطات المالية الامريكية لدعم الين.

ومن المقرر ان يتوجه لورانس سومرز مساعد وزير الخزانة الامريكية إلى طوكيو قريبا للقاء وزير المالية اليابانى، كما سيجتمع مع مسئولى المالية فى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى.

وسيبحث مع المسئولين اليابانيين محاولة طمأنة المتعاملين فى اسواق المال بشأن حرص الجانبين الأمريكى واليابانى على استقرار الين والحيلولة دون تأثير انخفاضه على بقية العملات الاسيوية التى تعانى من هبوط بالفعل.

وقد سجل سعر صرف الين تحسنا مفاجئا وملحوظا فى تعاملات أمس فى سوق الصرف فى لندن اثر تدخل منسق من قبل بنك الاحتياط الفيدرالى الامريكى بنيويورك والبنك المركزى اليابانى والاعلان عن اتفاق بين طوكيو وواشنطن لتثبيت سعر الصرف.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/ ٦/ ١٩٩٨

آسيا فى انتظار إجراء حاسم من طوكيو

الدولار الأمريكى يهاجم الين اليابانى الضعيف!!

حالة الاقتصاد اليابانى هذه الأيام لاتحتاج إلى تشخيص الاطباء بقدر ما تحتاج إلى العلاج الفعال القادر على اعادته لنقطة التوازن وازالة السحب والغيوم المتزايدة فى سماء الدوائر الاقتصادية العالمية بشان تطوراتها واثارها السلبية ليس على اليابان وحدها وانما على الاقتصاد العالمى كله.وسوف نقفز مباشرة إلى جوهر المشاكل التى تكبل الاقتصاد اليابانى باغلال لايقدر حتى الان على الفكاك منها وقادته فى نهاية المطاف إلى حفرة الكساد وهو ما اعترفت به اليابان بشكل او باخر مؤخرا عقب اعلانها ان نمو اجمالي الناتج المحلى انخفض بنسبة ٠,٧٪ خلال العام المالى ١٩٩٧ مقارنة بالعام المالى ٩٦ وذلك للمرة الاولى منذ ٢٣ عاما. فمنذ بداية العام الحالى والمؤشرات الاقتصادية اليابانية غير مشجعة ولاتبعث على التفاؤل فمعدل البطالة وصل إلى رقم قياسى بلغ ٤,١٪ خلال شهر ابريل الماضى ومما ضاعف من حدة المشكلة احتجاز الاقتصاد اليابانى داخل زنزانة الانكماش والقلق المزمن بصدد أوضاع النظام المالى للبلاد.

رسالة طوكيو:

محمد ابراهيم الدسوقى

ومن بين الجوانب السلبية التى كشف عنها معدل البطالة السابق الاشارة اليه ان حجم العمالة او الوظائف المطروحة لشغلها اقل بكثير من عدد الراغبين فى الحصول عليها وبالذات من الشباب ولذلك سارعت حكومة ريوتارو هاشيموتو الى بحث المشكلة خلال اجتماع طارئ عقدته وقررت فيه اتخاذ عدة اجراءات لمواجهتها من بينها الاسراع بتنفيذ العديد من المشاريع العامة فى بعض المناطق التى تعانى من نسبة بطالة عالية مثل «هوكايدو» و «كيوشو» علاوة على تقديم دعم مالى للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التى تعتبر من أكثر الأطراف المتضررة من المتاعب الاقتصادية الراهنة لثانى أكبر قوة اقتصادية في العالم.

وبخلاف مشكلة البطالة هناك المؤشر الاخير على تأزم الاوضاع الاقتصادية فى اليابان والمتمثل في التدهور الحاد فى سعر صرف الين اليابانى أمام الدولار الامريكى الذى قفز خلال الأيام الماضية إلى اكثر من ١٤٦ ينا لأول مرة منذ ثمانى سنوات وهو ما أثر سلبيا على مؤشر نيكى للاسهم الممتازة الذى انخفض إلى مادون حاجز الـ ١٥ الف نقطة التى تعتبر المنطقة الأمنة له.

واذا حاولنا تتبع الاسباب فسوف نصل إلى ان هناك شبه اجماع على أمرين اولهما ان تدور سعر الين ماهو الا انعكاس لحالة القلق واليأس المسيطرة على المتعاملين فى أسواق المال حول المستقبل المنظور للاقتصاد اليابانى وثانيهما ان التصريح الذى أعلنه وزير الخزانة الأمريكى روبرت روبن امام الكونجرس والذى يتلخص فى ان التدخل فى أسواق المال بغية رفع سعر الين لن يكون سوى حل مؤقت للمشكلة فيما فسر على ان واشنطن غير راغبة او متحمسة لوضع يدها فى يد طوكيو للتدخل معا لتعزيز وضع الين.

وانخفاض الين فى حد ذاته ليس بالأمر السيئ تماما بالنسبة لليابان لأنه يمنحها فرصة زيادة صادراتها وبالذات إلى الولايات المتحدة، وتلك الزيادة باتت الطريق او المخرج الوحيد الذى تركن اليه اليابان حاليا للتخفيف من حدة مشاكلها الاقتصادية لان الين الضعيف يعطى صادراتها قدرة تنافسية اعلى والمعضلة الوحيدة التى يمكن ان يسببها الانخفاض ستكون للمستوردين الذين يضطرون لاستخدام الدولار للحصول على بضائعهم من الخارج.

وقيل ان تصريح الوزير الأمريكى الذى يبدو فى ظاهره محاولة ابتعاد عن التدخل المشترك فى البورصات العالمية لصالح الين ليس الا الستار الذى تخفى خلفه واشنطن موافقتها على اعتماد اليابان على زيادة صادراتها من أجل تجاوز أزمتها الاقتصادية وهوما كانت تنتقده فى كثير من الاحيان على اعتبار ان السبيل الأمثل لتحقيق هذا الغرض يكمن فى زيادة الطلب المحلى وانتهاج سياسات اصلاحية معينة لتغيير الهيكل الاقتصادى والمالى للبلاد.

ولكن ربما ادى عدم تنفيذ الجانب اليابانى حتى الان بالسرعة المطلوبة لبعض الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها فى الفترة الأخيرة الى جعل الولايات المتحدة توافق على امر لاتشعر بالرضا الكامل نحوه مع العلم ان هذا الخيار سيكون السبب الرئيسى وراء زيادة العجز التجارى بين البلدين والذى يميل بالفعل لصالح اليابان.

ولو ان البعض الآخر له رؤية مغايرة مفادها أن ابعاد واشنطن لنفسها عن التدخل لصالح الين ماهو الا محاولة امريكية للضغط على الحكومة اليابانية للاسراع باتخاذ اجراءات حاسمة قادرة على اعادة الانتعاش المفقود لاقتصاد اليابان، وطوكيو فى حقيقة الأمر واقعة بالفعل تحت ضغط رهيب ليس من جهة الشقيق الاكبر الولايات المتحدة وحدها ولكن من جانب الدول الآسيوية ايضا والتى استشعرت مدى خطورة استمرار تدهور الين على حركة التعاملات فى البورصات الآسيوية وعلى سعر صرف عملاتها فى وقت تحاول فيه جاهدة الخروج من نفق الأزمة المالية التى تعصف بها منذ يوليو من العام الماضى وتخشى ان يسفر تدهور الين عن انزلاق العملات الآسيوية لنفس الهاوية التى سبق اليها الين، ومصدر الضغط الاكبر على المستوى الآسيوى جاء من ناحية الصين التى اعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية فيها عن امل بلاده فى ان تواجه اليابان الواقع وتتخذ اجراءات من شأنها منع حدوث



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨/ ٦/ ١٩٩٨

مزيد من التدهور للين والذى يصب في نهاية الأمر ضد مصالح اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا، وقبله أعلن محافظ البنك المركزى الصينى ان مشاكل المنطقة الاقتصادية وخصوصا انخفاض الين سيكون له انعكاساته السلبية على صادرات وواردات الصين التى يخشى بعض المراقبين من اضطرارها إلى تعويم عملتها واذا حدث ذلك فسوف تتعرض المنطقة لأزمة أشد وأعنف من الأزمة المالية التى شهدتها دول النمور الآسيوية فى غضون الأشهر الماضية.

وعند هذه النقطة نشير إلى ان الزيادة الصاروخية فى سعر الدولار وانخفاض الين فى جوهره ماهو الا انتكاس لوضعين اقتصاديين مختلفين، فالاقتصاد الامريكى يتمتع حاليا بعناصر قوة واضحة تدعمه منها انخفاض معدل البطالة إلى ٤,٩٪ فى مايو الماضى بالاضافة إلى سعر الفائدة المرتفعة والتى تجذب رؤوس الأموال الاجنبية للقدوم إلى امريكا لاستثمارها هناك، ولهذا يلاحظ ان هناك تدفقا كبيرا لرأس المال اليابانى الهارب من اليابان بمتاعبها الاقتصادية باتجاه بلاد العم سام.

وعلى النقيض يقف الاقتصاد اليابانى الذى يعانى من الكساد ناهيك عن معاناة القطاع المالى من عبء الديون المعدومة أو السيئة المتخلفة من مرحلة «اقتصاد الفقاعة» التى شكلت ذروة انتعاش الاقتصاد ابان حقبة الثمانينات، وتلك المشكلة لم تتمكن الحكومة اليابانية حتى الان من ايجاد حل لها وهو مايشكل أهمية كبيرة لان انجاز هذه المهمة سيكون بمثابة العثور على المفتاح الصحيح لتحفيز الاقتصاد اضف لما سبق معدل البطالة القياسى (٤,١٪) والذى يتوقع أن يتجاوز نظيره الأمريكى.

وكان وزير الخزانة الامريكى محقا تماما عندما قال ان اعادة الين لنقطة التوازن بيد اليابان لأن التدخل فى أسواق المال بطرح مليارات الدولارت أوشراء الين لايعدو كونه مجرد مسكن سيخفض قليلا من اوجاع والام المريض لكن تاثيره ومفعوله سرعان مايزول ويعود مرة اخرى إلى سابق عهده دون ان يشفى.

وعلى اليابان بالفعل ان تبحث عن الحلول الصحيحة التى يمكنها تحقيق النتائج المطلوبة المرجوة للحفاظ على عامل الاستقرار للين وتجنيب اسيا موجة خطيرة من موجات الأزمة المالية العاتية، وخط البداية السليم مرسوم عند نقطة تحفيز الاقتصاد بعد زيادة الطلب المحلى وهنا المعضلة لان كل خطط تحفيز الاقتصاد التى أعلنتها حكومة ريوتاروهاشيموتو حتى يومنا هذا اخفقت فى اقناع الشعب اليابانى بزيادة حجم انفاقه رغم مليارات الدولارات التى تم ضخها فى اوصال الاقتصاد على أمل انعاش وتنشيط «دورته الدموية» واستعادة جزء من ثقة المواطنين والدوائر الاقتصادية المحلية والعالمية فيه.

وسبب الانفاق يعود اولا واخيرا الى استشراء حالة نفسية فى اوساط اليابانيين والدوائر الاقتصادية نظرا للاحساس بخوف وقلق من المستقبل وعدم تأكدهم مما يحمله الغد. فالشباب يحاولون الحصول على فرصة عمل ولا يجدونها والذين يعملون بالفعل اصبحوا لايدرون ما اذا كانوا سوف يستمرون فى وظائفهم ام ان شركتهم ستضطر لاعلان افلاسها او خفض حجم موظفيها نتيجة الكساد الذى يعانى منه الاقتصاد وتنعكس اثاره السلبية عليها علاوة على خوفهم من احتمالات زيادة نفقات العلاج والرعاية الصحية خصوصا لكبار السن وغيرها من الامور المرتبطة بحياة الناس اليومية، كل هذا قاد الى نتيجة واحدة هى ان اليابانيين فضلوا ادخار ما بحوزتهم من أموال تحسبا لمفاجآت المستقبل التى لايقدر احد على التنبؤ بها.

اذن فمفتاح اللغز كله بيد اليابان التى يتوجب عليها مضاعفة جهودها لاثبات جديتها فى مواجهة الازمة الاقتصادية للداخل قبل الخارج واتخاذ اجراءات حاسمة بالفعل ولاتكتفى بمجرد تكرار ان الخطة الاخيرة لتحفيز الاقتصاد والبالغ قيمتها ١٦ تريليون ين (١٢٥ مليار دولار) ستؤتى ثمارها اليانعة خلال ثلاثة أشهر حتى بدء تطبيقها، وماهو اهم ان تغير هياكلها الاقتصادية بشكل جذرى للتخلص من عوامل الضعف والخلل الموجودة فيها، والى تلك الحين فان اسيا بانتظار تحرك حاسم من طوكيو لتدعيم مكانة عملتها الين فى البورصات العالمية لانقاذ المنطقة من ويلات ازمة مالية طاحنة فهل ستتحرك اليابان ام انها ستنتظر كما يريد البعض لحين حدوث كارثة مروعة تجبرها على التحرك وان سوابق الماضى تشهد بذلك؟!!



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٦/١٩٩٨

بعد تدهور الين

٢٨٪ زيادة فى قيمة الجنيه مقابل العملة اليابانية

اندفاع المنتجات الآسيوية للأسواق يهدد بتفاقم العجز التجارى مع الشرق الأقصى

تضاربت توقعات الخبراء والمصرفيين بشأن مستقبل الأزمة الحالية التى تمر بها العملة اليابانية وأثرها على الاقتصاد المصرى فبينما أكد البعض على أن الأزمة مؤقتة وان الاقتصاد اليابانى القوى قادر على تجاوزها بسرعة أكد أخرون ان انهيار الين بالعوامل الاقتصادية المصاحبة له ادخل اليابان بالفعل الى دائرة الأزمة المالية التى تفجرت فى جنوب شرق أسيا فى شهر يونيو من العام الماضى.. وفيما يتعلق بتاثير تدهور الين على الميزان التجارى بين مصر واليابان وباقى الدول الآسيوية الأخرى أجمع الخبراء على توقع اتساع العجز الحالى فى الميزان التجارى مع هذه الدول وهو الاتجاه الذى ظهر من الاحصاءات الرسمية عن التجارة الخارجية خلال الشهور الأولى من العام الحالى.. وذلك بعد زيادة قيمة الجنيه المرتبط بالدولار مقابل الين اليابانى وعملات دول الشرق الأقصى بنسب تراوحت بين ٢٢٪ و٤٨٫٩٪ خلال الأثنى عشر شهرا الماضية.

وكانت العملة اليابانية قد ترنحت تماما وبشكل مفاجىء فى الأسواق الدولية خلال الأيام الأخيرة مما أدى لاضطراب أسواق الأسهم والعملات فى جميع أنحاء العالم وسط غموض شديد يكتنف الموقف الأمريكى المحورى بشأن استعداده للتدخل لإعادة الاتزان فى سوق العملات.

السياسة والاقتصاد

وفى تحليله للوضع الحالى فى اليابان يقول سمير القصرى رئيس بنك «التجاريون» انه لا يمكن الاستناد الى العوامل الاقتصادية والمالية وحدها فى تفسير التدهور الحالى فى قيمة الين مشيرا الى ان الاقتصاد اليابانى - بكل مشاكله - لايزال ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبرغم اعترافه بالأزمة المالية التى نتجت عن الديون المعدومة وافلاس مئات البنوك هناك خاصة البنوك العقارية الا انه يرى ان الين الذى يستند الى أقوى احتياطى نقدى فى العالم يستطيع تجاوز الازمة بسرعة إذا كانت اسبابها اقتصادية فقط

ويرى سمير القصرى ان جانبا من الازمة الحالية يمكن فهمه فى إطار التطورات الاقتصادية الجارية فى ظل نظام العولمة الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد انتهاء الحرب الباردة وخروج دول الاتحاد السوفيتى من المنافسة الدولية اصبحت القضايا الاقتصادية محل الاهتمام الأول والى ان تتم إجراءات الوحدة الأوروبية التى تجرى حاليا فإن اليابان والدول المحيطة بها تصبح أهم المنافسين للاقتصاد الأمريكى ولذلك فإن هذه الأزمة التى بدأت فى جنوب شرق أسيا فى يونيو ١٩٩٧ ومست الاقتصاد اليابانى هذه الأيام تعد حلقة فى سلسلة مشاهد الحرب الاقتصادية التى تتسارع وتيرتها خلال المرحلة الحالية والتى بدأت بحرب تجارية معلنة قبل سنوات أدت الى اجراء خفض جذرى فى صادرات اليابان للاسواق الأمريكية انحسر بعدها الى حد كبير العجز التجارى التقليدى فى الميزان التجارى بين البلدين والذى كان لصالح اليابان دائما.

ويؤكد سمير القصرى ان التدهور الحالى فى قيمة الين اليابانى هو تدهور مؤقت وتوقع ان يسترد قيمته الحقيقية فى الآجل المتوسط. وفيما يتعلق بأثر تدهور الين على المبادلات التجارية بين مصر واليابان يقول انه وفقا للقيم الحالية لسعر الين مقابل الجنيه فمن المتوقع ان يزداد حجم الواردات من اليابان خلال الفترة القادمة بفعل جاذبية الأسعار وفى الوقت نفسه فإن الصادرات المصرية لليابان والشرق الاقصى سوف تلقى متاعب اضافية بسبب القوة الحالية للجنيه - المستمدة من الدولار - مقابل هذه العملات.

تراجع الصادرات

وتكشف ارقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء عن زيادة كبيرة فى الواردات من أسيا خلال شهرى يناير وفبراير الماضيين لتصل الى ١٦٥٥ مليار جنيه مقابل ١١٢٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى بنسبة زيادة بلغت ٤٧٫٧٪ . فى الوقت نفسه شهدت الصادرات الى أسيا تراجعا حادا فى نفس الفترة بلغت نسبته ٤٤٪ لتصل الى ٣٥٢٫٩ مليون جنيه فقط مقابل ٦٣٤٫١ مليون جنيه خلال شهرى يناير وفبراير من عام ١٩٩٧.

وتمثل الواردات من اسيا ١٨٫١٩٪ من جملة الواردات فى عام ١٩٩٧ فيما استوعبت اسواق أسيا ٢٩٪ من جملة الصادرات المصرية فى نفس العام.

تدفق الواردات

ويتوقع شريف فوزى مدير شركة استيراد متخصصة فى اسواق الشرق الاقصى زيادة كبيرة فى حجم الواردات من هذه الدول خلال الفترة القادمة فى ضوء تدهور عملاتها والمزايا والتيسيرات الضخمة التى تمنحها للمستوردين للتغلب على مشكلة نقص العملات الأجنبية هناك وقال ان اسعار الاستيراد من هذه الدول تراجعت الان بنسب بلغت ٣٥٪ فى بعض السلع مقارنة باسعار الاستيراد فى يونيو عام ١٩٩٧ قبل نشوء الأزمة المالية بهذه المنطقة وتعد منتجات الورق والسيارات وأجهزة الحاسب الآلى ومستلزماته والالكترونيات أهم السلع التى تراجعت اسعارها بشدة بفعل الأزمة المالية فى أسيا وشعر بها المستهلكون فى مصر ومن المتوقع ان تستمر حالة التراجع فى اسعار هذه السلع لفترة

١٤٦٩



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٦/١٨

قادمة. وبالنسبة لليابان يقول شريف فوزى أن هناك توجها عاما بين المستوردين الآن لزيادة التعاملات مع اليابان وهو الاتجاه الذى سيدعمه.

التدهور الحالى فى قيمة الين ولكنه استبعد ان يعانى الاقتصاد اليابانى من الأزمة لفترة طويلة مؤكدا ان اليابان ليست اندونيسيا.

● استمرار تراجع الين

على جانب أخر يتوقع عمرو بهاء مدير المعاملات الدولية بنك كريدى ليونيه مصر أن يستمر الاتجاه الهبوطى لقيمة العملة اليابانية لفترة طويلة فى ضوء التطورات السلبية الذى يشهدها الاقتصاد اليابانى حاليا ويقول

عماد غنيم

ان التحليل المالى والاقتصادى، لموقف الين يشير الى استمرار هبوطه حتى لو تحسن لبعض الوقت فى فترات قادمة لاعتبارات فنية تتعلق بجنى ارباح المستثمرين وتوقع أن تنخفض العملة اليابانية الى ١٦٥ ينا للدولار قبل نهاية العام الحالى.

ويضيف ان ارتباط الجنيه بالدولار مكنه من تحقيق مكاسب مهمة امام الين والعملات الآسيوية الأخرى خلال الفترة الماضية فبعد التدهور الأخير للعملة اليابانية الى ١٤٦ ينا للدولار يكون الجنيه قد حقق زيادة فى قيمته مقابل العملة اليابانية بنسبة ٢٨٪ خلال الأثنى عشرة شهرا الماضية وفى نفس الفترة زاد الجنيه مقابل الوون الكورى بنسبة ٥٨٪ وامام الباهت التايلاندى بنسبة ٨٥٪ ودولار سنغافورة بنسبة ٢٢.٣١٪ والرينجت الماليزى بنسبة ٦١٪ كما قفز سعر الجنيه مقابل الروبية الاندونيسية بنسبة ٤٨٩٪ خلال الفترة من يونيو ١٩٩٧ وحتى يونيو الحالى.

تحذير للمضاربين

ويحذر عمرو بهاء المستثمرين المصريين والعرب فى مجال العملات من المضاربة على سعر الين والعملات الاسيوية الاخرى فى الوقت الحالى على أمل زيادة قيمتها مقابل الدولار بسرعة مؤكدا ان المؤشرات المالية والاقتصادية المتوافرة لا تسير فى هذا الاتجاه.. وكان العديد من المستثمرين والبنوك فى الشرق الأوسط قد منوا بخسائر نتيجة مضارباتهم على العملات الآسيوية بعد انهيارها فى اعقاب الأزمة المالية التى بدأت فى يونيو الماضى على أمل استعادة قيمتها ثم مالبث ان حقق المضاربون خسائر كبيرة بعد أن استمرت موجة التراجع فى قيمة هذه العملات حتى الآن.

ويوضح ان الموقف الامريكى فيما يتعلق بمساندة أو عدم مساندة اقتصاديات الدول الآسيوية وخاصة اليابان سوف يكون المحور الأساسى فى الحكم على أداء عملات هذه الدول فى الأسواق الدولية خلال الفترة المتبقية من العام

أسواق المستقبل

ويرى احمد شفيق المستشار التجارى السابق لمصر فى طوكيو ان التدهور الحالى للين من شأنه ان يدعم التوجه الذى بدأ منذ سنوات لتعزيز التبادل التجارى مع اليابان مؤكدا أن مستقبل تجارة مصر الخارجية سوف يكون فى هذه المنطقة التى تضم ايضا الصين ودول النمور الآسيوية وينفى ان يكون هناك تأثير سلبي لقوة الجنيه مقابل عملات هذه الدول فى اضعاف جاذبية الصادرات المصرية حيث يقول ان الأسواق اليابانية وحدها قادرة على استيعاب كل الصادرات المصرية بشرط أن يتعلم المصدرون كيف يتعاملون مع هذه الأسواق التى تقبل كل المستويات ومعظم السلع التى تنتجها خاصة

المنسوجات ومنتجاتها والسلع الغذائية والجلود ومنتجات الأخشاب وغيرها.

ويقول أحمد شفيق ان الأزمة الحالية للين كانت متوقعة بالنسبة للمتخصصين فى اقتصاديات اليابان بسبب الضغوط الدولية والأمريكية بصفة خاصة على اليابان لفتح اسواقها امام المنتجات الأجنبية ونتيجة للخسائر المالية التى لحقت بالمؤسسات اليابانية فى اعقاب انهيار سوق العقارات هناك ووقائع اقتصاد «الفقاعة» التى ظهرت عام ١٩٩١ ويشير الى ان اليابان تعد اكبر دائن فى العالم ولكنها فى نفس الوقت تعد اكبر دولة تتحمل دينا داخليا وان الين عملة قوية خارج اليابان اما فى الداخل فقوته الشرائية ضعيفة مقارنة بالدولار فى أمريكا مثلا ولذلك فإن الاقتصاد اليابانى له طبيعة خاصة حيث نجح فى زيادة صادراته للعالم بشكل ضخم فى الوقت الذى سيطر فيه على حجم الواردات لسنوات طويلة وهذه السياسة نجحت فى تقوية العملة المحلية والتى بلغت ٣٦٠ ينا للدولار فى اعقاب الحرب العالمية الثانية لتصل قيمة الدولار فى عام ١٩٩٥ الى ٧٩ ينا فقط واضاف انه مع تزايد الضغوط الدولية حدثت تطورات كثيرة فى الاقتصاد اليابانى أدت الى التدهور الحالى الذى يعد - فى رأيه - حلقة من سلسلة حلقات المباريات التجارية بين اليابان والغرب ولكنه يؤكد ان العالم كله لا يستطيع تحمل انهيار الأسواق اليابانية ولهذا فمن المرجح أن تتم اجراءات على نطاق دولى لمساندة الاقتصاد اليابانى بشروط معينة أهمها زيادة اندماج الاقتصاد اليابانى فى الاقتصاد العالمى وفتح أسواقها امام المنتجات والاستثمارات الأجنبية وهو الاتجاه الذى يلقى معارضة شديدة داخل اليابان حتى الآن.



المصدر : القبس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٨

في تحول رئيسي لسياسات واشنطن تجاه الاقتصاد الياباني

تدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي ينقذ الين.. والدولار يتراجع الى مستوى ١٣٨

زيارة عاجلة لسومرز الى طوكيو لبحث الأزمة المالية



عواصم - رويترز - في تحول رئيسي لسياسات واشنطن تجاه اليابان التي كانت تقول ان تحسن الاقتصاد الياباني فقط من شانه وقف هبوط الين تدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الاميركي) بائعا الدولار مقابل الين بشكل مكثف بسعر ١٣٨.٦٠ ينا.

وقال متعاملون إن التدخل اعقب مبيعات سابقة للدولار امام الين.

واثارت الزيارة المتوقع ان يقوم بها لليابان نائب وزير الخزانة الاميركي لورنس سومرز توقعات بعمل مشترك لوقف تدهور الين اسفرت عن تراجع ملحوظ للدولار امام العملة اليابانية في تعاملات طوكيو.

وهوت العملة الاميركية بعد تدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي في نيويورك الى ١٣٨.٣٥ ينا وفي لندن الى ١٣٨,١٤ في احدى مراحل التداول.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٦/١٩٩٨

وهذه اول مرة تتدخل فيها السلطات الاميركية لدعم الين منذ فبراير عام ٩٢.

واخترق الدولار عدة مستويات دعم رئيسية في معاملات نيويورك لينزل سريعا عن مستوى ١٤٢.٠٣ ينا في اوائل المعاملات الى ١٣٨.٣٥ ينا قبل ان يبدأ التعامل فيه في نيويورك على ١٣٩.٠٠/١٣٩.١٠٠ ينا.

رفع الين

وفي مرحلة لاحقة وصل سعر الدولار الى ١٣٨.٥٢/١٣٨.٦٢ ينا، واكد متحدث باسم الخزانة الاميركية ان مجلس الاحتياطي تدخل في سوق الصرف الاجنبي لحساب وزارة الخزانة بهدف رفع سعر الين.

واكد وزير الخزانة الاميركية روبرت روبن ان الولايات المتحدة مستعدة لمواصلة التعاون في اسواق الصرف الاجنبي «حسبما يتطلب الامر».

تعاون أميركي ياباني

وقال مسؤول في البيت الابيض ان الرئيس بيل كلينتون تحدث هاتفيا مع رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو الليلة قبل الماضية.

وافادت وكالة «جيجي برس» اليابانية ان هاشيموتو وكلينتون اتفقا على التعاون لتثبيت اسعار الصرف.

قلق من التدهور

وقبل تدخل مجلس الاحتياطي الاميركي عبر روبن عن قلقه من تدهور الين وقال انه ربما كان من المناسب ان يتوجه سومرز الى اليابان لبحث الازمة الاقتصادية هناك.

ومن المقرر ان يجتمع سومرز في اليابان مع كل من وزير المالية الياباني هيكارو ماتسوناجا ونائبه ايسوكي ساكاكيبارا الذي اجتمع مع رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في وقت سابق امس.

ومن جانبه صرح كانيزو موراوكا سكرتير مجلس الوزراء الياباني بان اقتصاد بلاده يحتاج الى تعديلات سريعة وواضحة في الميزانية واضاف انه سيطلع سومرز على خططه لانقاذ الاقتصاد الياباني.

الا ان روب سوبار امان المحلل الاقتصادي لدى ليمان براذرز طوكيو اكد على ضرورة اتخاذ اليابان اجراءات من جانبها لوقف تدهور الين وقال ان عدم التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بمشكلة الديون قد يهوي بالين الى مستويات متدنية اخرى، وقد يجر معه عملات الدول الآسيوية الاخرى.

وفي طوكيو اكد مسؤول في بنك اليابان المركزي ان



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٨

البنك تدخل في سوق الصرف الاجنبي بالتعاون مع مجلس الاحتياطي الاتحادي لشراء الين وبيع دولارات.

وقال المسؤول لـ «رويترز» «بوسعنا تأكيد حدوث التدخل».

واضاف ان التدخل جرى في بورصة نيويورك للصرف الاجنبي، ولكن امتنع عن ذكر تفاصيل.

وعقب التدخل وصل سعر الدولار الى ١٣٧.٤٧ ينا قبل ان يتحسن قليلا ليصل الى ١٣٨.٣٤ ينا.

وكان الدولار قد ارتفع امس الاول الى ١٤٦.٦٥ ينا ليصل الى اعلى مستوياته منذ ثماني سنوات مما اثار القلق بشان الاقتصاد الياباني وادى الى تزايد المطالب الموجهة الى الولايات المتحدة واليابان للعمل من اجل وقف هبوط الين.

تعزيز الاقتصاد

وفي بيان صدر بعد تدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الاميركي) وبنك اليابان المركزي في السوق لدعم الين قال روبن ان التدخل جرى «في اطار خطط اليابان لتعزيز اقتصادها».

واضاف روبن معلقا على خطط اليابان لاصلاح نظامها المالي وتعزيز الطلب المحلي «نحن نتطلع الى تنفيذ برنامج عمل شامل سيخلق الظروف الضرورية لاقتصاد قوي يتمتع بالرخاء. واليابان لديها الموارد المالية والقدرة على التعامل مع التحديات التي تواجهها. وآسيا والمجتمع الدولي ككل لهم مصلحة كبيرة في نجاح اليابان».

وفي نيويورك قال متعاملون ان الولايات المتحدة انفقت على الارجح ما يصل الى بليوني دولار في حملة بيع الدولارات مقابل الين في اسواق العملة.

لم يتمكن المتعاملون الاميركيون من تقدير الحجم الذي انفقته اليابان في عملية التدخل صباحا.

وتوقعوا ان يواصل مجلس الاحتياطي التدخل طوال اليوم.

وفي فرانكفورت قال متعاملون ان البنك المركزي الالماني (البوندسبنك) لم يتدخل في سوق الصرف الاجنبي.

وامتنع بنك انكلترا المركزي عن التعقيب او ذكر ما اذا كان قد تدخل في اسواق الصرف الاجنبي.

وفي لندن بلغ سعر الدولار في احدى مراحل التداول ١٣٧.٤٥ ينا بعد تدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٦/١٨

جني أرباح

في طوكيو هبط الدولار امام الين الياباني في اواخر التعاملات قبيل زيارة محتملة يقوم بها نائب وزير الخزانة الاميركي لورنس سومرز لطوكيو لاجراء محادثات طارئة بشان ضعف العملة اليابانية.

ولقي الدولار دعما حول مستوى ١٤٣ ينا لكن حد من ارتفاعه اهتمام من المضاربين بالبيع لجني الارباح.

وفي اواخر المعاملات بلغ سعر الدولار ١٤٣/١٨ . ١٤٢.٢٣ ينا هبوطا من ١٣ . ١٤٦/١٦ . ١٤٣ في اواخر التعاملات السابقة بعد ان تراوح في نطاق بين ١٤٢.٢٨ ينا و١٤٤.٠٩ ينا.

وامام العملة الالمانية بلغ سعر الدولار ١.٧٩٦٠/١.٧٩٦٥ مارك انخفاضا من ١.٨٠٤٤/١.٨٠٠٧ في اواخر التعاملات السابقة.

بيانات اقتصادية

من جهة اخرى ارتفع الجنيه الاسترليني بعد ان صدرت بيانات افادت نمو متوسط الدخل اكثر مما هو متوقع بنسبة ٥.٢ بالمائة في مارس مقابل ٤.٩ بالمائة في فبراير.

غير ان اغلب المحللين قالوا ان الارقام الاخيرة التي جاءت بعد الاعلان امس الاول عن نسبة التضخم المرتفعة في مايو على عكس التوقعات يزيد من احتمالات رفع اسعار الفائدة البريطانية بشكل حاد.

وحد من تاثير بيانات الدخل انباء ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في مايو وذلك لأول مرة منذ اكثر من عامين غير ان الخزانة البريطانية اشارت الى ان زيادة الاجور تشكل «سببا حقيقيا للقلق».



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]/٦/١٩٩٨

واشنطن توقف تدهور الين الياباني

الدول الصناعية تبحث غدا إنهاء الركود في اليابان

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقي : بعد نجاح التدخل الامريكى فى وقف تدهور الين اليابانى فى الأسواق المالية الدولية، يعقد وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى اجتماعا مهما فى طوكيو غدا لبحث الخطوات اليابانية الرامية إلى إنهاء الركود الاقتصادى الذى يخيم على اليابان منذ سنوات، وكيفية الإسهام فى علاج الأزمة المالية الآسيوية.

وقد هبط سعر الدولار فى طوكيو أمس إلى ١٣٦,٨٨ ين، بانخفاض ٥,١٢ ين عن تعاملات أمس الأول، فى الوقت الذى قفز فيه مؤشر الأسهم فى بورصة طوكيو إلى مستوى ١٦,٦٤٦، نقطة بارتفاع نسبته ٤,٣٩٪. وفى الوقت نفسه، انتعشت البورصات الآسيوية الأخرى بتأثير الارتفاع المذهل لسعر الين.



المصدر : المســاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٨

اليمين اليابانى يكره أمريكا!!

محاولات لرد الاعتبار للعسكرية اليابانية

التدخل الامريكى فى اسواق العملة نيابة عن اليابان لم يكن فقط من اجل قيمة الين. إن أحد اهداف هذا التدخل هو اسكات بنادق المتطرفين اليمينيين فى اليابان الذين صوبوا بنادقهم بصورة متزايدة فى اتجاه الولايات المتحدة لاتهامهم لها بالضلوع فى المحنة الاقتصادية اليابانية بعدم قيامها بعمل ما هو كاف لمساعدتها.

د. احمد عبدالمنعم

فقد تحركت السلطات المالية الامريكية واليابانية يوم الاربعاء الماضى لدعم الين المتهاوى وذلك بطرح مليارات الدولارات للبيع فى اسواق العملة.

وخلال الحرب الباردة كان العدو بالنسبة لليميتيين اليابانيين هو الاتحاد السوفيتي والصين. ولكن مع اصابة الاقتصاد اليابانى بأول فترة كساد منذ عقود، فإن عداء اليمينيين بدأ يتجه بشكل متزايد الى الولايات المتحدة.

يقول كوجى تاكازاوا المعلق السياسى ان الاقتصاد اليابانى يسير بطريقة سيئة والآن يقول اليمينيون ان ذلك خطأ الامريكان.. ويقول المعلق مينورو موريتا انه فى غياب التوازن بين اليمين واليسار فى النظام السياسى اليابانى، فإن اليابان يمكن ان تشهد اعادة او تكرار ما حدث فى الثلاثينيات حينما ادى الانهيار الاقتصادى الى اطلاق العنان للقوى اليمينية التى تكره الاجانب.. ويضيف موريتا: «انني اخشى أن تنمو القومية اليابانية اكثر واكثر ويتصاعد الشعور المعادى للانجلوساكسون وقد يكون هناك عنف» ان ما ينقص اليابان لحسن الحظ هو القوة العسكرية ويقول موريتا «نحن لا نريد لهم ان يبدأو حربا اخرى».

ضد الاصلاحات

وقد انفجر الوهم الاقتصادى اليابانى عام ١٩٩٠ وبدأ منذ ذلك الحين يعانى، من انحدار مؤلم نحو الكساد. والذى اثار غضب اليمينيين اليابانيين هو الاصلاحات المالية التى فتحت هذا العام الفرص للوسطاء الاجانب فى السوق اليابانية المغلقة.. وقد قام اليمينيون بعرباتهم السوداء بالطواف في شوارع طوكيو وهم يصرخون ضد الاصلاحات وضد الامريكيين باعتبارهم اكثر المستفيدين منها.. وقام احد اليمينيين باحتجاز احد موظفى وزارة المالية كرهينة فى بورصة طوكيو اوائل هذا العام طالبا وقف الاصلاحات المالية. ويقول المعلق تاكازاو «فى ظل غياب الشيوعية كعدو، تصبح هناك حاجة لعدو مشترك والان اصبح هو العدو القديم: الولايات المتحدة».

اليسار ايضا

ويتفق اقصى اليسار اليابانى مع اليمينيين فى ذلك، وهذا من دواعى السخرية. فيقول احد مسئولى جماعة كاكوماروها انه بالاصلاحات المالية اصبحت اليابان تحت سيطرة الامريكان حتى ان صحيفة اساهى شيمبون اليابانية يصح ان تسمى «صوت امريكا» والشعور العدائى للامريكان واضح فى السعى الحثيث لليمينيين لاعادة كتابة تاريخ جرائم الحرب..



البنك الدولي يحض الصين على عدم خفض عملتها

أسواق آسيا تشهد انتعاشاً نادراً بفضل تحسن وضع الين الياباني

■ لندن، هونغ كونغ - «الحياة»، رويترز، ا ب - امضى المتداولون في أسواق الأسهم في آسيا يوماً كانت نتائجه جيدة لم يروا مثله منذ اشهر عدة، اذ شهد ارتفاعاً مطرداً للين إزاء الدولار فيما سجلت أسواق الأسهم في المنطقة ارتفاعاً كبيراً.

لكن في اوروبا، بدات دوامة الارتفاعات التي اثارها التدخل الاميركي - الياباني المشترك لدعم سعر الين في الانحسار امس الخميس، إذ شهدت بورصات الاسهم الاوروبية ارتفاعاً طفيفاً قبل تراجع عدد منها في فترة بعد الظهر، فيما استقر سعر الدولار.

وبدات التداولات الأوروبية بوتيرة هادئة بعض الشيء عقب يوم حافل بالنشاط في آسيا، حيث ارتفعت أسعار الأسهم في كل دول المنطقة وصعد الين الى ١٣٥,٦٠ ين للدولار.

واستقر سعر الدولار عند مستوى اقل من ١٣٧ ين بارتفاع ملحوظ عن مستوياته المنخفضة في الأسواق الخارجية. وقال محللون انه لا يزال يداوي جراحه بعد التدخل المنسق أول من أمس الاربعاء، عندما انفقت الولايات المتحدة واليابان ما يصل الى ٦ بلايين دولار لتغيير اتجاه الين النزولي.

في غضون ذلك واصل الجنيه الاسترليني مكاسبه إزاء المارك الالماني والدولار بعدما جاءت مبيعات التجزئة البريطانية في ايار (مايو) اعلى مما كان متوقعاً، ما عزز التكهنات بارتفاع آخر في أسعار الفائدة. ووصل الاسترليني الى اعلى مستوى إزاء المارك منذ اول ايار (مايو) مسجلاً ٢,٩٩٣٠ مارك. وفي الساعة ١٢١٤ بتوقيت غرينتش وصل الى ٢,٩٨٩٠ مارك ارتفاعاً من ٢,٩٦٨٣/ ٢,٩٦٩٣ قبل اعلان البيانات وبالمقارنة مع ٢,٩٧٢٥/ ٢,٩٧٣٥ مارك في أواخر تداولات اوروبا أول من أمس.

آسيا

وواصلت بورصات آسيا ارتفاعها بعد قفزتها الكبيرة الاربعاء مدعومة بالتدخل لدعم الين. واغلق مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ على ارتفاع ٦,٤ في المئة، فيما ارتفع مؤشر «نيكاي» الياباني بنسبة ٤,٤ في المئة.

اما أسواق السندات التي شهدت ارتفاعاً في العائدات بعدما غير المستثمرون ملاذهم الآمن عقب التدخل، فانها شهدت المزيد من الانخفاض في التداولات المبكرة أمس.

في الوقت نفسه ساد الترقب أسواق المال في كل مكان بانتظار انباء جديدة من اليابان، حيث كان من المقرر ان يجتمع نائب وزير المال الاميركي لورنس سمرز مع وزير المال الياباني هيكارو ماتسوناغا وغيره من كبار المسؤولين.

وقال جيمس ماكاي الاقتصادي في «كومنولث بانك» الاسترالي في لندن «ان السوق الآن في حال ترقب وانتظار». واضاف: «ان المتداولين قد يتخاذلون عن دفع الدولار الى الارتفاع خوفاً من مواجهة قرار البنك المركزي».

وقال رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو في مؤتمر صحافي في طوكيو انه والرئيس الاميركي بيل كلينتون اتفقا في اتصال هاتفي على «الحاجة الى ين قوي». وتعهد هاشيموتو ان تؤدي سياسات حكومته الى انتعاش الاقتصاد. واضاف: «سنواصل مراقبة الظروف الاقتصادية وبذل ما في وسعنا لتحقيق انتعاش اقتصادي كبير».

في أوروبا ارتفعت الاسهم الالمانية الى مستوى قياسي قبل بدء التداولات، لكنها تراجعت بعدما اشار التقرير الشهري للبوندسبنك الى احتمال زيادة طفيفة في أسعار الفائدة قريباً.

وبلغ مؤشر «اكسترا داكس» ذروته عند ٥٨١١,٧٠ نقطة عقب ارتفاع وول ستريت بنسبة ١,٨٩ في المئة اول من امس والارتفاعات الكبيرة في أسواق آسيا. لكن المؤشر الالماني تراجع لاحقاً الى مستوى ٥٨٠٠ نقطة.

وأورد تقرير البنك المركزي الالماني تقويماً ايجابياً للاقتصاد، مشيراً الى ان الأزمة الآسيوية لم يكن لها سوى أثر سلبي ضئيل على البلاد حتى الآن.

وفي لندن ارتفع مؤشر «فايننشال تايمز» ١٠٣ نقاط أول من أمس، وفتح مرتفعاً أمس ثم تراجع لاحقاً ليصبح اداؤه سلبياً في أواخر الجلسة الصباحية وبعد الظهر. وأعرب محللون عن قلقهم من الا يستمر الارتفاع طويلاً. وقال روبرت بكلاند محلل الاسهم في «اتش اس بي سي سكيوريتيز» «ان تدخل البنوك



المركزية سيوفر دعماً قصير الامد لاسواق آسيا. لكن عدداً كبيراً من المستثمرين يرى ان هناك حاجة للمزيد من الاجراءات الاقتصادية قبل ان تشهد الأسواق تحولاً

ملموساً في اتجاه الصعود».

ومثل بقية أسواق أوروبا، ارتفعت الأسهم الفرنسية في البداية لكن المتداولين قالوا ان استمرار ارتفاعها يعتمد على ما يحدث في طوكيو.

من جهة اخرى اكد مسؤول كبير في البنك الدولي امس انه «من المهم للغاية» الا تخفض الصين قيمة عملتها. وقال جان ميشال سفريون نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ «نامل ان تتمسك الادارة الاقتصادية في الصين بموقفها الحكيم للغاية في ما يتعلق بالعملة والذي تتخذه الآن». وأشار الى انه إذا خفضت الصين عملتها فإن ذلك سيرغم على الارجح الدول المجاورة على خفض قيم عملاتها.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

غيوم فى سماء بلاد الشمس المشرقة؟



روشتة العلاج تتكلف ١٢٨ مليار دولار

المارد اليابانى يعترف:

العالم كله فى دهشة .. فلا أحد يصدق ان المارد اليابانى العملاق قد بدأ يعانى من الوهن والضعف!

اليابان غزت العالم كله بمنتجاتها بداية من الترانزستور والكاميرا والاجهزة الكهربائية ثم السيارات والساعات «الكوارتز» التى تسببت فى كساد صناعة الساعات السويسرية لم تترك شيئا الا وتفوقت فى انتاجه، حتى اصبح اى مستهلك فى العالم يعتز بأنه يقتنى تليفزيونا يابانيا، أو اى جهاز كهربائى او الكترونى مصنوع فى اليابان.

لقد صارت اليابان باعتراف كل خبراء الاقتصاد القوة الاقتصادية الثانية فى العالم بعد الولايات المتحدة حتى فى ظل ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى.

ولكن فجأة، انقلبت الأمور رأسا على عقب بل ان المارد اليابانى اعترف بنفسه للعالم وهو يئن:

لقد اعترفت الجهات الرسمية الاقتصادية فى اليابان بأن بلاد الشمس المشرقة قد اصبحت تعيش فى غيوم



اقتصادية.

اعترفت وكالة التخطيط اليابانية بحالة الركود الاقتصادى التى تواجه البلاد.

وأشارت صحيفة الهيرالد تريبيون الى ان اليابان تمر الان بأسوأ فترة ركود اقتصادى منذ ربع قرن. وبالتحديد منذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ عندما بلغ التضامن العربى ذروته وأطلق العرب سلاح البترول الذى اصاب اقتصاد اليابان والغرب بالذعر!

بعد حرب اكتوبر ٧٣، عانت اليابان اقتصاديا من ارتفاع اسعار البترول والان تعانى اقتصاديا وبشكل اسوأ بشكل مخيف فالسنة المالية اليابانية التى تنتهى فى ٣١ مارس، أسفرت عن انخفاض فى معدل النمو بنسبة ٠,٧٪ وهو رقم يفوق الانخفاض الذى حدث فى اعقاب رفع اسعار البترول فى عام ١٩٧٤. وكان الانخفاض وقتها ٠,٥٪ فقط.

والاسوأ من ذلك هو الانخفاض الحاد فى العملة اليابانية «الين» امام الدولار الامريكى فقد بلغ سعر الدولار الان ١٤٤,٦ ين وهو اسوأ انخفاض للعملة منذ ٨ سنوات وتقول صحيفة النيويورك تايمز انه بهذا الانخفاض يكون الين قد هبط سعره بنسبة ٨٠٪ منذ عام ١٩٩٥.

ويأتى انخفاض معدل النمو وانخفاض العملة اليابانية متزامنا مع ارتفاع فى معدل البطالة وكان آخر رقم فى مارس الماضى يشير الى ارتفاع هذا المعدل بنسبة ٠,٣٪ عن الشهر الذى سبقه ورسميا يبلغ عدد العاطلين ٢,٧٧ مليون عاطل بزيادة ٤٣٠ الفا عن العام الماضى.

ومن المؤسف ان التقارير الامنية فى اليابان اشارت الى ان الأوضاع المالية والاقتصادية لليابانيين دفعت اكثر من ٢٤ الف يابانى الى الانتحار فى العام الماضى!

والاسباب التى ادت الى تردى الاوضاع الاقتصادية فى اليابان عديدة لعل اهمها ان العرض يفوق الطلب ويبدو المواطن اليابانى وكأنه مضرب عن شراء السلع خشية ان ترتفع الضرائب وتزداد اعباؤه.

كما ان استمرار انخفاض سعر الين اليابانى وتدهور اسعار الاسهم فى بورصة طوكيو قد ساهم فى خطورة الازمة مع انعكاسات الازمات المالية فى دول النمور الاقتصادية على اقتصاد اليابان ونظامها المالى وعلاوة على ذلك هناك رائحة الفساد التى فاحت فى الجهاز المصرفى والفضائح التى خرجت من هناك فيما يتعلق بالرشاوى.

المهم الآن ان الاقتصاد اليابانى قد دخل مرحلة الحلقة المفرغة على حد تعبير صحيفة اساهى شيمبون التى قالت ان انخفاض الاستهلاك المحلى يترتب عليه انخفاض المبيعات من السلع وذلك سيستمر مادام الدخل الفردى منخفضا!

وهناك مخاوف اوربية من ان يسقط العالم فى ازمة اقتصادية دولية كما تحذر صحيفة الاندبندنت البريطانية التى اشارت الى ان الأزمة الكبرى قد تقع مع هبوط فى اسواق العملة الاسيوية باكملها.

والطريف ان الهبوط الحاد فى اسعار الين اليابانى ليست وبالا على اليابانيين بوجه عام فهناك قاعدة اقتصادية تشير الى ان انخفاض العملة فى الدول التى تعتمد على الصادرات فى انعاش اقتصادها، يؤدى الى المزيد من الصادرات وهذا هو المتوقع فى السوق الخليجى مثلا فالخبراء فى دول الخليج يرون ان انخفاض سعر صرف الين، قد اسعد المستهلك الخليجى الذى يقبل على شراء السلع اليابانية.

وهناك توقعات بأن يزداد الطلب على البضائع اليابانية فى الخليج حيث انخفضت اسعارها بنسبة ١٠٪ منذ بداية هذا العام، والانخفاض قد يستمر مع حالة الين الحالية.

والمعروف ان الصادرات اليابانية لدول الخليج تبلغ الان ٨ مليارات دولار.

الروشتة

ولكن ماهو المخرج الذى لجأت اليه الحكومة اليابانية برئاسة رايوتاروهاشيموتو؟

اشارت وكالة رويتر الى خطة الانعاش الاقتصادى تتكلف ١٦,٦ تريليون ين اى مايعادل ١٢٨ مليار دولار.

هذه الخطة، خصصت ٨ تريليونات ين يابانى لتطوير البنية التحتية فى البلاد وسيتم انفاق ٨٠٪ منها فى النصف الاول من العام المالى الجارى كما يتم تخصيص ٤ تريليونات ين يابانى لتخفيض الضرائب خلال عامى ٩٨ و١٩٩٩ وخصص ايضا مبلغ ٢٦٠ مليار ين لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الاسكان وتهدف الخطة الى اتخاذ اجراءات فعالة لتنشيط قطاع العقارات الذى يعانى من حالة الركود منذ ان شهدت اليابان فى أواخر الثمانينات موجة عنيفة من المضاربات العقارية.

كما ستقدم الحكومة اليابانية خمسة مليارات دولار اخرى الى الدول الاسيوية لمواجهة الأزمة المالية الاسيوية، مما يرفع مساهمة اليابان الى ٤٠ مليار دولار.

وتحرص الحكومة اليابانية من اجل الانعاش الاقتصادى ايضا على تخصيص ٤ تريليونات ين اى حوالى ٣٥ مليار دولار لدعم الاسواق المالية.

وعلى اى الاحوال لابد ان يتعافى المارد اليابانى من مرضه فما اصابه هو «وعكة» لن تدوم طويلا، رغم ضجيج الغرب عن الازمة اليابانية فاليابانيون اقاموا نهضة اقتصادية لايمكن ان تنهار بسهولة ويكفى ان نشير الى ان المعجزة اليابانية ستظل قائمة على عنصرين اساسيين.

- التكنولوجيا المتقدمة التى ماتزال تذهل العالم ولا يخلو يوم من الاعلان عن ابتكار علمى صغير او كبير.
- والعنصر الاخر الاهم وهو الانسان اليابانى المصاب دائما بادمان

■ حسن صابر

اليابان المساهم الأول في تقديم مساعدات التنمية العام الماضي

● طوكيو – ا ف ب – أعلنت وزارة الخارجية اليابانية بالاستناد الى ارقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ان اليابان كانت في عام ١٩٩٧، وللسنة السابعة على التوالي الدولة الاولى المساهمة في تقديم المساعدة للتنمية في العالم.

ونقلت «وكالة أنباء كيودو» عن الوزارة ان اليابان قدمت وحدها ١٩.٦٧ في المئة من مساعدات التنمية التي منحتها ٢١ دولة صناعية أعضاء في لجنة المساعدة على التنمية المنبثقة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في مقابل ١٧.٠٣ في المئة للعام السابق.

إلا أن إجمالي ما قدمته اليابان تراجع بنسبة ٠.٩ في المئة في ١٩٩٧ وبلغ ٩.٣٥٨ بليون دولار.

وانتقلت فرنسا الى المرتبة الثانية لكبرى الدول المانحة العام الماضي، إذ قدمت ٦.٣٤٨ بليون دولار وحلت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بمبلغ ٦.١٦٨ بليون دولار. اما المانيا فحلت في المرتبة الرابعة بيلغ ٥.٩١٣ بليون دولار.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]/١٩٩٨

كيف سيؤثر وضع اليابان على التجارة العربية؟

ضعف الين ينذر ببدء المرحلة الثانية من الأزمة الآسيوية

د. ابراهيم علي محمد *

■ دلت المؤشرات التي اعلنتها دائرة التخطيط الاقتصادي الحكومية في اليابان اخيراً على ان الاقتصاد الياباني يمر في مرحلة كساد لم يسبق لها مثيل منذ ازمة النفط في اواسط السبعينات.

ومن بين ما تم الاعلان عنه ان اجمالي الناتج المحلي الياباني تراجع بنسبة ٠,٧ في المئة خلال السنة المالية الماضية التي تنتهي اواخر شهر آذار (مارس) من كل عام.

وخلال الربع الاول من السنة الجارية وصل حجم التراجع الى ١,٣ في المئة مقابل ٠,٤ في المئة خلال الربع الذي سبقه. كما اعلن ايضاً ان عدد الشركات التي اعلنت افلاسها خلال شهر ايار (مايو) الماضي ارتفع بنسبة ٣٧,٥ في المئة، الى ١٨١٩ شركة، مقارنة مع العام الماضي.

وتراجع الانتاج الصناعي بنسبة ١,٦ في المئة خلال نيسان (ابريل) الماضي. وتجاوز حجم التراجعات التي شملت فروع الاقتصاد الياباني كافة بما فيها الشركات اليابانية العملاقة كـ «سوني» و«تويوتا» توقعات اكثر المراقبين تشاؤماً. ولم يمض وقت يذكر على الاعلان حتى استقبلت العملة اليابانية هذه الاخبار بمزيد من الانهيار في سعرها الذي انخفض الى ادنى مستوى له فبلغ ١٤٦ يناً للدولار الاميركي الواحد.

كما تراجعت اسعار الاسهم في بورصة طوكيو الى ما دون الـ ١٥٠٠٠ نقطة، وتبع ذلك المزيد من الانهيارات في الاسواق المالية لبلدان جنوب وجنوب شرق آسيا التي يعتبر الين العملة الرئيسية الصعبة فيها.

ووصلت عدوى الازمة الى استراليا ونيوزيلندا. ولم تسلم المراكز المالية العالمية في نيويورك ولندن وفرانكفورت من التأثر وإن جاء اقل وقعاً من خلال بعض الاضطرابات التي شهدتها الاسواق المالية هناك.

ويعاني الاقتصاد الياباني منذ نحو اربعة اعوام من الركود الذي تحول اخيراً الى كساد. ويكمن احد الاسباب الرئيسية لذلك في الازمة التي يعاني منها القطاع المالي الياباني بمعظم مؤسساته. وساهمت القروض التي قدمها القطاع تحت وطأة الفساد والمحسوبيات والعلاقات الشخصية في نشوء ازمة بنيوية اصبحت تشكل احدى اهم المشاكل التي تعاني منها فروع الاقتصاد الياباني واقتصادات ما كان يسمى بالنمور الآسيوية.

وتجلت هذه الازمة في ضخ استثمارات هائلة غير مدروسة وزيادة في حدة المضاربات وانخفاض في نسب النمو. وفي ظل هذه الظروف اندلعت ازمة مالية في ماليزيا سرعان ما وصلت الى تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا.

ولم يمض اواخر الخريف حتى كان لهيبها يطوق كل بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا تقريباً. وعلى اثر ذلك اتجهت الانظار الى اليابان او بالاحرى الى المؤسسات المالية اليابانية كونها المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي في هذه البلدان. فوفقاً لتقديرات الخبراء فإن ثلث استثمارات البنوك والشركات اليابانية موظف في البلدان المذكورة. وبالاضافة الى ذلك فان ٧٠ في المئة او نحو ١٦٠ بليون دولار اميركي من القروض الخارجية اليابانية ممنوح هناك. ولم يطل الانتظار طويلاً حتى بدأ القطاع المالي الياباني يحصد ثمار ما زرعته مؤسساته السيئة الأداء من استثمارات خاسرة داخل اليابان وخارجها. فانهارت مؤسسة «يامانشي»، احدى اعرق واضخم المؤسسات المالية اليابانية، قبل حلول السنة الجارية. وتبع ذلك انهيار مؤسسات اخرى كان العديد منها يتمتع بوزن كبير في عالم المال والاعمال. ومع حدوث هذه الانهيارات وعدم التمكن من السيطرة على الازمة الآسيوية على رغم التدخل العاجل والسخي للبنك الدولي، ازداد ضعف الثقة بالاقتصاد الياباني. ومن جملة ما ادى اليه ذلك قيام المودعين والمتعاملين بالتخلص من الين والاسهم والاوراق المالية اليابانية لصالح الدولار والمارك والجنيه ...الخ. والاوراق المالية الاخرى في الولايات المتحدة واوروبا. وساهم ذلك في زيادة الضغط على العملة اليابانية في شكل متواصل.

وتمثل ذلك في تراجع سعرها باكثر من ١١ في المئة (من ١٢٦ يناً الى نحو ١٤٠ يناً للدولار) خلال الاشهر الثلاثة الماضية. وجاءت المؤشرات السلبية التي اعلن عنها في اواسط حزيران (يونيو) الحالي لتشكل ما يشبه القشة التي قصمت ظهر البعير او



المصدر : الحيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/٧/١٩٩٨

الين الذي وصل الى ادنى مستوياته منذ اكثر من ثمانية اعوام.

عولمة الازمة

انطلاقاً من الثقل الذي يتمتع به الاقتصاد الياباني كثاني اقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية لا يمكن اعتبار الازمة يابانية وحسب. فقد اخذت بعداً دولياً يصعب التكهن بنتائج عمقه. ويرى نوربرت فالتر مدير قسم الاقتصاد في البنك المركزي الالماني، (بويتشي بنك) ان احتمال وصول الازمة الى نيويورك عبر بكين ومن هناك الى اوروبا اصبح ممكناً اكثر من اي وقت مضى الا اذا حدثت معجزة.

ويرتبط هذا السيناريو بمدى قدرة المسؤولين الصينيين على الالتزام بعدم خفض قيمة العملة الصينية اليوان. فحتى الآن ضمنت الحكومة الصينية انها لن تخفض قيمة عملتها على الرغم من انخفاض قيمة الين. وهي تستطيع ذلك في الوقت الحاضر لأنها تملك احتياطات كبيرة وكافية من العملات الصعبة. غير ان تراجع سعر الين سيزيد الضغط على بكين لأن صادراتها ستفقد قدرتها على المنافسة امام الصادرات اليابانية والآسيوية الاخرى بسبب ارتفاع قيمة عملتها تجاه العملة اليابانية والعملات الآسيوية الاخرى. وبما انها مضطرة لزيادة صادراتها من اجل التخفيف من تراجع معدلات النمو التي اصابت اقتصادها بسبب الازمة الآسيوية فانها تستطيع دعم ثبات قيمة عملتها تجاه الين ضمن حدود معينة فقط.

وتنتهي هذه الحدود عند النقطة التي يهدد فيها تراجع الصادرات مستوى النمو المخطط له بشكل كبير. وفي حال الوصول الى هذه النقطة لن يكون امام الحكومة الصينية من خيار سوى خفض قيمة عملتها لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها. ومع اقدام الحكومة الصينية على ذلك سيزيد العجز التجاري الاميركي الى حدود يصعب تمويلها. وسيتعرض الدولار للضغط ازاء زحف الصادرات الآسيوية. ومما قد يزيد الطين بلة ان اليابان وهي اكبر دائن للولايات المتحدة قد تلجأ الى طرح السندات الحكومية بالدولار بكميات هائلة مما سيؤدي الى انخفاض سعره. وعندها سيهرب المتعاملون الى اليورو الذي سيزيد سعره عن قيمته الحقيقية. ومع ارتفاع سعر اليورو ستفقد صادرات بلدانه قدرتها التنافسية. وهذا ما سيؤثر سلباً على اقتصادات هذه البلدان التي لن تتراجع مستويات نموها وحسب وانما ستصاب بالكساد.

الازمة والبلدان العربية

ترتبط معظم البلدان العربية بعلاقات تجارية قوية مع اليابان. وينطبق ذلك بشكل خاص على بلدان مجلس التعاون الخليجي. فالقسم الاكبر من اهم الصادرات العربية، اي النفطية منها، يذهب الى اليابان والبلدان الآسيوية المصابة بالازمة. وما يعنيه ذلك ان هذه الصادرات ستتراجع بسبب ضعف الطلب عليها. وستفقد البلدان العربية بذلك قسماً مهماً من مداخيلها. ومن ناحية اخرى فان قسماً مهماً من المتعاملين العرب وبخاصة في بلدان مجلس التعاون يملك اوراقاً مالية يابانية تعرضت للخسائر. اما الواردات العربية من اليابان وآسيا فستكون اقل تأثراً وربما ستزداد بسبب انخفاض اسعارها الى حدود تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المئة. ومن المؤكد ان استثمارات الشركات اليابانية في البلدان العربية سوف تتراجع بسبب ضعف ادائها. كما ستتراجع القروض والمساعدات التي تقدمها الحكومة اليابانية لهذه البلدان. وبشكل عام فان نتائج الازمة ستصل الى بلداننا وبخاصة النفطية منها. غير انها ومع ذلك لن تكون بالحجم نفسه الذي يصيب البلدان الصناعية والآسيوية التي ترتبط اقتصاداتها بعلاقات اقوى وعضوية مع الاقتصاد الياباني.

ومع انهيار الين الذي سبقه الاعلان عن مرحلة كساد الاقتصاد الياباني يمكن القول ان مرحلة جديدة او مرحلة ثانية من الازمة الآسيوية دخلت حيز التنفيذ. واثار ذلك الفزع والرعب في الاسواق المالية العالمية لأن المرحلة الثالثة تعني وصول الازمة الى نيويورك. ولذا فقد تداعى العديد من المسؤولين في الولايات المتحدة وغيرها وعلى رأسهم الرئيس الاميركي بيل كلينتون للتشاور مع الحكومة اليابانية حول كيفية دعم الين وتقويته مقابل الدولار الاميركي.

ومن جملة ما نتج عن ذلك قيام البنك المركزي الاميركي بشراء ينات يابانية بقيمة اكثر من بليوني دولار واستعداده لمزيد من الشراء اذا لزم الامر. وساهم ذلك في تحقيق بعض التقدم على سعر صرف الين، حيث طرأ تحسن ملموس على سعره. وما يدل عليه هذا التدخل ان الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب ليس لهم مصلحة بمزيد من الانهيارات الاقتصادية في آسيا. واثر تدخل البنك المركزي الاميركي لصالح الين واستعداده لمزيد من التدخل في شكل ايجابي على الاسواق المالية الآسيوية التي شهدت بعض الاستقرار. غير ان ذلك لا يعني تجاوز الازمة بقدر ما يعني الحد من عولمتها. فتجاوزها يرتبط في المدى القريب بمدى القدرة على اعادة الثقة الى الين والى الاقتصاد الياباني من اجل وقف هروب رؤوس الاموال من طوكيو الى اماكن اكثر اماناً. ويرتبط ذلك بالدرجة الاولى بتحسن مؤشرات



هذا الاقتصاد. ولكي يتحقق مثل هذا التحسن على الحكومة اليابانية وضع حد لبطئها في اجراء الاصلاحات وتنفيذ السياسات الضرورية بشكل اكثر جراة وراديكالية. وياتي على راس تلك اصلاح القطاع المالي الاكثر معاناة من الازمة.

وتتطلب اعادة العافية الى الاقتصاد الياباني قيام الحكومة بتنفيذ سياسة تستند على النظرية الكنزية التقليدية. وتتلخص على حد قول كلاوس فريدريش رئيس قسم الاقتصاد في «دريسدنر بنك» احد اكبر المصارف الالمانية، باتباع سياسة حفز الطلب المحلي الراكد عن طريق زيادة الاستثمارات العامة. ويضيف فريدريش انه من الضروري في هذا الشان قيام كل من البنكين المركزيين الاميركي والاوروبي بالتنسيق مع الحكومة اليابانية على صعيد الاستثمارات المطلوبة باقصى سرعة ممكنة.

---

* اقتصادي سوري – جامعة تشرين.

مجموعة السبع الصناعية تبحث فى طوكيو اليوم دعم الاقتصادات الآسيوية

اليابان تعلن عن إجراءات حاسمة لتنشيط الاقتصاد خلال الأسبوع الحالى

جوهانسبرج ـ محمد صابرين ـ طوكيو ـ محمد إبراهيم الدسوقى

طالبت الولايات المتحدة اليابان أمس بضرورة اتخاذ اجراءات سريعة لدعم اقتصادها، وذلك فى الوقت الذى يجتمع فيه نواب وزراء المالية فى دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى فى طوكيو اليوم لبحث سبل عودة الاستقرار للأسواق الآسيوية ودعم الين اليابانى للحد من المزيد من انهياره امام الدولار.

وقال مسئول بوزارة الخارجية اليابانية ان لورانس سمرز نائب وزير الخزانة الأمريكية الذى يزور طوكيو اكد ان واشنطن مرتاحة للجهود المشتركة بين اليابان والولايات المتحدة للتدخل فى أسواق الصرف بهدف استعادتها لاستقرارها، إلا أنه طالب اليابان بضرورة التحرك بسرعة لدعم اقتصادها وقال المسئول اليابانى ان «سمرز» ابلغ كيزو أوبتشى وزير الخارجية اليابانى خلال اجتماعهما بطوكيو امس ، أن واشنطن ترى أنه من المهم أن تقوم اليابان بتنفيذ الاجراءات التى تم الاعلان عنها بالفعل.

وقال «سمرز» أنه يتعين على اليابان أن تتحرك بسرعة لعودة الاستقرار إلى نظامها المالى.

كما أكد ماساروهايامى محافظ البنك المركزى خلال اجتماعه مع «سمرز» اهمية توصل اليابان إلى حل لمشكلة ديونها المعدومة ـ المشكوك فى تحصيلها.

وكان ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان قد صرح فى وقت متأخر أمس الأول بأن حكومته تبحث سبل التخلص من تلك الديون التى تثقل عبء المؤسسات المالية.

وقال «سمرز» فى مؤتمر صحفى بطوكيو أمس إن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وهاشيموتو يدركان أن اليابان والولايات المتحدة لهما مصلحة قوية فى استعادة النمو الاقتصادى فى آسيا إلى سابق عهده.

وقالت المصادر المسئولة فى طوكيو أمس إن اليابان سوف تعلن تعهدها باتخاذ اجراءات حاسمة لدعم اقتصادها خلال اجتماع نواب وزراء مالية مجموعة الدول السبع الصناعية فى طوكيو اليوم، وأن المسئولين الماليين من الدول السبع سوف يؤكدون اهمية دعم الاستقرار الاقتصادى فى آسيا. وقال ميكار، وماتسوناجا وزير مالية اليابان إن عملية تدهور الين اليابانى أمام الدولار سوف تتوقف بعد التدخل المشترك لطوكيو وواشنطن، وقال ان طوكيو سوف تعلن اجراءات محددة يوم الثلاثاء المقبل لحل مشكلة الديون المعدومة.

ومن ناحية أخرى تعرضت عملة جنوب افريقيا ـ الراند ـ لانخفاض حاد امام الدولار والجنية الاسترلينى فى تعاملات امس حيث وصلت لادنى مستوى على الاطلاق.

واكد محافظ البنك المركزى بجنوب افريقيا ان بلاده «ضحية» هجوم واسع على الاسواق الصاعدة فى الدول النامية.

وعلى صعيد اخر اتهم محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا القوى الغربية بالعمل على الاطاحة به لادارة شئون ماليزيا وفقما يرغبون!

واتهم محاضر ـ فى كلمته امام المؤتمر السنوى للحزب الحاكم فى ماليزيا ـ المضاربين الغربيين بالتسبب فى الازمة الاقتصادية وقال انهم نهبوا ثروة البلاد.

وحذر مهاتير من لجوء بلاده لصندوق النقد الدولى لحل أزمتها الاقتصادية لان ذلك سيجبرها على فتح اسواقها بنسبة ١٠٠٪ أمام الاجانب.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥/٦/١٩٩٨

اليابان وأميركا: الأزمة و«الاحتقار»



رغم بُعد التشبيه بالمعاني جميعاً، يمكن القول إنّ اليابان طبّقت منذ الحرب الثانية نظرية الناقد العربي الجرجاني: «من سرق واسترقّ، فقد استحق». وهذا يصح في سلسلة تبدأ بالتقنية ولا تنتهي بموسيقى الجاز. ففي هذه المجالات جميعاً سرقت اليابان من الغرب فاسترقّت واستحقت.

شيء واحد رفض اليابانيون أن «يسرقوه» من الغرب هو الأساس الذي تنهض عليه التقنية كما ينهض عالم الجاز، إن لم يكن الجاز نفسه.

ودائماً لعبت الطبقة السياسية، وهي هنا «الحزب الديموقراطي الليبرالي» الحاكم منذ نصف قرن، دوراً رديئاً في هذا المجال. والدور هذا، الذي مكّنتها منه ظروف الحرب الباردة، مصدره عدم انفصال السياسي عن المعلّم والمربي في اليابان. فالسياسي هو الذي يقول للناس أن يستحموا ويهتموا بالنظافة، كما يقول لهم بأن عليهم تعليم ابنائهم، لكنه هو ايضاً من يقول لهم إن عليهم أن يعملوا بكدّ وأن يصونوا مدّخراتهم فلا يبالغون في الانفاق.

وما يقوله الحاكم - المعلم قد يكون أحياناً محكوماً بشيء من الحس السليم، لكنه غالباً محكوم بالرغبة في الدفاع عن الموروث والتقليدي. فاليابان، شأنها شأن بلدان كثيرة خارج نطاق الحضارة الأوروبية - الأميركية، لم تبارح خوفها من وفادة الجديد القايم من الشمال والغرب.

واليابانيون، بعد كل حساب، هم الذين لجأوا الى حيلة فريدة من نوعها للحفاظ على مألوفهم بعد الحرب الثانية: صحيح أنهم اضطروا الى الأخذ بدستور ماك آرثر، غير انهم قبل ان يفعلوا، أقاموا «مراكز ترفيه» في طوكيو جمعوا فيها المومسات كي يقمن بامتصاص كل أثر يمكن أن يترتب على وصول الجنود الغربيين الى بلادهم. هكذا يمكن صون «الأمهات والأخوات» اليابانيات مما حل بمثيلاتهن في الصين وجنوب شرق آسيا على أيدي الجنود اليابانيين!

مناسبة الكلام هو الأزمة الأخيرة التي تعرضت لها اليابان وتم «حلّها» بالتدخل الأميركي السريع لانقاذ الين. لقد نجمت الأزمة مأخوذةً بإجمالها عن سبب أساسي كامن في الثقافة اليابانية التي كرّسها السياسيون - المعلمون: انكماش الانفاق وسيادة الادخار والتوفير، ومن ثم بناء وتبلور المؤسسات والتقنيات الملحقة بما يلبي الغرضين هذين.

لهذا رأينا وزير الخزانة الأميركي روبرت روبين يشترط اقتران التدخل بإصلاحات هيكلية في الاقتصاد الياباني، وضمناً في الثقافة التي ينهض عليها. لكن رئيس الحكومة رايوتارو هاشيموتو الذي وعد بالتلبية، انما فعل بشيء من الغمغمة، اذ بلاده مقبلة على انتخابات في ١٢ تموز (يوليو) المقبل، فيما هو وحزبه لا يريدان اغضاب الناس! والناس، بدورهم لا يريدون تغييرات كبيرة ونوعية عما اعتادوه وألفوه.

فاليابان مريحة هكذا. لقد طوّرت سلسلة موسعة ومكلفة من شبكة الأمان الاجتماعي تقيهم أثر الركود (توقف النمو) ما دام انه لم يصل الى كساد (تراجع النمو). والعمل في اليابان لم يسؤ وضعه بعد: صحيح أن البطالة بلغت نسبتها ٤.١ في المئة الا انها جيدة جداً بالقياسات الدولية، والدليل أن النسبة الأميركية هي ٤.٣ علماً بأن الاقتصاد الأميركي موضع حسد الأوروبيين. وهناك في اليابان ضمانات اجتماعية تعزز الاستقرار المبني على استبعاد التسريح من العمل.

وأخطر من هذا كله شيوع نظرة محلية الى أزمة قابلة لأن تتحول أزمة بالغة الكونية. فأغلبية اليابانيين مقتنعة بأن الحل قادم فلماذا التهويل، وبأن المشكلة تخضع لتضخيم غربي مصدره رغبة واشنطن في اضعاف طوكيو! ولم تعدم هذه النظريات حججها الاقتصادية كالقول ان ضعف قيمة الين تساعد الصادرات اليابانية، مع نسيان تأثيراته على سعر النفط الذي تتوقف من دونه عجلة الاقتصاد الياباني «المستورد» بالكامل.

بيد ان هذه المشكلة، البادئة في ١٩٩٠، قد تفضي الى مضاعفات أبعد لا تحوج أحداً الى التضخيم: فانهيار العملة اليابانية قد يفضي الى تدهور قيمة العملة الصينية حيث يعتمد النمو الاقتصادي للصين على التصدير أساساً، فيما ٢٠ في المئة من صادراتها تذهب الى اليابان. وهذا ما سوف يترتب عليه عدم استقرار مالي يطول عملات العالم جميعاً. فالحمائية لا بد ان تعم وتنتشر في واشنطن، والقيود ستتوالى على العملات الآسيوية الأخرى التي تعرضت أصلاً لخفوضات كبرى في قيمتها.

في المقابل فالتلكوء عن الاصلاح، ومن ثم عن اقناع أصحاب الرساميل بعدم تحويل مدخراتهم الى العملات الأجنبية، قد يعيد المشكلة الى الواجهة برغم الانقاذ الأميركي، وقد يضفي عليها حدة أكبر من ذي قبل: فالمطلوب اليوم، بحسب اجماع اقتصادي واسع خارج طوكيو، فتح الأسواق اليابانية المريضة للعالم الخارجي وعليه، واعتماد نظام ضريبي أكثر مرونة، واصلاح النظام المصرفي بدمج المصارف الضعيفة واغلاق المنهارة. وقد يكفي للتأكد من حجم المشكلة هذه التذكير بأن القروض اليابانية السيئة، اي غير القابلة للسداد، حجمها ستة أضعاف حجم الاقتصاد الياباني.

ان الأزمة الحالية ليست دورية كما أزمات الماضي، بل بنيوية جداً لا يكفي معها الاكتفاء بانشاء وكالة اشراف مالية، أو الايحاء بأن الاصلاحات الحقيقية لن تبدأ الا بعد الانتخابات. والراهن انه سبق لهاشيموتو ان تعهد بالاصلاح الذي جاء غثّه أكثر بكثير من سمينه.

فالسياسيون الصغار والثقافات المحلية لن تسلك في زمن العولمة هذا، والمعلمون كيما يصبحوا معلمين حقيقيين عليهم التوقف عن التلمذة على جماهيرهم في اللحظات العصيبة. أما المومسات فلن يكن مستعدات دائماً للتضحية بأنفسهن من أجل «شرف»



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨

الأمة. ولهذا كله يسود الغربَ اليوم ميلٌ باد الى معاملة الطبقة السياسية اليابانية والثقافة التي ترسو عليها بما لا نبالغ حين نصفه بالاحتقار. وقد عبّر عن هذا اقتراح ادوارد لينكولن من معهد بروكنغز، في «فورين أفيرز»، اذ رأى ان تتخذ واشنطن اجراءات لا تقل عن عدم لقاء الرسميين اليابانيين وعدم الاجابة عن اتصالات زعمائهم ومكالماتهم. أما كلينتون نفسه الذي يحزم حقائبه متوجهاً الى بكين فلن يمر في الحليفة التاريخية طوكيو.

هذا كله ليس، بطبيعة الحال، تعبيراً عن أي حب حيال الشعب الياباني ومصالحه، بدليل أن زيارة بكين ليست تعبيراً عن أي حب للشعب الصيني. فالمطروح مسؤولية الجميع عن أمن اقتصادي بات يهم الجميع. ومن يتلكأ عن هذه المسؤولية، ويعتصم بعقلية القرية واعتباراتها، يصعب معاملته بغير الاحتقار.

حازم صاغيّة



مجموعة السبع وآسيا تحضان اليابان على اصلاح نظامها المصرفي

■ طوكيو، لندن - «الحياة»، رويترز، أ ب - رحبت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى و١١ دولة آسيوية شاركت امس في اجتماع في طوكيو بالتدخل الاميركي - الياباني في اسواق القطع يوم الاربعاء الماضي لوقف تدهور الين مقابل الدولار الاميركي والعملات الرئيسية الاخرى.

وقال بيان صدر عقب الاجتماع، الذي حضره كبار المسؤولين عن الشؤون المالية والنقدية في مجموعة السبع والدول الآسيوية ومسؤولين من مؤسسات مالية كبرى مثل صندوق النقد الدولي، ان هناك حاجة ملحة لاعادة هيكلة وانعاش الاقتصاد الياباني ونظامها المالي نظراً الى أهمية وحيوية اليابان بالنسبة لانتعاش آسيا والعالم كله.

واضاف البيان ان من الاهمية الحيوية لليابان ولانتعاش آسيا وخصوصاً تلك البلدان التي تأثرت باضطراب اسواق المال في الفترة الاخيرة، ان يسترد النظام المصرفي الياباني عافيته ويحقق نمواً يقوده الطلب وان تفتح اليابان اسواقها وتزيل قيودها.

واشار البيان الى ان المشاركين في الاجتماع رحبوا بما اعلنته اليابان عن اعادة هيكلة نظامها المالي والاسراع بتنفيذ خطط حفز الاقتصاد والاصلاح الضريبي.

وقال البيان ان المشاركين شددوا على اهمية القيام بعمل ملموس لتنفيذ هذه الخطط بسرعة.

ورحب المشاركون في الاجتماع بتأكيد الصين على التزامها الراسخ الحفاظ على استقرار اليوان (العملة الوطنية التي تعرف ايضاً باسم الرنمنبي)، واشاروا الى ان ذلك يمثل اسهاماً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي في المنطقة.

وقال ليو منجكانغ نائب محافظ البنك المركزي الصيني امس ان بكين تأمل ان تواصل اليابان والولايات المتحدة تدخلهما المشترك في أسواق الصرف الاجنبي لدعم الين الياباني.

واضاف ليو ان مثل هذا التدخل المشترك سيعمل على ابقاء الين مستقراً، مشيراً الى ان بكين ترحب باعلان اليابان عزمها على اعادة هيكلة نظامها المالي.

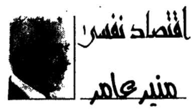
وتراجع الدولار مقابل الين في الاسواق الآسيوية والاوروبية في نهاية التعامل يوم الجمعة الى ١٣٤ يناً من ١٣٧ يناً يوم الخميس، علماً انه ارتفع الى ١٣٦ يناً في نهاية التعامل في نيويورك يوم الجمعة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٨



اقتصاد نفسي
منير عامر

الهزيمة اليابانية!

تترنح أسواق اليابان الآن من فرط الجمود والركود، بعد انفجار دول النمور الآسيوية بما يشبه الافلاس.

وتبدو المعجزة اليابانية الآن فى مهب الرياح، فقد ترنح الين اليابانى أمام الدولار وتدخل الرئيس كلينتون لينقذ «الين»، ويلقى الموعظة فى أذن اليابانيين، هؤلاء الاقزام الصغار الذين لعبوا بأمريكا نفسها لمدة عشرين عاما قبل مجيء كلينتون. وكادت أمريكا ان تركع أكثر من مرة تحت أنين الهزيمة الاقتصادية من عام 1980 وحتى عام 1993.

واستطاعت سياسات كلينتون أن تستعيد القوة واللياقة الاقتصادية وعادت شمس الامبراطورية الامريكية للاشراق من جديد.

ومن المؤكد ان اليابان تدرس الآن بغيظ بالغ كيف يمكن ان تخرج من المأزق الصعب، مأزق التابع لرحمة أمريكا.

واذا كانت اليابان قد خرجت من القنبلة الذرية والهزيمة العسكرية التى لحقت بها فى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد اخترعت اليابان ما هو أقوى من القنابل الذرية، اخترعت صيغة للازدهار الاقتصادى تعتمد على ثلاث خطوات بسيطة هى القدرة المتقنة على التقليد، فقد قلدت الغرب فى صناعة السيارات والاقشمة والترانزستور ثم اعتمدت اليابان على مبدأ الديمقراطية التى تصل الى الاجماع الوطنى، فالمواطن والعامل والموظف يبدون آراءهم فى كل شيء، والكل يحترم رأى الكل، ولا أحد يسفه رأيه فالكل محترم وهذا الاحترام المتبادل خلق صيغة من تقديس الوطن فوق خيال أى انسان.
ثم بدأت اليابان بدراسة المستقبل، وتعتبر اليابان هى الدولة الاولى فى دراسة المستقبليات وتحتقر اليابان المظاهر الفارغة، ويقدس أهلها الادخار، ولاتهتم كثيرا بارتفاع اسعار الاسهم فى البورصة، لكنها تهتم بجودة الانتاج الذى سيعمل بدوره على اقناع الآخرين بشراء البضائع اليابانية.

ولكن اليابان اعتمدت اخيرا على نقل بعض من الصناعات خارج أرضها واعتمدت على توزيع انتاجها على الدول المحيطة، وعندما كسر الفساد تلك النمور الآسيوية وقعت اليابان فى هزيمة جديدة امام المارد الامريكى.

ترى ماذا تخبىء اليابان من ادوات الانتصار على تلك الهزيمة؟ لا أحد يعرف، ولكن علينا أن نراقب لنتعلم.



المصـدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

المخاوف تتزايد:

الاسهم الاسيوية تنخفض واتفاق ياباني امريكي لوقف انخفاض الين

دخلت اليابان مرحلة كساد اقتصادى واعلنت وكالة التخطيط المالى اليابانى ان الاقتصاد اليابانى يمر بمرحلة ركود بالمعايير الدولية واظهرت بيانات الحكومة ان الاقتصاد تراجع خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالى بمعدل سنوى يبلغ ٣٪ عما كان عليه فى الفترة نفسها من العام السابق ويتجاوز هذا الرقم اكثر التوقعات تشاؤما اذ كان المحللون يتوقعون ان يصل متوسط الانكماش الاقتصادى ٥٪ خلال هذه الفترة. كما كان الاقتصاد قد تراجع فى الربع الاخير من العام الماضى بنسبة ١٪ وبذلك انطبقت على الاقتصاد اليابانى معايير الكساد المتعارف عليها دوليا وهى حدوث انكماش فى الاقتصاد فى ربعين متعاقبين .

واشارت البيانات الاقتصادية الى انخفاض اجمالى الناتج المحلى الحقيقى بنسبة ٧٪ فى السنة المالية ٩٧/ ٩٨ وهى المرة الاولى التى يدخل فيها الاقتصاد اليابانى فى كساد منذعام ٧٤ .

وادت البيانات غيرالمشجعة عن الاقتصادالياباني الى تزايد المخاوف العالمية من ان اليابان قد لاتستطيع ان تتعافى اقتصاديا رغم اعلانها فى ابريل الماضى عن برنامج لتنشيط الاقتصاد قيمته ١٦ تريليون ين .

ويتواكب مع هذه التطورات الاقتصادية فى اليابان هبوط سعر الين بالنسبة للدولارالى ادنى مستوى له منذ ثمانية اعوام وصعودالدولارالى ١٤٦ ينا وهو اعلى مستوى يصل اليه منذ اغسطس عام ٩٠ وفقد الين خلال الشهور الثلاثة الاخيرة ١٠٪من قيمته بالنسبة للدولار مما اثار القلق فى مختلف الدوائر المالية من ان تؤدى الأزمة فى اليابان الى ازمة ماليةاقليمية جديدة .

وتسبب الضعف الشديد للين فى انخفاض كبير لاسعار الاسهم والبورصات الاسيوية وسط مخاوف من ان يقود ذلك الى تراجع جديد فى قيمة عملات المنطقة وبشكل خاص لجوء الصين الى خفض عملتها اليوان . واشار الخبراء الى ان الازمة تدور فى حلقة مفرغة وان تراجع الين يقود الى تراجع البورصات الاسيوية مما يدفع بدوره بالين الى مزيد من الضعف .

وتجمعت عدة اسباب كانت بمثابة عوامل للضغط على الين للانخفاض فى مواجهة الدولارمنها اولا تدفق اموال المستثمرين على شراء الدولار باعتباره ملاذا امنا فى اعقاب التفجيرات النووية الهندية والباكستانية الاخيرة . وثانيا الازمة الاقتصادية والانهيارات المالية فى اسيا بصفة عامة والتى لعبت دورا مؤثرا فى ركود الاقتصاد اليابانى وانخفاض سعر الين نظرا لان ثلث صادرات اليابان كانت تتجه الى اسواق دول جنوب شرق اسيا .

ثالثا الازمة المالية فى اليابان حيث لعبت البنوك اليابانية دورا كبيرا فى صنع ازمة الين بتوسعها فى اقراض المشروعات العقارية ومشروعات البناء وعندما هبطت اسعار العقارات عجز اصحاب المشروعات العقارية عن سداد القروض واهتز النظام المصرفى اليابانى بشدة ولازال يعانى وتقدر قيمة القروض الرديئة المشكوك فى تحصيلها بمقدار ٥٣٠ الف مليون دولار .

هذا اضافة الى ارتفاع معدلات البطالة فى اليابان الى ١ر٤٪ فى ابريل الماضى ، مقابل ٩ر٣٪فى مارس وهو الارتفاع الثالث على التوالى خلال العام الحالى ويعتبر اعلى ارتفاع منذ عام ٥٣ .

من ناحية اخرى ورغم ان معدل الزيادة فى اسعار السلع اليابانية كان محدودا حيث لم يتجاوز فى ابريل الماضى ٤٪ الا ان مبيعات التجزئة انخفضت بنسبة ٥٪خلال نفس الشهر بسبب احجام المستهلكين عن الشراء لتوقعهم حدوث مزيد من الانخفاض فى الاسعار مما ادى الى تراكم المخزون لدى الشركات وتباطو



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

دورة الانتاج ورأس المال .

رابعا : زاد من حساسية موقف الين امام الدولار الارقام المعلنة الخاصة بالبطالة فى الولايات المتحدة الامريكية حيث واصلت انخفاضها معلنة عن قوة الاقتصاد الامريكى وعمق الازمة فى اليابان اضافة الى ان توافق الازمة المالية الخانقة فى روسيا مع الازمة التى تواجه الاقتصاد اليابانى شتت من جهود الدول الصناعية الكبرى للخروج من المأزق.

ويعتقد المحللون ان الاتجاه على المدى الطويل يشير الى صعود الدولار بالنسبة للين لعدم وجود اى دلائل تشير الى انحسار موجة شراء الدولار من جانب المستثمرين اليابانيين نظرا للصورة القاتمة للاقتصاد اليابانى والضعف المستمر فى البورصات اليابانية وانخفاض اسعار الفائدة الى ٥و٪ وكلها عوامل تدفع بالمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية الى مواصلة استثمار اموالهم فى الخارج .

وقد اثار انخفاض قيمة الين قلق ومخاوف دول العالم نظرا لوضع اليابان الاقتصادى فهى ثانى اكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد امريكا وهى الدولةالتى تملك اكبر رصيد واحتياطى من العملات الصعبة يزيد على ٢٠٠ مليار دولار وهى اكبر مانحة للمعونة الخارجية كما انها اكبر مقرض فى العالم ويبلغ حجم استثماراتها الخارجية نحو ٨٠٠ مليار دولار .

وتطالب الدول الكبرى اليابان باتخاذ اجراءات فورية لمواجهة ازمة الين حتى لا يترتب على الازمة اثار اقتصاديةعالمية وقد اشار وزير الخزانة الامريكى الى أن علاج الانخفاض الحاد فى الين امام الدولار لن يتحقق من خلال تدخل البنوك المركزية أو شراء الين لرفع سعره وانما يتحقق من خلال اجراءات تنفذها الحكومة اليابانية لانعاش اقتصادها واخراجه من حالة الركود .

ويرى الخبراء ان استمرار الازمة الاقتصادية اليابانية سيترتب عليه تزايد الازمة الاقتصادية فى دول جنوب شرق اسيا لاكثر من سبب منها ان اليابان ظلت لاكثر من عقد هى القوة الرئيسية الدافعة للاقتصاديات الاسيوية والمصدر الذى يغذى الصناعات الاسيوية بالبنية الاساسية والخبرات والائتمان كما ان الين اليابانى هو الذى بنى الصناعة الاسيوية ودفع اقتصاديات اسيا التى تقودها الاستثمارات نحو معدلات نمو مرتفعة اجتذبت بلايين الدولارات للمنطقة واستمرار انخفاض سعر الين بالنسبة للدولار قد يدفع البنوك اليابانية الى عدم تقديم قروض جديدة لبقية بلدان المنطقة فى وقت تعد فيه هذه البلدان احوج ما تكون للعملات الصعبة .

ومن ناحية اخرى فان انخفاض سعر الين يتيح لليابان فرصة زيادة صادراتها للعالم مما يعنى انخفاض قدرة سلع جنوب شرق اسيا على المنافسة فى الاسواق العالمية لانها تنافس السلع اليابانية فى العديد من الاسواق .

يضاف الى ذلك ان السوق اليابانية تستوعب ما يقدر بنحو ١٠٪ من اجمالى صادرات الدول الرئيسية فى منطقة شرق اسيا ومع انكماش السوق اليابانية سوف تتأثر صادرات دول المنطقة لليابان بدليل انخفاض الصادرات الصينية بنسبة ٥ر١٪ فى الشهر الماضى لاول مرة منذ عامين تقريبا مع انكماش السوق اليابانية التى تستوعب ٢٠٪ من الصادرات الصينية .

واخيرا فأن استمرار ضعف الين يمكن ان يودى الى عودة الاختلالات فى موازين التجارة الخارجية بين اليابان ودول العالم والذى وصل فى ابريل الماضى الى ٢٣ تريليون ين وقد يوثر بشكل خاص على فائضها التجارى المثير للجدل مع الولايات المتحدة الامريكية وقد اكد وزير المالية اليابانى ان ٦٠٪ من الفائض



التجارى اليابانى الحالى مع الولايات المتحدة الامريكية يأتي بسبب ضعف الين

من ناحية اخرى اتفقت اليابان والولايات المتحدة علي العمل معا لوقف الهبوط الحاد للين الياباني الذي اثار مخاوف من تفشي كساد اقتصادي علي مستوي اسيا قد يتحول الي كساد عالمي .

وتأكدت وعود القوتين الاقتصاديتين العملاقتين بجولة تدخل منسقة سابقة في السوق قدر المتعاملون حجمها بحوالي ملياري دولار دفعت الين الي الارتفاع بشدة امام الدولار.

وجاء البيان الياباني الامريكي بعد من تمرير البرلمان الياباني ميزانية تكميلية خاصة حجمها ٦٥ر٤ تريليون ين ٧ر٣٢ مليار دولار تعد جزءا من برنامج قياسي لتحفيز الاقتصاد اعلن في ابريل ويتكلف ٦٥ر١٦ مليار تريليون ين .

وبدا ان بيان الرئيس الامريكي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو ينهي في الوقت الحالي علي الاقل حربا كلامية متصاعدة بشان ما ينبغي لليابان عمله لتحفيز اقتصادها المثقل بالمتاعب منذ وقت طويل وانقاذ عملتها الاخذة في الهبوط .

وقال هاشيموتو يسعدناان نري الولايات المتحدة واليابان تعاوننا في اسواق الصرف الاجنبي لدعم ين قوي ومستقر .

وكان نائب وزير الخزانة الامريكي لورانس سومرز قد زار طوكيو الاسبوع الماضى تضمن اجتماعا مع مسئولي المالية في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبري .

ويمثل التدخل في اسواق الصرف تحولا في سياسة واشنطن التي كانت تقول ان تحسن الاقتصاد الياباني فقط من شأنه وقف هبوط الين الي ادني مستوياته منذ ثماني سنوات وهذه اول مرة تتدخل فيها السلطات الامريكية لدعم الين منذ فبرايرعام ١٩٩٢.

وقال وزير الخزانة الامريكي روبرت روبن ان الولايات المتحدة مستعدة لمواصلة التعاون في اسواق الصرف الاجنبي حسبما يتطلب الامر.

وفي بيان صدر بعد تدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي "البنك المركزي الامريكي" وبنك اليابان المركزي في السوق لدعم الين قال روبن ان التدخل جري في اطار خطط اليابان لتعزيز اقتصادها .

واضاف روبن معلقا علي خطط اليابان لاصلاح نظامها المالي وتعزيز الطلب المحلي نحن نتطلع الي تنفيذ برنامج عمل شامل سيخلق الظروف الضرورية لاقتصاد قوي يتمتع بالرخاء. واليابان لديها الموارد المالية والقدرة علي التعامل مع التحديات التي تواجهها. واسيا والمجتمع الدول ككل لهم مصلحة كبيرة في نجاح اليابان . وعقب التدخل وصل سعر الدولار الي ٤٧ر١٣٧ ين يوم الاربعاء الماضى .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨

اليابان .. وكابوس الركود



انخفض معدل النمو الاقتصادى لليابان بنسبة ٣ .١٪ خلال الربع الاول من العام الحالى وذلك للمرحلة الاولى على مدى ٢٣ عاما وبما يعادل اسوأ نسبة للانخفاض فى النمو الاقتصادى. وتعنى هذه النسبة ان المعدل السنوى للانكماش الاقتصادى يقدر بـ ٣ .٥٪ وذلك للسنة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ١٩٩٨.

وعلى الرغم من هذا المؤشر الذى يعد اول انكماش فى النمو الاقتصادى منذ الصدمة البترولية فى عام ١٩٧٣، بالاضافة الى انكسار الين امام الدولار إلا ان «وكالة التخطيط الاقتصادى» فى اليابان رفضت استخدام لفظ «الركود» مؤكدة ان الاقتصاد اليابانى قادر على الوفاء بالمعدل المستهدف للنمو ، اى بنسبة ٩ .١٪ خلال السنة المالية الحالية، وإن كانت هناك وجهة نظر اخرى ، ترى استحالة تخفيض هذا الهدف.

وإذا اضفنا الى ما سبق تسجيل الين اليابانى لادنى معدلاته امام الدولار منذ اغسطس ١٩٩٠. فسوف نجد ان كفة التشاؤم ترجح علي كفة التفاؤل فيما يتعلق باليابان.كما ان المشكلة تتجاوز هذا الوضع بكثير حيث ان اليابان تعنى ٧٠٪ من اجمالى الناتج المحلى للقارة الاسيوية.. ومن ثم فان انخفاض معدلات النمو الاقتصادى واهتزاز قيمة الين سوف يعنيان المزيد من الازمات المالية الخانقة التى تحاصر القارة الاسيوية وتعصف باقتصادياتها التى كانت واعدة.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ٦/ ١٩٩٨

الاقتصاد اليابانى ومخاطر ركود عالمى

من جديد شهدت الأوضاع الاقتصادية تدهورا حادا عقب إعلان الحكومة عن ركود الاقتصاد اليابانى، وهو أول ركود يسجل منذ نحو ٢٣عاما . وعقب ذلك انخفضت العملة اليابانية إلى مستويات قياسية لم تشهدها منذ نحو ثمانية أعوام، حيث بلغ سعر الصرف نحو ١٤٤ ينا للدولار، قبل أن تشهد العملة بعض الارتفاع عقب التدخل المنسق بين نظام الاحتياط الفيدرالى الأمريكى، وبنك اليابان المركزى وقد أعقب هذا الانخفاض فى سعر الصرف كما هو الامر عادة انخفاض فى البورصة اليابانية، وتزايد الشكوك حول قدرة الاقتصاد على الخروج من دائرة الأزمات التى يعانيها منذ عدة سنوات . وقد ناشد الرئيس الأمريكى كلينتون المسئولين اليابانيين ضرورة التدخل بسرعة لإصلاح الأحوال لأن ذلك ليس أمراً فى صالح اليابان فقط ولكن فى مصلحة اقتصادات أسيا التى تعانى اكبر ازماتها الاقتصادية على الإطلاق كما أن استفحال الكساد فى اليابان دون مواجهة سريعة من المحتمل أن يؤثر أيضا على الاقتصادالعالمى برمته. وقد ضاعف من خطورة الامر تردد أنباء عن أن الصين فى ظل هذه الأوضاع لن يكون بمقدورها سوى الإقدام هى الاخرى على خفض سعر صرف عملتها للحفاظ على قدرتها التنافسية . وهو ما كانت قد أحجمت عن الاقدام عليه بعد أزمة بلدان جنوب شرق أسيا لمساعدة هذه البلدان على الخروج من أزمتها الاقتصادية .

وقد قامت البلدان الصناعية الكبرى بتشديد ضغوطها على السلطات اليابانية للإسراع بتنفيذ خطتها الهادفة للإنعاش الاقتصادى حتى لا تتحول الأمور فى اتجاه أزمة اقتصادية عالمية . ومازال الترقب يسود الأوساط الاقتصادية العالمية انتظارا لما ستسفر عنه خطة الإنعاش من نتائج فى الواقع العملى .



المصدر : الحـيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٧/٦/١٩٩٨

ثاني اكبر مصرف في اليابان يوشك على الانهيار

الين يعاود الانخفاض بعد فشل جهود مجموعة السبع

■ لندن، هونغ كونغ، طوكيو - «الحياة»، رويترز، ا ب، ا ف ب - استقر الدولار ازاء الين بعد ظهر امس في اوروبا بعد ارتفاعه صباحاً نتيجة فشل بيان صادر عن اجتماع لممثلي مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى نهاية الاسبوع الماضي في طوكيو في تعزيز الثقة في الين.

وكان الدولار عاود الارتفاع في آسيا، قبل بدء نشاط الاسواق الاوروبية، مسجلاً ١٣٨,٥٤ ين في تداولات بعد الظهر في هونغ كونغ، بارتفاع ٣,٥٧ ين عن تداولات مساء الجمعة الماضي في طوكيو وفوق سعر الاقفال في نيويورك الجمعة الذي بلغ ١٣٦,١٠ ين. ثم سجل ١٣٨,٩٠ ين في اوروبا.

لكن احتمال تدخل البنوك المركزية خيم فوق الاسواق بعد التدخل الاميركي - الياباني الاسبوع الماضي لبيع الدولار.

وعن تراجع الين، قال وسطاء ان المستثمرين يشعرون بالخيبة نتيجة فشل اليابان في اتخاذ اي اجراءات لتحفيز اقتصادها ودعم عملتها بعد اجتماع ممثلي الدول السبع نهاية الاسبوع والذي شارك فيه لورنس سمرز نائب وزير الخزانة الاميركي.

ومعلوم ان تراجع الين في الاسابيع الاخيرة هز الاسواق المالية في آسيا نتيجة تجدد المخاوف من احتمال حدوث موجة جديدة من تخفيض العملات في المنطقة.

وبدأ الين انخفاضه امس بعدما تبين ان ممثلي الدول السبع لم يتضمن اشارة محددة الى العملات، وجاء فيه فقط ان اصلاح اليابان نظامها المصرفي وتحقيق نمو يقوده الطلب المحلي وفتح اسواقها امر حيوي لليابان وآسيا والاقتصاد العالمي.

وعلى رغم ارتفاع مؤشر «نيكاي» في اليابان، الا ان معظم البورصات الآسيوية هبط، وحذت الاسواق الاوروبية حذوها. وقاد مؤشر «فايننشال تايمز» التراجع بهبوط سريع تجاوز ١ في المئة في بداية التداول.

وقال جسبر دانسبو من بنك «اي بي ان امرو» في لندن «اننا نستهدف ١٤٢ يناً للدولار نهاية الاسبوع الجاري استناداً الى عدم صدور جداول زمنية محددة من اجتماع مجموعة السبع». لكنه اشار الى «ان السوق ستتوخى الحذر ايضاً خشية رفع الدولار بشكل سريع ومبالغ فيه».

وقال ممثلو مجموعة السبع ومسؤولون آسيويون السبت الماضي ان التدخل الياباني - الاميركي المشترك لدعم الين الاسبوع الماضي اتاح «فرصة» لليابان لاصلاح اقتصادها. لكن هذه الفرصة «لن تظل سانحة الى الابد».

ودعت الولايات المتحدة اليابان ايضاً الى تحفيز الاقتصادات الآسيوية المتداعية عن طريق فتح اسواقها. وقالت شارلين بارشيفيسكي الممثلة التجارية الاميركية للصحافيين «ان اليابان يجب ان تكون محرك النمو في آسيا».

ووصف اجتماع آخر لوزراء تجارة منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (ابك) الذي بدأ امس في كوشينغ (ماليزيا) ويستمر يومين بانه «اختبار» لارادة طوكيو.

ويحاول وزراء من ١٨ عضواً في «ابك» احياء خطة للاسراع بتحرير ١٥ قطاعاً اقتصادياً.

وكان الدولار تراجع موقتاً عن اعلى مستوياته مساء اول من امس بعدما قالت نائب وزير المال الياباني للشؤون الدولية ايسكوكي سكاكيبارا ان اليابان ستتدخل في سوق النقد الاجنبي في الوقت المناسب. واضاف ان دول مجموعة السبع وغيرها على اتصال وثيق في ما بينها في شأن التعاون في سوق العملات. وتعهدت اليابان حل مشكلة الديون المتعثرة في اجتماع مجموعة السبع، ما ساعد على ارتفاع مؤشر «نيكاي» ٠,٢٧ في المئة الى ١٥٣٠٩ نقاط.

غير ان معظم الاسواق الآسيوية الاخرى اغلقت على انخفاض، وسجل مؤشر «هانغ سنغ» انخفاضاً حاداً بلغ ٤,٥ في المئة او ٣٨٧,٧ نقطة الى ٨٢٠٤,٢١ نقطة.

وعقب افتتاحها، انخفضت الاسهم الاوروبية في كل البورصات وتراجعت بورصات باريس وفرانكفورت وغيرها من البورصات الرئيسية بنسب متفاوتة.

وراوح مؤشر «فايننشال تايمز» حول ٥٦٨٠ نقطة في بداية التداول بتراجع ٦٨ نقطة، اي انه فقد ٤٢٥ نقطة من اعلى مستوى له في بداية نيسان (ابريل) الماضي. لكن المؤشر عاود



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/٦/١٩٩٨

التحسن وراوح بعد الظهر عند مستوى ٥٧١٤ نقطة.

في طوكيو شكلت اليابان امس وكالة للمراقبة المالية مهمتها الاولى تحديد قيمة الديون التي تهدد المصارف الكبرى في البلاد بالافلاس.

وستتولى هذه الوكالة عمليات المراقبة المالية والاشراف التي كانت حتى الآن من مسؤولية وزارة المال التي تشهد حالياً سلسلة من الفضائح وقضايا الفساد. وستبدأ الوكالة عملها باجراء تحقيق في كل من مصارف اليابان الـ ١٨ الكبرى لتحدد بدقة قيمة الديون الهالكة التي يتعين عليها التخلص منها.

من جهة اخرى، تراجعت قيمة سهم المصرف الثاني في اليابان «لونغ تورم كريديت بنك» بشكل قياسي الى ٦٢ يناً للسهم الامر الذي ينذر، برأي المحللين، بقرب انهياره. واوضح احد الوسطاء ان سهم هذا المصرف المتخصص في الاعتمادات الطويلة الأمد خسر ٥٠ يناً من قيمته اي الهامش الاقصى المسموح به في بورصة طوكيو.

وقال المحلل المصرفي لدى «دريسدنير كلاينورت بنسون» جيم ماكغينيس ان المصرف الياباني «في شكله الحالي يعتبر منتهياً».

وفي رده على سؤال عن وضع البنك اكتفى ناطق باسمه بالقول «ليس لدينا ما نقوله».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٨

إجراءات يابانية هزيلة لمواجهة أزمة الديون المعدومة تجدد الضغوط على الين

مخاوف من اتساع نطاق الأزمة الآسيوية مع اغلاق أول بنك صيني.. وانكماش فى هونج كونج

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقى ـ بكين ـ وكالات الأنباء ـ اعلنت اليابان أمس عن إنشاء وكالة للمراقبة المالية تتولى مهمة تحديد قيمة الديون المعدومة التى تهدد البنوك الكبرى بالافلاس، وقال كويتشى كاتو السكرتير العام للحزب الليبرالى الحاكم إن الحزب سيتخذ قراره فى ٨ يوليو المقبل بشأن إنشاء بنك حكومى تكون مهمته الاشراف على انشطة البنوك المهددة بالإفلاس والاستمرار فى تقديم القروض الائتمانية لكبار عملاء هذه البنوك من الشركات الانتاجية.

غير أن هذه الخطوات الهزيلة والمحدودة فشلت فى إقناع المتعاملين فى الأسواق بجدية اليابان فى التعامل مع أزمتها وفسر المتعاملون عدم اشارة بيان ممثلى وزراء مالية لمجموعة السبع والدول الآسيوية فى طوكيو يوم السبت الماضى الى تدخل على انه احجام من جانب البنوك المركزية الرئيسية على التدخل بقوة لانقاذ الين. ولهذا فقد عاود الين اليابانى انخفاضه أمس، وبلغ سعره بعد إغلاق الأسواق الآسيوية، وبدء التعاملات فى الأسواق الأوروبية ١٣٨,٥٤ ين للدولار بانخفاض نسبته ٣٪ عن سعر الاغلاق يوم الجمعة الماضى. وتوقع الخبراء انخفاض الين الى ١٤٢ ينا للدولار فى نهاية الأسبوع.

ورغم تحذيرات المسئولين اليابانيين بتنسيق عملية تدخل أخرى، إلا أن المعاملات تأثرت بهبوط أسهم ثانى اكبر المصارف اليابانية التى تقدم قروضا طويلة الاجل وهو بنك «لونج تيرم كرميديت بنك» إلى الهامش الأقصى للهبوط المسموح به فى بورصة طوكيو، وذلك وسط شائعات بقرب إفلاس البنك بعد تعثر المفاوضات مع بنك دايوا حول صفقة لادماج البنكين.

وقد ارتفع مؤشر نيكى للأسهم اليابانية بنسبة ضئيلة بلغت ٣٧,٠ نقطة لكن معظم البورصات الآسيوية الأخرى سجلت انخفاضا فى مؤشراتها، وبدأت البورصات الأوروبية بهبوط مماثل، وتزامنت هذه المخاوف المتجددة من تفاقم الأزمة الآسيوية مع إصدار السلطات الصينية تعليمات تعد السابقة الأولى من نوعها، وذلك باغلاق بنك «هاى‌نان» للتنمية ووضعه تحت وصاية البنك الصناعى التجارى الصينى، وذلك للبت فى عدم قدرة البنك على سداد ديونه مع احتمال إعلان إفلاسه.

كما اتخذ تونج شى هوا الحاكم الصينى لهونج كونج سلسلة إجراءات لوقف الانكماش فى اقتصاد الجزيرة الذى انكمش بنسبة ٢٪ فى الربع الأول من العام الحالى، وذلك للمرة الأولى منذ ١٣ عاما، وقرر التجميد الفورى لكل مبيعات الأراضى الى شهر ابريل المقبل، وتعهد ـ فى بيان تليفزيونى القاه وهو متجهم ـ بالحفاظ على العلاقة الثابتة بين دولار هونج كونج والدولار الأمريكى.

وقد جددت الصين مطالبتها لليابان والولايات المتحدة بالتحرك على وجه السرعة لتجنب وقوع اضطرابات اقتصادية جديدة فى الدول الآسيوية، كما طالبت شارلين بارشيفسكى الممثل التجارى الأمريكى فى اجتماع وزراء تجارة منتدى التعاون الاقتصادى فى آسيا والمحيط الهادى المنعقد فى ماليزيا بأن تتخذ اليابان إجراءات عاجلة لانعاش اقتصادها بينما اكتفى ميتسوا هوريوشى بتاكيد ان الخطة التى ستتكلف ١١٨,٥ مليار دولار كافية لإنعاش الاقتصاد.

وقد هبط مؤشر هانج سينج فى هونج كونج بنسبة ٤,٥٪ أمس، كما انخفضت مؤشرات البورصة فى ماليزيا وسنغافورة والفلبين وإندونيسيا بنسب تراوحت مابين ٢ و٣٪.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ / ٦ / ١٩٩٨

اليابان وروسيا يبحثان بنود اتفاقية سلام بين البلدين

طوكيو - مكتب الأهرام - عقدت في العاصمة اليابانية امس جولة جديدة من المحادثات اليابانية الروسية لبحث إبرام معاهدة سلام بين البلدين بحلول عام ٢٠٠٠ تتضمن حلا لمشكلة النزاع بين البلدين بشأن مجموعة من الجزر الواقعة شمال منطقة هوكايدو اليابانية.

وقاد المحادثات من الجانب الياباني مينورو تاميا نائب وزير الخارجية ومن الجانب الروسي نظيره جريجوري كاراسين، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية أن الجانبين بحثا مضمون إتفاقية السلام، ولكنهما لم يبحثا بعد مشكلة الجزر الشمالية المتنازع عليها.

ويذكر أن اليابان وروسيا لم توقعا أبدا اتفاقية سلام تنهي الحرب العالمية رسميا بين البلدين بسبب النزاع حول الجزر الشمالية - الكوريل - التي احتلتها القوات الروسية في الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٦/ ١٩٩٨

اليابان تطلب إعادة محاكمة منفذ عملية مطار اللد

بيروت - أ.ش.أ - طلبت الحكومة اليابانية من اسرائيل مساعدتها من أجل محاكمة الياباني كوزو اوكوموتو المسجون حاليا فى لبنان وذلك بتهمة قتل ٢٦ اسرائيليا فى عملية مطار اللد عام ١٩٧٢ وذكرت صحيفة السفير اللبنانية الصادرة أمس نقلا عن صحيفة يديعوت احرنوت الاسرائيلية ان اليابانيين طلبوا الحصول على معلومات تتوفر لدى اسرائيل بغية مطالبة الحكومة اللبنانية تسليم اوكوموتو باسرع وقت ممكن.

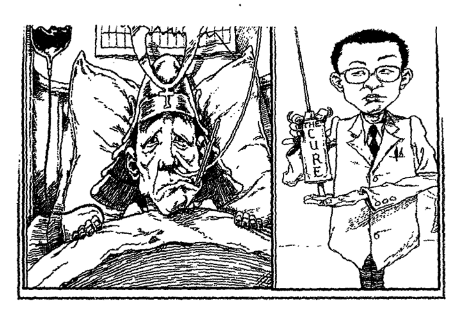
يذكر ان اوكوموتو كان قد افرج عنه فى صفقة تبادل الاسرى مع اسرائيل عام ١٩٨٥ وهو معتقل حاليا مع رفاقه اليابانيين فى لبنان منذ حوالى عام بتهمة استخدام جوازات سفر مزورة للدخول الى لبنان.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٨



المـريض اليابانى

اليابان المحارب القديم، الساموراى، الذى لا يقهر إقتصاديا يرقد مريضا فى المستشفى، ولكن إذا كان العالم فى الماضى يخاف قوته الاقتصادية، فهو اليوم ، نفس هذا العالم، يخاف ضعفه الاقتصادى وتداعيات أمراضة، واحتمالات انتشارها لتصيب سائر دول آسيا ودول العالم، فهل من علاج؟ يؤكد الخبراء أن العلاج موجود ولكنه مثل أى علاج، يحتاج إلى وقت، لا يخلو من ألم، إنه ما أطلق عليه «التدمير البناء» حيث تعانى اليابان فى مرحلة أولى من البطالة وإغلاق مصانع وإفلاس، ولكن فى مرحلة ثانية ستظهر آثار العلاج إيجابيا.. إنها آلام تطبيق الرأسمالية التى وصلت أخيرا لليابان.

[عن مجلة الإيكونوميست البريطانية]



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١٩٩٨

في التقرير السنوى لوزارة الدفاع اليابانية:

الأزمة المالية الآسيوية أجبرت دول المنطقة على خفض الانفاق العسكرى

قلق يابانى بالغ من تطوير كوريا الشمالية لصواريخ «رودونج»

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقى ووكالات الأنباء: ذكر التقرير السنوى الذى تصدره وكالة الدفاع اليابانية - وزارة الدفاع - أن الأزمة المالية الآسيوية أجبرت جنوب شرق آسيا على خفض الميزانيات المخصصة للدفاع والتقليل من حجم مشترياتها من الأسلحة فى الوقت الذى أشار فيه إلى أن الأزمة المالية يمكن أن تتسبب فى زعزعة أمن المنطقة. وأعرب التقرير عن قلق اليابان البالغ ازاء قيام كوريا الشمالية على الرغم من ظروفها الاقتصادية الصعبة بتطوير صواريخ «رودونج» الباليستية ليصل مداها إلى ألف كيلومتر بما يجعلها قادرة على الوصول إلى معظم الأراضى اليابانية بالاضافة إلى الاشتباه فى قيام بيونج يانج أيضا بتطوير الأسلحة النووية معتبرا أن ذلك لايشكل تهديدا فقط لمنطقة آسيا والباسفيك، وانما للعالم بأسره.

كما أشار التقرير إلى أن التجارب النووية الهندية والباكستانية كان لها تأثيرها الخطير على الجهود الدولية المبذولة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد خصص التقرير فصلا بكامله لشرح بنود اتفاق التعاون العسكرى الجديد المبرم مع الولايات المتحدة فى سبتمبر الماضى، والذى يحدد بشكل مفصل طبيعة الامدادات والمساعدات التى ستقدمها اليابان للقوات الأمريكية فى حالة اندلاع أزمات بالمناطق المحيطة باليابان. ومن المعروف أن الصين كانت قد أعربت عن مخاوفها ازاء عدم تحديد النطاق الجغرافى الذى سوف يشمله تنفيذ الاتفاق وما اذا كان يضم تايوان التى تتعامل معها باعتبارها مقاطعة صينية متمردة.

وتطرق التقرير إلى التقارب الذى شهدته العلاقات مع الصين وروسيا والتبادل العسكرى رفيع المستوى مع البلدين. فى حين أشار إلى ضرورة مراقبة التحركات العسكرية الروسية فى الشرق الأقصى، التى يتمركز فيها ١٩٠ ألف جندى لاسيما أن الأوضاع السياسية والاقتصادية فى روسيا تجعل من الصعب رسم صورة واضحة المعالم لمستقبل هذه القوات، مما يستدعى مراقبتها عن كثب.

وفى ظل تطور الأزمة المالية، ألقت الحكومة اليابانية بثقلها أمس وراء أحد أكبر البنوك الكبرى لتهدئة حالة الذعر بين المستثمرين خشية انهيار المصرف العملاق. وقد استفادت أسهم



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ / ٦ / ١٩٩٨

بنك ضمانات القروض طويلة الأجل من التقارير التي أكدت أن الحكومة والحزب الحاكم وافقا على خطة تحول دون انهيار المؤسسات المتعثرة. ويدرس الحزب الحاكم حاليا امكانية تأسيس بنك حكومى يخضع لاشراف الدولة، ويعمل على دعم النظام المالى اليابانى من خلال معالجة قضية الديون المتعثرة.

ورغم هذه التقارير، فقد هبط مؤشر نيكى للأسهم فى بورصة طوكيو، فى الوقت الذى سجل فيه الدولار ١٢٧,٧٥ ين بانخفاض قدره ٠,٧٩ من الين فى تعاملات أمس الأول.



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٦ / ١٩٩٨

٤٤٧ مليار جنيه إسترلينى فى أيدى المضاربين تهدد الين اليابانى !

كتبت : سناء حنفى

☐ فى الوقت الذى تعد اليابان نفسها لاجراء الانتخابات العامة فى الثانى عشر من يوليو القادم تفاقمت الازمة المالية التى تمر بها وانخفضت قيمة الين اليابانى الى أدنى مستوى لها منذ ٨ سنوات مما هدد اقتصاد الدول الاسيوية الأخرى التى تعانى بالفعل من تدهور اقتصادى حاد كما ان هناك مخاوف من امتداد تأثير الازمة اليابانية الى الولايات المتحدة الامريكية وأوربا ودفعت هذه المخاوف الحكومة الأمريكية للتحرك فى محاولة لانقاذ الاقتصاد اليابانى واتفقت الحكومتان فى السابع عشر من يونيو على مواجهة هذا الخطر من خلال تثبيت سعر الين اليابانى.

وكان الاقتصاد اليابانى قد تعرض لحالة من الركود لم يشهدها منذ اكثر من نصف قرن حيث انخفض معدل النمو بنسبة ٧.٠٪ وهو رقم يفوق الانخفاض الذى حدث فى أعقاب رفع اسعار البترول عام ١٩٧٤ حيث كان الانخفاض آنذاك ٥.٠٪ فقط. كذلك فقد انخفضت قيمة الين الى ١٤٦.٧٨ بالمقارنة بالدولار كما ان معدلات البطالة قد ارتفعت الى أعلى مستوى لها حيث بلغ عدد العاطلين ٢.٧٧ مليون عاطل بزيادة ٤٢٠ ألفا على العام الماضى .

وربما كان السبب وراء ذلك هو سوء الادارة المالية.. فقد أدى انخفاض قيمة العقارات الى ان العديد من البنوك اليابانية قد اصبحت على حافة الانهيار. وكانت الديون قد تراكمت لدرجة أثقلت على البنوك اليابانية ونتيجة أسلوب الاقراض فى الثمانينات عندما كانت معدلات الفائدة منخفضة فى الوقت نفسه الذى ترتفع فيه اسعار الاراضى، والاسهم لخلق اصول وهمية وسمى الاقتصاد اليابانى آنذاك باقتصاد الفقاعة وبدلا من تقليل القروض تنافست البنوك على الاغداق بالاموال على مضاربى العقارات والاسهم. وعندما انهارت اسعار الاراضى عام ١٩٩٠ ادى ذلك الى تراكم الديون على البنوك.

والآن وبعد مرور ٨ سنوات مازالت البنوك تعانى من الديون المعدومة والتى تقدر بنحو ١٠٠ تريليون ين (٤٤٧ مليار جنيه استرلينى). وأصبحت هذه الديون بمثابة السرطان فى قلب الاقتصاد اليابانى. ولذلك اوقفت البنوك اقراضها للمؤسسات التى كانت تدعمها ورفضت اعادة جدولة ديونها القديمة مما أدى الى احداث موجة من الافلاس. وقد رفضت البنوك الكشف عن حجم قروضها المعدومة مما آثار حالة من فقدان الثقة الشديدة سواء فى اليابان او خارجها ودفع الكثير من اليابانيين للاحتفاظ بأموالهم فى خزانات خاصة بمنازلهم.

وتتحمل وزارة المالية اليابانية معظم المسئولية عن هذه القروض لانها اهملت دورها فى الاشراف على البنوك وكشف الفضائح المالية للعلاقات بين المسئولين فى الوزارة ومديرى البنوك، فكبار المسئولين كانوا يتقاضون الرشاوى مقابل تغاضيهم عن الممارسات غير القانونية، وتزويد مديرى البنوك بالمعلومات السرية عن المواعيد التى ستقوم فيها الحكومة بفحص الحسابات التجارية. وفى محاولة لحل هذه الازمة تفكر الحكومة فى استخدام قدر ضخم من اموال دافعى الضرائب لمساعدة البنوك على التخلص من القروض المعدومة التى لا تدفع والتى حصل عليها المضاربون فى مجال



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

العقارات . وقد وعد رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو باتخاذ اجراءات جادة لتنظيم فوضى القروض المعدومة التى هزت الثقة فى النظام المالى وزادت من خطورة الركود الذى اصاب ثانية اقوى الدول اقتصاديا فى العالم. وبعد مساعدة الامريكيين فى تثبيت سعر الين يفكر هاشيموتو فى مواجهة الانتقادات التى تتعرض لها حكومته بتأخرها فى حل الازمة الاقتصادية. وقد تعهد هاشيموتو باتخاذ خطوات لاستعادة ثقة السوق ويرى ان الحل هو التخلص من القروض المعدومة، وتحقيق نمو تحدده الاحتياجات الداخلية وزيادة فتح الاسواق. وقد ذكرت إحدى الصحف الاقتصادية اليابانية ان الحكومة قد تعلن عن تخفيضات مستمرة فى الضرائب وهو التحرك الذى يعتبره الاستراتيجيون مساندا للأسواق. الا ان المشكلة التى تواجه حل الازمة اليابانية هى عقد الانتخابات حيث يعتقد الكثير من المحللين ان هاشيموتو سيتردد فى اتخاذ تحركات قوية وصارمة مثل اغلاق البنوك قبل الانتخابات حيث كشف استطلاعات الرأى ان ٩ . ٢٩٪ فقط يؤيدون حكومة هاشيموتو وهى نسبة غير مطمئنة.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

تقشف بالميزانية وهبوط قيمة الين وتراجع التجارة الخارجية

اليابان جوهرة اسيا تغرق بالركود الاقتصادي

تصاعدت الازمة الاقتصادية في اليابان الى درجة هبط معها «الين» بعد ان كان احدى العملات الرئيسية في العالم، لكن احدا لم يصدق ان هناك ازمة فعلية تجعل من الاقتصاد الثاني في العالم اقتصادا غارقا في الركود لسنوات لا حدود لها حتى الان. واليابان وحدها، التي تعتبر جوهرة آسيا الاقتصادية، تعرف انها في وضع اقتصادي سيء للغاية لم تشهد مثله منذ حوالي ربع قرن من الزمن. ومع هبوط الين مطلع هذا الشهر هبطت عملات قوية كثيرة في العالم. رغم ان ازمة هذه الدولة القوية اقتصاديا ذات تاثير محدود على الدول الصغيرة او تلك التي ما زالت في طور النمو، الا ان ازمتها تهدد اوضاعا اقتصادية في دول اوروبية عدة، اضافة الى الولايات المتحدة الاميركية التي شعرت اكثر من غيرها بخطر الازمة اليابانية.

ورغم ما قيل عن اسباب عديدة لتلك الازمة، الا ان السبب الرئيسي، حسب مصادر اقتصادية مختصة هو ان ٥٣٥ مليار دولار من الديون الهالكة ضاعت على المصارف ويصعب استردادها وتغطيتها. وقالت تلك المصادر ان اليابان دخلت عصر الركود بعدما عرفت ستة اشهر متتالية من النمو الاقتصادي السلبي، وغرقت في ازمة اسوأ من تلك التي عرفتها بعد الوضع القاتم الذي شهدته اثر الازمة النفطية الاولى قبل ٢٣ عاما.

وافادت وكالة التخطيط الاقتصادي، وهي بمثابة وزارة التخطيط في اليابان ان اجمالي الناتج المحلي في ثاني اكبر اقتصاد في العالم تراجع بنسبة ١،٣ بالمائة في الربع الاول من كانون الثاني (يناير) الى اذار (مارس) من السنة الحالية مقارنة مع مستواه في الربع السابق من السنة الماضية بعد انهيار استثمارات الشركات. وكان النمو في الاشهر الثلاثة الماضية سلبيا ايضا اي (ناقص ٤ بالمائة). وشهدت اليابان ستة اشهر متتالية هذا النمو السلبي وهو التعريف العادي للركود الاقتصادي.

وتراجع اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠،٧ بالمائة في العام المالي الذي انتهى نهاية اذار (مارس) مما يعني انه شهد تسعة اشهر من النمو السلبي. وعلى سبيل المقارنة، حتى في العام ١٩٧٥ بعد الازمة النفطية الاولى لم يتجاوز انكماش اجمالي الناتج المجلس نسبة ٠،٥ بالمائة، لكن الاقتصاد يومها شهد وثبة كبيرة بعد هذه الازمة. اما حاليا فيبدو مجردا من اي قوة دفع. ويعتبر المسؤولون في وكالة التخطيط الاقتصادي المذكورة ان اليابان كانت تتجه الى نمو جديد في الخريف الماضي، لكن افلاس مؤسسات مصرفية كثيرة في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي اوقف هذا الاتجاه فضلا عن تاثير الازمة المالية والاقتصادية التي ضربت جنوب شرق آسيا.

وخفف الصناعيون، خلال الربع الاول من السنة الحالية، وهم الذين تلعب استثماراتهم الدور الكبير في دعم الاقتصاد الياباني، خففوا انفاقهم بنسبة ٥،١ بالمائة وهو انكماش لا سابق له منذ العام ١٩٦٦. واوضحت الوكالة ان هذا العامل وحده ساهم بنسبة ٩ بالمائة في انكماش اجمالي الناتج المحلي. وساهمت عوامل اخرى ايضا مثل الطلب الداخلي سلبا في النشاط الاقتصادي.

وخلافا لما هو متوقع في فترة شهدت تراجعا كبيرا للين الياباني، فقد ساهمت التجارة الخارجية ايضا في تراجع النمو بنسبة ٠،٤ بالمائة. اما في ما يختص بالطلب العام فقد كانت مساهمته سلبية مرة جديدة بسبب سياسة التقشف في الميزانية التي تتبعها اليابان منذ العام الماضي.

وتراجع الين اكثر من مرة مؤخرا الى عتبة ١٤٤،٧٥ للدولار الواحد (وهو رقم قياسي هبوطا منذ اب (اغسطس) ١٩٩٠. وفقدت العملة اليابانية تاليا نصف قيمتها منذ ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٩٥ عندما كان الدولار يساوي ٧٩،٧٥ ينا. ويشدد خبراء الاقتصاد على انه في حال لم تتحرك الحكومة اليابانية لعمل شيء فان انهيار الين سيتواصل ويتوقع بعضهم ان يصل الى حدود ١٥٠ ينا او ٢٠٠ ين للدولار الواحد.

وتقول المصادر المشار اليها ان سبب علة الاقتصاد الياباني معروفة، فاليابان تواجه صعوبات في الشفاء من فترة المضاربات الكبيرة في العقارات والبورصة في الثمانينات، وعلى المصارف ان تغطي ٧٧ الف مليار ين (اي ما يعادل ٥٣٥ مليار دلار) من الديون الهالكة او التي يصعب استردادها. وقد تراجع ايضا استهلاك الافراد الذين باتوا حذرين من جراء الازمة. وزاد شلل السلطة السياسية من سوء الازمة، ففي حين يقتضي الوضع اتخاذ قرارات سياسية شجاعة، انقسم الحزب الليبرالي الديمقراطي بزعامة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو حول الاجراءات التي يتوجب اعتمادها. وتعتبر الولايات المتحدة واوروبا ان جزءا كبيرا من الازمة عائد الى نقص في السلطة السياسية ويجب معالجة الازمة من جذورها.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

ويدفع شركاء اليابان اكانوا في اوروبا او اميركا طوكيو لاعتماد اجراءات لتحفيز اقتصادها. وكانت طوكيو وضعت خطط انعاش كثيرة بلغت قيمتها ٨٣ الف مليار ين (اي حوالي ٥٧٦ مليار دولار بسعر الصرف الحالي)، لكن الخبراء يرون ان الوضع يحتاج الى علاج بالصدمة الكهربائية لا يمكن ان يتم الا عبر تحفيزات ضريبية قوية يستفيد منها الافراد والصناعة معا.

لكن الحكومة اليابانية ترى ان الاقتصاد تراجع بمعدل سنوي يبلغ ٥،٣ بالمائة في الفترة، وهذا الرقم يتجاوز اكثر التوقعات تشاؤما اذ توقع محللون ان يصل متوسط انكماش الاقتصاد الى ١،٥ بالمائة فقط. واذا ما اضفنا ذلك الى هبوط نسبته ١،٥ بالمائة في الربع الرابع من العام الماضي فان هذه الارقام تعني ان ثاني اكبر اقتصاد في العالم انطبقت عليه معايير الكساد المتعارف عليها. وغذت بيانات صدرت مؤخرا الكثير من المخاوف بان لا يكون باستطاعة اليابان ان تتعافى رغم اعلانها في نيسان (ابريل) الماضي عن برنامج لحفز الاقتصاد بقيمة ١٦ تريليون ين (اي ١١١ مليار دولار). كما تصاعدت المخاوف من ان تؤدي الازمة في اليابان الى ازمة اقليمية جديدة، بعد ان هبط الين الى ادنى سعر له تجاه الدولار منذ ثماني سنوات.

وقال خبراء في هذا المجال ان هذا يعني عدم النظر الى السياسة النقدية وحدها كمنقذ من الازمة فهي ليست كافية. وايا كان الحال، في رأيهم، فقد كان هناك خفض في الضرائب، وكان من المفترض ان نرى اقبالا على الاستثمار العام وهو ما لم يحدث. لكن الحكومة حتى الان لم تستخدم كلمة «كساد» رغم البيانات التي تشير الى الكساد فعلا. وقال شيمبي نوكايا نائب رئيس وزارة التخطيط الاقتصادي اليابانية: لن اقول ان العقبات بسيطة، ولكن لو اتخذنا الاجراءات اللازمة فمن الممكن الوصول الى ما هو متوقع.

وامتدت متاعب اليابان الى الاسواق الاخرى في المنطقة. ففي كوريا الجنوبية ادت المخاوف بشأن ضعف الين واثره على الصادرات اليابانية الى اقبال على البيع بين المستثمرين الكوريين. واغلق مؤشر بورصة الاسهم الكورية عند ادنى مستوياته في ١١ عاما، وانخفض ٨،١٠ بالمائة اي ٢٦،٦١ نقطة الى ٣٠٢،٠٩ نقطة. وفي كوالالمبور انخفض مؤشر الاسهم ١،٥٣ بالمائة او ٧،٤١ نقطة الى ٤٧٥،٥٩ نقطة. وهبط مؤشر نيكي الرئيسي المؤلف من ٢٢٥ سهما في اليابان عن مستوى ١٥ الف نقطة في المعاملات الاخيرة لاول مرة منذ كانون الثاني (يناير) الماضي. وضربت اوضاع الين كل عملات اوروبا واسيا. ففي لندن تمكن مؤشر فايننشال تايمز المؤلف من اسهم ١٠٠ شركة صناعية كبرى من الارتفاع في البداية لكنه غير اتجاهه وانخفض نحو ١٠٠ نقطة اي ١،٠٧ بالمائة الى ٥٧٥،٦ نقطة. وفي فرانكفورت انخفض مؤشر داكس ١،٠٣ بالمائة في بداية التعاملات بعد ان اغلق على ٥٧٩٩،٢٢ نقطة بسبب اوضاع الين والبورصة في طوكيو.

ووصلت الازمة الى درجة ان مجلس النواب الياباني اجتمع في جلسة موسعة للبحث في مذكرة بحجب الثقة قدمتها المعارضة ضد حكومة رئيس الوزراء هاشيموتو المتهم باساءة ادارة البلاد اقتصاديا. ورغم احتمال عدم نجاح تلك الخطوة لان الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي يرئسه هاشيموتو يتمتع بالاكثرية في مجلس النواب، بعكس اصوات الاحزاب الثلاثة الداعية لحجب الثقة، الا ان الامر مؤشر على صعوبة الوضع في اليابان اقتصاديا وسياسيا.

وافتتح رئيس الوزراء السابق تسوموتو هاتا الجلسة بتوجيه نقد لاذع لهاشيموتو عندما قال ان رئيس الوزراء الحالي «يترك اسمه في التاريخ كاسوأ مسؤول عرفته اليابان منذ نهاية الحرب، اننا نريد ان يستقيل ويتخلى عن السلطة في اسرع وقت ممكن لانقاذ اليابان والعالم من ازمة». واتهمه بانتهاج سياسة التسريع والتجميد في الوقت نفسه من خلال تطبيق اجراءات تقشف مالية والاعلان عن خطط للنهوض الاقتصادي.

لكن مسؤولين يابانيين وصفوا احدث انخفاض في قيمة الين بانه كبير وتعهدوا باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع حدوث مزيد من الانخفاض. وعندما سئل هؤلاء ان كان يجري اعداد خطوات سياسية اخرى لاستعادة الثقة لم يجيبوا على ذلك. ونقلت وكالة انباء كيودو عن رئيس الوزراء الياباني هاشيموتو عندما سئل بشان انخفاض الين الى ١٤٤ مقابل الدولار قوله: لا اعتقد انه يعكس الاساسيات في اقتصاد اليابان. لكنه عاد وقال انه يرجح ان يؤدي ضعف الين لزيادة العجز التجاري بين بلاده والولايات المتحدة لان الولايات المتحدة لا ترغب في مناقشة مشكلة العجز في الميزان التجاري بين البلدين. وتوضح تصريحات هاشموتو عدم رضاه من التصريحات التي ادلى بها وزير الخزانة الاميركي روبرت روبين التي استبعد فيها ان يمثل التدخل في اسواق العملة حلا جذريا لمشكلة سعر الصرف.

وقال متعاملون ان تصريحات روبن وادت اي امل بان تتدخل الولايات المتحدة او مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى قريبا لتعزيز العملة اليابانية مما قوض دعما اساسيا للين. لكن المصادر التي اشرنا اليها ترى ان الولايات المتحدة لن تتمكن من التزام



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

السكون طويلا مع بدء التاثير السلبي لعدم الاستقرار في اسيا على الاقتصادين الاميركي والعالمي. فالشكوك الناجمة عن المشكلات اليابانية زلزلت اسواق الاسهم الاوروبية، وتراجعت الاسهم الالمانية ٢،٩ بالمائة بينما اغلقت الفرنسية منخفضة ٢،٢ بالمائة ونزلت الاسهم البريطانية ١،٤ بالمائة. وكان مؤشر داو جونز للاسهم الصناعية الاميركية منخفضا اكثر من ٥٠ نقطة مع اغلاق البورصات الاوروبية بعد ان فقد ١٥٩ نقطة مع عشرينات هذا الشهر، رغم ان متعاملين اوروبيين قالوا ان التعاملات كانت ضعيفة بسبب مباريات كأس العالم في باريس التي بدأت في العاشر من الشهر الحالي وتستمر حتى ١٢ تموز (يوليو) المقبل. وقالت اوساط فرنسية اقتصادية: لا يوجد ذعر بل توخ للحذر. وادت المخاوف بشان ضعف الين واثره على الصادرات اليابانية الى اقبال على البيع بين المستثمرين الكوريين.

وحذرت المصادر من خطر حدوث موجة اخرى من تخفيض قيمة العملات مع تزايد الادلة على ان الازمة المالية دخلت في حلقة مفرغة. وطالبت صحف اليابان لاول مرة بعمل عاجل لاخراج البلاد من اول ركود اقتصادي تشهده منذ ٢٣ سنة وتفادي حدوث كساد عالمي. وتصدرت انباء سقوط اليابان في هوة الركود في الربع الاول من العام عناوين الصحف لعدة ايام. وقالت صحيفة «يوميوري شيمبون» ان ثلاثية الهبوط تمسك بتلابيب البلاد. اذ ان هبوط الين بلا توقف يدفع الاسهم والسندات هي الاخرى الى الهبوط. ان على الحكومة ان تتخذ فورا اجراءات عاجلة كي تظهر للسوق انّ اليابان لن تكون ابدا سببا لكساد عالمي. واكدت الصحف ان تقلص الاستهلاك يقلل من الانتاج والمبيعات وقلة الدخل تزيد بدورها من تقلص الاستهلاك. لا توجد علامات مرئية على قرب حدوث انتعاش. وزادت ارقام نشرتها تلك الصحف من حدة المخاوف من ان تكون اليابان التي تعد الركيزة الاقتصادية لاسيا كلها عاجزة عن تحقيق انتعاش على الرغم من الاعلان في نيسان (ابريل) الماضي عن خطة الحفز الاقتصادي المشار اليها وقيمتها ١٦ تريليون ين (حوالي ١١١ مليار دولار).

وقال وزير التجارة الخارجية الصيني شي جوانغشينغ ان بلاده ستتمسك بقرارها الا تخفض قيمة عملتها اليوان على الرغم من ضعف الين الياباني، وتعهد شي بذلك بعد محادثات ي في بروكسل مع مسؤولي الاتحاد الاوروبي. وكان محللون يخشون ان تشهد المنطقة جولة ثانية من الانخفاض المدمر لقيمة العملات اذا تم خفض قيمة اليوان الصيني.

وللتدليل على خطورة الوضع الاقتصادي، اعلن في طوكيو ان معدل الانتحار الذي له صلة بالمشكلات المالية قد صعد الى مستوى مرتفع جدا في العام الماضي مع تزايد المحنة الاقتصادية لليابان. وقال تقرير لوكالة الشرطة الوطنية اليابانية ان ٢٤٣٩١ شخصا انتحروا لاسباب مختلفة في عام ١٩٩٧. واضاف التقرير انه من بين هذا العدد كانت اكثر زيادة في عدد المنتحرين بين الاشخاص الذين تخلصوا من حياتهم بسبب مشكلات مالية. وقال ان ٣٥٥٦ شخصا انتحروا بسبب مشكلات اقتصادية بزيادة ١٨ بالمائة عن العام السابق. ويزيد مجمل عدد المنتحرين ٢،٨ مرة عن عدد حالات الانتحار لاسباب اقتصادية في عام ١٩٩٠ والذي بلغ ١٢٧٢ حالة.■

طوكيو - «الحوادث»



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

حذر من انعكاسات الازمة الروسية

خبير اقتصادي دولي يتوقع تراجع العملة اليابانية الى ٢٧٨ ينا مقابل الدولار

لندن - رائد الخمار:

توقع خبير مصرفي ان يتراجع سعر صرف العملة اليابانية مستقبلا الى ٢٠٠ ين للدولار وحتى الى ٢٧٨ ينا للدولار بعد سنوات قليلة.

واشار الخبير مارتن ارمسترونغ اثناء مؤتمر مصرفي عقد في العاصمة البريطانية، الى ان «خطة انقاذ الين التي قام بها مجلس الاحتياط الفدرالي الاميركي الاسبوع الماضي عندما اشترى بلايين الينات بمبلغ تجاوز ثلاثة بلايين دولار ساعدت العملة اليابانية مؤقتا ورفعت سعرها من ١٤٦ الى ١٣٦ ينا للدولار لكنها لن تكفي لتثبيت سعر صرف العملة اليابانية التي ما لبث ان تراوح سعر صرفها الى ١٤٠ ينا للدولار».

المرحلة الثانية

وقال ارمسترونغ ان المرحلة الثانية من خطة الانقاذ اليابانية التي ستطبق في ديسمبر المقبل وتتضمن تحرير ما تصل قيمته الى ٦ تريليونات دولار من الاستثمارات اليابانية ستضغط على الاقتصاد الياباني وسيتجه سدسها على الاقل الى الاستثمار في السندات الاميركية وسدس آخر الى الاستثمار في اسواق الاسهم الدولية والسدس الثالث في محاولة شراء شركات آسيوية مابين ان نصف المبلغ سيوظف خارج اليابان.

ولاحظ ارمسترونغ وهو خبير اقتصادي في جامعة برستون الاميركية، ان اليابان ستخرج من قوقعتها الاقتصادية مستقبلا وتتحول الى «اقتصاد متعدد الالوان».

وشدد الخبير على ان الاسواق شككت بنوايا مجلس الاحتياط الفدرالي الاميركي واسراعه الى التدخل لانقاذ الين من مزيد من التراجع. وقال: «ان الاسواق تعتقد ان التدخل لدعم الين كان محاولة انقاذ محادثات الرئيس بيل كلينتون مع الزعماء الصينيين.

واضاف: «يعتقد الزعماء الصينيون ان تراجع سعر صرف الين سيؤدي الى عدم استقرار سعر صرف اليوان الصيني والى الاضطرار الى خفض قيمة الدولار في هونغ كونغ».

وحض ارمسترونغ على خفض قيمة الين او اعادة تقويمه في ضوء المتغيرات في الاسواق المالية الآسيوية وتنوع اقتصاد المنطقة خصوصا مع الانتاج الصيني على الاسواق الرأسمالية، ما قد يعني «عودة الاموال



المصدر : القبس

التاريخ : ٢٦/٦/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المهاجرة الى اليابان».

الاقتصاد الروسي

وترى المجموعة الاقتصادية في برنستون ان الازمة الحقيقية ليست في أسيا بل في روسيا حيث هناك قلق جدي من ان الاموال التي تتدفق على موسكو من المساعدات والقروض الغربية تصل الى الايدي الخطا.

واشار ارمسترونغ الى انه «في غياب هيكلية سياسية واقتصادية صحيحة ستسقط الاموال في أيدي المانيا الروسية التي تسيطر على الحكومة الروسية».

وقال «ان الديون الروسية البالغة ١٥٠ بليون دولار اصبحت في حفرة عميقة جدا».

ولقيت ملاحظات ارمسترونغ في الشان الروسي صدى لدى المستشار الاقتصادي السابق للحكومة الروسية اندريه ايلا ريونوف الذي قال «ان خفض سعر صرف الروبل امر لابد منه».

واضاف: «ان مسؤولي صندوق النقد الدولي مجانين لانهم يوافقون على اقراض روسيا في وضعها الحالي».

بدء الحملة الانتخابية لانتخابات مجلس الشيوخ الياباني



هاشيموتو يفتتح الحملة الانتخابية أ.ف.ب

طوكيو- وكالات الانباء: بدأت امس رسميا حملة انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ الياباني تجرى الانتخابات في ١٢ يوليو المقبل لشغل ١٣٦ مقعدا من بين مقاعد المجلس البالغ عددها ٢٥٢ مقعدا وتعد الانتخابات اختبار ثقة في حكومة ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء بعد فشلها في انتشال الاقتصاد الياباني من حالة الركود. ويواجه الحزب الليبرالي الحاكم مهمة صعبة بشأن امكانية استعادة الاغلبية في مجلس الشيوخ للمرة الاولى منذ عام ١٩٨٩. يتنافس في الانتخابات ٤٨٥ مرشحا بينهم ٨٧ مرشحا عن الحزب الحاكم وقررت السلطات اليابانية زيادة عدد ساعات فتح مراكز الاقتراع لتصبح ١٢ ساعة



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٦/٢٧

متغيرات الشرق الأقصى

بقلم: عامر ذياب التميمي

تأتي المعضلات الاقتصادية التي تواجهها اليابان في سياق تحولات اقتصادية هامة في الشرق الاقصى وجنوب شرق اسيا، ولقد بدأت اليابان تواجه أزمة كامنة منذ مطلع التسعينات عندما تراجع مؤشر نيكي في سوق الاوراق المالية من أعلى مستوى بلغه وهو ٣٩.٠٠٠ نقطة الى مستويات تتجاوز قليلا ١٥ الف نقطة، وقد تبين خلال السنوات القليلة الماضية ان من اهم اسباب الأزمة الاقتصادية في اليابان هو الحجم الكبير للقروض التي منحتها المؤسسات اليابانية، سواء كانت بنوكا أو مؤسسات مالية اخرى، للعديد من الشركات في اليابان ودول جنوب شرق آسيا الأخرى.. وكما هو معلوم ان الاقتصاد الياباني لا يتميز بالانفتاح والشفافية، وهناك قيود كثيرة على الاستثمارات الاجنبية في اليابان، كما ان التزاوج بين المصالح السياسية والمصالح الاقتصادية جعل من امكانيات المراقبة المباشرة على أعمال المؤسسات المالية مسألة في غاية الصعوبة والتعقيد.

ولقد جاء في سياق الاحداث تطورات عاصفة على المسرح السياسي الياباني نتيجة لتلك العلاقات الوشيجة التي تربط السياسيين برجال الاعمال وملاك المؤسسات الكبرى.

وبعيداً عن الولوج في متاهات الحياة السياسية في اليابان وروابطها المتنوعة فانه يجب التقرير بأن أزمة الدول الاخرى في جنوب شرق اسيا قد ساهمت كثيراً في دفع الأمور الى مرحلة الأزمة الاقتصادية في اليابان.. ان ما حدث منذ منتصف العام الماضي في اندونيسيا وماليزيا وتايلند وكوريا الجنوبية وغيرها من بلدان في تلك المنطقة، اوضح عمق الأزمة الاقتصادية في ذلك الجزء الهام من العالم، واكد ان النمو المتسارع الذي حدث هناك رافقه العديد من الفساد وعدم الانضباط والاخلال بالمعايير الفنية في العمل الاقتصادي. ولقد عرضت أزمة دول جنوب شرق آسيا العديد من البنوك والمؤسسات المالية اليابانية لمعضلات كبيرة نظرا لأن العديد من قروضها لمؤسسات في تلك الدول قد أصبحت في وضع غير مخدوم، حيث لا تسدد الفوائد واقساط القروض. ومن الأمور التي تستحق الذكر ان تلك القروض ضمّنت للبنوك باصول عقارية تدهورت قيمتها بأسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة..

هناك اسباب للقلق حول أوضاع الاقتصاد الآسيوي، وخصوصا الاقتصاد الياباني، تتجاوز حدود الدول الآسيوية، فكما هو معلوم ان من نتائج الأزمة انخفاض كبير في أسعار صرف العملات الوطنية، ومنها الين الياباني، وبطبيعة الحال ان ما ينجم عن ذلك ارتفاع تكلفة الاستيراد من العالم الخارجي، وانخفاض قيمة الصادرات، اذا ما تم التقويم بالعملات الاجنبية الاخرى. ولذلك فان استيراد هذه الدول من بقية دول العالم اخذ بالتراجع، كما ان صادرات هذه الدول الى بلدان اخرى، مثل الولايات المتحدة والدول الاوروبية، متجهة نحو الازدياد وهنا تنشأ مشاكل بسبب ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري، وربما ميزان الحساب الجاري، بين الدول الصناعية الاخرى وعدد من الدول الآسيوية.. وتواجه اليابان مشكلة فائض ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها مع الدول الاخرى، وخصوصا الولايات المتحدة، وينشأ احتكاك مستمر مع الولايات المتحدة بسبب ذلك الفائض.. في ظل هذه الأزمة ينتظر ان تتفاقم ازمة العلاقات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة، وسوف لن يكون الحل هيناً.

من جهة اخرى فان اليابانيين لم يتمكنوا



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٦/٢٧

من تنشيط اقتصادهم بالرغم من محاولات ضخ الاموال من خلال قنوات الانفاق العام، كما ان حجم الاستهلاك لم يتغير كثيرا بسبب طبيعة العادات والتقاليد التي جبل عليها اليابانيون والذين يدخرون اكثر مما يستهلكون.. اما في دول جنوب شرق آسيا الاخرى، فان حالة الركود التي تعاني منها هذه الدول وارتفاع معدلات البطالة ومن ثم تدني مستويات المعيشة، كل هذه العوامل، تشكل عوائق امام رفع معدلات الاستهلاك، بل ان انماط الاستهلاك التي نمت خلال فترات الرواج اصبحت من تراث الماضي حيث بات على المواطنين سد رمقهم ومواجهة الالتزامات الاساسية بامكانيات مالية متراجعة. وقد اصبحت العديد من المؤسسات تواجه ظروف تراجع الانفاق الاستهلاكي وبات العديد منها يواجه مخاطر الاغلاق والافلاس.

ان ما تواجهه الاقتصادات الآسيوية يتطلب التفهم والتعرف على عبر النتائج، حيث ان هذه الدول وعلى رأسها اليابان كانت تمثل نموذجا هاما للتنمية التي يمكن الاقتداء بها، لكن ما حدث قد لا يكون مفهوما، أو ربما يعد أمرا غامضا، للعديد من الاقتصاديين.. بيد ان اي مراجعة دقيقة وصارمة لمجريات الاحداث والتطورات الاقتصادية في تلك البلدان خلال السنوات الماضية، لابد ان تكون قد بينت ان هناك توسعا كبيرا في مختلف الانشطة، وبأن معظم ذلك التوسع قد تم بتمويلات على شكل قروض مصرفية، وبأن المؤسسات المالية اليابانية قد قادت الكثير من عمليات الاقراض.. ذلك التوسع الهام في مختلف الانشطة وفي قطاعات اقتصادية متنوعة قد خلق طاقات تفيض عن احتياجات الطلب في تلك الاسواق، وفي اسواق التصدير ايضا.. ويتعين علينا ان نستوعب دروس أزمة هذه الاقتصادات، ونقيس آثارها على اقتصاداتنا.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٨

وجاء الدور على اليابان..

أمريكا تهرع لإنقاذ الين وآسيا

الآن وبعدما قضي الأمر وهرعت الولايات المتحدة الى القاء طوق النجاة للين الياباني لانقاذه من الغرق وسط عاصفة الانهيار العاتية فقد حصلت اليابان على فرصة اخيرة أو فسحة جديدة من الوقت لاعادة ترتيب البيت من الداخل لأن الين لم يكن الوحيد المنهك من العاصفة فمعه ايضا العملات الآسيوية التى ستذهب اينما ذهب الين مما يعني ان الصلة بين الطرفين وثيقة في مواجهة نفس المصير، وحاليا فالكل - ونقصد بالكل هنا الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا - بانتظار تحركات جدية من جانب طوكيو تعيد بواسطتها الانتعاش لاقتصاد ثاني أكبر قوة اقتصادية فى العالم لكى تفى بالتعهدات التى قدمتها للادارة الأمريكية نظير موافقتها على التدخل المشترك في أسواق المال لرفع سعر الين الذى فقد ١٣٪ من قيمته خلال شهرين و٤٠٪ ابان السنوات الثلاث الماضية أمام الدولار الأمريكى الذى وصل الى ١٤٦ ينا لاول مرة منذ ثماني سنوات. ونحن هنا أمام تغير وتحول مهم فى السياسة الأمريكية تجاه اليابان، فواشنطن ظلت طوال الاسابيع الماضية تظهر عدم رغبتها فى مد يد المساعدة لانتشال الين من هاوية السقوط المروع اعتمادا على ان تدخلها لن يكون سوى حل مؤقت للازمة لاقتناعها بان الحل الحقيقي يتركز فى اعادة الاقتصاد اليابانى الى مسار النمو مجددا عن طريق تنفيذ اصلاحات معينة فى الهيكل الاقتصادي، اذن ما الذى حدا بأمريكا الى العدول عن هذا التوجه؟! هناك مجموعة اسباب كان لها الفضل الأول والاخير فى اقناع واشنطن، أولا: ان الولايات المتحدة لم توافق على التدخل الا عقب الحصول على تعهد واضح وجلى من رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لاصلاح القطاع المالى المصاب بداء عضال منذ مطلع التسعينات اسمه الديون المعدومة أو السيئة المتخلفة من حقبة «اقتصاد الفقاعة» ابان الثمانينات والتى تقدر بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار.

ثانيا: تأكد واشنطن التام من ان الين الضعيف سيؤثر بلا شك بالسلب على بقية العملات الاسيوية التى اصبحت تحت ضغط التعويم، فالدول الاسيوية لاتزال تئن من توابع زلزال الازمة المالية التى تعرضت لها فى يوليو من العام الماضى وسبيلها الوحيد لاستعادة عافيتها هى الصادرات غير ان انخفاض قيمة الين منح الصادرات اليابانية قدرة تنافسية أكيدة فى الاسواق الامريكية والاوروبية ليس هذا فقط فالركود الذى يعانى منه الاقتصاد اليابانى قلل من قدرة الاسواق اليابانية على استيعاب جزء كبير من الصادرات الاسيوية مع العلم ان هذه الاسواق مهمة للغاية ويكفى ان نشير على سبيل المثال إلى ان اليابان اكبر سوق للصادرات الصينية. ازاء هذا الوضع الحرج لم تكن آسيا تحتمل استمرار حالة الشلل السياسى الأمريكى واليابانى لان العواقب هذه المرة ستكون خطيرة للغاية تتمثل فى ازمة مالية اعنف بكثير من تلك التى لاتزال اثارها ملموسة وعندها فان الاقتصاد الامريكى والعالمى لن ينجو من نيرانها المشتعلة.

ثالثا: ان الولايات المتحدة رغبت في تهدئة الصين التى اعلنت اكثر من مرة فى الفترة الاخيرة عن قلقها البالغ من تدهور سعر صرف الين وتاثيره على صادراتها وحديثها عن احتمال ان يجبرها هذا الوضع على تعويم عملتها «اليوان» بل انها بدأت تتحدث عن مؤامرة اقتصادية أمريكية يابانية ضد اسيا لان انخفاض الين يصب فى مصلحة اليابان التى ستزيد من حجم صادراتها والشركات الامريكية التى سيمكنها الدولار القوى من شراء ماترغب فيه من اصول بالدول الاسيوية مستغلة تدنى سعر عملاتها نتيجة ضعف الين والاهم ان الرئيس بيل كلينتون لا يريد ان يقوم بزيارته المرتقبة للصين التى سوف تستمر لمدة تسعة ايام فى وقت تعانى فيه منطقة جنوب شرق اسيا من ازمة مالية حادة.

تلك كانت المبررات التى لم تجد الادارة الأمريكية فى مواجهتها الا ان تهرع للتدخل غير ان هذا التدخل لايخرج عن اطار «الحل المؤقت» حتى مع الحديث المستمر باتفاق واشنطن وطوكيو على ترك الباب مفتوحا امام تكرار نفس الاجراء اذا استدعت الضرورة ذلك والضرورة حينئذ ستكون تعرض الين لتدهور جديد. فالقلق على صحة الاقتصاد اليابانى لم يختف فالمجتمع الدولى لم ير بعد ما يحفزه على التخلى عن هواجسه ومخاوفه والتى كان خير انعكاس لها الاجتماع الطارئ الذى عقد قبل أيام فى طوكيو بمشاركة نواب وزراء مالية ومحافظى البنوك المركزية فى الدول الصناعية السبع الكبرى و١١ دولة اسيوية بالاضافة الى ممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التنمية الاسيوى لبحث سبل اخراج الاقتصاد اليابانى والاسيوى من أزمته الراهنة. والاجتماع لم يتمخض عنه اجراءات حاسمة لتلبية هذه الرغبة واكتفى بدعوة اليابان لاصلاح أوضاعها الاقتصادية فى حين حصلت الاطراف المشاركة على تعهد من طوكيو ببذل كل ما فى وسعها لتحفيز اقتصادها. والان فقد استقرت الكرة فى ملعب اليابان التى اصبحت ملزمة بالوفاء بالتعهدات التى قدمتها للولايات المتحدة والمجتمع الدولى فى أسرع وقت ممكن وعليها فى ذات الوقت ان تدفع ثمن المساندة الامريكية فى اسواق المال، وتلك نقطة ألمح اليها لورانس سمرز نائب وزير الخزانة الامريكى عندما قال انه من الضرورى ان تستفيد اليابان بالفرصة التى منحت اياها من مؤتمر السبع الكبار بطوكيو للاسراع بتنفيذ خطة تحفيز الاقتصاد.

والمطلوب من اليابان أن تفعله لانجاز ذلك هو فتح اسواقها المغلقة أمام المنتجات الاجنبية وبصفة خاصة من الدول الاسيوية واعتماد نظام ضريبى اكثر مرونة واصلاح النظام المصرفى من خلال دمج البنوك الضعيفة واغلاق المنهارة والتخلص من عبء الديون المعدومة.

وهنا يبرز السؤال الصعب: هل ستفعل اليابان المطلوب منها فى القريب العاجل من اجل نفسها وآسيا؟! القرائن المتوافرة حتى الآن والمتمثلة فى البيانات والتصريحات الصادرة من هاشيموتو وكبار المسئولين فى حكومته تشير



رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقي

الى الالتزام بتنفيذ ذلك وبدأت بعقد اجتماع لبحث مشكلة الديون المعدومة للانتهاء من اعداد التفاصيل الخاصة بخطة يعدها الحزب الليبرالى الديمقراطى للتخلص منها.

ونظن ان الحكومة اليابانية تعى تماما ان الوقت الراهن لا يحتمل المزيد من الحديث عن الالتزام بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية فهناك حاجة ملحة لتجاوز مرحلة التأزم لانها ملتزمة بتعهدات معينة للمجتمع الدولى، وتلك فرصة سانحة لكى يثبت هاشيموتو قدرته على القيادة لاسيما وان معظم اليابانيين يحملونه مسئولية تردى الاوضاع الاقتصادية بسبب سياسات حكومته ويجب عليه الاسراع بالعمل المكثف خصوصا ان رأس المال اليابانى بدأ حملة الهروب الكبير اذا ان اغلب المستثمرين اتجهوا لدى بدء تطبيق خطة تحرير اسواق المال اليابانية الى شراء الدولار لاستثمار اموالهم فى الخارج واستنادا لاحصائيات وزارة المالية فقد بلغ اجمالى الاموال المهاجرة للخارج فى شهر ابريل الماضى حوالى ٢٥ مليار دولار لاستغلالها في شراء سندات وعقارات.. الخ

كذلك فان الموقف غير قابل لتأجيل اتخاذ اجراءات محددة لاصلاح القطاع المصرفى الى ما بعد انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين المقرر اجراؤها فى ١٢ يوليو القادم، ويبدو ان هناك ما يشير الى أن هناك بوادر لاتجاه حكومة هاشيموتو نحو التحرك مع مطالبة بعض كبار قادة الحزب الحاكم بتأجيل التعديل الوزارى والتغيرات بالمناصب القيادية بالحزب الليبرالى الديمقراطى الى سبتمبر القادم بدلا من الشهر القادم حتى يتمكن فريق العمل من اعداد مشاريع القوانين الخاصة بتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية لتقديمها للدايت - البرلمان - لاقرارها اثناء انعقاد دورته الاستثنائية .. واليابان تعلم علم اليقين ان انظار العالم كله مصوبة نحوها تنتظر تحركاتها وقراراتها ويتعين عليها ان تكون عند حسن ظن المجتمع الدولى لانه لايوجد خيار أمامها سوى ان تفعل ذلك ولا مجال للتلكؤ، فماذا ستفعل اليابان؟!



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٨

حكايات اقتصادية :

أزمة اليابان الاقتصادية تؤثر على الكبار ويتجاهلها الشباب

كتبت ـ لوسى عوض

فى الوقت الذى تعانى فيه اليابان من ازمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل مازال معظم الشباب اليابانى يعيشون فى عالمهم الخاص ..عالم الموضة والازياء اما السيدة ايكوسوجياما ٧٨ عاما التى كان من المفروض ان تستمتع بحياتها بعد تقاعدها مازالت تعمل ١٢ ساعة فى اليوم بمنزلها فى صنع تعويذات تذكارية لجلب الحظ حتى تتمكن من العيش وسوجياما واحدة من كبار السن باليابان الذين ينمو عددهم سريعا فى حين تتدهور بهم سبل الحياة من جراء الدخل الضعيف والاجراءات الصارمة فى الوقت الذى تعد فيه الحكومة اصلاحات متقشفة لمعاشات التقاعد والتامينات الصحية .

وتقول سوجياما لااستطيع ان اعيش بمعاشى فقط وتحصل سوجياما على اقل من ٥٠ الف ين اى مايعادل ٣٨٠ دولارا من الحكومة كل شهر وتستكمل مصاريفها من بيع التعويذات جالبة الحظ .

وبحلول عام ٢٠٠٧ فان اكثر من ٢٠ ٪ من تعداد السكان فى اليابان الذى يبلغ ١٢٨ مليون نسمة ستزيد اعمارهم على ٦٥ عاما ، ومن اجل توفير المعاشات لمثل هذا العدد الضخم تعتزم الحكومة ان ترفع سن التقاعد تدريجيا وسوجياما تفتخر بمقدرتها على قراءة الصحيفة حتى الآن دون نظارات وتقول لحسن الحظ ان صحتى جيدة وساستمر فى العمل مادمت قادرة على ذلك انا لا اريد ان اكون عبئا على اولادى وسوجياما التى نشرت حديثها وكالة الانباء اليابانية قالت صراحة اننى عادة ما اشترى فروع الشجر البلاستيكية الصغيرة واقوم بتصنيعها وتزيينها بلعب على شكل مراكب واسماك وهى ايقونات لجلب الحظ والرخاء لرجال الاعمال .

وتعلق سوجياما على الحالة الاقتصادية فى اليابان بقولها ان مبيعاتى تعكس الركود فى مجال الاعمال السائد حاليا فالذين اعتادوا شراء التعويذات الكبيرة يشترون حاليا تعويذات ارخص بينما يحجم الكثيرون عن الشراء بدافع انهم اشتروا فى العام الماضى

وحول ما اصاب الاقتصاد اليابانى اوضحت بقولها : لقد انخفضت اسعار الفائدة من جراء المشاكل الاقتصادية فى البلاد لتشجيع النمو الا ان ذلك القى بثقله على اصحاب المعاشات الذين يعتمدون فى دخلهم على الفائدة على مدخراتهم

وتقول الارملة سوميكوما سودا التى تمتلك شقتين صغيرتين فى طوكيو انها اكثر حظا من جيلها لانها لاتعتمد على المعاش فقط وتضيف بقولها يشكو اقاربى لانهم اصبحوا اكثرا فقرا انهم يملكون المال ولكنهم يخشون انفاق مدخراتهم لعدم وجود مصدر أخر للدخل .

وقد اضطرت ماسودا على حد تعبيرها الى خفض ايجار شقتها منذ ٢ اعوام لجذب سكان جدد ، وارغمت على عدم المطالبة باى مقدم

وتعبر ماسودا عن وضعها قائلة : اكسب القليل وانفق المزيد وبينما حالة ماسودا وحالة سوجياما تمثلان صورة واضحة لجيل كامل من كبار السن فى اليابان تاثر تاثرا كبيرا بالازمة الاقتصادية فان الشباب اليابانى الذى ينعم برعاية الاباء دون الاكتراث بما يبذلونه من اجلهم لايستوعب الازمة الاقتصادية وفى هذا الصدد يقول كاتسويوكى كوبا يايشى الطالب بالمدرسة الثانوية والبالغ من العمر ١٧ عاما وهو يتجول فى منطقة شيبويا بطوكيو اكثر مناطق التسوق جذبا للمراهقين كان الاقتصاد مزدهرا منذ اعوام ولكن الناس يقولون الان انه فى اسوا حالاته بالرغم من انى لااشعر بذلك بشكل مباشر

وتضيف ميراكو ايشى ٢٢ عاما والتى تعمل على الالة الكاتبة لقد تخرجت من الجامعة وحصلت على وظيفة واحصل على اجرى كل شهر وانا راضية عن حياتى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٨

فى اليابان

هاشيموتو.. بلا صلاحيات انهيار «الين».. يدخله متحف الشمع..!!

ريبوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان بامكانه انجاح او افشال البرنامج الامريكى اليابانى المشترك لدعم الين الذى تعرض لاسوأ انهيار منذ سنوات عديدة وهاشيموتو بحكم منصبه وصلاحياته القانونية يستطيع اعطاء دفعة للاصلاحات الاقتصادية والمصرفية بما يعيد الى الين سمعته القوية فى اسواق المال العالمية.. ومع ذلك فان قدرة هاشيموتو على المضى قدما فى خط الاصلاحات موضع شك بسبب القيود التى تكبل يديه من جانب شخصيات لها نفوذ داخل اللجنة التنفيذية لحزبه «الحزب الديمقراطى الليبرالى».

صلاح البرديسى

ويصف المحلل السياسى اليابانى «تاكايوشى ميياجاوا» هاشيموتو بانه مثل قائد السفينة الذى لايمسك بالدفة فى اشارة واضحة الى وجود عقبات وقيود تمنعه من التحرك باتجاه السياسة الاقتصادية المطلوبة. والواقع انه عندما اشتدت الازمة الاقتصادية اليابانية وجد هاشيموتو نفسه فى ورطة فهو زعيم بلا سلطات حقيقية.. ويعتمد كثيرا على هشاشة المعارضة داخل حزبه وخارجه.. وبعد اكثر من عامين فى منصبه اصبح يستخدم اساليب غير معهودة مثل المراوغة والتملص وقد غدا وضعه مثيرا للحيرة ممزق وحائر بين المؤسسة السياسية اليابانية.. التى تعارض مواصلة الاصلاحات وبين المطالب الصاخبة من الخارج التى تطالبه بالمضى فى الاصلاحات.

ومع ذلك فلو استسلم هاشيموتو على حد تعبير بعض المحللين فربما يكون قد عرض نفسه لهزيمة غير متوقعة فى انتخابات المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ) داخل البرلمان الشهر القادم.. وهى الانتخابات التى يفترض ان تبرهن على شعبيته وشعبية الحزب الديمقراطى الليبرالى الذى ينتمى اليه.وتجدر الاشارة الى ان الحزب الليبرالى يحتاج الى ٦٩ مقعدا من اصل ٢٥٢ اى بزيادة ٨ مقاعد عن التى فى حوزته الان.. ومن المعروف ان الحكومة الحالية حكومة ائتلافية.والحقيقة ان هاشيموتو سيقوم بزيارة رسمية الى الولايات المتحدة الامريكية عقب الانتخابات وسوف يتعرض لضغوط علانية من اجل اتخاذ اجراءات فى طريق الاصلاحات.

وكشف استطلاع للرأى اجرته صحيفة يوميورى شيمبيون اليابانية ان التأييد الذى كانت تحظى به حكومة هاشيموتو قد انخفض بشكل ملحوظ.. بالرغم من فوز الحزب الديمقراطى الليبرالى الاسبوع الماضى بهامش ضئيل فى انتخابات محلية.

هاشيموتو

ويتوقع معظم المحللين السياسيين ان يحسن هاشيموتو صنعا فى المجلس الاعلى بالبرلمان.. وان يحقق حزبه النسبة التى تدعم من شعبيته فان لم يفز باغلبية مطلقة.. فعلى الاقل سوف يحرز المزيد من المقاعد لكن من الخطأ افتراض ان مثل هذا الفوز المتوقع من جانب المحللين سوف يمنح هاشيموتو تفويضا من اجل الاصلاحات.

يقول «ميتور موريتا» المعلق التليفزيونى اليابانى.. ان نحو ٦٠٪ من جمهور الناخبين اليابانيين يضيقون ذرعا بالسياسيين.. ولو انهم ادلوا جميعا باصواتهم.. فسوف يصوتون ضد الحزب الديمقراطى الليبرالى.. الا انه من المحتمل ان ينأوا بانفسهم بعيدا عن الانتخابات.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٦/١٩٩٨

ممثلو الدول السبع الكبرى يطالبون اليابان بالتعجيل فى برنامج الإصلاح

مسئول يابانى ينفى إبرام صفقة سرية وواشنطن تمهل طوكيو ٣ أسابيع

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى : اتفق نواب وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى وممثلو ١١ دولة أسيوية بالاضافة الى ممثلين عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية الآسيوى على ضرورة تعامل اليابان بشكل سريع مع مشكلات الديون المعدومة أو المشكوك فى تحصيلها واتخاذ اجراءات عاجلة لاصلاح نظامها المالى وانعاش اقتصادها من خلال زيادة الطلب الداخلى وتعديل هياكلها الضرائبية لتخفيف الاعباء عن الافراد والشركات. ورحب المشاركون فى بيان صدر فى ختام اجتماعهم بطوكيو أمس بالتدخل الأمريكى اليابانى المشترك الذى اسهم فى وقف تدهور سعر الين أمام الدولار واتفقوا على التعاون لإعادة الاستقرار إلى العملات فى الاسواق كلها كان ذلك مناسبا.

وركز المجتمعون على أهمية الاقتصاد اليابانى بالنسبة إلى تمكين الدول فى جنوب شرق اسيا من اجتياز ازماتها المالية واستقرار الاقتصاد الدولى بصفة عامة وخص البيان الصين بالشكر لالتزامها الحذر وعدم تخفيض عملتها اليوان رغم ماتواجهه من مشكلات فى الحفاظ على المعدل المرتفع لصادراتها. واشار البيان بالتقدم الذى احرزته كوريا الجنوبية وتايلاند فى اصلاح النظام المالى ورحبوا بالتزام اندونيسيا بالمضى بسرعة أكبر فى تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية. كما ركزوا على أهمية استعادة الثقة فى اقتصاديات هذه الدول واستقرار عملائها واحتواء معدلات التضخم بها.

وأشاروا إلى أهمية المرونة التى ابداها صندوق النقد الدولى مؤخرا لادخال البعد الاجتماعى فى برامج الاصلاح ومراعاة تعويض الطبقات الاكثر تضررا من اجراءات التقشف المفروضة.= لكن البيان طالب ايضا بضرورة تعزيز النظام المالى الدولى وصياغة طوق أكثر فعالية لادارة الازمات وتوفير الموارد اللازمة لهذا الهدف بمشاركة مؤسسات التمويل الخاصة.

وقد نفى ايزوكى سالى كيبارا نائب وزير المالية للشئون الدولية ابرام أى صفقات سرية مع الولايات المتحدة لكنه تعهد بان يقوم الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاسم بتقديم خطة شاملة لمعالجة مشكلة الديون المتراكمة على البنوك فى اجتماع يعقد فى ٢٣ يونيو الحالى وقال ان اليابان تنظر بجدية ازاء قضية الاصلاح الهيكلى لنظامها المالى.

وكان لورانس سومرز نائب وزير الخزانة الأمريكية قد اتفق مع وزير المالية اليابانى هيكارو ماتسوناجا على التدخل مرة اخرى فى اسواق النقد اذا استلزم الامر ذلك وقالت المصادر الأمريكية ان سومرز حدد لليابان مهلة أخيرة تستمر ثلاثة أسابيع لاتخاذ خطوات سياسية جادة لكن الرئيس كلينتون شكك فى إمكان قيام ريوتارو هاشيموتو رئيس وزراء اليابان باتخاذ خطوات جريئة قبل انتخابات مجلس الشيوخ الشهر المقبل. وقد اجتمع سومرز كذلك مع ليومينحكانج نائب محافظ البنك المركزى الصينى وبحث معه دور الصين فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى اسيا.

من ناحية أخرى طالب محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا بتدخل امريكى ماليزى مماثل يابانى لرفع قيمة العملة الماليزية وقال ان أمريكا تدخلت لانقاذ الين لان اليابان دولة غنية فى حين تتجاهل الدول الاخرى.

وقد طالب نواب البرلمان اليابانى بانشاء شركة مستقلة للتعامل مع مشكلة الديون المصرفية على غرار الولايات المتحدة التى انشئت شركة للتعامل مع مشكلات صناديق الادخار بها وقالوا انه ينبغى الاسهام باغلاق بعض البنوك المفلسة إذا استلزم الأمر ذلك.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القبس

التاريخ : ٢٩/ ٦ /١٩٩٨

اليابان في ركود والرأسمالية الانغلوساكسونية تستعد للانقضاض على الرأسمالية اليابانية

الآن فرصتنا لتغيير التوجهات اليابانية المدمرة

ادوارد لينكولن *

..والآن جاء دور اليابان.

فبعد اعتراف الحكومة اليابانية رسميا الاسبوع الماضي، بأن اقتصادها دخل مرحلة الركود، تعالت الاصوات في الولايات المتحدة لتعلن فشل الرأسمالية على النمط الياباني.

وبديهي ان تتبع ذلك مباشرة، الدعوات الى تبني الرأسمالية على النمط الاميركي او الانغلو ساكسوني.

والحس الانتقامي في مثل هذه الدعوات، غير خاف، بخاصة بعد فشل الضغوط الاميركية طيلة السنوات العشرين الماضية، لحمل اليابان على تغيير نمط التعايش الذي مارسته بنجاح بين الادارات الحكومية وبين دوائر السوق.



لكن الفرصة باتت سانحة تماما الآن لضغوط اميركية بمردودات ايجابية اكبر للشركات الاميركية، فالاقتصاد الياباني هابط، ويتخبط في الركود والجمود، والاقتصاد الاميركي صاعد ويدعي القيمون عليه انه بات «فوق التاريخ» بعد ان اصبح «اقتصادا جديدا».

وموازين القوى هذه تشكل فرصة ثمينة كي تضغط اميركا بقوة لكي تحقق كل او بعض مطالبها المزمنة من اليابان.

الدراستان التاليتان لاداورد لينكولن وبول براهمز، تقدمان عينة عما ينتظر اليابان على يد الرأسمالية الانغلو ساكسونية.

الاداء الاقتصادي الياباني في التسعينات لا يزال محبطا للآمال ومقلقا. فتباطؤ وكسل طوكيو في القطاع المالي، يجعل الحياة صعبة في الداخل، ويثير تموجات ومضاعفات دولية عدة.

والواقع ان الكثير من ضعف اليابان المالي، تعكسه الدول الآسيوية الاخرى. والأهم ان فشل اليابان في مواجهة متاعبها الاقتصادية، يشجع الدول الاخرى في المنطقة على مقاومة الاصلاح.

ورغم اعلانات الحكومة المتكررة عن «انفجار كبير» وشيك في حقل الاصلاحات المالية، الا ان الحقيقة ستكون اقل درامية بكثير. اذ بين السياسيين والبيروقراطيين، لا يزال ثمة ايمان قوي في الاسلوب الياباني للرأسمالية، ومقاومة لخطوة التحرير الحقيقي للأسواق المالية.

وفي الوقت ذاته، لا يبدي الشعب الياباني اية حماسة لتحرير الاقتصاد، لانه يربط بين الاصلاحات وبين البطالة واللااستقرار في الحياة الشخصية، وفي الحقيقة امضى اليابانيون نصف القرن المنصرم وهم يحاولون تجنب هذه الكاس.

انفجار الفقاعات

لقد بدأت مشاكل التسعينات بانفجار فقاعات قطاعي العقارات واسواق الاسهم في الثمانينات، والحكومة تستحق كثيرا الانحاء باللائمة عليها بسبب التجاوزات المالية والركود الذي تلا ذلك. فالمواقف المحافظة والدوغمائية نحو السياسات الاقتصادية العامة، تؤخر عملية الشفاء، والقطاع المالي موبوء بموجة كبيرة من الديون السيئة التي تبلغ نحو ١,٥ تريليون دولار، والفضائح المتتالية تكشف السلوكيات غير الاخلاقية او غير القانونية في القطاع المالي والحكومة.

ثم ان العديد من السياسات التي تم تبنيها لوقف هذه الفوضى، ستؤخر حل ازمة الديون السيئة، وستزيد من السيطرة غير المنتجة للحكومة على القطاع المالي.

ورغم سيل الاعلانات عن طوكيو حول الحوافز الاقتصادية وارخاء قبضة الحكومة، الا ان العالم سيصاب بخيبة امل من النتائج. ففي حين ان بعض ترتيبات التحرير ستظهر، الا ان اولئك الذين يعتقدون ان اليابان ستتبنى النموذج الاقتصادي الاميركي مخطئون.

فالسياسيون والبيروقراطيون اليابانيون بمن فيهم النخبة في وزارة المال، لا يدركون مدى الاصلاحات الضرورية لاستعادة الصحة الاقتصادية للبلاد. وهم بدلا من ذلك، يعتبرون مشاكلهم الحالية حوادث عابرة ليست لها مضاعفات اساسية على النظام القائم.

بيد ان هذه المشاكل تتضمن جملة منوعة من الامتدادات الدولية. فانقاذ صندوق النقد الدولي لاندونيسيا وتايلند وكوريا الجنوبية، شمل اصلاحات اساسية في الانظمة المالية لهذه الدول. لكن، ولسوء الحظ لن تكون داعمة بحزم لمثل هذه المبادرة، ولا هي ستستورد سلعا وخدمات أكثر فيما تحاول جنوب شرق آسيا التصدير للخروج من الازمة.

ان اليابان قد أدت الدور الذي حددته لنفسها كزعيمة لآسيا، وستثبت انها شريك دولي ضعيف للولايات المتحدة.

«عادة وتعوّد»

ان متاعب اليابان الاقتصادية الراهنة ورفضها اصلاح نفسها، هي مسألة عادة وتعوّد، فمنذ اواخر الاربعينات حتى السبعينات، عمل الاقتصاد الياباني بسوق مالي منظم ومشرف عليه الى حد كبير. والنظام المالي فضّل عن عمد الوساطات عبر المصارف، وتم الفصل بحدة بين المصارف وشركات السندات المالية.

وقد سيطرت الحكومة عمليا على كل معدلات فوائد التوفير والاقراض، وعلى معدلات الصرف الاجنبي، عبر وزارة المالية. وبالتالي كانت المصارف التجارية معتمدة على قروض البنك المركزي لتخصيص القروض للصناعة.

والحال، ان الحكومة اليابانية أمنت بقوة بان الاسواق الخاصة غير موثوقة، وبالتالي احتفظت بقبضة قوية على الاقتصاد. وهذه المقاربة جندت تدفق الارصدة عبر النظام المصرفي، وحدت من حجم ودور أسواق الاسهم والسندات.

وقد ابلى هذا النظام المالي بلاء حسنا في فترات النمو المرتفع في الخمسينات والستينات. ولذا، فمن السهل فهم أسباب الحنين الذي يدفع اليابانيين الى محاولة



المصدر : القبس

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/ ٦/ ١٩٩٨

الاحتفاظ به (النظام).

أسباب التباطؤ

ان حقبة نمو اليابان بنسبة ١٠ بالمائة، انتهت عام ١٩٧٣، وبات الاقتصاد بعدها ينمو بمعدل ٤ بالمائة حتى اوائل التسعينات.

وهذا التباطؤ كشف بالتدريج القطاع المالي لفترة ما بعد الحرب. والنمو الاقتصادي الابطأ قلص ايضا الطلب على القروض لتمويل استثمارات المعدات والمصانع من قبل كبار الصناعيين.

ولذا فان المصارف التجارية الكبرى المتشوقة لاعمال جديدة، تحركت نحو الاقراض في اسواق العقارات في الثمانينات، بدعم وتوجيه علنيين من وزارة المال، والى جانب شركات التأمين والاسهم المالية، استثمرت المصارف بكثافة في ما وراء البحار مع سقوط قيود التنظيمات. وهكذا وللمرة الاولى منذ عقود، واجهت المصارف عملاء قروض غير عاديين، لكنها استمرت في الاقتراض على ان وزارة المال ستضمن صدقيتهم.

وهذا التهور شجع المضاربات في العقارات وأسواق الاسهم في الثمانينات، الامر الذي رفع اسعار العقارات في المدن، واسعار الاسهم اربع مرات خلال اربع سنوات.

المضاعفات الخطرة

اكثر من ذلك، كان لتجنيد المؤسسات المالية اليابانية الاستثمارات المستندة الى العلاقات الشخصية او علاقات الشركات، مضاعفات خطيرة، بخاصة حين سعت المصارف للحصول على زبائن جدد. فالمصارف بدأت تمول دائنين جددا وفق الاقتراض نفسه بان العلاقات الشخصية ستكون كافية. وهكذا حلت «غرائز القطيع» لدى المصارف اليابانية مكان التحليل المالي الدقيق.

عينة على الطيش

وهذا يكشف اسرار ما كان يجري وراء الكواليس في اليابان خلال حقبة الثمانينات والفضائح التي ظهرت في التسعينات، كانت عينة على الطيش والحماقة. لا بل كان ثمة ادعاءات بان وزارة المال اقرت بعض العمليات اللاقانونية بهدف اخفاء المتاعب المالية.

وهذه الفضائح ليست مجرد حوادث معزولة، لانها تدل على وجود خوف من اعلان الانباء السيئة، والتعاملات غير القانونية بين المؤسسات المالية والسياسية، والبيروقراطية، وتشير الى تورط الجريمة المنظمة.

وحين انفجرت الفقاعة، شملت التاثيرات كميات كبيرة من القروض السيئة التي لا يعرف بعد احد حجمها او مداها.

وفي اواخر ١٩٩٧، اعترفت وزارة المال بان مشكلة القروض تبلغ ٧٩ تريليون ين (٦٣٠ بليون دولار)، اي نحو ١٥ بالمائة من كل القروض المصرفية اليابانية، و١٦ بالمائة من الناتج القومي العام. وهذا المستوى من الديون السيئة يشبه تلك الموجودة في اندونيسيا وماليزيا.

والمزيد من الانباء السيئة متوقعة، لان المصارف اليابانية تملك نحو ثلث القروض الدولية في كوريا الجنوبية وتايلند واندونيسيا.

رسميا، تبلغ الديون اليابانية للدول الآسيوية ١٢٥ بليون دولار، لكنها قد تكون اكبر.

دور النمو الاقتصادي

ان استعادة النمو الاقتصادي الياباني، سيكون امرا حاسما في اية جهود للتغلب على المشاكل المالية. ففي اقتصاد يسجل نموا معتدلا، يؤدي الاقراض الى تقليص حصة القروض القديمة غير المربحة الامر الذي يخفف الاعباء على المؤسسات المالية. بيد ان الداء الحكومي غير مشجع هنا.

فمن ١٩٩٢ الى ١٩٩٥ نمت اليابان بمعدل سنوي قدره ٠,٦ بالمائة فقط، وفي ١٩٩٦ اظهر الاقتصاد اخيرا نموا قويا بنسبة ٣,٦ بالمائة جزئيا بسبب السياسة المالية التوسعية، بما في ذلك خفض الضرائب المؤقت عام ١٩٩٤.

لكن في ابريل ١٩٩٧، اختارت وزارة المال الدوغماتية انهاء خفض الضرائب، ورفع الرسوم الحكومية. وهذه التغييرات شطبت ٢,٥ بالمائة من الانتاج القومي العام وكانت لها تاثيرات سايكولوجية سيئة.

وهكذا كان الاقتصاد راكدا نسبيا في ١٩٩٧، مع التوقع بالا يتجاوز النمو في ١٩٩٨ نسبة الواحد بالمائة.

المصدر : القبس
التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٨



بيد ان فشل اليابان في اعادة اقتصادها الى حيويته، لم يؤد الى مقاربة مستندة الى السوق، عبر ترك الضعيف ينهار، مما يجبر المستثمرين على تحمل خسائرهم وبيع ارصدتهم باسعار السوق بهدف اعادتها الى الاستخدامات المنتجة لكن وحدها هذه المقاربة كان يمكنها ان تواجه المشاكل الاساسية التي ادت الى هذه الازمة.

الحل.. بالضغط

وعلى وجه الاجمال، فان وضع اليابان غير مشجع، ومع ذلك، فان الانهيار المالي المباشر غير متوقع بسبب الجهود التي ستبذلها الحكومة لمنع حدوثه.

السيناريو الاكثر احتمالا هو ان تواصل اليابان الحياة بمعدلات نمو خفيفة وبقطاع مالي غير مستقر، ليس امرا مشجعا بدوره.

فلا السيناريو الاول ولا الثاني امر جيد لليابان ولآسيا وللعالم.

ان ترتيبات اليابان المالية لا تتلاءم مع مفاهيم صندوق النقد الدولي، بخاصة خلال محاولات لاصلاح الممارسات المالية في اندونيسيا وتايلند وكوريا الجنوبية. ورغم جدية المتاعب المالية اليابانية، الا ان طوكيو والشعب الياباني لا يؤمنان بالنموذج الاقتصادي الاميركي.

والحقيقة ان اليابان وهي تتمنع عن التعهد باصلاحات، تعني ان قادتها لن يقدموا الا دعما خفيفا لصندوق النقد الدولي، وقد يرسلون بذلك اشارات متناقضة الى الدول الآسيوية الاخرى، فيما ستنتقل الازمة الى مرحلتها الثانية.

وهذا امر غير حميد، لان اليابان عضو قيادي في صندوق النقد.

فضلا عن ذلك، فان الجمود الاقتصادي الياباني يشير الى ان طوكيو لن تفعل الكثير لاحياء العافية في اوصال آسيا.

فاقتصادات هذه الاخيرة ستحاول الخروج من الازمة عبر زيادة صادراتها، وبوصفها ثاني اكبر اقتصاد في العالم، تستطيع اليابان ان تلعب دورا مفيدا في امتصاص جزء من هذه الصادرات، لكن هنا لب المشكلة: فاليابان تتبع الاستراتيجية نفسها التي تنتهجها دول جنوب شرق آسيا. وبدلا من استيعاب واردات اكبر، ستتحول اليابان الى التركيز على زيادة الصادرات الى الولايات المتحدة.

وهكذا، ورغم كل الخطب الرنانة عن الشراكة العالمية، تبدو اليابان مستعدة تماما لجعل الولايات المتحدة تتحمل اعباء الشفاء الآسيوي.

ان المضاعفات العالمية للضعف المالي الياباني، تتخطى المجال الاقتصادي، فاليابانيون مستغرقون الآن في مشاكلهم الداخلية، وليس لديهم سوى اهتمام ضئيل بالمشاكل في باقي انحاء آسيا، واليابان صمتت خلال الازمة الاخيرة مع العراق، طالبة ان يؤجل اي عمل عسكري الى ما بعد الالعاب الاولمبية الشتوية. وفي خضم الازمة الاقتصادية الكورية اختارت اليابان الضغط لتسوية نزاع صغير حول حقوق الصيد.

قبل سنوات قليلة، كانت اليابان غارقة في الاحاديث عن ضرورة لعبها دورا اكبر في العالم، وشنت الحكومة حملة لجعل طوكيو عضوا دائما في مجلس الامن.

لكن هذه الاحاديث تبددت هذه الايام.

ولذا، يجب على الولايات المتحدة ان تبلغ اليابان بوضوح عن عدم رضاها عما يجري، فردود طوكيو على شكاوى وزارة الخزانة الاميركية طيلة السنة الماضية، لا تعطي اي مؤشر يحفز على التفاؤل، ومع ذلك مثل هذا الضغط يجب ان يستمر.

لقد اكتشفت الولايات المتحدة انه من الصعب بذل الضغوط على طوكيو، لكن آن الاوان بالنسبة لواشنطن لان ترسل اشارات اكثر وضوحا في مجالات اخرى من علاقتها مع اليابان، تقول فيها انها لم تعد تعتبر اليابان شريكا عالميا.

ان هذا قد يبدو انه اسلوب ثقيل وغير مناسب في التعاطي مع ثاني اكبر اقتصاد في العالم، لكنه في ظل الظروف الراهنة قد يكون الطريقة الوحيدة لحمل اليابان على تغيير توجهاتها المدمرة لنا جميعا.

■ عن فورين افيرز ■
مايو - يونيو ٩٩٨

* عضو بارز في مؤسسة دراسات السياسة الخارجية في بروكينغز



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩/ ٦/ ١٩٩٨



لا حل لمشاكل اليابان.. الا بالانغلوساكسونية

هذه ايام بائسة بالنسبة لليابان، فثاني اكبر اقتصاد في العالم، دخل في مرحلة الركود، ورئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو انقلب بنسبة ١٨٠ درجة متخليا عن تعهداته بممارسة الحوار المالي، فضخ ٧٥ بليون جنيه استرليني الى الاقتصاد.

وكل هذه دلائل غير مشجعة، بخاصة وان العديد من المعلقين يعتقدون بان النمو هذا العام قد يكون صفرا، وبان اليابان ستعيش حالة جمود متواصلة.

ويعاني قطاع الشركات من الازمات نفسها، فثلاث من اكبر صانعي السيارات (مازدا، ميتسوبيشي ونيسان) لا تحصل اكثر من اكلاف رساميها، وشركات الطيران اليابانية اعلنت انها تتوقع ان تخسر نحو ٧٠ بليون ين، وشركات النفط والفولاذ تشهد تراجعات مستمرة في الانتاج.

لكن الحل قد يكون متوافرا: فبعض الشركات اليابانية بدأت بتبني الاساليب الانغلوساكسونية لتعزيز ارباحها وتدفق الرساميل النقدية اليها.

واذا ما تم تبني هذه الطرائق على نطاق واسع، فان ذلك سيغيّر بشكل جذري بنى وربحية قطاع الشركات، ويعيد للبلاد حظوظها الاقتصادية.

ويقول كين كلينفورت، وهو خبير استراتيجي يعمل في طوكيو: «ان العديد من النقاد الغربيين للنظام الياباني، جادلوا منذ أمد طويل بان اليابان لا تحتاج، إلا أن تكون اكثر انغلوساكسونية كي تتجنب المتاعب. ان هذه قد تبدو حصيلة صلفة، لكنها لا تغير من كونها حقيقة..».

ومع ذلك، هذه الاقتراحات تبدو مفاجئة. فإن اليابان كانت الامة التي عرفت العالم على مفهوم التحسينات المتواصلة، ودفعت الى حد الكمال الترتيبات الادارية، الامر الذي جعل العديد من الشركات اليابانية، ومنها تويوتا وهوندا وسوني، شركات عالمية حقيقية.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٦ / ١٩٩٨

بيد ان العديد من الشركات الاخرى غير فعالة بشكل مزعج، وتتم حمايتها من التنافسات الخارجية عبر الحكومة.

هذا اضافة الى ان الاقتصاد الياباني دخل الان في مرحلة ركود، فالعديد من ارصدة التقاعد، المثقلة بالعائدات الفقيرة من استثماراتها، افلست عمليا الان. والمصارف التي تواجه كميات كبيرة من الديون الفاسدة، منهمكة حاليا في قطع خطوط الاقراض.

وثمة دلائل على ان هذا الوضع الداكن، يحفز الشركات اليابانية الاكثر نشاطا وابداعا على احداث تغييرات جذرية فهي بعد ان عجزت عن الحصول على التمويل من المصارف، تجبر الان على التحول الى موارد اخرى للسيولة، سواء من سوق الكفالات او من سوق حملة الاسهم المالية.

وللمرة الاولى، بدات الشركات اليابانية تهتم بمصالح المستثمرين والدلائل على هذا التغيير كثيرة:

● خلال السنتين المنصرمتين، اعلنت نحو ٧٠ شركة يابانية عن خطط لمنح كبار الموظفين اسهما والمعروف بان العرف الذي يقول بان المدراء التنفيذيين يستطيعون مراكمة المال اذا ما ارتفعت حصص شركتهم، هو اقوى سلاح في الترسانة الانغلوساكسونية لضمان ملاحقة المدراء لمصالح حملة الاسهم بشكل فعّال.

قبل نهاية مارس اعلنت اكثر من ٢٧٠ شركة عن خطط لاعادة شراء حصصها، والعديد من الشركات الأخرى ستحذو حذوها، وسط تصفيق وحماسة حملة الاسهم.

● المدراء الذين لا يبلون بلاء حسنا، بدأوا يهددون بالطرد من وظائفهم. وهذا امر لا سابق له في اليابان.

ان هذه التغييرات، وغيرها، تتم الان على قدم وساق. لكن لا يجب ان نتوقع حدوث ثورة في هذا المجال بين ليلة وضحاها.

■ عن الفاينشال تايمز ■

* كاتب اقتصادي بريطاني



هاشيموتو يأمر بإعداد خطة تسوية الديون المصرفية المعدومة

بنك يابانى حكومى جديد يتولى إدارة أصول البنوك المتعثرة

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقى - أعلن ماسكونى موراكامى السكرتير العام للحزب الديمقراطى الليبرالى اليابانى الحاكم ان رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو كلف خبراء الحزب بالانتهاء من خطة لمعالجة ازمة الديون المعدومة التى يعانيها الاقتصاد اليابانى وذلك فى مهلة اقصاها الثانى من يوليو المقبل. وأوضح مسئول الحزب ان هاشيموتو قرر تقديم موعد الانتهاء من الخطة اسبوعا لمواجهة الوضع الاقتصادى الدقيق الذى تواجهه اليابان.

وتنص الخطة الجديدة على قيام «بنك مؤقت» تتولى السلطات المالية من خلاله تحديد البنوك المتعثرة واقالة مجالس ادارتها ووضع هذه البنوك تحت اشراف حكومى مؤقت ويتم تحويل صلاحية التصرف فى الديون المعدومة إلى مايعرف «ببنك التحصيل» الذى أعلن عن قيامه بالفعل ويتولى ادارة الأصول الخاصة بالبنوك المتعثرة لمحاولة تحصيل الديون الرديئة.

وسيتولى البنك الحكومى المؤقت الجديد تقديم قروض للشركات ذات المراكز الجيدة التى كانت تتعامل مع البنوك المتعثرة فى محاولة لانعاش أوضاعها.

وتصل قيمة الديون المعدومة التى يعانى منها القطاع المصرفى اليابانى إلى ٥٤٦ مليار دولار ووصفت بأنها أسوأ أزمة تهدد الاقتصاد اليابانى ككل.

ووصف اعلان سكرتير عام الحزب بأنه اثبات لجدية الحكومة اليابانية فى الوفاء بتعهداتها السابقة لاتخاذ كل التدابير اللازمة لاخراج الاقتصاد اليابانى من عثرته. واعتبرها المراقبون بادرة لرضوخ رئيس الوزراء للضغوط الدولية. وقد حذر الخبراء من خطورة استمرار التذبذب الراهن فى سعر صرف الين اليابانى، وأكدوا ضرورة رفع أسعار الفائدة كسبيل وحيد لتفادى تدهور أوسع نطاقا فى الأوضاع الاقتصادية لدول أسيا ككل.



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣٠ / ٦ / ١٩٩٨

قلق فى واشنطن من تراجع الين اليابانى وتحذير من أزمة أكبر فى العملات الآسيوية

طوكيو ـ محمد إبراهيم الدسوقى ـ عواصم اسيا ـ وكالات الأنباء: أعربت الولايات المتحدة من جديد عن قلقها إزاء عودة الين اليابانى إلى الانخفاض أمام الدولار فى الوقت الذى أشار فيه تقرير اقتصادى يابانى رسمى الى استمرار تدهور ثقة الشركات اليابانية فى اقتصاد البلاد الذى يعانى من حالة ركود، بينما أمرت حكومة كوريا الجنوبية خمسة بنوك جديدة أمس باغلاق أبوابها مما أدى الى حدوث توتر بين المسئولين والموظفين استدعت تدخل قوات البوليس.

وقال روبرت روبين وزير الخزانة الأمريكى الذى اجتمع مع مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا ونائبه أنور إبراهيم فى كوالالمبور أمس، انه يتعين على الدول الآسيوية تنفيذ اصلاحات حقيقية لمواجهة الأزمة المالية التى تعصف بها.

وقال روبين إن اليابان تقوم بجهود واضحة لاصلاح هيكل نظامها المالى، وأنه يجب دعم واحترام هذه الجهود من جانب المجتمع الدولى. وحذر روبين من حدوث تدهور جديد فى أزمة العملات الآسيوية إذا خفقت الدول الآسيوية من اجراءاتها المتشددة حاليا فيما يتعلق بالسياسات النقدية.

وقال التقرير ربع السنوى الذى يصدره البنك المركزى اليابانى ـ بنك أف جابات ـ أن نظرة التشاؤم بشأن مستقبل الاقتصاد اليابانى مازالت مسيطرة على الشركات اليابانية بسبب انخفاض الطلب المحلى وتراجع الصادرات الى الدول الآسيوية خاصة التى تواجه أزمة.

وسط انخفاض قياسي للين

اليابان تعترف بدخولها مرحلة الركود الاقتصادى للمرة الأولى منذ ٢٤ عاما

واشنطن تحذر الدول الآسيوية من حل مشكلاتها بإغراق السوق الأمريكية بصادراتها

طوكيو - من محمد إبراهيم الدسوقي - عواصم آسيا - وكالات الأنباء - تراجع الين اليابانى لمستوى قياسى جديد أمس هو الأقل منذ ثمانى سنوات حيث سجل ١٤٤.٦٥ ين للدولار مما أدى الى انخفاض حاد فى بورصات الدول الآسيوية الأخرى واضطراب فى التعاملات، فى الوقت الذى أعلنت فيه اليابان أمس رسميا أنها دخلت حالة ركود اقتصادى حاد بينما رفض البرلمان اليابانى محاولة أحزاب المعارضة حجب الثقة عن حكومة ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء.

وذكر المتعاملون فى بورصة طوكيو أمس أن الين انخفض لأدنى مستوى له منذ ثمانى سنوات ليسجل عند الاغلاق أمس ١٤٤.٦٥ ين مقابل الدولار بانخفاض مقداره ٢.٣٤ ين عن تعاملات أمس الأول فى طوكيو وعن تعاملات نيويورك التى سجلت ١٤٣.٧٩ ين للدولار.

وأشار المتعاملون الى ان التراجع الأخير للين اليابانى كان نتيجة للتصريحات التى أدلى بها روبرت روبن وزير الخزانة الأمريكى واستبعد فيها احتمالات بذل جهود دولية خاصة من جانب مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لدعم الين.

وكان روبن قد قال ان التدخل الرسمى فى أسواق العملات يمكن أن يكون مفيدا فى بعض الأحيان ويمكن أن يكون ضارا فى أحيان أخرى، وان يتعين ان يترك الأمر لقوى السوق، وطالب اليابان بضرورة اتخاذ أجراءات قوية لانعاش اقتصادها.

إلا أن روبن لم يستبعد احتمال تدخل الحكومة الأمريكية لدعم الين اليابانى.

الا أن المتعاملين فسروا تصريحاته على انه حتى تدخل الحكومة الأمريكية فى سوق النقد لن ينقذ الين من التراجع.

ويعتقد الخبراء أن النمو القوى للاقتصاد الأمريكى والضعف الواضح للاقتصاد اليابانى دفع بالدولار الى المزيد من الارتفاع على حساب الين.

كما حذر ريتشارد فيشر نائب وزير التجارة الأمريكى من ان بلاده لن تكون الملاذ الأخير للاقتصاديات المضطربة فى آسيا وطالب اليابان باصلاح اقتصادها وفتح أسواقها لانقاذ اقتصاديات دول المنطقة الأخرى.

وقال فيشر ان الولايات المتحدة قلقة بشأن التأثيرات المحتملة للأزمة الاقتصادية فى آسيا خاصة اليابان. وحذر من قيام اليابان أو أى دولة آسيوية أخرى بمحاولة حل أزمتها الاقتصادية على حساب الولايات المتحدة وان تعتبر السوق الأمريكية الملاذ الأخير لها وتقوم باغراقها بالصادرات.

وقال فيشر ان واشنطن لديها حدود سياسية للتسامح وانه يتعين ان تتأكد من أن الخلل التجارى لن يصبح كبيرا جدا خاصة ان لليابان فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة.

وذكرت وكالة التخطيط الاقتصادى اليابانية أمس - أن الاقتصاد اليابانى حقق معدل نمو بالسالب خلال العام المالى الماضى وذلك لأول مرة منذ عقدين. وقالت الوكالة ان اجمالى الناتج القومى - المحلى - للعام المالى المنتهى فى شهر مارس الماضى انخفض بنسبة ٠.٧٪، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٧٤.

ويشير الاقتصاديون الى أن صفقة تنشيط الاقتصاد التى تعتزم حكومة هاشيموتو طرحها وتبلغ قيمتها نحو ١٦.٦ تريليون ين - حوالى ١١٦ مليار دولار - سوف تساعد الاقتصاد اليابانى على نحو ما، إلا أن اليابان لا تبدى أى اشارات لاعتزامها اتخاذ اجراءات قوية لدعم اقتصادها وعملتها.

وقد انخفض العديد من العملات والبورصات الاسيوية أمس بسبب تراجع الين اليابانى، ففى سول انخفض مؤشر بورصة سول بنحو ١.٨٪ وهو الادنى له منذ يناير ١٩٨٧.

وفى تايوان اغلقت البورصة على أكبر انخفاض لها منذ سبع سنوات، كذلك انخفض مؤشر بورصة كوالالمبور بماليزيا بنحو ٢.٢٪ كما انخفض الدولار السنغافورى لأدنى مستوى له منذ خمسة أشهر أمام الدولار الأمريكى.

في الأسبوع الماضي ثارت ضجة في الأوساط الاقتصادية العالمية حول الأزمة الاقتصادية في اليابان إذ وصل سعر الدولار إلى أكثر من ١٤٠ يناً بعد أن كان السعر لا يتعدى ٩٠ يناً في السنوات الأخيرة.

وقد أدت بعض الشواهد للمبالغة في تقدير الأزمة إلى حد ما فقد أعلن رئيس وزراء اليابان ريونارو هاشيموتو أن الاقتصاد الياباني يمر بأسوأ مرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كما أكد رئيس شركة «سوني» إن الاقتصاد الياباني على حافة الانهيار، وهو التصريح الذي سبب قلقاً كبيراً في الأسواق العالمية. وأيضاً عكست حالات الانتحار المتكررة لرؤساء الشركات المالية عدم القدرة على التعامل مع الموقف الاقتصادي.

استطلعت الأهالي آراء الخبراء الاقتصاديين في مصر لتعرف حجم الأزمة وآثارها على الاقتصاد العالمي.

أزمة الين الياباني «أنفلونزا آسيوية» وأمريكا تعمل بطريقة مصائب قوم!

كتبت راشدة رجب: أكد الخبير الاقتصادي الدولي د. إسماعيل صبري عبد الله أنها مجرد ضجة إعلامية حول حالة من الركود من الطبيعي أن تحدث لاقتصاد رأسمالي كبير كاقتصاد اليابان. وقد شبه د. إسماعيل الاقتصاد الياباني «بأنفلونزا» تصيب شخصاً سليم الجسد.

ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد الوضع في اليابان على أنه حالة ركود أو إبطاء في النمو يمكن أن تستمر عدة سنوات. ويرجع د. عبد الفضيل أسبابها إلى الخلل في القطاع المالي الياباني؛ حيث ترتفع الأسعار نتيجة المضاربات العالمية في الأسهم والعقارات والمضاربات على الين، وهو ما جعل الأزمة تتفاقم.

كما أن أزمة النمور الآسيوية تؤثر على صادرات واستثمارات اليابان ودورها الرائد، ثم دخول الصين كمنافس في آسيا حيث تكلفة العمل والأجور قليلة.

ويعلق د. الفونس عزيز على الأثر المتبادل للأزمة فيؤكد أن الاقتصاديات الآسيوية التي كانت تعتمد على اليابان ستزيد مشكلتها مع الأزمة اليابانية. وعن رد فعل الولايات المتحدة والدول الأوروبية يؤكد أن تلك الحالة تتماشى مع مصالحها ويضرب مثلاً بالتدخل المحدود للولايات المتحدة في محاولة لحقن قيمة الدولار أمام الين وهو التدخل الذي أسفر عن انخفاض لـ ١٣٦ يناً ثم ارتفاعه إلى ١٤٠ يناً مرة أخرى. ويرى أن تلك الدول سوف تسعى لشراء الأصول اليابانية لديها، مثلما فعلت بشراء الشركات في دول النمور الآسيوية ببلايين الدولارات في الشهور الأخيرة بعد أزمتها. كما رصد د. الفونس محاولة الولايات المتحدة انتهاز فرصة ضعف الاقتصاد الياباني لاكتساب أرض في السوق الصيني الواسع على حساب المصالح اليابانية.

ويلاحظ د. عبد الفضيل أن انهيار الاقتصاد الياباني في ظل نظام العولمة سيؤثر سلباً على اقتصاديات أوروبا والولايات المتحدة وهو في رأيه لا يعكس تناقضاً إذ يشبه الأمر بمباراة مصارعة يتدخل فيها الحكم (وهو هنا الولايات المتحدة) عند اللزوم لإنقاذ المغلوب ولو جزئياً.

ويتفق د. عزيز مع د. إسماعيل صبري عبد الله في ضرورة تنشيط الطلب الداخلي في اليابان التي وصل فائض تصديرها أمام الولايات المتحدة إلى ١٢٠ مليار دولار كما يؤكد د. عبد الله.

ولهذا فإن الحل الوحيد هو معالجة مشكلة الادخار لدى الشعب الياباني ليقبل على الاستهلاك ويتيح من جانب آخر إصلاح النظام المالي.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٨

استقرار معدل البطالة في اليابان في أيار

كلينتون: الانتعاش الاقتصادي في آسيا يعتمد على استئناف النمو في اليابان

■ شنغهاي - رويترز - قال الرئيس الاميركي بيل كلينتون امس ان الانتعاش في آسيا يعتمد على جهود اليابان لاستئناف نمو اقتصادها.

وقال كلينتون خلال برنامج اذاعي في شنغهاي العاصمة المالية للصين ان تقديم اقتراح قوي لحل قضية الديون المتعثرة للبنوك اليابانية سيساعد في استعادة ثقة المستثمرين واستئناف النمو في اليابان.

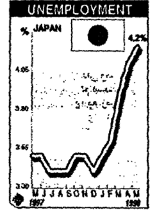
وأضاف: «سيخفف من الضغط على الصين ويمكن ان نرى نموا اقتصاديا من جديد في اليابان والدول الاخرى».

وكرر كلينتون قوله ان الصين لعبت دوراً مهماً في تعزيز الثقة وسط ازمة اسيا المالية ووصف بكين بانها «قوة من اجل الاستقرار».

وقال: «اعتقد ان الصين احسنت صنعا بحفاظها على استقرار عملتها».

وفي بانكوك قال وزير الخزانة الاميركي روبرت روبن امس ان الاقتصاد الياباني هام لانتعاش بقية الدول الاسيوية.

واضاف روبن: «ان انظار العالم تتركز الان على معالجة اليابان المشاكل المصرفية بشكل فعال بما يتيح استعادة ثقة الاسواق».



من ناحية ثانية، قالت الحكومة اليابانية امس الثلثاء ان معدل البطالة في اليابان ظل عند مستوى قياسي مرتفع بلغ ٤,١ في المئة في أيار (مايو) الماضي في حين اشارت بيانات اخرى الى انه من المرجح ان يواصل الارتفاع.

ولم يتغير معدل البطالة عن مستواه في نيسان وهو يبعث على بعض الارتياح بعد ان سجل قفزات حادة على مدى الاشهر الثلاثة السابقة لكن عدد العاطلين زاد الى ٢,٩٣ مليون وهو اعلى مستوى وفقا للبيانات الحكومية منذ عام ١٩٥٣.

وسجل معدل البطالة بين الرجال مستوى مرتفعاً جديداً، اذ ارتفع الى ٤,٣ في المئة من ٤,٢ في المئة في نيسان على رغم ان معدل البطالة بين النساء تراجع الى ٣,٩ في المئة من اربعة في المئة.

وقال مسؤول في وكالة الادارة والتنسيق الحكومية التي اعلنت الارقام: «اوضاع التوظيف قاسية وهذه القسوة من المرجح ان تستمر في الوقت الحالي».

وعلى رغم ان معدل البطالة في اليابان ما زال منخفضاً اذا ما قورن بدول اخرى كثيرة، الا ان صعوده السريع من ٣,٥ في المئة في بداية السنة يثير انزعاجاً في بلد لم يكن معظم سكانه يساورهم ادنى قلق في وظيفة مضمونة.

ويقول خبراء اقتصاديون ان ركوداً اقتصادياً تضمن سلسلة افلاسات للشركات بدات اواخر العام الماضي يلقي بظلال قوية على سوق العمالة واحتمالات اي انتعاش قوي في انفاق المستهلكين.

وهم يقولون ايضا ان معدل البطالة سيواصل الارتفاع ويتوقع كثيرون منهم ان يصل الى مستويات تقترب من خمسة في المئة بحلول نهاية السنة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٧/١٩٩٨

صندوق النقد الدولى يناشد اليابان دعم اقتصادها حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادى فى شرق آسيا

طوكيو - من مكتب الأهرام - واشنطن - ر - أعلن صندوق النقد الدولى أمس ان ضعف الاقتصاد اليابانى أدى إلى تعميق واطالة أمد الأزمة المالية فى آسيا أكثر مما توقع الخبراء، وذلك فى الوقت الذى حافظت فيه معدلات البطالة فى اليابان على ارتفاعها للشهر الثانى على التوالى خلال شهر مايو الماضى.

وقال ستانلى فيشر النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولى ان قدرة اليابان على استعادة نموها الاقتصادى والخروج من حالة الركود الحالية وانقاذ قطاعها المصرفى يعد أحد العوامل الرئيسية للاستقرار الاقتصادى فى منطقة شرق أسيا.

وطلب رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو من بعض مسئولى حكومته والحزب الليبرالى الديمقراطى دراسة اقامة بنك حكومى يتولى بشكل مؤقت الاشراف على أنشطة البنوك المهددة بالافلاس والاستمرار فى تقديم القروض لكبار عملاء هذه البنوك من الشركات وذلك فى اطار جهود حكومته للتخلص من مشكلة الديون المعدومة أو السيئة التى تقدر بحوالى ٥٦٠ مليار دولار وذلك على غرار النظام الذى اتبعته أمريكا.





كيرينكو فى طوكيو يطلب المساعدات الاقتصادية لروسيا

آعلن فى طوكيو امس أن سيرجى كيرينكو رئيس وزراء روسيا سيقوم بزيارة لليابان فى منتصف الشهر الجارى لاجراء محادثات حول المساعدات الاقتصادية اليابانية وعقد معاهدة سلام.

يلتقى كيرينكو مع ريوتارتو هاشيموتو رئيس الوزراء ووزير خارجيتها تتركز المحادثات السياسية حول الخلاف على جزر الكوريل التى احتلتها روسيا فى نهاية الحرب العالمية الثانية وتطالب بها اليابان..



درس من اليابان.. اليسار ينهض

بادر المصرفان الأمريكي والياباني إلى التدخل لإنقاذ «الين» قبل يومين إذ يهدد انهياره المتواصل بأزمة جديدة في آسيا.

وكانت اليابان قد دخلت في الشهور الأخيرة في أزمة عميقة يبرز على السطح الآن طابعها الاقتصادي، ونشرت الأهالي في العدد قبل الماضي تقريرا عن فقد «الين» لـ٨٠٪ من قيمته أمام الدولار، وكان ذلك هو التأثير المباشر للأزمة الآسيوية العاصفة التي انتهت بالإطاحة بالدكتاتور «سوهارتو» في أندونيسيا الشهر الماضي.

وطلبت بعض المؤسسات المالية الدولية إلى الحكومة اليابانية بعد أن لاحت بوادر الانهيار أن تسارع إلى زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب، بينما يقوم وزير الخزانة الأمريكي بزيارة قريبة إلى طوكيو لدراسة الوضع خوفا من انتقال عدوى الأزمة العنيفة إلى الاقتصاد الأمريكي.

وقد أخذ الجانب الاجتماعي للأزمة يتجلى في شكل زيادة البطالة والإفلاسات، بينما تندلع الاحتجاجات العمالية ضد قانون عمل موحد جديد تعده الحكومة، وتتزايد حالات الانتحار بين كبار السن العاجزين عن مواصلة العيش وبين رجال الأعمال المدينين الذين أفلسوا، وبين الأفراد الوحيدين رجالا ونساء، وتزداد معدلات الموت بسبب الإجهاد في العمل.

وما لانعرفه نحن في مصر والوطن العربي هو أنه في ظل هذا التقلب المترتب على الأزمة أخذ دور الحزب الشيوعي يتزايد بينما يتسع نفوذه في أوساط الطبقات الشعبية وحتى الوسطى الشيئ الذي يتعمد الإعلام العالمي تهميشه بل اغفاله وتسيطر الشركات الأمريكية على ٦٥٪ من وسائل الإعلام في العالم.

وللحزب الشيوعي الياباني تاريخ حافل بالتضحيات والمآثر وقد صمد الحزب خلال خمسة وسبعين عاما قضى أغلبها ملاحقا وتعرض أعضاؤه وحلفاؤه للقمع والتنكيل، كما عرف فترات ازدهار ونفوذ واسع في النقابات والحركة الشعبية والاجتماعية مما أصاب الرأسمالية اليابانية المتحالفة مع أمريكا بالذعر، وجعلها تستدعي ترسانتها المجرية المعادية للحريات ضد أعضائه من اتهام بالعمالة لموسكو إلى سلسلة محاكمات وصولا للسجون والمعتقلات والقتل، وذلك بالرغم من الموقف النقدي المعلن ضد بعض سياسات الاتحاد السوفيتي السابق. فقد انتقد الحزب الشيوعي البيروقراطية الحزبية هناك ونزعات الهيمنة السوفيتية نقداً شاملا.

وربما كان هذا الموقف المتماسك واحدا من أسباب عديدة أدت إلى مواصلة الحزب لطريقه بل وصعوده بالرغم من انهيار المعسكر الاشتراكي الذي أصاب كثيراً من الأحزاب بصدمات أدت إلى انتكاسها على كل المستويات وتراجعها عن الدفاع عن الاشتراكية واختيارها كهدف أصيل.

وهكذا حافظ الحزب في أحلك الظروف المحلية والعالمية على مبادئه ومنطلقاته الفلسفية والسياسية وعمق في كل الحالات علاقاته بالجماعات القاعدية وبالشعب الياباني والطبقة العاملة على نحو خاص كما نجح في بناء سمعته الناصعة كحزب نظيف مقارنة بتورط غالبية الأحزاب البورجوازية من الفساد المالي والعلاقات مع الشركات الكبيرة. وأسفر هذا كله عن صعوده البطئ مؤخراً إذ حصل على ٧ر٣٦ مليون صوت في الانتخابات العامة الأخيرة سنة ١٩٩٦، وهو مايوازي ٨٠ر١٣٪ من الأصوات و٤٠٪ من أصوات الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم رغم أن الحكمة سارعت بإدخال نظام المقعد الفردي بدلا من القائمة وهو ما انتقده الحزب باعتباره إجراء فاشيا قصد به استبعاد الحزب الشيوعي الذي أخذ بالرغم من ذلك ينمو ليصبح محورا للمعارضة ومرتكزا لها والقطب المواجه للحكم. بعد أن كان قد احتل المكانة الثانية بعد الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية، وفي مجلس مدينة طوكيو في نهاية١٩٩٧.

وتشهد الحياة السياسية في اليابان اتجاها متزايدا لدى أحزاب المعارضة لتأييد الحكم مما حدا ببعض المحللين إلى القول أن كل الأحزاب اليابانية قد جرى استيعابها من الحزب الحاكم ما عدا الشيوعيين، والذين يقولون هم أنفسهم إن جزءاً كبيراً من الأصوات التي حصلوا عليها من كل الانتخابات الأخيرة تباعا هم مستقلون ربما لايؤيدون تماما منطلقات الحزب لكنهم يرفضون منح أصواتهم للحزب الحاكم الموزع على عدة أحزاب حيث ارتفع شعار يعبر عن الوضع الجديد هو: كلها أحزاب حاكمة، حين أخذت هذه الأحزاب تصوت في البرلمان وفي المجالس المحلية لصالح السياسات الحكومية، حتى أن الحزب الليبرالي الديمقراطي كان يحظى بتأييد البرلمان لسياسات لم يكن يتصور من قبل أن بوسعه جمع التأييد لها بهذه السهولة نتيجة تقاسم المصالح بينه وبين الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان. والتي أخذت تعبر عن دهشتها الشديدة في افتتاحيات صحفها لأن الجمهور الياباني الذي كان معبأ



بالتحيزات ومملوءا بالشكوك والحذر من الشيوعيين قد أخذ يتعامل معهم ويلجأ إليهم ويصوت لهم وكأنهم «حزب عادى».

وقدم الحزب الشيوعى لليابانيين خطة من ثلاث نقاط لاتدعو للاشتراكية الآن وإنما تتطلع إلى إخراج البلاد من أزمتها، ولكنه لم يعد اليابانيين بأن الطريق لإنجازها سوف يكون مفروشا بالورود لأن الانتصار مرهون بكفاحهم وتضحياتهم من أجل يابان مستقلة عن الإرادة الأمريكية وغير نووية وغير منحازة يكون بوسعها إلغاء الاتفاقية الأمنية مع أمريكا حتى تكون قادرة على الإسهام فى صيانة سلام العالم وإنشاء علاقات صداقة تنهض على قدم المساواة بينها وبين أمريكا ودول آسيا.

٢- دفع رأس المال التى لاضوابط لها الآن لتقوم بمسئولياتها الاجتماعية واعتماد مقياس للتنمية الاقتصادية يحدده مدى ارتفاع مستوى المعيشة خاصة للطبقات الشعبية.

٣- أن تتكاتف كل القوى الديمقراطية لهزيمة الاتجاه الذى يزداد قوة لدى الدوائر الحاكمة لتغيير الدستور وانعاش العسكرية اليابانية حتى يستطيع الشعب أن يبنى وطنا تزدهر فيه الديمقراطية من كل جوانبها ويحظى الإنسان بالاحترام باعتباره إنسانا.

وتتأسس دعوة الحزب الشيوعى على إلغاء الاتفاقية الأمنية مع أمريكا والتى أنشأت الولايات المتحدة بمقتضاها شبكة من القواعد العسكرية فى اليابان - تتأسس على شعور شعبى عارم بأن عدوانا أمريكيا على الاستقلال والكرامة الوطنية يقع كل يوم على الشعب اليابانى من جهة، ثم تؤكد على العوامل الاقتصادية من جهة أخرى إذ أن الرواتب التي تدفعها حكومة اليابان للعاملين فى هذه القواعد وصلت إلى مليار دولار عام ١٩٩٨.

وقد شن الحزب الشيوعى اليابانى حملة واسعة لتحويل خطته ذات النقاط الثلاث إلى برنامج عملى فى كل الميادين وتعبئة أوسع القطاعات من أجل دعمها.

وفى حين رصدت الحكومة ماقيمته ١٢٤مليار دولار قبل شهور لإنعاش اقتصاد البلاد مطالبة بزيادة الإنفاق على الاتصالات والبحث العلمى والتكنولوجيا مع استغلال مدخرات صندوق البريد (أموال الفقراء) لدعم الأسواق المالية فإن الخطة لم تتضمن أى خفض على ضرائب الدخل كما كان مأمولا من قبل النقابات والأحزاب التقدمية والمنظمات الشعبية وأخذت الأخيرة تنظم صفوفها وتشن نضالا عاما فنظمت لجنة الكفاح المشترك بقيادة الاتحاد (العام لنقابات العمال مسيرة شارك فيها ٤٥٠ الف عامل من كل انحاء اليابان سميت «بهجوم الربيع» وقام وفد من المسيرة بزيارة رئيس الوزراء مقدمين مشروعات خطط تساعد الاقتصاد اليابانى على التعافى دون أن يتم ذلك على حساب ملايين العاملين، إذ أن كل خطط الحكومة استهدفت أساسا انعاش الشركات الكبيرة من الأموال التى اقتطعتها من ميزانيات الرعاية الاجتماعية

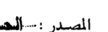


●●●

قبل خمس سنوات، بث التليفزيون المصرى لأول مرة مسلسلا يابانيا شهيرا للغاية باسم «أوشين»، و«أوشين» هى بطلة المسلسل التي جاءت من أسرة ريفية فقيرة عاش أبناؤها جائعين وماتت أختها بالسل الذى كان منتشرا بين العاملات والعاملين الفقراء فى صناعة النسيج البدائية وعملت «أوشين» خادمة فى بيوت الأغنياء ومربية لأبنائهم وفلاحة تكدح فى الأرض مقابل أكلها. وفى بدء شبابها التقت «أوشين» بمناضل شيوعى وأحبته وأحبها لكن ملابسات كثيرة حالت بين حبهما، أولها أنه كان عرضة لملاحقة الشرطة وقضى فى السجن أعواما تعرض فيها للتعذيب. ولكنهما كبرا وأصبحا بعد ذلك صديقين بعد أن تحول كل منهما إلى مالك كبير، وبعد أن اختفى تماما خط الكفاح الشعبى التقدمى ليتحول إلى خط الكفاح الفردى من أجل بناء الثروة وتنميتها.

وتعلق الجمهور المصرى وربما فى العالم كله بـ«أوشين» العصامية الكادحة الجميلة الصبورة ونسى مع تطور الدراما ذلك الاحتمال الآخر الذى ما أن بزغ فى أفق المسلسل مبشرا بأن يكون هو الخط الرئيسى إلا واختفى كما اختفى معه أيضاً احتمال تشكلها الآخر كبطلة ومناضلة نقابية وسياسية تقدمية فإذا كان صناع المسلسل قد قصدوا تماما تجميل نموذج العصامى الرأسمالى وإخفاء وجه المناضل التقدمى باعتباره خطأ صغيرا عارضا فى حياة البطلة فإن واقع اليابان الآن يقدم الوجه الآخر لتلك البلاد البطلة، إنه وجه العمل الحر والتقدمى ضد توحش رأس المال ومن أجل حياة جديرة بالإنسان وهو درس لكثيرين ممن فقدوا الثقة فى مستقبل الاشتراكية ومنهجها وأسسها وتصوروا أنها إذا ابتعدت كهدف أصبحت مستحيلة.



المصدر : الحيـــــاة 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

اجمالي الديون المعدومة يصل الى ٧٢٠ بليون دولار

اليابان تعلن خطة لاصلاح القطاع المصرفي

■ طوكيو، لندن - «الحياة»، ا ف ب، رويترز - اعلنت اليابان امس خطة واسعة لاصلاح قطاعها المصرفي تنص على ضخ رؤوس الاموال العامة لمساعدة المصارف المهددة بالافلاس.

وتقضي الخطة بتاسيس «مصارف تسوية» تكلف تصفية ديون المصارف المعدومة التي تخنق القطاع المصرفي الياباني وتشل ثاني اكبر اقتصاد في العالم.

وفي خطوة كبيرة تجاه حل مشكلة الديون المعدومة ستوضع المصارف المتعثرة مؤقتاً تحت وصاية ادارة عامة قبل تصفيتها في حين تتولى مصارف التسوية العامة الجديدة، التي اسست تحت مظلة مؤسسة «هيسي فاينانشال رستوريشن كورب» ادارة قروضها العاملة.

وقال بيان مشترك للحكومة والحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم الذي يراسه رئيس الوزراء رايوتارو هاشيموتو: «سنخلق آلية توضع من خلالها المصارف تحت المراقبة العامة حين تصبح مهددة بالافلاس». وقال ماساهورو هينو رئيس الوكالة اليابانية للاشراف المالي في مؤتمر صحافي انه سيجري تدقيقاً على المصارف الـ ١٩ الاولى في البلاد لتقويم حجم ديونها المعدومة.

وقال وزير المال هيكارو ماتسوناغا ان «آلية مصارف التسوية التي وضعت بامر من رئيس الحكومة ستسمح بحماية المودعين وضمان استقرار النظام المالي والسيطرة بسرعة على الازمة المالية».

ولا تزال الخطة التي طرحتها حكومة رئيس الوزراء رايوتارو هاشيموتو تحتاج لموافقة البرلمان الياباني.

واعترفت المصارف الـ١٩ الاولى في اليابان بوجود نحو ٢٢ تريليون ين (١٦٠ بليون دولار) من الديون المعدومة حتى آذار (مارس) الماضي في نهاية السنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨.

وقالت وزارة المال ان قيمة هذه الديون تبلغ في الواقع ٧٧ تريليون ين (٥٦٠ بليون دولار) اذا اخذت في الاعتبار كل المؤسسات المالية في البلاد بما فيها المؤسسات التعاونية للاقراض والمصارف الزراعية.

ويقدر بعض الاقتصاديين المبلغ الاجمالي الحقيقي بنحو مئة تريليون ين (٧٢٠ بليون دولار). ونجمت هذه الديون الموروثة من مرحلة فورة المضاربات في العقارات والبورصة في الثمانينات.

وقامت المصارف اليابانية التي كانت اكبر مصارف العالم حينذاك باقراض الشركات والمضاربين من دون التفكير في قابليتهم للتسديد، مكتفية بضمانات على شكل ممتلكات عقارية وفي البورصة. ولكن عندما انفجرت «فقاعة» اقتصاد الثمانينات منذ ثمانية اعوام، بمبادرة من الحكومة اليابانية التي شعرت بقرب حدوث ازمة، انهارت البورصة والعقارات فجاة مما جعل آلاف المدينين عاجزين عن تسديد ديونهم.

وفي سوق طوكيو امس، سجلت اسعار الاسهم ارتفاعاً محدوداً مواصلة ارتفاعاتها المتواصلة على مدى سبع جلسات تعامل، وسط آمال بان تنجح خطط الحكومة في انعاش الاقتصاد الياباني.

وارتفع مؤشر «نيكاي» للاسهم اليابانية الى ١٦٤٧١,٥٨ نقطة بزيادة ١٠٨,٦٩ نقطة على سعر الاقفال يوم اول من امس.

وتراجع الين الياباني مقابل الدولار في اسواق طوكيو واوروبا الى ادنى من ١٤٠ ينا للدولار ادنى من امس بعد اعلان خطة انقاذ المصارف المهددة بالافلاس.

وبدا الين هبوطه من نحو ١٣٨ ينا للدولار في طوكيو بعد ان كشف وزير المال الياباني تفاصيل الاصلاحات التي جاءت متماشية مع توقعات السوق. وبلغ الدولار في سوق لندن ١٣٨,٨٣ ين و١,٨١٧٥ مارك مقابل ١٣٨,٧ ين و١,٨١٧٣ مارك في أواخر التعاملات الاوروبية يوم أول من امس.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القبس

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٨

أصداء الكساد الياباني

تتردد في المنطقة

دول الخليج تصدر نفطا بقيمة ٣٠ بليون دولار سنويا لليابان

توقع زيادة الواردات بسبب تراجع الين مع مطلع السنة المقبلة

ما زالت انباء انهيار الين الياباني تسيطر على اهتمام العالم شرقا وغربا ترقبا وحذرا من الآثار الاقتصادية المتوقع حدوثها نتيجة لتلك الهزة التي ضربت بعنف اركان احد اقوى الاقتصادات العالمية.

وقد تضاربت توقعات الخبراء والمصرفيين بشان مستقبل الأزمة الحالية التي تمر بها العملة اليابانية واثرها على الاقتصاد العربي بشكل عام، ففي حين يرى البعض ان الاقتصاد الياباني القومي قادر على تجاوزها بسرعة، اكد آخرون ان انهيار الين بالعوامل المصاحبة له ادخل اليابان بالفعل الى دائرة الأزمة المالية التي تفجرت في جنوب شرق آسيا في شهر يونيو من العام الماضي.

وفيما يتعلق بتاثير تدهور الين على الميزان التجاري بين اليابان وباقي الدول الآسيوية من ناحية، وبعض دول الشرق الاوسط من ناحية اخرى، اجمع الخبراء على توقع اتساع العجز الحالي في الميزان التجاري للمجموعة الاخيرة من الدول نظرا لزيادة قيمة عملاتها المرتبطة في اغلبها بالدولار مقابل الين الياباني وعملات دول الشرق الاقصى.

زيادة الواردات

ويتوقع المحللون زيادة كبيرة في حجم الواردات من اليابان ودول شرق آسيا خلال الفترة المقبلة في ضوء تدهور عملاتها والمزايا والتيسيرات الضخمة التي تمنحها للمستوردين للتغلب على مشكلة نقص العملات الأجنبية هناك. وكانت العملة اليابانية قد ترنحت تماما وبشكل مفاجئ في الاسواق الدولية خلال الايام الاخيرة مما ادى لاضطراب اسواق الاسهم والعملات في جميع انحاء العالم، حيث وصل الين الى ادنى مستوى له منذ ثمانية اعوام وصعد الدولار الى ١٤٦ ينا وهو اعلى مستوى يصل اليه منذ اغسطس عام ٩٠.

والواقع فقد شهدت اسعار صرف الدولار امام الين تارجحا كبيرا في الاعوام الماضية من العقد الجاري، حيث دار متوسط سعر الدولار عند ١٢٤ ينا عام ٩٢، ثم تراجع الى ١٠٥ ينات في العام التالي، وواصل تراجعه الى مستوى ٩٦ ينا عام ٩٤، وسجل ادنى مستوياته في منتصف عام ٩٥ عندما بلغ ٨٠ ينا، ثم عاد الى الارتفاع التدريجي بعد ذلك وبلغ مطلع ٩٦ نحو ١٠٠ ين، وفي العام التالي بلغ ١١٥ ينا وسرعان ما واصل ارتفاعه ليبلغ ١٣٠ ينا مطلع السنة الجارية، الى ان وصل الدولار الى اعلى مستوياته امام الين الاسبوع الماضي.

أعلى احتياطي نقدي

ويرى بعض المحللين ان الاقتصاد الياباني الذي يستند الى اعلى احتياطي نقدي في العالم (اكثر من ٧٠٠ بليون دولار)، والذي يعد المانح الاكبر للمعونات الخارجية في العالم فضلا عن كونه اكبر مقرض عالمي، ويملك رصيدا ضخما من الاستثمارات الخارجية يقدر بنحو ٨٠٠ بليون دولار، يستطيع تجاوز الازمة بسرعة، ويسترد قيمته الحقيقية.

وكان الاقتصاد الياباني قد تراجع في الربع الاخير من العام الماضي بنسبة ١.٥ بالمائة وبذلك انطبقت عليه معايير الكساد المتعارف عليها دوليا، وهي حدوث انكماش في الاقتصاد في ربعين متعاقبين، واشارت البيانات الاقتصادية الى انخفاض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٧ بالمائة في السنة المالية ٩٨/٩٧ وهي المرة الاولى التي يدخل فيها الاقتصاد الياباني في كساد منذ عام ٧٤.

أسباب الانخفاض

ويحدد المحللون عدة اسباب لانخفاض الين، منها تدفق اموال المستثمرين على شراء الدولار باعتباره ملاذا آمنا في اعقاب التفجيرات النووية الهندية والباكستانية الاخيرة.

وايضا الأزمة الاقتصادية والانهيارات المالية في آسيا بصفة عامة والتي لعبت [illegible] الاقتصاد الياباني، وانخفاض [illegible] الين نظرا لان ثلث صادرات اليابان تتجه الى اسواق جنوب شرق آسيا، وسبب آخر يتمثل في الأزمة المالية داخل اليابان ذاتها، حيث لعبت البنوك دورا كبيرا في صنع ازمة الين بتوسعها في اقراض المشروعات العقارية ومشروعات البناء وعندما هبطت اسعار العقارات عجز اصحاب المشروعات العقارية عن سداد القروض واهتز النظام المصرفي الياباني بشدة، وتقدر قيمة القروض الرديئة المشكوك في تحصيلها بمقدار ٥٣٠ بليون دولار.

اضف الى هذا ان ارتفاع معدلات البطالة بشكل قياسي الى ٤.١ بالمائة في ابريل الماضي، مقابل ٣.٩ بالمائة في مارس- فيما يعتبر اعلى ارتفاع منذ عام ٥٣ وانخفاض مبيعات التجزئة بنسبة ٥ بالمائة خلال ابريل، اديا الى تراكم المخزون لدى الشركات وتباطؤ دورة الانتاج ورأس المال.

وقد اتفقت كل من اليابان والولايات المتحدة للعمل معا على وقف الهبوط في الين، وتدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي الاميركي (المركزي الاميركي) بائعا للدولار بسعر ١٣٨.٦٠ ينا، بما



خفض الدولار الى مستوى ١٣٨ ينا مقابل ١٤٤.٠٩ يوم الثلاثاء (١٦ يونيو الجاري)، وقدرت مصادر اميركية، ان الولايات المتحدة قد انفقت في هذه العملية نحو بليوني دولار.

وقامت اليابان من جانبها بتبني ميزانية خاصة قيمتها ٤٦٥٠ بليون ين (٣٣ بليون دولار) تهدف الى انعاش الاقتصاد، وتسمح هذه الموازنة حال اقرارها لطوكيو بالبدء في جمع الاموال المتبقية المطلوبة لتمويل مشروع كبير للانعاش الاقتصادي بقيمة ١٦٦٠٠ بليون ين (١١٦ بليون دولار) قدمته منذ شهرين وتاخر تطبيقه، وبات في مستطاع اليابان اصدار سندات خزينة بقيمة ٦١٠٠ بليون ين لاستخدامها في اعادة ضرائب الى اليابانيين بقيمة اجمالية تصل الى ٤٠٠٠ بليون.

وقد رحب منتدى الدول المطلة على المحيط الهادي (الابيك) بالتدخل الاميركي الياباني، وحض اليابان على الالتزام بخطة شاملة للاصلاح.

هل من ايجابيات

رغم ما يتوقعه البعض حول مكاسب تجنيها اليابان من انخفاض قيمة الين، تشير دراسة اصدرتها نشرة «اكسفورد اناليتكا» الاسبوعية المتخصصة في التوقعات الاقتصادية، ان هذا الانخفاض يجب ان يدرس في اطار تاثيره على بقية شرق اسيا، والتاثيرات العكسية على اليابان، خاصة وان هناك خوفا مستشريا من ان رخص الصادرات اليابانية سيدمر القدرة التنافسية للمصدرين الآسيويين المنافسين، الا ان الدراسة ترى ان هذه التوقعات مفرطة في التشاؤم نظرا لما يلي:

١ - ان السنة الماضية شهدت انخفاضا ملموسا في قيمة عملات شرق آسيا باستثناء الدولار في هونغ كونغ وتايوان الصين، ولدى النظر الى الهبوط الحالي لقيمة عملات شرق آسيا بمنظور بعيد الأمد، فان ذلك لا يمثل استجابة لهبوط الين، بل ميلا متصلا للتكيف بتاثير اسعار صرف سابقة عالية جدا ازاء الدولار، ويمكن القول هنا ايضا ان التوازن الجديد يصاغ حاليا مع الين وتلك العملات التي تندرج في نطاق دائرة النفوذ الاقتصادي الياباني المباشر.

٢ - ان الهياكل التجارية لمعظم دول شرق آسيا متكاملة أكثر منها متنافسة مع هياكل اليابان، وتقوم وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان بدراسات مستفيضة لتحديد مدى تاثير انخفاض قيمة الين على القدرة التنافسية للصادرات من الدول الاسيوية الاخرى، والوضع التصديري لا يتشابه الا مع حالة واحدة هي كوريا الجنوبية في ميدان الفولاذ وبناء السفن وغيرهما) لكن كوريا الجنوبية تستفيد ايضا من ضعف الين نظرا لاعتمادها على اليابان اعتمادا كبيرا في استيراد اجزاء تجميعية للكثير من سلع التصدير.

ومن الواضح ان ضعف الين يعني ان دول شرق اسيا ستجد صعوبة اكبر في التصدير لليابان، ومن المرجح ان تتلقى قدرا من الاستثمارات اليابانية، لكن يمكن التعويض عن ذلك بزيادة الاهتمام من اميركا الشمالية واوروبا، ولكن القلق الاكبر كما يقال هو ان يؤدي انخفاض قيمة الين الى احداث دورة تضخمية يتنافس فيها المتنافسون على تخفيض قيمة عملاتهم، وسط دول شرق آسيا (وبخاصة الصين وجنوب شرق اسيا).

٣ - ان ضعف الين يقلل من تكاليف خدمة الديون اليابانية بـ «الين» كما انه يعود بالنفع على دول جنوب شرق اسيا التي تعتبر المصدر الأكبر للسلع الخاضعة للدولار، وتشكل الديون بـ «الين» نسبة كبيرة من اجمالي ديون رابطة الاسيان وبخاصة اندونيسيا.

الخليج وتراجع الين

نظرا لكون جميع العملات الخليجية - عدا الدينار الكويتي - ترتبط بالدولار الاميركي، فان من شأن ارتفاع الدولار ازاء الين الياباني ان ينعكس ايجابا على المستهلك الخليجي للسلع اليابانية.

ويرشح اقتصاديون في الخليج ان يرتفع الطلب على البضائع اليابانية في منطقة الخليج بعد انخفاض اسعارها بنسبة ١٠ بالمائة منذ مطلع السنة الجارية، وكانت البضائع اليابانية بدأت رحلة «تصحيح سعري» منذ ان بلغت ذروتها عام ٩٥ مع بلوغ الدولار ٨٠ ينا. واستفادت البضائع اليابانية من خفض سعري بلغت نسبته ٢٠ بالمائة اذا احتسبت نسبة الأسعار في الفترة من يونيو ٩٧ ويونيو ٩٨.

على الجانب الآخر، استبعد بعض وكلاء السلع اليابانية ان تنخفض اسعار السلع اليابانية الواردة الى اسواق الخليج بشكل سريع لوجود مخزونات كبيرة تغطي احتياجات الأسواق لمدة ثلاثة اشهر على الأقل. وتحتاج الطلبيات الجديدة الى فترة مماثلة لبلوغ الاسواق الخليجية، كما استبعد الوكلاء ايضا ان تنخفض اسعار السلع اليابانية في مستويات انخفاض اسعار صرف الين تجاه العملات الخليجية والدولار وذلك لظروف ترتبط بسياسات المصنعين وتكلفة الانتاج.

وقال وكيل رئيسي لعدد من العلامات التجارية اليابانية مقره دبي «بدأت الاسواق الخليجية في الاشهر الماضية بتحسس الأسعار الجديدة لعدد من المنتجات اليابانية وتراجعت اسعار السيارات مثلا بنسبة زادت على ١٥ بالمائة منذ مطلع السنة الجارية وباتت تقل عن معظم اسعار السيارات الاوروبية وكذلك الاميركية من الفئات



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٨

ذاتها، الى ان وصلت الى مستويات اسعار مثيلاتها المصنعة في دول جنوب شرقي آسيا، وهناك المزيد من التخفيضات المقبلة اذا استمر سعر صرف الين بالانخفاض او الاستقرار عند المستويات المتدنية المسجلة حاليا».

واضاف «عانت المنتجات اليابانية كثيرا من المنافسة السعرية في اسواق الخليج قبيل منتصف العقد الجاري واستمرت معاناتها نحو ثلاثة اعوام فقدت خلالها حصة جيدة من اسواقها اتجهت لصالح منافسيها التقليديين خصوصا الاميركيين والاوروبيين» ورأى ان الوقت حان لاستعادة ما فقدته السلع اليابانية في اسواق الخليج واسواق العالم بشكل عام، وتحقيق مكاسب اضافية تعوض عليها جانبا من الخسائر التي تعرضت لها.

وعلى صعيد آخر توقعت مصادر تجارية يابانية في دبي ان ترتفع الصادرات الى الاسواق الخليجية بمعدل كبير هذه السنة، وقالت ان نسبة الزيادة في الصادرات ستتحدد بالتزامن مع تحرك اسعار صرف الين امام الدولار وبالتالي امام العملات الخليجية بشكل عام. ولاحظت ان مؤشرات الاشهر الماضية اظهرت ارتفاعا ملحوظا في الصادرات الى الاسواق الخليجية، وبات من المؤكد ان تبلغ الصادرات اليابانية الى الخليج اعلى مستوياتها بتاريخ التجارة بين الجانبين بحلول نهاية ٩٨.

اليابان والنفط الخليجي

● انكمش الاقتصاد الياباني خلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذا العام بنسبة ١.٣ بالمائة مما يعني ان معدل الانكماش المتوقع العام باكمله سيكون بحدود ٢.٥ بالمائة، ولا شك ان هذا النمو السلبي سيؤثر على اداء مختلف القطاعات الاقتصادية في اليابان مما سيؤثر على الطلب على النفط، وسوف ينتج عن تدهور سعر صرف الين ان تصبح قيمة فاتورة الواردات النفطية مرتفعة اذا قومت بـ «الين».

وتعتبر المملكة العربية السعودية اكبر الاسواق الخليجية المستوعبة للصادرات اليابانية اذ بلغ حجم وارداتها من اليابان العام الماضي ما يزيد قليلا عن ٣ بلايين دولار بنمو نسبته ٢.٣ بالمائة مقارنة بالواردات عام ٩٦ وتاتي الاسواق الاماراتية في المرتبة الثانية في الاهمية للسلع اليابانية اذ استقطبت العام الماضي بضائع يابانية قيمتها ٢.٥ بليون دولار، بنمو نسبته ١٠ بالمائة مقارنة مع واردات ٩٦، ثم الاسواق الكويتية التي استقبلت العام الماضي بضائع يابانية قيمتها قرابة بليون دولار.

وكانت الصادرات اليابانية الى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة سجلت العام الماضي نموا كبيرا بلغت نسبته ٩ بالمائة وارتفعت من ٧.٠٢ بلايين دولار الى ٨ بلايين دولار. وكانت ارقام الصادرات بلغت عام ٩٥ نحو ٥ ٦ بلايين دولار، وزادت الواردات اليابانية من السلع الخليجية، التي يعتبر النفط مصدرها الرئيسي، من ٢٧ بليون دولار عام ٩٥ الى ٣٠.٢ بليون دولار عام ٩٦، ثم ارتفعت الى ٣٣.٣ بليونا العام الماضي.

رغبة في تطوير العلاقات

وفي تقرير لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، صدر في مارس الماضي، اوضح ان حجم الاستثمارات اليابانية في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في نصف قرن لم يتجاوز ٧ بالمائة من اجمالي الاستثمارات اليابانية في العالم رغم ان اكثر من ثلثي واردات اليابان النفطية تاتي من دول الخليج.

وذكر التقرير ان حجم التبادل التجاري بين دول المجلس واليابان بلغ نحو ٣٧.٥ بليون دولار عام ٩٦، تشكل الصادرات اليابانية فيها نحو ٧.٥ بليون دولار، والواردات نحو ٣٠ بليونا، الا انها علاقة تتوقف عند علاقة طرف منتج للمواد الخام ومصدرها وهو في الوقت نفسه مستورد للموارد المصنعة، وطرف ثان متقدم صناعيا مستورد للمواد الخام ومصدر للمواد المصنعة.

واعتبر التقرير ان العلاقات الاقتصادية بين اليابان ومجموعة دول المجلس لم تتطور بالشكل الذي تطمح اليه دول مجلس التعاون من شراكة في الاستثمار، ونقل للتقنيات الصناعية اليابانية الى دول المجلس. اذ ان الاستثمارات اليابانية في دول المجلس على مدى نصف قرن لم تتعد ٦.٣ بلايين دولار.

ولاحظ التقرير انه رغم تحديد عدد كبير من المعوقات بين الجانبين الياباني والخليجي ووضع الخطط لتذليلها، الا ان تحفيز الاستثمار الخليجي الياباني المشترك لا يتم بصورة مجدية الا بتفهم اسس الاستثمار المشترك السليم والبناء عليها.

الاستثمارات اليابانية في الخليج

وبصرف النظر عن الازمة المالية الاخيرة في اليابان، فما زالت تلك الدولة قوة اقتصادية عملاقة، وليس من الصعب التكهن بمرورها عبر ازمتها بسلام، فالدولة التي تجاوزت كارثة هيروشيما في فترة من الفترات، يمكنها ان تتجاوز تلك الازمة الطارئة، ومن ثم فلا تقضي تلك الازمة الاخيرة على المتطلعات الخليجية الى اقامة شراكة اقتصادية فعالة مع اليابان، للاستفادة من الاستثمارات الخارجية الضخمة لهذا البلد.

وتشكل استثمارات اليابان في «شركة الزيت العربية» العاملة في المنطقة المحايدة السعودية ـ الكويتية، نصف اجمالي الاستثمارات اليابانية في دول مجلس التعاون، كما ان هناك بعض الاستثمارات اليابانية في مشاريع تسييل الغاز في قطر، ولا يزال هذا القطاع من القطاعات المجدية والمؤهلة للنمو الهائل في حجم الاستثمارات المشتركة، اذ ان اليابان تستورد نحو ٧٠ بالمائة من احتياجاتها من النفط الخام من دول المجلس.



واكدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ان الفرصة مواتية لتشجيع الاستثمارات اليابانية في مشاريع تكرير النفط في المنطقة، اذ ان اليابان تستورد ٣٠ بالمائة من احتياجاتها من المنتجات النفطية من دول المجلس، كما ان لدى دول المجلس مشاريع طموحة لرفع طاقاتها التكريرية من نحو ملويني برميل يوميا عام ٩٦ الى ا[illegible] يوميا بحلول عام ٢٠٠٧، وستستثمر لهذا الغرض نحو ٢٠ بليون دولار في السنوات العشر المقبلة، كما ان هذا القطاع مؤهل لاستيعاب استثمارات خليجية - يابانية مشتركة في اليابان لخدمة السوق اليابانية وفي دول خارج المنطقتين كجنوب شرقي آسيا والهند والصين لخدمة الاسواق في دول طرف ثالث.

وفي مجال الصناعات اليابانية، التي تشكل دول المجلس سوقا كبيرة لمنتجاتها تاتي صناعة السيارات في الطليعة، وبلغت واردات دول الخليج منها عام ٩٦ ما قيمته ٢.٧ بليون دولار، بخلاف قطع الغيار التي ينمو سوقها في المنطقة بمعدل ٩ بالمائة وتعتبر السعودية سابع اكبر سوق للسيارات اليابانية في العالم.

كما تعتبر دول مجلس التعاون من اكبر الاسواق اليابانية للمشاريع الهندسية كمحطات توليد الكهرباء وتحلية المياه وانشاء المصانع الثقيلة كمصانع التكرير والبتروكيماويات، وبلغت قيمة عقود التصميم والانشاء الممنوحة للشركات اليابانية سنة ٩٨ اكثر من ثلاثة بلايين دولار. ورغم ان الكبوة اليابانية ستعوق هذه المشاريع الخليجية الطموحة لاستقطاب الاستثمار الياباني، الا ان هذا لا يعني اهمال الامر لان اليابان وكما سلف الذكر، دولة لها من الثقل والمكانة ما يؤهلها لتخطي العثرات والاستمرار.

■ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ■



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢/ ٧/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وقت شراء الين الياباني

كيفما نظرت إلى الموضوع، يبدو بقاء الين الياباني في مستوياته الدنيا مستحيلاً، لا بل تهديداً مباشراً للثبات الاقتصادي العالمي.

فالصعود الصاروخي للدولار الأميركي تجاه الين الياباني، والذي أوصله إلى ١٤٧ يناً للدولار أي أعلى مستوى يسجله منذ ثمانية أعوام، يغذي عبر إفقاد المستهلك الياباني قدرته الشرائية، أعنف انكماش في الطلب الداخلي تشهده اليابان منذ الحرب العالمية الثانية.

والانكماش في اليابان، التي كان يتوجه إليها أكثر من ٤٠ في المائة من صادرات دول جنوب شرق آسيا، يمنع بدوره أي أمل في خروج دول مثل كوريا الجنوبية وأندونيسيا وتايلندا من الدوامة المالية والنقدية التي سقطت فيها منذ عام تماماً.

كما يمنع تراجع الين، وخطر التراجع الإضافي في قيمته مستقبلاً، أي احتمال لإصدار السندات الجديدة في اليابان وفي اقتصادات المنطقة، أكان ذلك بهدف تمويل العودة إلى النمو، أو حتى تنقية القطاع المصرفي المتهاوي من محفظة ديون سيئة أو عديمة الأداء أو مشكوك بتحصيلها تقدر بآلاف المليارات.

واحتواء الأزمة في إطارها بات مستحيلاً، خاصة منذ أن بدأت تهدد الاقتصاد الصيني وطرفيه تايوان وهونغ كونغ، الأمر الذي تمكن الرئيس كلينتون من لمسه لمس اليد خلال التحضير لزيارته للصين والتي اختارتها القيادة الصينية لإطلاق تهديدها بخفض قيمة عملتها الوطنية، مع ما يحمل ذلك من مخاطر للاقتصاد العالمي برمته.

كما أظهرت المحاولات المتكررة في فشلها من قبل الدول المصدرة للنفط، الأعضاء في أوبك ومن خارج المنظمة، لخفض الإنتاج على أمل لجم انهيار أسعار الذهب الأسود، أنه بات من المستحيل تدعيم أي مستوى ولو كان أرضية لسعر برميل النفط، من غير عودة دول آسيا إلى طريق التعافي.

خفض الإنتاج لا يمكن أن يصمد أولاً، ولا أن يكفي ثانياً لإنقاذ أسعار النفط ما لم ترافقه زيادة في الطلب، أو على الأقل أمل في مثل هذه الزيادة مع استئناف العجلة الإنتاجية الآسيوية دورانها بانتظار عجلة الاستهلاك!



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٨

وإذا ما أخذ في الحساب أن كل دولار تفقده أسعار النفط يفقد موازنات دول الخليج ٢,٥ مليار دولار، وأضيف إليها إعلان وزير المال الإيراني أن دخل بلاده النفطي سيتراجع أكثر من أربعين في المائة إلى أقل من ٨,٥ مليارات دولار، يصبح السؤال عن أية مصلحة وأين يمكن أن توجد في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية للخليج وإيران؟ ففي أفضل الأحوال، لا يمكن لدول منظمة أوبك مجتمعة أن تخفض إنتاجها بأكثر من ٨٠٠ ألف برميل يومياً، بينما يتوقع أن يدفع العراق وحده، متى رفعت عنه العقوبات، ويبدو أن الحظر مرشح للانتهاء مع نهاية العام الجاري، بأكثر من مليوني برميل إضافية يومياً إلى الأسواق العالمية.

منذ ثلاثة أعوام، عندما كان الدولار في أدنى مستوياته تجاه الين، ٨٠ يناً للدولار الواحد، سمع وزير الخزانة الأميركي روبرت روبين في اجتماعات وزراء المالية في أندونيسيا ما كفاه من التهديد لكي يعود إلى بلاده ويعكس الاتجاه.

واليوم، ربما يكون الوزير نفسه قد سمع ما يكفي من طبول القلق عبر العالم وداخل الغرب الصناعي ليتدخل بالتعاون مع اليابان لمصلحة الين، ومصلحة العالم.

وكيفما نظرت إليها، يبدو أن الوقت حان لشراء الين.

هاني حمود



المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ / ٧ / ١٩٩٧

الين يتحسن بعد تلميح طوكيو إلى تخفيضات ضريبية

كلينتون : الخطة اليابانية للاصلاح المصرفي "ايجابية"

■ هونغ كونغ، طوكيو - ا ف ب، رويترز - وصف الرئيس الأميركي بيل كلينتون امس الجمعة خطة اصلاح القطاع المصرفي الياباني التي قدمتها الحكومة في طوكيو الخميس بانها «تعبير ايجابي بالغ الاهمية». وفي خطاب ألقاه في غرفة التجارة الأميركية في هونغ كونغ، المحطة الأخيرة في زيارته الرسمية للصين، قال كلينتون تعليقاً على هذه التدابير: «إننا نعرب عن ارتياحنا لها».

وتطرق كلينتون إلى الأزمة الاقتصادية التي تعصف باسيا منذ سنة، فتعهد ان تقوم الولايات المتحدة «بكل ما في وسعها لمساعدة أي حكومة اسيوية مصممة على العمل من اجل التماثل السريع للشفاء على الصعيد المالي».

لكنه اشار إلى ان إعادة الاستقرار والنمو الاقتصاديين إلى دول المنطقة «لن يكون سهلاً وسيتطلب شجاعة». وقال الرئيس الأميركي إن للولايات المتحدة «مصلحة اساسية في تشجيع الاستقرار والازدهار في آسيا»، مشيراً إلى «مدى ارتباط مستقبل اميركا بمستقبل آسيا». وكانت اليابان كشفت اول من امس عن تفاصيل خطتها لتسوية قروض معدومة قيمتها ٧٧ تريليون ين (٥٤٦ بليون دولار). وتسعى الخطة، التي طال انتظارها والتي ايدها رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو، إلى الاستجابة لانتقادات من الولايات المتحدة وحلفاء اخرين في شان القطاع المصرفي المنهك في اليابان.

وفي إطار الجهود الأخرى لاصلاح الاقتصاد، صرح هاشيموتو امس ايضاً انه يدرس خفض الضرائب بشكل دائم من اجل تنشيط الاقتصاد، ما ادى إلى ارتفاع سعر الين. وقالت وكالة الانباء اليابانية «جيجي برس» إن هاشيموتو قال امام الصحافيين في إطار الحملة الانتخابية الجارية قبل انتخاب مجلس الشيوخ في ١٢ تموز (يوليو) في اليابان: «اتوقع ان يكون الاصلاح الضريبي امراً مستمراً».

وفور نشر هذا التصريح، ارتفع سعر العملة اليابانية الذي كان يبلغ نحو ١٤٠ يناً للدولار الواحد إلى ١٣٨.٢٠ ين قبل أن يتراجع مجدداً إلى ١٣٩.٤٠ بعد ظهر أمس (بالتوقيت المحلي) في سوق العملات في اليابان. وفسرت بعض وسائل الاعلام تصريح هاشيموتو بانه يعني انه يفكر في تخفيضات دائمة في ضريبة الدخل، في حين وصفته إحدى وكالات الأنباء المحلية بانه اعلان عن خفض الضريبة.

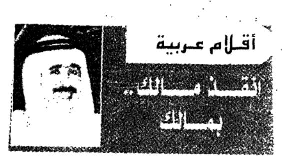
ودعم هذا التصريح الأسواق المالية بصفة موقتة، وارتفع الين على الفور اكثر من ينين ازاء الدولار وصعدت الأسهم اليابانية بنسبة ٢ في المئة، لكن التداولات في السوقين خسرت تقريباً كل المكاسب التي حققتها، إذ أن المستثمرين يشككون في المدى الذي يمكن ان يذهب إليه حجم التغيير الجديد.

في اوروبا، انخفض الدولار أيضاً ازاء الين. وقال محللون إنه في حين انه من غير المرجح ان يطبق هذا الخفض الضريبي على الفور، إلا أن الين لقي تشجيعاً لإدراك المستثمرين ان الحكومة اليابانية تتحرك في الاتجاه الصحيح.

وبلغ سعر الدولار في أوروبا قبل الظهر ١٣٨.٨٦/ ١٣٨.٩١ ين، وهو ما يقل كثيراً عن ١٤١.٣٦/ ١٤١.٤١ ين في اواخر التداولات الأوروبية الخميس.

من جهة اخرى، دعا كلينتون قبل مغادرته هونغ كونغ إلى تشجيع العلاقات الاقتصادية مع الصين. واعلن في ختام زيارته لهذا البلد أن لديه فكرة تتعلق بـ «اقتراحين أو ثلاثة» من اجل رفع العقبات التي تمنع الصين حالياً من الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية. وأشار كلينتون أثناء محادثاته مع القادة الصينيين إلى انه توصل إلى «تفهم اكبر» لوجهة النظر الصينية حول مشكلة انضمامها إلى المنظمة.





عندما نشدد على المرونة في التعاطي مع القضايا الاقتصادية.. فاننا نقصد ان الهدف هو أكل العنب لا قتل النواطير..

في القضايا الاقتصادية ممنوع القتل، أي ممنوع التخريب، لأن من سيقتل هم الناس، وما سيتخرب هو حياتهم.

في اليابان ندبوا مصرفا خاصا لشراء ٥٦٠ بليون دولار، هي مجموع الديون الصعبة المترتبة على الشركات والمؤسسات في سبيل انقاذها من هلاك العجز والافلاس، والتوقف عن العمل، وفي سبيل وقف تداعيات هذا الامر الخطير على الأسواق، وعلى القوى العاملة.

القرار تم اقتراحه من الدول السبع الكبار، وتم تنفيذه في يوم اقتراحه. ولقد تم تسجيل الديون المشتراة تحت بند أموال برسم التحصيل، لتفادي اعلان افلاس هذه الشركات الكبرى.

هذا الاجراء الواقعي، والانقاذي، اتبعته الولايات المتحدة مع ديون البرازيل وديون المكسيك، ولم تعمد الى تفليس الشركات في البلدين، وتدمير اقتصادهما.

الولايات المتحدة منحت القروض المسعفة، والوقت الكافي، واعادت اقتصاد المكسيك والبرازيل إلى الوقوف على قدميه مرة أخرى، وربحت عودة المؤسسات إلى النشاط والعمل، وربحت معها خبرة هذه الشركات ومعرفتها التعاملية، بدل ان تخسرها بالاحالة الى التفليس.

هذه الاجراءات الحيوية والسريعة، هي جزء من الحلول المطلوبة لمكافحة الكساد، واعادة تنشيط الاسواق، وافساح المجال امام العجلة الاقتصادية لتعاود الدوران.. وهذه الاجراءات بالمناسبة، منسجمة جدا مع الحكمة العربية التي تقول: «انقذ مالك بمالك».

عندنا في الكويت تجوز استعارة هذه الاجراءات النافعة، لدينا شركات ومؤسسات كاملة وناشطة، وافراد، فلماذا نقلقهم، ونزعجهم، ونعرقل اعمالهم، ونهددهم بالتوقف عن العمل باعتماد كل ما هو معقد وصعب التنفيذ؟

الاجراء الياباني، وقبله الاجراءات الامريكية التي تعاملت مع ديون البرازيل والمكسيك، نضعها تحت ابصار الحكومة، خصوصا وانها هذه الايام منهمكة في التدابير الاقتصادية وصياغتها، وفي مكافحة الكساد الذي طالت اقامته بين ظهرانينا، وحان له ان يرحل.

أحمد الجار الله

رئيس تحرير السياسة الكويتية



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٨

ندوة باليابان تناقش فرص الاستثمار فى مصر

طوكيو - من مراسل الأهرام:
عقدت بمدينة أوساكا اليابانية أمس ندوة حول الاستثمار فى مصر نظمتها غرفة التجارة والصناعة بالمدينة بالتعاون مع السفارة المصرية فى طوكيو، وحضرها حشد من ممثلى كبرى الشركات اليابانية فى المدينة. وفى كلمته بالندوة استعرض السيد نبيل فهمى سفير مصر باليابان التطورات التى يشهدها الاقتصاد المصرى حاليا والفرص المتاحة للاستثمار بها.

وعرض بعض ممثلى الشركات اليابانية العاملة فى مصر تجاربهم وما يرونه من مزايا وفرص استثمارية بمصر.

ويذكر أن أوساكا من أهم المراكز الصناعية فى اليابان، وتتمتع بوزن اقتصادى كبير، ويبلغ ناتجها المحلى ما يزيد على ٢٣٠ مليار دولار.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٦/٧/١٩٩٨

اليابان زيادة اقتصادية ومخاوف عالمية !

لم يسبق وتعرضت اليابان لمثل هذه العزلة الخطيرة التى تعيشها فى الوقت الراهن ، وذلك على امتداد الفترة منذ الثلاثينات حيث ان احجام قياداتها عن اتخاذ الاجراءات الصعبة اللازمة لمواجهة الازمة الاقتصادية يزيد حدة المخاطر على المستوى العالمى .

والرجوع الي مؤشرات يبرز ضخامة حجم المشكلة وحدة خطورتها حيث ان الاقتصاد اليابانى يتجاوز نظيره الصينى بنسبة عشرة الى واحد بالاضافة الى الدور الرائد الذى يلعبه على صعيد القارة الاسيوية حيث انه بمثابة القاطرة .. وأن كان يشبه فى الوقت الراهن بالباخرة تيتانيك .. فيما يتعلق بانقاذ الاقتصاد الاسيوى امواجه المضطربة .

واذا كانت اليابان تساهم بنسبة الثلث من اجمالى الادخار العالمى فهذا يعنى الكثير على الصعيد الدولي ويبرر المخاوف فى هذا الصدد .

ومن هنا كان الدافع الي مطالبة اليابان من قبل الدول السبع الكبرى والدول الاسيوية بضرورة اتخاذ قرارات حاسمة للخروج من ازمتها الاقتصادية قبل ان تصطدم بالجبل الجليدى المالى ولاشك ان اليابان ستتخذ القرار الملائم فى هذا الصدد وهناك عدة اولويات يتعين ان تؤخذ فى الاعتبار .

اولها اعادة هيكله النظام المالى من خلال وضع معايير خاصة بالميزانية تطبق من قبل البنوك وجميع المؤسسات المالية علي أن يتم الغلق والغاء النشاط فى حالة عدم الالتزام بهذه المعايير .

ثانيا زيادة الطلب المحلى عن طريق خفض الضرائب بصورة دائمة ذلك كأجراء وقتى ، وأن يتم ذلك بنسبة ١٥٪ على الضرائب الشخصية خلال خمسة اعوام وان يسرى التخفيض على ضريبة الشركات وبما يتفق والمستويات السائدة فى الدول السبع الصناعية

ثالثا : تنفيذ برنامج فعلى لتثبيت البيروقراطية والرقابة لانعاش الاقتصاد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٨

إشراف : نزيرة الأفندى

وتشير الارقام الى ان الاستهلاك اليابانى يستوعب نسبة لاتتجاوز ٥٦٪ من اجمالى الناتج المحلى مقابل ٦٤٪ فى اوروبا و٦٩٪ فى الولايات المتحدة وهذا يبرز التباين والتناقض بين الدولتين .

والقضية المتعلقة بالنقود والاموال لاتمثل مشكلة بالنسبة لليابان ولكن الاخيرة تكمن فى اتخاذ القرار السياسى بتحريرها وتنويع اوجه استخدامها وتملك الدول لاصول ضخمة يمكن القيام بخصخصتها كما ان الانتعاش الاقتصادى الناجم عن الغاء الرقابة وقبضة البيروقراطية وخفض الضرائب سوف يؤديان الى توفير مصادر أخري للاموال .

ان التحدى والمخاطر التى تواجه باخرة الاقتصاد اليابان عالية ويتعين ان تتعامل معها طوكيو بسرعة وحكمة حتى يطفو الين والعملات الاخرى على السطح بعيدا عن امواج الازمات الاقتصادية والتى قد تدفع بالصين ايضا الى خفض عملتها .

هناك خيار امام اليابان لتكون لها الريادة الاقتصادية فى النجاح .. أو العبء الاول والاكبر فى تعرض الاقتصادي العالمى لطوفان الازمات .

نقلا صحيفة عن الهيرالد تريبون



فى انتكاسة لآمال الاسواق العالمية

هاشيموتو يتراجع عن فكرة خفض ضريبة الدخل

طوكيو ـ من محمد إبراهيم الدسوقى ـ وكالات الأنباء:

فى تراجع واضح عن تصريحاته السابقة، أعلن ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى أن فرض خفض دائم فى ضريبة الدخل مازال مطروحا للبحث . ونفى بصورة قاطعة مانسب له عكس ذلك مشيرا الى ان حكومته تجرى تقويما شاملا للنظام الضريبى لإصلاحه.وذكر هاشيموتو فى حديث مع شبكة تليفزيون أساهى انه لايعتقد ان الاصلاحات المرتقبة ستؤدى لزيادة الضرائب كما رفض التعهد بضمان خفضها.

وكان هاشيموتو قد أدلى بتصريحات الجمعة الماضى بمدينة كوماموتو بشأن النظام الضريبى للبلاد وفسرتها رسائل الاعلام المحلية بانها اشارات ضمنية لقرب ادخال خفض دائم للضرائب عقب التجديد النصفى لمجلس المستشارين ١٢ يوليو الجارى.

ويشكل تراجع هاشيموتو إنتكاسة حادة لآمال الأسواق المالية العالمية فى إمكانية انعاش الاقتصاد المحلى اليابانى عن طريق زيادة الانفاق. وينتظر ان يتسبب هذا التراجع فى هبوط سعر الين مقابل الدولار وأسعار الأسهم فى سوق طوكيو.

وفى سول توقعت وزارة المالية فى كوريا الجنوبية انكماش الناتج المحلى الاجمالى للبلاد بنسبة ٤٪ على الأقل خلال النصف الثانى من العام الجارى وهو أسوأ معدل أداء من نوعه منذ عام ١٩٦٠.



وسط هبوط جديد للعملات الآسيوية

الانقسامات الداخلية فى الحكومة اليابانية تضعف فرص هاشيموتو فى الانتخابات

طوكيو - مكتب الأهرام - سنغافورة - وكالات الأنباء - تعرض الين اليابانى لضغوط جديدة فى سوق طوكيو أمس بعد ان انحسرت الآمال فى امكان تنفيذ تخفيضات ضرائبية دائمة وسحبت وراءها العديد من العملات الآسيوية وبصفة خاصة دولار سنغافورة الذى هبط أمام الدولار الأمريكى اثر الكشف عن خسائر ضخمة منيت بها شركة «اميديو» للاستثمارات التى يديرها الأمير جيفرى شقيق السلطان بلقية رئيس سلطنة بروناى المرتبطة بعلاقات اقتصادية وثيقة مع سنغافورة. وكانت صحيفة «صنداى تليجراف» البريطانية قد ذكرت أمس الأول ان خسائر الشركة بلغت عشرة مليارات جنيه استرلينى (١٦.٧ مليار دولار) وان السلطان بلقية قرر اجراء تحقيق موسع حول أسباب خسائر الشركة.

وقد انخفض الين اليابانى الى ١٤٠.٥٢ ين مقابل الدولار فى المعاملات المسائية فى سوق طوكيو بانخفاض قدره ١.٢٩ ين عن السعر أمس الأول كما سجل مؤشر نيكى للأسهم اليابانية انخفاضا نسبته ١٪ فى أول هبوط لهذا المؤشر منذ ٢٣ يونيو الماضى. وانخفضت عملة سنغافورة الى ١.٧١٦٠ دولار سنغافورى مقابل الدولار الأمريكى وسجلت عملات ماليزيا وتايوان واندونيسيا والفلبين وتايلاند وكوريا الجنوبية انخفاضات بنسب مختلفة.

وكان للانقسامات داخل الحكومة اليابانية حول قضية خفض ضرائب الدخل تأثير كبير على المتعاملين الذين كانوا يأملون ان تسهم هذه الخطوة فى تحفيز وانعاش الاقتصاد اليابانى بالاضافة الى خطة معالجة الديون المعدومة للبنوك وزيادة النفقات العامة بنحو ١٦ تريليون ين. وكان ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء قد نفى اصداره تعليمات بخفض الضرائب وقال ان المسألة مازالت محل دراسة وقال متحدث حكومى ان كيزو أوبوشى وزير الخارجية قد أساء التعبير عندما أعلن فى المؤتمر الصحفى المشترك مع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية ان اليابان ستتبنى خطة لخفض الضرائب.

ومن المتوقع ان تؤثر هذه الانقسامات على اداء الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى انتخابات مجلس المستشارين (المجلس الأعلى فى البرلمان) التى ستجرى يوم الأحد القادم ويأمل الحزب الحاكم فى الفوز بالأغلبية حتى يمكنه تمرير القوانين اللازمة لاصلاح الاقتصاد والتى لم يتمكن من تطبيقها رغم الاغلبية التى يتمتع بها الحزب فى مجلس النواب.

ويرى المراقبون ان اليابان فى طريقها الى حالة من عدم الاستقرار السياسى بغض النظر عن النتائج التى ستنتهى اليها الانتخابات لان الفوز بالاغلبية سيعزز التيار المحافظ داخل الحزب الرافض للاصلاح أما الخسارة فسوف تضعف الائتلاف الحاكم الحالى وتضطره الى الدخول فى تحالفات مختلفة يبطىء من عملية الاصلاح السياسى والاقتصادى الداخلى.



أزمة اليابان.. وقصة غائبة

بقلم الدكتور:
صليب بطرس



ان ماكشف النقاب عنه فيما اصاب الاقتصاد الياباني الاسبوع الماضي يحتم العودة الى الكتابة مرات.. اعلن عن هبوط الانتاج الياباني في الربعين الاولين من العام الحالي.. واصبحت اليابان تعيش ركودا اقتصاديا طبقا للمعايير المعروفة.. هبط الين قبالة الدولار الامريكي الى ادنى مستوى له منذ ثماني سنوات.. واصبح موقف اليابان الاقتصادي خطرا يهدد ليس جيرانها فحسب بل العالم كله وتكشف الوضع عن سيناريو قاتم: ركود سافر ينتهي الى وقوع موجات اخرى من الاضطراب السياسي والاقتصادي يتبعه كساد عالمي.. فماذا يمكن اذن لتفادى ذلك؟

●●●

في السابع عشر من الشهر الحالي عمدت الحكومتان اليابانية والامريكية الى عمل مشترك لدرء هذا الخطر عندما تدخلتا في اسواق النقد بشراء كميات ضخمة من الين بحيث استرد جانبا مما فقده، وانتعشت ايضا اسواق الاوراق المالية ولكن هيهات.. فمثل هذا التدخل لايجدي فتيلا الا للمدى القصير.. واصبح واضحا ان الكابوس الاسيوى وما يعنيه لاوربا وامريكا لايزال قائما

●●●

ان حقيقة قصة ماحدث في اليابان وما كان يجب اتخاذه لايقاف ما وقع ومايتعين اتخاذه لاعادة الاستقرار الى المنطقة كلها، مازالت قصة غائبة.. واظهرت الاحداث الاخيرة ان اليابان يجب ان تعمل بحزم على احياء اقتصادها فهي قادرة على احتواء الازمة.

لقد اثرت ورطة اليابان في اقتصاديات جيرانها من خلال سببين: احدهما نقص الطلب داخل اليابان نفسها مما يعني ان قدرة النمور الاسيوية المهيضة على التصدير الى اليابان قد ضعفت.. وتتفاوت قيمة هذه الصادرات من بلد الى اخر.. فصادرات ماليزيا تقدر بما يعادل ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي، وبما يتراوح بين ٥٪ و٧٪ من اجمالي الناتج المحلي لكل من اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان.. اما السبب الاخر فان انخفاض قيمة الين اضعف من اثر الميزة النسبية التي تحققت لتلك البلاد نتيجة هبوط قيمة عملاتها.

واصبحت واضحة حاجة بلاد شرق آسيا الى طلب اكثر ارتفاعا من جانب اليابان وعملة يابانية اقوى. ولكن تحقيق هذين الامرين يحتاج الى خبرة ومهارة ورغبة اكيدة من ناحية اليابان. والسياسة النقدية التي تصلح لهذا الغرض، انما ينطوي حتما على ين ذي قيمة منخفضة.. وعلى حد قول الشاعر : «وداوني بالتي كانت هي الداء».

●●●

واذا كان الين قد هبطت قيمته على مدى الشهرين الماضيين، فانه مازال اقوى نسبيا بكثير مما كان عليه منذ عام مضى قبالة عملات بلاد شرق اسيا.. وبالاضافة الى ذلك فبرغم ان كوريا الجنوبية وتايوان تنافسان اليابان وجها لوجه، فان بلادا اسيوية اخرى كالصين واندونيسيا تصدر سلعا مختلفة تماما مما يعني ان قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية لم تتأثر بصورة مباشرة بهبوط قيمة الين.. وهكذا يصبح الين الرخيص اقل ما تقدمه اليابان مقابل تحقيق انتعاشها الاقتصادي بصورة اسرع.

وهناك فريق آخر يرى ان انخفاض قيمة الين لم يعد يكفي لانهاض الاقتصاد الياباني.. فقدرة السياسات النقدية والمالية وهي ادارة رئيسية في الاصلاح قد تعطلت.. وجاء ذلك نتيجة ما اصاب الجهاز المصرفي من خلل جوهري جعل الالتجاء لهذه السياسات عديم الجدوى.. فما حدث هو ضعف الطاقة الانتاجية وليس مجرد هبوط الطلب..

ويرى بعض المحللين ان الوضع لم يصل الى هذا الحد.. فمازالت السياسة المالية ذات اثر اذا ما استخدمت استخداما صحيحا.. ومتى كشف النقاب عن حقيقة ما وقع للجهاز المصرفي وعولج بطريقة فعالة سليمة، امكن انقاذ الموقف.

ولنفترض ان اليابان نفذت ما يجب ان تفعله فهل يكون فيه الكفاية لجعل الاقتصاد العالمي في مأمن من التعرض للخطر؟

الاجابة نفيا : وهنا يبرز اقدام الصين على تخفيض قيمة عملتها - اليون - الذي يحمل بين طياته خطرا حقيقيا يهدد اقتصاديات بلاد العالم. وبقاء قيمة دولار هونج كونج بالنسبة للدولار الامريكي ثابتة في مثل هذه الظروف مشكوك فيه.. ومتى زال هذا الوضع، فمن المؤكد ان يؤدي بدوره الى ان تعمد بلاد المنطقة الى تخفيض عملاتها.. ان انخفاض صادرات الصين يعزى في المحل الاول الى ضعف الطلب الخارجي من بلاد المنطقة ولايرجع الى ارتفاع قيمة



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٨

اليون.. وقد تجد الصين نفسها بصورة او باخرى مضطرة الى تخفيض قيمة عملتها.. وهذا امر يثير الرعب التفكير فيه.. وما بالك إذا حدث.

●●●

والواقع ان الازمة الحالية لم يكن لها اثر يذكر فى الاقتصاد الامريكى.. ويعزى ذلك ان واردات اليابان من امريكا تشكل ١٪ من اجمالى الناتج المحلى ترتفع ٢,٤٪ فى حالة مجموع بلاد اسيا. فاذا حدث ان هبطت قيمة هذه الصادرات بما يعادل ٢٥٪ فلن يفضى ذلك الا الى خفض معدل النمو فيها بما يعادل نصف فى المائة.

●●●

ان ما وقع فى اليابان من تخبط واضطراب، يعزى فى رأى بعض المحللين الاقتصاديين الى ضغوط تعرضت لها اليابان فى السنوات العشر الاخيرة من جانب الولايات المتحدة لابقاء اسعار الفائدة منخفضة وجاء ذلك برغم ان اقتصاد اليابان كان قد بلغ درجة الغليان التى تهدده بان يتحول الى مايسمى «اقتصاد الفقاعة» المعرض للانفجار اذا ما تمددت اكثر من ذلك ان المراقبين الدوليين يزعمون ان العلاج الفعال يتمثل فى استئصال السرطان الذى اصاب عصب الجهاز المصرفى.

انه درس يستأهل التفكير فيه مليا.

●●●

وحماة اللغة العربية

درج الكثيرون من الكتاب على استعمال عبارة «لعب دورا» وهذه ترجمة حرفية لعبارة PLAY A ROLE.. والصحيح ادى بدلا من لعب.. ويصبح

آخر ما قرأت : وهذه وغيرها «ادت (بدل لعبت) دورا فى تشكيل الاجيال المعاصرة»



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧/٧/١٩٩٨

أوبزرفر Observer

دلالات الزيارة

الزيارة الاخيرة للرئيس الامريكى بيل كلينتون إلى اليابان اشارت إلى حقيقة مهمة وهى ان الصين تبدو حاليا فى وضع جيد بسبب عوامل عديدة اهمها الازمة المالية فى دول النمور الآسيوية. واتجاه قلاع اقتصادية حصينة مثل هونج كونج وسنغافورة نحو الركود الاقتصادى والخوف من ان تركز اليابان اهتمامها على اوضاعها الداخلية وان تصبح عاجزة عن تحمل الاعباء المترتبة على كونها ثانى قوة اقتصادية فى العالم.

وهناك تساؤلات مهمة تثور بعد هذه الزيارة.. اهمها مستقبل العلاقات بين الصين وكل من الهند وباكستان.. وتأثير شعور الهند بالعزلة بعد ان تعرضت للنقد والعقوبات بسبب تجاربها النووية وموقف دول الغرب الغنية من اليابان التى انخفضت قيمة عملتها بنسبة ٣٠٪ مما يهدد صادراتها لاسواقها التقليدية. يضاف إلى ذلك اسئلة اخرى حول احتمال حلول الصين مكان اليابان كشريك تجارى رئيسى فى اسيا وموقف الولايات المتحدة من النزاعات الحدودية بين الصين وجيرانها ومع من ستقف بعد توثيق علاقاتها مع بكين.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٧/٧/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليابان: الادعاء العام يطالب بإعدام عضو في جماعة "الحقيقة السامية"

● طوكيو - رويترز - طالب الادعاء الياباني امس رسميا بأول عقوبة اعدام لعضو في جماعة «الحقيقة السامية» لصلته بالهجوم الذي شن بالغاز السام على محطة لقطار انفاق طوكيو في ١٩٩٥.

وطالب الادعاء بهذه العقوبة خلال محاكمة كازوكي اوكازاكي (٣٧ عاماً) الذي يواجه اتهامات بقتل المحامي تسوتسومي ساكاموتو وزوجته وابنهما البالغ من العمر عاماً واحداً.

وهذه اول عقوبة بالاعدام يطالب بها الادعاء لأحد اعضاء تلك الجماعة التي يحاكم زعماؤها ايضا بسبب الهجوم الذي شن بغاز السارين على قطارات انفاق طوكيو ما أدى الى قتل ١١ شخصاً واصابة آلاف آخرين.



بعد تصاعد الازمة

حكومة هاشيموتو تتعهد بمراجعة شاملة للنظام الضريبى

طوكيو من - محمد ابراهيم الدسوقي: في محاولة لوضع النقاط فوق الحروف بصدد الجدل المثار حاليا فى اليابان حول خفض الضرائب قبل اجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين يوم الأحد القادم. أكد عدد من كبار المسئولين اليابانيين ان حكومة ريوتارو هاشيموتو تسعي لاجراء مراجعة شاملة للنظام الضريبى بهدف ادخال اصلاحات دائمة عليه وان رئيس الوزراء لم يتعهد باجراء خفض دائم لضريبة الدخل.

وقال هيكارو ماتسوناجا وزير المالية ان الحكومة سوف تبحث كيفية اصلاح نظام الضرائب فى ضوء الأوضاع الراهنة للاقتصاد اليابانى وللمجتمع عقب إجراء الانتخابات موضحا ان هاشيموتو لم يتطرق الى اجراء خفض دائم لضريبة الدخل وانه أعرب عن استعداده لدعم اصلاح دائم للضرائب.

وفى غضون ذلك نفى وزير الخارجية كيزو أوبوتش ان يكون قد تعهد للولايات المتحدة بخفض دائم لضريبة الدخل والشركات لانعاش اقتصاد البلاد الراكد وقال ان ما أعلنه خلال المؤتمر الصحفى المشترك الذى عقده يوم الجمعة الماضى بطوكيو مع وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت بشأن تاييده للخفض للضرائب ليس وعدا من ناحية اخرى أعلنت وزارة الخارجية اليابانية ان كيزو أوبوتش وزير الخارجية سيزور الصين خلال الفترة من ١٥ ـ ١٩ من الشهر الجارى للاعداد للزيارة المرتقبة التى سيقوم بها الرئيس الصينى جيانج تسومين لليابان فى سبتمبر القادم فى اطار احتفال البلدين بمرور ٢٠ عاما على توقيع معاهدة السلام والصداقة بين بكين وطوكيو، ومن المقرر ان يلتقى الوزير اليابانى مع نظيره الصينى تانج جيا شوان لبحث الترتيبات الخاصة بزيارة تسه مين بالاضافة إلى سبل تعزيز العلاقات الثنائية، وتأتى زيارة المسئول اليابانى بعد أيام قليلة من انتهاء القمة الامريكية الصينية وزيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للعاصمة اليابانية لاطلاع المسئولين فيها على نتائج القمة والتأكيد على أهمية وقوة التحالف الأمريكى اليابانى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٨

رغم ضغوط الأسواق والدوائر الاقتصادية الدولية

هاشيموتو يؤجل إعلان الخفض الدائم للضرائب حتى العام القادم

طوكيو من - محمد ابراهيم الدسوقي ووكالات الانباء: تعهد رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو أمس بالعمل على خفض الضرائب في اطار اصلاح دائم للنظام الضريبي في اليابان. وقال هاشيموتو في مؤتمر صحفي في اطار حملته الانتخابية قبل انتخابات مجلس المستشارين يوم الاحد المقبل انه يريد اجراء تخفيضات ضريبية يدعمها المواطنون في العام المقبل مشيرا الى ان الوقت غير ملائم الآن لخفض الحد الادنى للدخل الخاضع للضريبة وهو اجراء من شأنه فرض ضرائب على عدد كبير من أصحاب الدخول المنخفضة.

وجاءت تصريحات هاشيموتو بعد ان تضاربت الأقوال بشأن نواياه اذ ألمح رئيس الوزراء الياباني الى اصلاح دائم للنظام الضريبي يوم الجمعة الماضي وهو ما اعتبر تلميحا الى خفض دائم لضريبة الدخل غير انه أصر يوم الأحد على أنه لم يذكر على الاطلاق تخفيضات ضريبية دائمة بشكل محدد. وقد ارتفع الين أمام الدولار عقب تصريحات هاشيموتو الا أن العملة الأمريكية انتعشت سريعا في وقت لاحق بعد ان خيبت تصريحات رئيس الوزراء آمال الاسواق المالية في امكانية الاعلان عن خفض ضريبي دائم. وكانت توقعات المحللين السياسيين تشير الى اتجاه حكومة هاشيموتو الى اتخاذ قرار بخفض ضريبة الدخل لتعزيز فرص الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في الفوز بالأغلبية في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين خاصة وان الدوائر الاقتصادية العالمية تنتظر القرار على أمل ان يسهم في زيادة حجم انفاق اليابانيين وبالتالي زيادة الطلب المحلي.

في الوقت نفسه، توقعت استطلاعات للرأى بالصحف اليابانية الكبرى فشل الحزب الحاكم في الفوز بأغلبية الاصوات في انتخابات مجلس المستشارين وان من المحتمل حصوله على حوالى ٦٠ مقعدا وهو ما يقل بتسعة مقاعد عن العدد المطلوب للفوز بالأغلبية في المجلس.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/٧/١٩٩٧

هاشيموتو يتعهد بخفض ضريبي في إطار اصلاحات دائمة

■ ناغويا (اليابان)، لندن - رويترز، ا ف ب - تعهد رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو امس الاربعاء العمل على خفض الضرائب في إطار اصلاح دائم للنظام الضريبي في البلاد.

وقال في مؤتمر صحافي في بلدة ناغويا وسط اليابان في إطار حملته قبل انتخابات مجلس المستشارين الأحد المقبل: «اريد اجراء تخفيضات ضريبية يدعمها المواطنون في إطار اصلاح دائم للنظام الضريبي».

واعرب هاشيموتو عن أمله في تنفيذ التخفيضات السنة المقبلة، واكد أن الوقت غير ملائم الآن لخفض الحد الأدنى للدخل الخاضع للضريبة، إذ أنه اجراء من شانه فرض ضرائب على عدد كبير من اصحاب المداخيل المنخفضة.

وقال محللون إن انتخابات الاحد قد تقوض مستقبل هاشيموتو السياسي. وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أنه سيفقد بعض المقاعد ولن يحقق الغالبية في مجلس المستشارين.

وارتفع الين ازاء الدولار عقب تصريحات هاشيموتو، غير أن العملة الأميركية استعادت خسائرها وانتعشت سريعاً. وارتفع الين والأسهم والسندات الحكومية في اليابان خلال تداولات أمس نتيجة تكهنات بأن هاشيموتو سيعلن خفضاً ضريبياً دائماً.

وجاءت تصريحاته بعدما تضاربت الأقوال عن شأن نواياه، إذ لمح رئيس الوزراء إلى «اصلاح دائم» للنظام الضريبي الجمعة الماضي، ما اعتبر تلميحاً إلى خفض دائم لضريبة الدخل. غير انه أصر الأحد الماضي على أنه لم يذكر على الاطلاق «تخفيضات ضريبية دائمة» بشكل محدد.

وأمس الأربعاء تجنب هاشيموتو مجدداً عبارة «تخفيضات ضريبية دائمة» لكنه اوضح ان الاصلاحات الضريبية التي ستقررها لجنة الضرائب للحزب الحاكم في ١٦ تموز (يوليو) الجاري ستشمل خفضاً ضريبياً.

وكان شركاء اليابان الغربيون ضاعفوا الضغوط على طوكيو لدفعها إلى اعتماد هذا الخفض في الضرائب لاعطاء دفع للاقتصاد الياباني الذي يعاني من الركود.

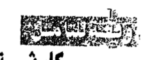
وتم تداول الدولار في نطاق ضيق ازاء الين في طوكيو قبل المؤتمر الصحافي لهاشيموتو، غير أنه ارتفع يناً تقريباً متجاوزاً مستوى ١٣٩ يناً، إذ أبدت السوق خيبة أمل أولية ازاء خطط اصلاح النظام الضريبي.

وقال روبرت فلدمان، كبير الاقتصاديين لشؤون اليابان في «مورغان ستانلي»: «إن المستثمرين يتطلعون إلى رقم محدد ووقت محدد أيضاً. ومن دون أرقام ليس من الممكن معرفة مدى تأثير ذلك على الاقتصاد».



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/٧/١



كارثـــة اليابـــان

انهيار الين الياباني مقابل الدولار الامريكي لم يترك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الياباني الذى يعتمد بدرجة كبيرة على صناعة السيارات فقط بل أيضا امتدت آثاره خارج الجزيرة اليابانية إلى اقتصاديات دول شرق آسيا خاصة كوريا واندونيسيا وماليزيا التي تمتلك شركات صناعة السيارات اليابانية مصانع تابعة لها، وفي نفس الوقت تاثرت مصانع تلك الدول بالأزمة الاقتصادية.

الكارثة اليابانية التى اصابت اليابانيين بسبب تراجع الين مقابل الدولار بنسبة ٤٥٪ خلال الأشهر الثمانية الاخيرة تركت انعكاسات على سوق السيارات داخل اليابان وخارجها.. ففي الداخل فإن المستهلك الياباني لم يعد لديه قوة شرائية للسيارات الاجنبية.. وبالتالى تاثرت حصص السيارات الاوروبية والأمريكية في السوق اليابانية، وفي الخارج فإن الكارثة اليابانية كانت لها آثار إيجابية للمستهلك الذى أصبح لديه قدرة شرائية للسيارات اليابانية التى انخفضت أسعارها بنسب كبيرة وكان لذلك آثاره الإيجابية التى نشهدها الآن فى مصر حينما نرى دفعات متتالية من السيارات اليابانية الحديثة تغزو شوارعنا، فالمستهلك الآن يشترى سيارة يابانية بسعر منافس بالمقارنة باسعار السيارات الاوروبية والامريكية وحتى الكورية، وقد لاحظنا خلال الأسابيع الماضية ان سوق السيارات فى مصر شهدت دخول شركات كورية مثل «كيا ودايو» لتجميع سياراتها فى مصر حتى تنافس السيارات اليابانية باسعار يستفيد منها المستهلك الذى يرغب أولا وأخيرا فى شراء سيارة ذات تكنولوجيا متقدمة ومتطورة وباسعار مناسبة.

عـادل إبراهيـم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١/٢/١٩٩٨

الانهيار قادم

ترنح الاقتصاد الياباني تحت وطأة الديون المتهالكة، التي اقترضها مستثمرو العقارات (٥٦٠ مليار دولار)، وانخفض سعر الين مما جعل البنك المركزي الياباني يطلب مساعدة البنك المركزي الامريكي بشراء الين من الاسواق. اما عن الاقتصاد المصري فحدث ولا حرج، إذ بلغت الديون المقترضة للحكومة (١٨٠ مليار جنيه) وللمستثمرين (١٥٩ مليار جنيه) والحكومة لا تسدد ما عليها وتقوم باقتراض المزيد، والمستثمرون متأخرون في دفع ما عليهم للبنوك. والسيولة عند البنوك منخفضة للغاية.

وترنح الاقتصاد الياباني من قروض معدومة تساوي ١٤ في المائة من الدخل القومي (٤ تريليون دولار)، فما بالك بالاقتصاد المصري الذي يعاني من ديون معدومة تبلغ ٣٣٩ مليار جنيه (١٨٠ مليار على الحكومة+ ١٥٩ مليار جنيه للمستثمرين) تساوي ثلاثة اضعاف الدخل القومي (١١٠ مليارات جنيه)؟ وقد تأثر الاقتصاد المصري أخيرا بعدة عوامل منها انخفاض عائدات السياحة نتيجة لحادث الاقصر، وانخفاض تحويلات المصريين في الدول العربية، وذلك لانخفاض اسعار البترول وانخفاض المرتبات وعدم دفعها في بعض الاحيان، وتأثرت ايضا صادرات مصر البترولية لنفس السبب. ونتج عن ذلك عدم استطاعة الحكومة الاقتراض من الداخل لعدم وجود ودائع جديدة عند البنوك. وتحاول الحكومة توفير السيولة النقدية للبنوك حتى تستطيع اقتراضها وذلك بايقاف المواطنين عن الاستثمار في بناء العقارات وشراء الوحدات السكنية، وذلك بالقرارات الاخيرة من منع هدم العقارات القديمة لمنع البناء على ارضها، وتصعيب الحصول على تراخيص البناء للعقارات الجديدة.

ولن تستطيع الحكومة منع الانزلاق نحو المستنقع الاندونيسي، الا اذا اتخذت اجراءات فورية للاصلاح السياسي بتغيير الدستور الى آخر ديمقراطي يسمح بتداول السلطة بحرية تامة. وبذلك تكسب ثقة المستثمرين المصريين ليقوموا بتحويل مدخراتهم ثانيا الى مصر لتعادل الديون عند البنوك.

واذا لم يتخذ نظام الحكم الاجراءات السالفة الذكر ولن تتخذ، فسوف تضطر الحكومة عاجلا او آجلا الى طبع ورق البنكنوت بكثرة لتسديد ما عليها للبنوك، وسينهار بعدها الجنيه المصري وتضيع ودائع المصريين هباء، وتصبح قيمة الدولار مئات او آلاف الجنيهات، فترتفع اسعار المواد الغذائية.

د. مدحت خفاجي

٨٠٠ مليون دولار قرضا من اليابان لروسيا

طوكيو - من مكتب الاهرام: ذكرت الصحف اليابانية امس أن روسيا ستوقع عقداً مع بنك الاستيراد والتصدير الياباني للحصول على ٨٠٠ مليون دولار قرضا غير مشروط يساعدها على مواجهة الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها حاليا.. مشيرة إلى أن الاتفاق سيوقع خلال زيارة رئيس وزراء روسيا سيرجي كيرينكو لطوكيو التي ستبدأ الاثنين القادم.

ومن المقرر أن تحصل روسيا على ٦٠٠ مليون دولار هذا العام، و٢٠٠ مليون دولار في العام القادم تنفيذا لاتفاق رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو والرئيس الروسي يلتسين خلال اجتماعهما في اليابان في أبريل الماضي. وأشارت الصحف إلى أن الـ ٨٠٠ مليون دولار هي جزء من ١.٥ مليار دولار ستقدمها طوكيو إلى موسكو عن طريق بنك الاستيراد والتصدير والبنك الدولي.



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٧ / ١٩٩٨

مغامرة يابانية إلى الكوكب الأحمر

تتكلف ١١ مليار دولار وتستغرق عامين

كتبت : هالة حلمى

☐ انضمت اليابان إلى سباق الفضاء العالمى لتصبح ثالث دولة بعد روسيا والولايات المتحدة تطلق مركبة فضائية الى المريخ فى رحلة استكشافية تستغرق عامين وتتكلف ١١ مليار دولار، وكانت المركبة اليابانية «بلانيت بى» قد انطلقت فى بداية الأسبوع من جنوب اليابان تحمل على متنها ١٤ نوعا مختلفا من المعدات والأجهزة وتوقيع ٢٧٠ ألف يابانى محفورة على سطحها الخارجى فى مهمة هدفها الأساسى جمع معلومات عن البيئة المناخية للكوكب الأحمر وتأثير الرياح الشمسية عليه خاصة بعد أن كشفت الدراسات الحديثة أن المريخ كان فى الماضى يحتوى على كميات من المياه أكثر بكثير مما عليه الآن، ويأمل الباحثون اليابانيون أن تساهم «بلانيت بى» فى كشف غموض اختفاء المياه من فوق سطح المريخ، حيث يمثل هذا الاختفاء إحدى الظواهر الرئيسية فى دراسات علوم النظام الشمسى، ويعتقد أن ما حدث للمريخ يمكن أن يحدث للأرض فى المستقبل .

وتستخدم «بلانيت بى» تكنولوجيا متطورة جدا للتقليل من وزنها وحجمها الذى يعد معجزة علمية بكل المقاييس، حيث لايتعدى عرض المركبة أربعة أقدام وعشر بوصات وطولها قدم واحد وتسع بوصات، ومن المقرر أن تدور المركبة حول الأرض فى الخمسة أشهر الأولى قبل أن تدفع نفسها ذاتيا فى رحلة لمدة عشرة أشهر حول المريخ، حيث ستدور حول الكوكب الأحمر دون أن تهبط على سطحه وذلك بخلاف المركبة الفضائية الأمريكية «باتفانيدر» التى هبطت على سطح المريخ .

وتأتى مغامرة المريخ اليابانية لتعكس طموحات اليابان فى مجال صناعة الفضاء خاصة بعد أن بدأ القطاع الخاص اليابانى فى اقتحام هذا المجال ورصد من أجل ذلك مليارات الدولارات . ولكن يظل القمر هو المحور الأساسى لاهتمام الشعب اليابانى، ومن أجل ذلك تركز الحكومة اليابانية جزءاً كبيراً من جهودها ومواردها على برنامج اكتشاف القمر الذى تم بالفعل تحديد خطواته .. حتى منتصف القرن القادم .. فى الخطوة الأولى سيتم إرسال قمر صناعى استكشافى يهبط على سطح القمر فى الصيف القادم يحمل اسم «لونار - إيه» ويقوم باطلاق أجهزة استكشافية إلى أرض القمر ويعمق ستة أقدام وست بوصات لجمع معلومات عن الخصائص الجيولوجية للقمر، فى المرحلة الثانية يهدف علماء اليابان الى تصوير سطح القمر بالكامل للتعرف على توزيع العناصر والمعادن ومجال الجاذبية والطبيعة البيئية للقمر .

أما القمر الصناعى «سيرين» الذى من المقرر أن ينطلق فى عام ٢٠٠٣ وسيتم وضعه فى مدار يرتفع لمسافة ٦٢ ميلاً فوق سطح القمر، أما مهمته فستكون التقاط صور دقيقة للقمر والتعرف على توزيع الجاذبية والموجات المغناطيسية له . ويتوقع الخبراء فى اليابان أنه بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين سيبدأ الاستغلال التجارى للقمر . ولكن الشركات اليابانية استعدت لذلك من الآن، فهناك خطط من جانب بعض الشركات لاستغلال معادن القمر . أما شركة «شميزو» التى تعد واحدة من أكبر شركات البناء فى اليابان فقد أنشأت قسما خاصا لمشاريع البناء على القمر . وقامت شركات أخرى من بينها شركة «ميتسوبيشى» بتصميم نماذج للمركبات الفضائية التى ستقوم فى المستقبل القريب برحلات السياحة الفضائية، ويدفعها الى ذلك دراسة أعدها خبراء السوق وأكدوا فيها أن نصف الشعب اليابانى البالغ تعداده ١٢٣ مليون نسمة على استعداد لدفع على الأقل أجره من ثلاثة أشهر عمل للقيام برحلة فى الفضاء .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٩٩٨/٧/١

انتخابات مجلس الشورى اليابانى .. الأحد

«هاشيموتو» باق فى منصبه .. لأنه أفضل الموجودين

عادة ما تمر انتخابات مجلس الشورى اليابانى بهدوء شديد حتى ان العالم الخارجى لايكاد يسمع بها رغم ان هذا المجلس يتمتع بصلاحيات كثيرة هى نفسها صلاحيات مجلس اللوردات فى بريطانيا مع ان جميع اعضائه فى اليابان منتخبون ولكن يبدو ان الانتخابات هذه المرة ستختلف عن كل الانتخابات السابقة ولو على سبيل الاستثناء وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التى توجهها اليابان فى الآونة الراهنة.

المعروف كما يؤكد خبراء الاقتصاد المحليون والاقليميون والدوليون ان أزمة الركود الاقتصادى التى تواجهها اليابان الآن هى الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية ولذلك تركت آثارها على الحملة الانتخابية التى بدأت رسمياً فى ٢٥ يونيو الماضى ولاشك انها ستؤثر على نتائج الانتخابات التى تجرى ١٢ يولية الحالى.

رغم أن مجلس الشورى اليابانى يضم بين اعضائه عدداً كبيراً من كبار الساسة اليابانيين الذين يتمتعون بمصداقية كبيرة إلا ان المجلس فى الدورات الأخيرة فقد كثيراً من فاعليته وذلك بسبب دخول عدد مؤثر من غير السياسيين مثل بعض الممثلين المشهورين والرياضيين المعروفين ورجال الأعمال البارزين الذين تنقصهم الخبرات اللازمة لممارسة المهام المفترض اداؤها وان كانوا يتمتعون بشعبية مكنتهم من الوصول إلى مقاعد المجلس الاعلى من البرلمان اليابانى.

السؤال المطروح الآن هو هل يعبر اليابانيون عن غضبهم من الحزب الليبرالى الديمقراطى بسبب الأزمة الاقتصادية فيفقد رئيس الوزراء الحالى «ريوتارو هاشيموتو» منصبه؟!

رأى المتشائمين

الذى يبدو واضحاً ان «هاشيموتو» غارق حتى أذنيه بين الأمواج المتلاطمة بسبب ازمة الركود الاقتصادى حتى ان بعض المراقبين قد اشاروا إلى ان خروجه من الوزارة بات أمراً مرجحاً قياساً على مايحدث فى ديمقراطيات اخرى بالعالم مستدلين على ذلك بانخفاض نسبة تأييده حيث وصلت إلى حوالى ٣٠٪ ولكن الامر قد يكون غير ذلك!!

يقول المتشائمون انه يكفى فى اليابان ان تصل نسبة البطالة إلى حوالى ٤٪ من قوة العمل ليسقط رئيس الوزراء ولعل هذا هو ما اراد ان يعبر عنه «نوريو أوهلجا» رئيس مجلس ادارة «سونى» الشهيرة بقوله إن «هاشيموتو» أشبه بالرئيس الأمريكى الأسبق «هربرت هوفر» الذى ضاع مستقبله السياسى بسبب ازمة الركود الكبرى مع أنه قد لايكون مسئولاً عنها ويدلل على ذلك بأن الأحوال قد ساءت لدرجة اضطرت امريكا للتدخل لمساعدة «الين» اليابانى على الاحتفاظ بقيمته كما ان بنكاً كبيراً وشهيراً مثل «إل.تى.سى.بى» يواجه مشكلات ضخمة تهدده بالإفلاس فى أول سابقة من نوعها فى تاريخ اليابان الحديث!!

ريوتارو هاشيموتو

أما المتفائلون فيرون ان «هاشيموتو» قد لايفقد منصبه بالرغم من كل ذلك وذلك لضعف منافسيه من امثال «ناوتو كان» زعيم الحزب الديمقراطى وهو اصلاحى شاب يحلو له وللبعض تشبيهه بتونى بلير مع أنه يتمتع بشعبية كبيرة وكذلك «تاكاكاو دوى» زعيمة الحزب الاشتراكى الديمقراطى مع أنها تتمتع هى الأخرى بشعبية كبيرة ولكن المشكلة أن كليهما يفتقد إلى حزب قوى يستطيع إيصال اى منهما لمقعد رئاسة الوزراء.

حسابات أخرى

والارجح أن الرأى الثانى هو الأقرب إلى الحقيقة لان الحزب الليبرالى الديمقراطى يملك رغم كل شىء قواعد منتشرة فى سائر أنحاء اليابان قد تمكنه ليس فقط من الفوز بالانتخابات بل من ضمان الاغلبية المطلوبة للسيطرة على المجلس الاعلى من البرلمان اليابانى بعكس الاحزاب الأخرى التى تتواجد فى بعض المناطق ولاتتواجد فى الأخرى!!

اى أن «هاشيموتو» رغم انه ليس الأفضل على الاطلاق، إلا انه كما تقول جريدة «الاندبندنت» الأقرب للفوز بسبب ضعف المنافسين.

فالحزب الاشتراكى الديمقراطى كان قد فقد كثيراً من مصداقيته حينما تخلى عن مبادىء الحزب اليسارية وقبل الانضمام للتحالف الذى شكله الحزب الليبرالى الديمقراطى عام ١٩٩٤.

مراقبون يتوقعون ان يخذله اليابانيون

انتخابات مجلس الشيوخ.. امتحان صعب يواجهه هاشيموتو غدا



طوكيو - أ.ف.ب - تعتبر انتخابات مجلس الشيوخ المرتقب اجراؤها غدا في اليابان، والتي كانت في الاصل شبه شكلية بالنسبة للحزب الليبرالي الديموقراطي، بمثابة امتحان صعب لرئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو الذي قد يخذله اليابانيون هذه المرة لانهم لم يعودوا مغشوشين بالقدرات الحقيقية لرجال السياسة على اخراج بلادهم من الركود الذي تتخبط فيه.

وبات اسوا السيناريوهات المطروحة بجدية في طوكيو يتمثل بفكرة اضطرار رئيس الوزراء ورئيس الحزب الليبرالي الديموقراطي الى الاستقالة في حال لم يحسن الحزب مواقعه.

وبعد ان كانت استطلاعات الراي في يونيو تؤكد تقدمه بشكل مريح مما دفع حزبه الى الامل باستعادة الغالبية في مجلس الشيوخ التي فقدها في العام ٨٩، اظهرت الاستطلاعات في الايام الاخيرة نتائج سلبية زعزعت ثقة الحزب باستعادة ٦١ مقعدا يراهن عليها في هذه الانتخابات.

ويلزمه في الحقيقة ٦٩ مقعدا ليتمتع بالغالبية في مجلس الشيوخ الذي يعد ٢٥٢ عضوا ينتخبون لست سنوات يجدد نصفهم كل ثلاث سنوات. وهكذا ستشمل عملية الاقتراع غدا ١٢٦ مقعدا.

قلق كبير

الى ذلك قال دبلوماسي غربي ان «الجميع في الوزارات ومكتب رئيس الوزراء لا يفكرون الا بالانتخابات لكن بقلق كبير. ويستحيل العمل على اي ملف ثنائي».

واكد رئيس كتلة الحزب الليبرالي الديموقراطي في مجلس الشيوخ ماساكوني موركامي امس ان «رئيس الوزراء هاشيموتو سيضطر



للتخلي عن الحكم من دون ادنى شك اذا حصل على اقل من ٦١ مقعدا». غير ان الامين العام للحزب كويشي كاتو يرفض من ناحيته التفكير بهذا التصور الذي سيفقده ايضا مركزه.

وبعد كثير من المماطلة استخدم هاشيموتو الاربعاء الماضي في حملته ورقته الاخيرة مؤكدا خفض الضرائب بصورة مستديمة اعتبارا من العام المقبل لانعاش الاقتصاد. لكن هذه المبادرة لم تلق ترحيبا لدى الصحافة التي اعتبرتها غامضة ومتاخرة مما يعكس ازمة الثقة لدى اليابانيين تجاه رجال السياسة.

وقد جرت الحملة الانتخابية من دون اثارة او اندفاع اذ ان المرشحين لم يجدوا اذانا صاغية لدى الرأي العام الذي تميز عموما بعدم المبالاة.

حتى ان زعيم المعارضة الشعبي وزير الصحة السابق ناوتوو كان (٥١ عاما) ورئيس الحزب الديموقراطي الذي قدمته استطلاعات الراي على انه رئيس الوزراء المقبل المفضل لدى اليابانيين لم ينجح في تعبئة المواطنين.

وعلى غرار ما حدث في الانتخابات التشريعية في العام ٩٦ من المتوقع ان يستفيد الحزب الشيوعي من هذا الوضع. فبامكانه كسب ما بين ٦ و٨ مقاعد اضافة الى الـ ١٤ مقعدا التي يحظى بها في المجلس المنتهية ولايته.

ويقدر عدد الناخبين المدعوين للادلاء باصواتهم الاحد في صناديق الاقتراع بـ ٩٩.٤ مليونا. لكن نظرا الى تراجع حماسة اليابانيين للسياسة يتوقع ان تتجاوز نسبة الامتناع عن التصويت اسوا المعدلات التي بلغتها في انتخابات مجلس الشيوخ في يوليو ٩٥ وهي ٤٤.٥٪ من الناخبين المسجلين.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/ ٧/ ١٩٩٨

انتخابات مجلس المستشارين اليابانى غدا

النتائج تحدد مصير هاشيموتو السياسى

طوكيو - محمد ابراهيم الدسوقي: يتوجه الناخبون فى اليابان غدا الى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم فى انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين والتى ستكون بمثابة استفتاء على اسلوب مواجهة ومعالجة حكومة ريوتارو هاشيموتو للأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد حاليا، وستحدد نتائجها بالتالى الرصيد السياسى لرئيس الوزراء اليابانى.

ويتنافس ٤٧٤ مرشحا يمثلون ١٣ حزبا من ابرزها الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم، والحزب الديمقراطى أكبر أحزاب المعارضة ،والحزب الشيوعى، والحزب الديمقراطى الاشتراكى لشغل ١٢٦ مقعدا من بين مقاعد المجلس الـ ٢٥٢، ويسعى الحزب الحاكم للفوز بـ ٦٩ مقعدا، لكى يحظى بالأغلبية فى المجلس، ومن ثم يتمتع بالأغلبية فى مجلس البرلمان للمرة الاولى منذ تسع سنوات، غير أن العديد من المراقبين توقعوا ألا يفوز الحزب باكثر من الـ ٦١ مقعدا التى يسيطر عليها حاليا، وربما أقل مما يضع هاشيموتو فى موقف صعب للغاية، لان ذلك قد يؤدى الى تزايد الضغوط عليه، وبالذات من داخل الحزب الحاكم الذى يتزعمه لتقديم استقالته وتحمل مسئولية اخفاق الحزب فى الفوز بالمقاعد المطلوبة، وما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية من تدهور.

وقد كانت الازمة الاقتصادية هى المحور الرئيسى للحملة الانتخابية للحزب الحاكم. وأشارت استطلاعات الرأى الى انه على الرغم من الازمة الاقتصادية الراهنة وعدم رضا نسبة كبيرة من اليابانيين عن سياسات الحكومة الاقتصادية فان الحزب الحاكم يعد الأوفر حظا للفوز فى الانتخابات، لانه لا يوجد بديل له فى الوقت الحالى، لاسيما أن أحزاب المعارضة منقسمة على نفسها، وتعانى الخلافات الداخلية، مما لايشجع على التصويت لصالحها، بحيث تفوز بالأغلبية.



رئيس الوزراء الياباني يخطط لتخفيضات ضريبية جديدة

● طوكيو – رويترز – قال مسؤول في الحزب الديموقراطي الحر الحاكم في اليابان للصحف الصادرة أمس إن رئيس الوزراء رايوتارو هاشيموتو يخطط لخفض ضريبة الدخل في السنة المقبلة. وجاءت تصريحاته قبل يوم من انتخابات حاسمة بالنسبة للانتعاش الاقتصادي ومستقبل هاشيموتو الذي أظهرت استطلاعات للرأي انه يواجه صعوبات في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين التي ستجري اليوم. واقترح مسؤولون في الحزب الديموقراطي الحر خطة لخفض ضريبة الدخل في عام ١٩٩٩ بمقدار أربعة تريليونات ين (٢٨.٤ بليون دولار) تشمل خفضا نسبته ١٥ في المئة في الحد الاقصى لضريبة الدخل. ويأتي هذا الاجراء بالاضافة إلى خطة أخرى لخفض ضريبي قيمته اربعة تريليونات ين أعلن بالفعل كاجراء يطبق مرة واحدة في السنة الجارية.



ويمسك الاقتصاد الياباني، وهو ثاني اكبر اقتصاد في العالم، بمفتاح منع اقتصاديات آسيا من الهبوط إلى مستويات أعمق في الكساد الاقتصادي وهو تطور يمكن ان يسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي.



اليوم .. بدء انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين فى اليابان

منافسة حادة بين الحزب الحاكم والحزب الاشتراكى المعارض

طوكيو ـ وكالات الأنباء:

تبدأ اليوم انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين فى اليابان. تشتد المنافسة الانتخابية بين الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بزعامة ريوتاروها شيموتو رئيس الوزراء والحزب الاشتراكى الديمقراطى اكبر احزاب المعارضة فى اليابان. هاجم الحزب الاشتراكى ـ خلال حملته الانتخابية ـ سياسات الحزب الحاكم واتهمها بزيادة الاعباء على اصحاب الدخول المنخفضة. وتعهد ناوتوكان ـ زعيم الحزب المعارض ـ باقامة قاعدة سياسية واقتصادية لاقامة سياسات فعالة فى البلاد . ودعا من جانبه رئيس الوزراء اليابانى الناخبين الى الثقة فى برنامج حزبه، مؤكدا اجراء تعديلات جوهرية على برامج وسياسات حكومته لمواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة. وطالب هاشيموتو الناخبين ـ خلال حملته الانتخابية فى مقاطعة مياجى ـ الى الوقوف وراء حزبه خلال العملية الانتخابية . وانهى جميع زعماء الاحزاب حملاتهم الانتخابية التى استغرقت ١٧ يوماً. ركزت الاحزاب فى حملتها على خططها للاصلاح الاقتصادى من اجل مواجهة الركود الاقتصادى الذى تعانى منه اليابان وعدم الاستقرار المالى الذى اصاب الاسواق المصرفية فى الفترة الاخيرة.

وكشفت مصادر الحزب الحاكم ان رئيس الوزراء اليابانى يخطط لخفض ضريبة الدخل خلال العام القادم. اوضحت المصادر ان خطة هاشيموتو تتضمن خفض ضريبة الدخل بحلول عام ١٩٩٩ الى ٢٨.٤ مليون دولار وتشمل خفضاً نسبته ١٥٪ من الحد الاقصى لضريبة الدخل. اكد المراقبون السياسيون ان الخطة الجديدة لهاشيموتو تهدف الى دعم موقف حزبه خلال الانتخابات. واوضح المراقبون ان نتيجة هذه الانتخابات تعد استفتاء على شعبية هاشيموتو شخصياً وعلى اسلوب معالجته للاقتصاد اليابانى المتعثر.



ريوتاروها شيموتو



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٨

عشية انتخابات مجلس المستشارين:

الحزب الحاكم فى اليابان يطرح خطة لخفض ضرائب الدخل بـ ٢٨.٤ مليار دولار

طوكيو - من محمد ابراهيم الدسوقى: فى محاولة أخيرة لانتزاع تأييد الناخبين فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس المستشارين التى ستجرى فى اليابان اليوم أعلن تاكو ياماسكى رئيس مجلس الدراسات السياسية فى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم ان الاتجاه الغالب داخل الحزب يميل نحو الموافقة على خفض ضرائب الدخل بنحو ٤ تريليونات ين (٢٨.٤ مليار دولار) العام القادم بهدف انعاش الاقتصاد الراكد وخفض الحد الأقصى لضريبتى الدخل والعقارات بنحو ١٥٪ من ٦٥٪ الى ٥٠٪. وتأتى هذه الخطوة فى الوقت الذى أظهرت فيه استطلاعات الرأى الأخيرة استياء اليابانيين من السياسة الاقتصادية لحكومة ريوتارو هاشيموتو الذى اكتفى بالتعهد بالنظر فى اتمام الخفض الضريبى فى اطار الاصلاح الشامل لنظام الضرائب مما افقده ثقة اليابانيين والرأى العام العالمى. وقال ياماسكى ان هذا الخفض الضريبى الجديد سيتم تمويله من خلال اصدار سندات حكومية لمواجهة عجز الميزانية، وذلك للتغلب على مخاوف اليابانيين من ان يؤدى هذا الخفض الى زيادة الاعباء على المواطنين العاديين. وتجدر الاشارة الى أن ٤٧٤ مرشحا يمثلون ١٣ حزبا يتنافسون فى انتخابات اليوم لشغل ١٢٦ مقعدا من اجمالى عدد مقاعد مجلس المستشارين الذى يبلغ عدد مقاعده ٢٥٢ مقعدا وقد خفض الحزب الليبرالي الديمقراطى الحاكم من توقعاته بالفوز بأغلبية عدد مقاعد المجلس للمرة الأولى منذ تسع سنوات، واصبح غاية أمله ان يحتفظ بالمقاعد الـ ٦١ التى يشغلها حاليا لتجنب اضطرار هاشيموتو لتقديم استقالته أو اضطرار الحزب للدخول فى تحالفات جديدة. وتعد انتخابات اليوم بمثابة استفتاء حاسم على احتمالات بقاء هاشيموتو وقدرته على الاستمرار فى تطبيق سياسته للاصلاح الاقتصادى. وقد ذكرت الصحف اليابانية التى هاجمت بعضها هاشيموتو ان الحزب الحاكم سيجتمع بعد ٤ أيام من اعلان نتائج الانتخابات لاقرار الخفض الضريبى ، وذلك حتى يتسنى لهاشيموتو التوجه الى واشنطن لمحادثات مع الرئيس كلينتون وهو معزز بالموافقة الحزبية على الخفض الضريبى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ / ٧ / ١٩٩٨

الناخبون فى اليابان يدلون بأصواتهم فى أهم انتخابات منذ الحرب العالمية الثانية

إقبال كبير على التصويت وسط تكهنات بفقد الحزب الحاكم الأغلبية فى البرلمان

طوكيو ـ محمد ابراهيم الدسوقى:

ادلى الناخبون فى اليابان أمس بأصواتهم فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فيما وصف بأنه استفتاء مهم على سياسات حكومة ريوتاروهاشيموتو رئيس الوزراء الاقتصادية التى عجزت حتى الآن عن إنعاش الاقتصاد اليابانى ووقف التدهور الذى تعانى منه العملة اليابانية ـ الين.

ووصف المحللون السياسيون الانتخابات بأنها تعد الأهم منذ الحرب العالمية الثانية حيث من المتوقع أن تحدث تغيراً كبيراً فى خريطة عالم السياسة باليابان.

ويتنافس فى هذه الانتخابات ٤٧٤ مرشحاً يمثلون ١٤ حزباً لشغل ١٢٦ مقعداً من مقاعد المجلس البالغة ٢٥٢ مقعداً، ويجرى التصويت فى ٥٣ الف مركز اقتراع حيث تم الانتخاب فى ٧٦ دائرة عبر الانتخاب المباشر فى حين جرت الانتخابات فى الـ ٥٠ دائرة الأخرى عبر نظام قوائم التمثيل النسبى.

وذكر المسئولون فى وزارة الداخلية اليابانية أن نسبة المشاركة فى التصويت بلغت أكثر من ٤٦٪ بعد خمس ساعات من بدء التصويت فى السابعة صباح أمس وهى أعلى من نسبة المشاركة فى التصويت فى آخر انتخابات لمجلس الشيوخ التى جرت فى عام ١٩٩٥ والتى سجلت ٤٤.٥٪.

ويبلغ إجمالى عدد الناخبين الذين من حقهم الادلاء بأصواتهم فى اليابان ٩٩.٤ مليون ناخب من إجمالى عدد سكان اليابان البالغ نحو ١٢٥ مليون نسمة.

ومن ابرز الأحزاب المتنافسة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم والحزب الديمقراطى أكبر أحزاب المعارضة حاليا والحزب الشيوعى والحزب الاجتماعى الديمقراطى والحزب الليبرالى. ويسعى الحزب الحاكم للفوز بـ ٦٩ مقعداً لكى يحظى بالأغلبية فى المجلس والتى ستجعله يتمتع بالأغلبية فى البرلمان لأول مـرة منذ ٩ سنوات وتمديد مشاريع القوانين التى يرغب فيها أو على الأقل الاحتفاظ بالـ ٦١ مقعداً التى يسيطر عليها حاليا ، بينما تسعى المعارضة إلى اقناع الناخبين بعدم التصويت للحزب الحاكم استناداً إلى ان تجاوز اليابان لأزمتها الاقتصادية يجب أن يبدأ من تغيير حكومة هاشيموتو الذى يتحمل مسئولية ما آلت اليه أوضاع الاقتصاد من تدهور. لكن وعلى الرغم من ذلك فإن فرص المعارضة فى الفوز بالأغلبية تعد صعبة للغاية بسبب الانقسام الشديد وهو ما اعترفت به بعض أحزاب المعارضة بشكل صريح خلال الحملة الانتخابية التى استمرت ١٧ يوماً وانتهت مساء أمس الأول.

وفى حالة اخفاق الحزب الليبرالى الديمقراطى فى الفوز أو الاحتفاظ بمقاعده ـ ٦١ مقعداً ـ فسوف يتعرض هاشيموتو على الأرجح لضغوط مكثفة من داخل الحزب وبالذات من جهة العناصر المعارضة لسياساته لتقديم استقالته من منصبه لتحمل مسئولية نتائج الانتخابات، وبالتالى حدوث تغيرات مهمة فى شكل الخريطة السياسية اليابانية. وأعرب هاشيموتو فى تصريحات ادلى بها للصحفيين عن أمله فى حصول حزبه على نتائج جيدة وعشية بدء الانتخابات طلب هاشيموتو من الناخبين تأييد حزبه من أجل مستقبل البلاد وناشدهم الثقة فيه وفى الحزب الحاكم، ويمكن الاشارة إلى أن رئيس الوزراء ركز بشكل ملحوظ أثناء الحملة الانتخابية على اهمية تمتع البلاد بالاستقرار السياسى لمواصلة الجهود الرامية لتجاوز الأزمة الاقتصادية وهو ما يعنى بشكل غير مباشر الدعوة للتصويت للحزب الحاكم بغية استمراره فى السلطة. أما زعيم الحزب الديمقراطى ناوتو كان، فقد أشار فى بيان أصدره إلى استحالة تحقيق انتعاش الاقتصاد الراكد فى ظل بقاء هاشيموتو على قمة السلطة وإنه ينبغى الحيلولة دون فوز الحزب الحاكم بالأغلبية من أجل تغيير الأوضاع الراهنة. ومن المعروف أن استطلاعات الرأى التى أجريت فى الأشهر الأخيرة أشارت إلى أن أغلبية اليابانيين يرون ان «كان» يعتبر أفضل من يتولى رئاسة الوزراء فى الوقت الحالى. ومن المتوقع إعلان نتائج الانتخابات صباح اليوم.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٨

اليابان: توقع هزيمة للحزب الحاكم واستقالة هاشيموتو من رئاسة الوزراء

■ طوكيو - رويترز - أدلى الناخبون اليابانيون أمس باصواتهم في الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ الياباني والتي من المتوقع ان تحدد سرعة التحرك في شأن الاقتصاد الياباني المصاب بالركود ومستقبل رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو.

ونقلت وكالة «كيودو» للانباء عن مسؤول في الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم ان هاشيموتو سيعلن عزمه على الاستقالة اليوم إن لم يكن أعلنها بالفعل أمس في ضوء انتكاسة كبرى اظهرتها استطلاعات أولية اجرتها شبكات التلفزيون لآراء الناخبين لدى خروجهم من مراكز الاقتراع حتى الساعة الحادية عشرة بتوقيت غرينيتش أمس وأفادت بأن الحزب الديموقراطي لن يحصل على أكثر من ٥٠ مقعداً.

وفي نداء انتخابي اخير كان الحزب أكد انه قوي بما يكفي لتقديم وعود انتخابية في حين اعتبرت أحزاب المعارضة انه يجب على الناخبين حرمان الحزب الحاكم من الحصول على غالبية اعراباً عن غضبهم من السياسات الاقتصادية التي ينتهجها هاشيموتو.

وساد طقس معتدل معظم انحاء اليابان مع بداية ما وصفه محللون سياسيون بانها اهم انتخابات في اليابان منذ الحرب العالمية الثانية. وكان متوقعاً ان يشجع الطقس الجميل على نسبة اقبال كبيرة قد تصل الى ٦٥ في المئة ما يمكن ان ترجح كفة المعارضة على الحزب الحاكم.

وتوقعت استطلاعات للرأي ان يواجه الحزب الديموقراطي الحاكم صعوبة في الاحتفاظ بقوته في مجلس الشيوخ المؤلف من ٢٥٢ عضوا حيث تجري انتخابات لاختيار نصف أعضائه كل ثلاث سنوات. ويحاول الحزب الديموقراطي الذي لم يسيطر على مجلس الشيوخ منذ ١٩٨٩ وتنقصه ثمانية مقاعد للحصول على غالبية الاحتفاظ بمقاعده الحالية التي تبلغ ٦١ مقعدا خلال الانتخابات التي اجريت لشغل ١٢٦ مقعداً.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٨



رسالة طوكيو

محمد ابراهيم الدسوقى

إصلاح القطاع المصرفى اليابانى بداية صحيحة... ولكن!

لكي تثبت لمواطنيها وللمجتمع الدولي في آن واحد جديتها في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي أصابتها بحالة «شلل مؤقت» تحركت اليابان لتنفيذ بعض الوعود التي أطلقتها باتخاذ كل الاجراءات المطلوبة لتحفيز الاقتصاد واخراجه من ركوده الراهن ، والتحرك الياباني استهدف قلب اقتصادها النابض ممثلا في القطاع المالي الذي يئن من وطأة الحمل الثقيل الملقى على كاهله ويحد من قدرته على التنفس والتحرك الايجابي والحمل هو الديون المعدومة أو السيئة . المشكوك في تحصيلها . البالغ اجماليها حوالي ٥٦٠ مليار دولار غير ان البعض يرى انها تصل الى ٩٠٠ مليار دولار.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/ ٧/ ١٩٩٨

فقد أعلنت حكومة ريوتارو هاشيموتو عن خطة لاصلاح القطاع المصرفى والتخلص من مشكلة الديون المعدومة، وتتلخص الخطة التى طال انتظارها فى وضع البنوك المتعثرة بشكل مؤقت تحت اشراف وكالة المراقبة المالية التى شكلت مؤخرا قبل تصفيتها فى حين تتولى بنوك حكومية اسست تحت مظلة مؤسسة «هيس فاينتشيال رستوريشن كورب» منح عملاء البنوك المهددة بالافلاس مايرغبون فيه من قروض وفى حالة عدم ايجاد جهة تقبل شراء البنوك المتعثرة وديونها فسوف تتحول حينئذ الى بنوك حكومية.

تلك باختصار عناصر الخطة التى تم تقسيمها الى مرحلتين يستغرق تنفيذهما ٣ سنوات يمكن ان تمتد الى خمس وجرى استقبالها بترحيب ولكن حذر، فمن الناحية العملية لا يوجد خلاف على خطورة مشكلة الديون والحاجة الملحة للتصدى لها بأسرع وقت ممكن لتحرير النظام المالى من قبضتها غير ان الخطة وبحسب رأى بعض الخبراء الاقتصاديين ربما لا تكون كافية فى حد ذاتها للتخلص من المشكلة للابد علاوة على بعض جوانبها وآلية تطبيقها لا تزال غامضة وغير مفهومة. والمثال الذى نسوقه فى هذا الاطار هو الاساس الذى سيجرى بناء عليه منح القروض لعملاء البنوك المتعثرة فطبقا للخطة فان الشركات محل الثقة او المضمونة ستحصل عليها ولكن ما هو المعيار المحدد للمضمون من عدمه فضلا عن انه فى حالة عدم القدرة على اقناع الشركات والبنوك بشراء البنوك المهددة بالافلاس فسوف تتحول تلقائيا الى بنوك حكومية سوف تستخدم الأموال العامة - أموال دافعى الضرائب - لتعزيز ودعم قاعدتها المالية وبالتالى ستكون بمثابة اضافة عبء جديد على الاعباء الموجودة بالفعل والاهم من سيضمن حتى فى هذه الحالة التخلص من الديون؟

ايا كانت الاحوال فتلك نقاط تستحق اخذها فى الاعتبار عند النظر الى الخطة التى لم تشعر الدوائر الاقتصادية بالارتياح الكامل لانها لم تتضمن العنصر المنتظر الذى قد يفتح أبواب الانتعاش الموصدة فى وجه الاقتصاد اليابانى رغم كل الاجراءات والخطط المعلنة لانجاز هذا الهدف. والعنصر هو اجراء خفض دائم لضريبة الدخل لتشجيع اليابانيين على الانفاق أكثر ومن ثم يتزايد حجم الطلب المحلى وبالتبعية انعاش الاقتصاد الراكد. وغياب هذا العنصر كان سببا وراء عدم استمرار ارتفاع سعر صرف الين أمام الدولار والذى حدث نتيجة اعلان الخطة ويبدو ان الآمال المعقودة على اتخاذ قرار بخفض ضريبة الدخل قد تلاشت على الاقل فى الوقت الراهن بسبب «الدش البارد» الذى القاه رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو وكبار مسئولى حكومته على رؤوس المتعاملين فى أسواق المال.

فهاشيموتو تراجع وخرج يؤكد انه لم يذكر ابدا مسألة الخفض الدائم للضرائب وأن وسائل الاعلام فسرت تصريحاته بشكل خاطىء قائلا انه ابدى رغبته فى ادخال اصلاحات دائمة على النظام الضريبى وليس ضريبة الدخل، ومن بعده خرج ايضا الى الساحة كويتش كاتو سكرتير عام الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم ليؤكد نفس المعنى وتوجيه اتهام لوزير الخارجية كيزو أوبوتشي باساءة فهم تصريحات رئيس الوزراء تحت تأثير ما اوردته وسائل الاعلام وكان يقصد بذلك اعلان أوبوتشي خلال مؤتمر صحفى مشترك مع وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت انه ينبغى على الحزب الحاكم العمل لتنفيذ تعهد هاشيموتو بالخفض الدائم لضريبة الدخل. هذه التصريحات المتضاربة قفزت بسعر الدولار الى اكثر من ١٤٠ ينا والذى عكس من جهة اخرى حالة اليأس أو التشاؤم المسيطرة على المتعاملين اليابانيين فى البورصة ازاء صحة الاقتصاد اليابانى وعدم رغبة حكومة هاشيموتو حتى الآن فى تنفيذ ولو جزء من عهودها ووعودها المتكررة بتحفيز الاقتصاد وانها حتى فى ظل ما تعلنه من اجراءات بين الحين والاخر لم تفعل سوى القليل ولا يزال ينتظر منها الكثير.

وما نريد القاء الضوء الكثيف عليه



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٨

هنا ان تغلب اليابان على مشاكلها الاقتصادية يحتاج للعدول عن سياسة «القطرات البسيطة من الدواء» المتبعة حاليا واعطاء المريض ـ الاقتصاد ـ جرعة كافية لاخراجه من غرفة انعاش الركود تمهيدا لبدء مرحلة النقاهة وتلك ليست مسألة سهلة ميسرة ليس لانعدام الرغبة والعزيمة فى تخطى المتاعب الاقتصادية وانما لأن الامر مرده الى الية صناعة القرار فى اليابان والتى تحتاج لوقت طويل لحسم الامور واتخاذ القرارات بمبدأ الاجماع واستنادا لذلك يمكن القول بان الوقت قد حان لتغيير الكثير والكثير من الثوابت الراسخة الضاربة بجذورها فى دوائر صنع القرار لمسايرة المتغيرات والمستجدات على الصعيدين الداخلى والعالمى والاهم لطى صفحة الأزمة الاقتصادية ، نستعيد فى هذا السياق التصريح الذى ادلى به قبل أيام ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولى واعتبر فيه ان الأزمة الاقتصادية اليابانية أزمة داخل الأزمة ـ الأزمة المالية الآسيوية ـ وان ضعف الين أمام الدولار يعكس نقصا خطيرا فى الثقة وانه ينبغى على طوكيو اعادة تأهيل قطاعها المصرفى بسرعة وحسم واجراء خفض كبير فى الضرائب وتلك مسألة أعلنت حكومة هاشيموتو انها تعكف على مناقشتها ودراستها حاليا ولكن نحو أى اتجاه فهذا ما نحن في انتظاره. ■■



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٨

تجاوز مستوى ١٤٤ ينا قبل ان يفقد بعض مكاسبه

استقالة هاشيموتو تعرض الين لضغوط جديدة.. وتزيد الاقبال على الدولار

مسؤول اميركي يتوقع تسجيل ١٦٠ ينا للدولار

ارتفاع المارك بعد انباء اتفاق بين روسيا وصندوق النقد



عواصم - رويترز - هبط الين الى ادنى مستوياته امام الدولار خلال شهر بعد استقالة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو امس.

واستقر المارك ايضا امام الين وعملات اخرى بعد تقارير بان روسيا توصلت لاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وعززت استقالة هاشيموتو بعد هزيمة حزبه في انتخابات مجلس المستشارين امس الاول الدولار في بادئ الامر اكثر من ثلاثة ينات ليسجل اعلى مستوياته منذ شهر اذ بلغ ١٤٤.٥٠ ينا في التعاملات بطوكيو.

ولكن المتعاملين اوضحوا ان هذه الزيادة في الدولار غطت عليها انتعاشة قوية في الاسهم اليابانية وفي مرحلة لاحقة تراجع الدولار الى ١٤٢.٢٤ ينا في اوروبا الا انه ما زال مرتفعا عن المستوى الذي اغلق عليه يوم الجمعة عند ١٤١.

شكوك سياسية

واوضح متعاملون ان الشكوك السياسية المحتمل استمرارها الى ان يحل شخص آخر محل هاشيموتو في رئاسة الحزب الديموقراطي من المرجح ان تساعد على ثبات الدولار وان الين قد يواجه ضغوط بيع جديدة اذا لاحظ المتعاملون ان الحزب متعثر في التوصل لقرار.

وقال تيس نوشين رئيس مؤسسة اس. اي باتكين للابحاث في لندن «هناك فراغ سياسي في اليابان قد يمتد حتى سبتمبر عندما يجري الحزب الديموقراطي الحر انتخابات. وعلى ذلك نتوقع ان يرتفع الدولار امام الين».

ودعم الدولار ايضا تصريحات ادلى بها لورنس ليندزي العضو السابق بمجلس محافظي بنك الاحتياطي الاتحادي بان الين سيستمر في الهبوط وان الدولار قد يتجه الى ١٦٠ ينا.

وسجل المارك اعلى مستوياته منذ اسبوعين امام الين واعلى مستوياته منذ ١٤ شهرا امام الفرنك السويسري وسط تقارير بان روسيا توصلت لاتفاق مع صندوق النقد الدولي بخصوص خطة الانقاذ الاقتصادية.

وفي احدى مراحل التداول بلغ سعر الدولار ١.٨٠٩٥ مارك و١٤٢.٤٥ ينا مقارنة مع ١.٨١٨٣ مارك و١٤٠.٩٧٥ ينا عند الاغلاق السابق في لندن.

خليفة هاشيموتو

في طوكيو استقر الدولار الاميركي مقابل الين الياباني في اواخر المعاملات بينما لم يعلن على الفور من سيخلف رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو.

وقال الامين العام للحزب الديموقراطي الحر الحاكم انه سيتم اختيار خليفة هاشيموتو يوم ٢١ يوليو الجاري.

وتردد المتعاملون في دفع العملة اليابانية الى اعادة اختبار مستوى ١٤٤.٥٠ ينا الذي هبط اليه في وقت سابق لكن الاقبال على العملة الاميركية ظل قويا في ضوء الشكوك السياسية في اليابان.

وفي اواخر المعاملات بلغ سعر الدولار ١٤٢.٣١/١٤٢.٤١ ينا مقابل ١٤٤.٠٥/١٤٤.٠٧ في بداية التعامل اليوم ومقارنة مع ١٤١.٠٢ ينا في اواخر المعاملات في نيويورك يوم الجمعة الماضي.

وامام المارك الالماني بلغ سعر الدولار ١.٨٠٦٢/١.٨٠٧٢ مارك مقابل ١.٨٢٠٥/١.٨٢٠٨ مارك في بداية التعامل ومقارنة مع ١.٨١٦٥ مارك.

هبوط الاسترليني

من جهة اخرى قال متعاملون ان الجنيه الاسترليني ارتفع امام الدولار في المعاملات الصباحية في اوروبا بينما انخفض مسجلا ادنى مستوياته منذ شهر امام المارك الالماني تمشيا مع انخفاض الدولار الاميركي امام المارك بعد انباء عن توصل روسيا وصندوق النقد الدولي لاتفاق.

وفي احدى مراحل التداول بلغ سعر الاسترليني ١.٦٣٥٢/١.٦٣٦٢ دولار بعد ان ارتفع في وقت سابق الى ١.٦٤٠٣ بالمقارنة مع ١.٦٣١٧/١.٦٣٢٧ دولار.

وبلغ سعر الاسترليني ٢.٩٥٩٧/٢.٩٦٠٧ مارك مرتفعا عن مستوى ٢.٩٥٣٠ مارك الذي وصل اليه في وقت سابق ومقارنة مع ٢.٩٦٧٥/٢.٩٦٨٥ مارك.



الاسواق قابلت قراراته الاخيرة بالتشكك

رئيس الوزراء الياباني سقط نتيجة اخطائه الاقتصادية

طوكيو - ا. ف. ب - دفع رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو باستقالته وهزيمة حزبه الانتخابية ثمن تردده في المجال الاقتصادي الذي ادى برأي خبراء كثيرين الى اغراق ثاني اكبر اقتصاد في العالم في اخطر ركود اقتصادي يشهده في تاريخه، ومع ارتفاع معدل البطالة وعمليات الافلاس الكبيرة ووصول الكثير من المصارف الى حد الافلاس وانهيار معنويات اصحاب الشركات، ادرك اليابانيون تدريجيا حجم الازمة التي تمر بها بلادهم التي كانت لفترة خلت مثالا للنجاح الاقتصادي في العالم.

واتخذ هاشيموتو الذي واجه خيارات مهمة لتصحيح الاوضاع، على مر الشهور قرارات كانت لها انعكاسات كبيرة، وجاءت خلافا لما كانت تتوقعه الاسواق التي اظهرت تشككها وتحفظها فورا.

ففي ابريل ٩٧ ظنت الحكومة اليابانية ان الانتعاش الاقتصادي بات على الابواب فرفعت الضريبة على الاستهلاك من ٣ الى ٥٪. لكن كان لهذا القرار وقع الضربة القاضية اذ انه جمد الاستهلاك.

حوافز ضريبية

وحض شركاء اليابان الغربيون واوساط الاعمال اليابانية هاشيموتو على اعتماد حوافز ضريبية لانعاش الاستهلاك واعادة اطلاق الآلة الاقتصادية لكن رئيس الوزراء الياباني على العكس راهن على التقشف في الميزانية.

وكان الهدف من ذلك خفض عجز الدولة الى دون نسبة الـ ٣٪ من اجمالي الناتج الداخلي بحلول عام ٢٠٠٤ في حين تبلغ نسبة العجز حاليا ٦٪. وتخلت حكومة هاشيموتو عن هذا الهدف في الربيع. لكن الاوان كان قد فات.

وفي عهد هاشيموتو اعتمدت اليابان سلسلة من الخطط لتحفيز الاقتصاد لكن هذه الخطط شملت خصوصا المشاريع الكبيرة التي اعتبرها الخبراء غير مناسبة. ولم تتمكن الحكومة من خلال هذه الاجراءات من اعادة الثقة.

ومنذ موجة المضاربات التي شهدتها البلاد نهاية الثمانينات اعتمدت اليابان سبع خطط لتنشيط الاقتصاد كان اهمها في ابريل الماضي وبلغت قيمتها ١٦٦٠٠ بليون ين ياباني (١٢٨ بليون دولار اميركي). لكنها كانت من دون جدوى.

والشعور بالازمة تبلور فجأة مع انخفاض سريع لقيمة العملة اليابانية الامر الذي عكس فقدان الاسواق العالمية ثقتها بالاقتصاد الياباني.

ومنذ مطلع العام الحالي فقد الين الياباني اكثر من ٨٪ من قيمته. وكان هذا التراجع يهدد باعادة اشعال الازمة في الدول الآسيوية المجاورة لليابان التي تعاني اصلا من ازمة مالية ونقدية خطرة منذ يوليو ٩٧.

وفي مطلع يوليو الحالي تمكنت حكومة هاشيموتو اخيرا من وضع خطة لتصحيح اوضاع المصارف التي ترزح تحت عبء ديون هالكة لا تحصى. لكن رغم ان هذه الخطة التي تنص على الاستعانة بالاموال العامة لقيت ترحيبا فان اعلانها جاء متأخرا بعد اشهر من التردد والمراوغات.

واعلن هاشيموتو الاسبوع الماضي اعتماد نظام لتخفيض الضرائب بشكل دائم العام المقبل بعدما اظهرت استطلاعات الرأي انخفاض شعبية حزبه كثيرا. وهنا ايضا اعتبرت الاسواق ان هذه الاجراءات غير كافية وانها اتت متأخرة.

ولخص تاكاش ايماي رئيس اتحاد ارباب العمل الرئيسي في اليابان شعور الناخبين بقوله ان الهزيمة التي مني بها هاشيموتو امس الاول تعكس استياء اليابانيين الذين يريدون «جهودا سياسية سريعة للخروج من الركود» الاقتصادي.

وشددت الصحف اليابانية وبينها وسائل الاعلام المحافظة امس على العقوبة التي انزلها الناخبون بهاشيموتو واعتبرتها بمثابة مذكرة حجب ثقة عن رئيس الوزراء الياباني.

وقالت صحيفة «يوميوري شيمبون» كبرى الصحف اليابانية في صفحتها الاولى ان «قلق الرأي العام من الوضع الاقتصادي خلف انتقادات حول سوء ادارة الاقتصاد من جانب الحكومة والحزب الليبرالي الديموقراطي» الذي يتزعمه هاشيموتو.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٨

المعارضة اليابانية تطالب بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات عامة مبكرة

طوكيو - وكالات الانباء - دعت احزاب المعارضة اليابانية إلى حل مجلس النواب على وجه السرعة ، وإجراء انتخابات عامة مبكرة بعد استقالة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو.

وصرح ناوتو كان - زعيم الحزب الديمقراطى اليابانى حزب المعارضة الرئيسى فى اليابان بأن استقالة هاشيموتو تعد بمثابة مؤشر على أن ترك كل شىء إلى الجهاز البيروقراطى لن يثمر عن شىء، وأن استقالة هاشيموتو كانت امرا طبيعيا.

وقد بدات المناورات داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم بحثا عن خليفة لهاشيموتو ، حيث تركزت الترشيحات على وزير الخارجية كيزو اوبوتشى ووزير الخارجية السابق يوهى كونو والسكرتير العام السابق لمجلس الوزراء سيروكو كاجياما.

وذكرت شبكة «سى إن إن » أن المحللين السياسيين فى طوكيو أكدوا أن اوبوتشى لديه أوراق الاعتماد المطلوبة لتولى منصب رئيس الوزراء لأنه يرأس أكبر فصيلة داخل الحزب الليبرالى الديمقراطى ، كما انه يوجد حوله أكبر قدر من الاجماع داخل صفوف الحزب غيرأنه يفتقد إلى صفات الشخصية القيادية.

فى الوقت نفسه حثت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة اليابانية القادمة على مواصلة سياسة الحفز الاقتصادى من خلال اتخاذ إجراءات مالية قوية تتضمن خفضا دائما على ضرائب الدخل.

وصرح مايك ماكورى المتحدث باسم البيت الابيض بأن واشنطن تعلق أهمية بالغة على قيام الحكومة اليابانية ايا كان تشكيلها للتحرك السريع لتطبيق إجراءات مالية ومصرفية ملموسة لتحقيق معدل نمو قوى بالسوق الداخلية فى اليابان واستعادة الاستقرار المالى.

كان هاشيموتو قد أعلن اعتزامه الاستقالة كرئيس للحزب ثم كرئيس للوزراء واعترف بمسئوليته عن



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٧/١٩٩٨

استقالة هاشيموتو بعد هزيمة ساحقة للحزب الحاكم باليابان فى انتخابات مجلس الشيوخ

أوبوتشى أبرز المرشحين لرئاسة الوزراء.. وقلق عالمى إزاء المستقبل الاقتصادى

طوكيو ـ محمد ابراهيم الدسوقي: ووكالات الانباء:

وجه الناخبون فى اليابان ضربة قوية للحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم وحكومة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو فى انتخابات مجلس الشيوخ ـ المستشارين ـ التى جرت أمس الأول حيث لقى الحزب هزيمة ساحقة قادت هاشيموتو الى إعلان استقالته وأحدثت هزة فى أسواق المال اليابانية. وأعرب العالم عن قلقه من احتمال تأثير الوضع السياسى على الوضع الاقتصادى السيىء أصلا فى اليابان.

وقال رئيس وزراء اليابان انه يتحمل شخصيا مسئولية الهزيمة الكبيرة التى لحقت بالحزب، وان ذلك كان نتيجة لعجز فى قدراته الشخصية. وأشار الى أنه قرر إلغاء زيارتين كانتا مقررتين لكل من الولايات المتحدة وفرنسا فى الاسبوع القادم.

وقال متحدث باسم الحكومة اليابانية إنه من المرجح أن يختار البرلمان رئيسا جديدا للوزراء وحكومة جديدة فى ٣٠ من يوليو الحالى. وقال المتحدث انه يتوقع ان تقدم حكومة هاشيموتو استقالة جماعية قبل هذا التاريخ.

وقال كوتشى كاتو احد ابرز قيادات الحزب الليبرالى ان هاشيموتو وحكومته سوف يمارسان مهامهما حتى يتم انتخاب رئيس وزراء جديد.

ويعد هاشيموتو أول رئيس وزراء يابانى يقدم استقالته اثر هزيمة انتخابية منذ الهزيمة المماثلة التى لقيها الحزب الليبرالى فى عام ١٩٨٩ وأدت الى استقالة سوزوكى أونو من رئاسة الوزراء.

وقال كوتشى كاتو السكرتير العام للحزب الليبرالى ان أعضاء الحزب فى البرلمان سوف يجتمعون فى ٢١ الحالى لاختيار رئيس جديد للحزب.

وكان الحزب الليبرالى قد حصل على ٤٤ مقعدا من المقاعد الـ ١٢٦وخسر بذلك ١٧ مقعدا، وكان الحزب يحتاج الى ٦٩ مقعدا لاستعادة الاغلبية التى كان يتمتع بها قبل انتخابات ١٩٨٩ أو على الأقل المحافظة على الـ ٦١ مقعدا التى كان يحتلها قبل الانتخابات، ويصل اجمالى عدد المقاعد التى يتمتع بها الليبراليون فى مجلس الشيوخ ١٠٢ مقعد.

وحصل الحزب الديمقراطى أبرز احزاب المعارضة على ٢٧ مقعدا مقابل ١٨ مقعدا فى المجلس السابق بينما حاز الحزب الشيوعى على ١٨ مقعدا مقابل ستة مقاعد فى المجلس السابق، وهو تقدم كبير لكلا الحزبين.

وتشير التوقعات الى أن كلا من كيزو اوبوتشى ـ ٦٠ عاما ـ وزير الخارجية وزعيم أكبر أجنحة الحزب الليبرالى هو أبرز المرشحين لخلافة هاشيموتووأبدت العديد من دول العالم قلقها ازاء التطورات السياسية المفاجئة فى اليابان.

فقد اعربت الصين عن أملها فى أن تتمتع اليابان بالاستقرار، وقال بيان لوزارة الخارجية الصينية فى اعقاب اعلان استقالة هاشيموتو ان بكين تأمل فى أن تواصل اليابان استقرارها السياسى.

وقال متحدث باسم البيت الأبيض ان حكومة واشنطن تعد رد فعلها على استقالة هاشيموتو وسوف تعلن موقفها فى وقت لاحق. واحدثت استقالة هاشيموتو وهزيمة الحزب الليبرالى هزة فى بورصة طوكيو والعديد من البورصات الآسيوية، حيث انخفض الين اليابانى بمقدار ثلاثة ينات فى بداية التعاملات صباح أمس ليصل الى ١٤٤.٦٥ مقابل الدولار قبل ان يعود للاستقرار عند ١٤٢.٤٢ ين للدولار عند الاغلاق مقارنة بـ ١٤١ ينا للدولار عند الاغلاق يوم الجمعة الماضى.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٨

اكد ان ما حصل نتيجة لاخطائه

هاشيموتو قدم استقالته بعد هزيمة انتخابية قياسية لحزبه

■ ٤٤ عضوا فقط استعادوا مقاعدهم في «مجلس الشيوخ»

طوكيو - ا.ف.ب - قدم رئيس الحكومة اليابانية ريوتارو هاشيموتو استقالته امس به الهزيمة النكراء التي مني بها حزبه امس الاول في انتخابات مجلس الشيوخ بسبب إحجام الناخبين عن التصويت له لسوء ادارته للازمة الاقتصادية.

«كل ما حصل هو نتيجة خطا مني». هذا ما قاله هاشيموتو البالغ من العمر ٦٠ عاما وقد بدا الارهاق والحزن على وجهه، اثناء مؤتمر صحفي في مقر الحزب الليبرالي الديموقراطي بعيد انتهاء اجتماع لقيادة الحزب المحافظ الذي يترأسه.

وقال هاشيموتو، بعد بضع ساعات من اعلان النتائج الرسمية للانتخابات والتي اكدت الخسارة الكبيرة لحزبه «انني اتحمل مسؤولية الهزيمة الكبيرة» للحزب الليبرالي الديموقراطي، مضيفا «ان كل هذا يعود الى نقص قدراتي».

واجمعت الصحافة اليابانية على وصف هذه الهزيمة الانتخابية بانها اعلان مقاطعة من قبل الشعب الياباني ازاء حكومة هاشيموتو المتهمة بالمسؤولية عن تفاقم الازمة وقد كانت المشاركة في الانتخابات مرتفعة بشكل استثنائي اذ بلغت ٥٨.٨ بالمائة من المسجلين في اللوائح الانتخابية.

ومنذ مساء امس الاول لم يتبق اي خيار امام هاشيموتو سوى الاستقالة بعد ان اتضح حجم الكارثة التي اصيب بها حزبه.

ولا يزال الحزب الليبرالي الديموقراطي، الموجود في الحكم منذ ٤٣ عاما، باستثناء فترة عشرة اشهر عامي ٩٣ - ٩٤، يسيطر على الاغلبية في مجلس النواب، وهو الاهم بين مجلسي البرلمان الياباني (دييت).

ضربة قاسية

لكن خسارته لمجلس الشيوخ تشكل ضربة قاسية له لانها تؤثر على سلطته وتشجع المعارضة غير الشيوعية التي يقودها ناوتو كان الذي يملك تاثيرا كبيرا.

واشار الامين العام للحزب الليبرالي الديموقراطي كواشي كاتو الى ان الفائزين في الانتخابات من الحزب سيجتمعون في ٢١ يوليو الجاري لاختيار خليفة لهاشيموتو.

وسيقوم هذا الاخير وحكومته بتصريف الاعمال الى حين تعيين حكومة جديدة وحلفها اليمين امام البرلمان، وهو ما يمكن ان يحصل في نهاية الشهر الجاري.

من جهة ثانية الغى هاشيموتو زيارة رسمية الى فرنسا والولايات المتحدة كان مقررا ان يقوم بها في الاسبوع المقبل.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٨

ومن بين ٦١ عضوا كانوا يمثلون الحزب في مجلس الشيوخ السابق تمكن ٤٤ فقط من استعادة مناصبهم في انتخابات الاحد وهي نتيجة اقل من التوقعات الاكثر تشاؤما بالنسبة لهذا الحزب الذي كان يأمل على الاقل في الاحتفاظ بقوته كما هي في المجلس وقد تمكن الحزب الديموقراطي، وهو اكبر احزاب المعارضة، من تحسين موقعه بشكل واضح اذ حصل على ٢٧ مقعدا بعد ان كان يملك ١٨ فقط في المجلس السابق. اما الحزب الشيوعي فانه حصل على اكثر من ضعف عدد المقاعد التي كانت له في المجلس المنتهية مدته اذا فاز بـ ١٥ مقعدا (مقابل ٦ مقاعد سابقا).

الخليفة المنتظر

ويترأس هاشيموتو الحكومة منذ يناير ٩٦، ويتوقع ان يخلفه في رئاسة الحكومة احد اثنين من ابرز شخصيات الحزب الليبرالي الديموقراطي وهما الامين العام السابق للحكومة سيبروكو كاجياما (٧٢ عاما) ووزير الخارجية كيزو اوبوشي (٦١ عاما).

وقد اعربت الاوساط الاقتصادية اليابانية عن خشيتها من الاضرار التي يمكن ان تسببها هذه الهزيمة على اجراءات تنشيط الاقتصاد واصلاح الناظم المصرفي الياباني واعتبر تاكاشي ايماي رئيس جمعية «كايد انرين» وهي اكبر جمعية لارباب العمل اليابانيين ان نتيجة الانتخابات تعكس ارادة الناخبين في ان تعتمد الحكومة بشكل سريع «اجراءات سياسية صارمة من اجل الخروج من حال الكساد». واضاف ان «على اليابان تفادي الفراغ السياسي باي ثمن نظرا لخطورة الوضع».

وقال جيرو نيموتو رئيس اتحاد ارباب العمل اليابانيين (نيكيرين) ان «الاكثر خطورة بالنسبة الينا هو ان نتائج الانتخابات يمكن ان تغرق الوضع السياسي في الفوضى وان تؤخر الاجراءات الضرورية».

واضاف نيموتو «اننا نأمل في ان يضع الحزب الحاكم والمعارضة جانبا خلافاتهما ويعملا سويا للتغلب على المصاعب التي تواجهها البلاد».



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دفع ثمن تردده الذي أغرق في ركود ثاني اقتصاد في العالم

اليابان: هاشيموتو يستقيل ويعلن مسؤوليته عن الهزيمة الساحقة لحزبه

■ طوكيو - ا ف ب - قدم رئيس الحكومة اليابانية ريوتارو هاشيموتو استقالته امس بعد الهزيمة النكراء التي مني بها حزبه في انتخابات نصفية أجريت أول من امس لمجلس الشيوخ بسبب احجام الناخبين عن التصويت له لسوء ادارته للازمة الاقتصادية.

وقال هاشيموتو (٦٠ عاماً)، الذي ظهر في مؤتمر صحافي عقده إثر اجتماع لقيادة الحزب المحافظ وقد بدا الارهاق والحزن على وجهه، ان «كل ما حصل هو نتيجة خطأ مني». وتابع، بعد بضع ساعات من اعلان النتائج الرسمية للانتخابات التي اكدت الخسارة الكبيرة لحزبه، الليبرالي الديموقراطي: «انني اتحمل مسؤولية الهزيمة الكبيرة» للحزب، مضيفا ان «كل هذا يعود الى نقص قدراتي».

واجمعت الصحافة اليابانية على وصف هذه الهزيمة الانتخابية بانها اعلان مقاطعة من قبل الشعب الياباني ازاء حكومة هاشيموتو المتهمة بالمسؤولية عن تفاقم الازمة. وكانت المشاركة في الانتخابات مرتفعة في شكل استثنائي اذ بلغت ٥٨.٨ في المئة من المسجلين في اللوائح الانتخابية.

ومنذ مساء الاحد لم يتبق امام هاشيموتو اي خيار سوى الاستقالة بعدما اتضح حجم الكارثة التي اصيب بها حزبه. ولا يزال الحزب الليبرالي الديموقراطي، الموجود في الحكم منذ ٤٣ عاماً، باستثناء فترة عشرة اشهر في ١٩٩٣ و١٩٩٤، يسيطر على الغالبية في مجلس النواب، وهو الاهم بين مجلسي البرلمان الياباني (دييت).

لكن خسارته لمجلس الشيوخ تشكل ضربة قاسية له لانها تؤثر في سلطته وتشجع المعارضة غير الشيوعية. واشار الامين العام للحزب الليبرالي الديموقراطي كواشي كاتو الى ان الفائزين في الانتخابات من الحزب سيجتمعون في الحادي والعشرين من الشهر الجاري لاختيار خليفة لهاشيموتو. وسيقوم هذا الاخير وحكومته بتصريف الاعمال الى حين تعيين حكومة جديدة وحلفها اليمين امام البرلمان، وهو ما يمكن ان يحصل في نهاية الشهر الجاري. من جهة اخرى الغى هاشيموتو زيارة رسمية إلى فرنسا والولايات المتحدة كان مقرراً ان يقوم بها الاسبوع المقبل.

ومن بين ٦١ عضواً كانوا يمثلون الحزب في مجلس الشيوخ السابق تمكن ٤٤ فقط من الاحتفاظ بمناصبهم في انتخابات الاحد وهي نتيجة اقل من التوقعات الاكثر تشاؤماً بالنسبة الى هذا الحزب الذي كان يأمل على الاقل في الاحتفاظ بقوته كما هي في المجلس.

وتمكن الحزب الديموقراطي وهو اكبر احزاب المعارضة من تحسين موقعه بشكل واضح اذ حصل على ٢٧ مقعداً بعد ان كان يملك ١٨ فقط في المجلس السابق. اما الحزب الشيوعي فانه حصل على اكثر من ضعف عدد المقاعد التي كانت له في المجلس المنتهية مدته اذا حصل على ١٥ مقعدا (مقابل ٦ مقاعد سابقاً).

ويرأس هاشيموتو الحكومة منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦. ويتوقع ان يخلفه في رئاسة الحكومة احد اثنين من ابرز شخصيات الحزب الليبرالي الديموقراطي، هما الامين العام السابق للحكومة سيروكو كاجياما (٧٢ عاماً) ووزير الخارجية كيزو اوبوشي (٦١ عاماً).

وبدا واضحاً ان هاشيموتو دفع غالياً ثمن تردده في المجال الاقتصادي الذي ادى في رأي خبراء كثيرين الى اغراق ثاني اكبر اقتصاد في العالم في اخطر ركود اقتصادي يشهده في تاريخه. ومع ارتفاع معدل البطالة وعمليات الافلاس الكبيرة ووصول الكثير من المصارف الى حد الافلاس وانهيار معنويات اصحاب الشركات، ادرك اليابانيون تدريجيا حجم الأزمة التي تمر بها بلادهم التي كانت لفترة خلت مثالا للنجاح الاقتصادي في العالم.

واعربت الأوساط الاقتصادية اليابانية عن خشيتها من الاضرار التي يمكن ان تسببها هذه الهزيمة على اجراءات تنشيط الاقتصاد واصلاح النظام المصرفي الياباني.

واعتبر تاكاشي ايماي رئيس جمعية «كايدانرين»، وهي اكبر جمعية لارباب العمل اليابانيين، ان نتيجة الانتخابات تعكس ارادة الناخبين في ان تعتمد الحكومة بسرعة «اجراءات سياسية صارمة من اجل الخروج من حال الكساد». واضاف ان «على اليابان تفادي الفراغ السياسي باي ثمن نظرا لخطورة الوضع».



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الين يترنح فى اعقاب استقالة هاشيموتو

□ اعداد ـ ايمن مكرم:

اصاب قرار استقالة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو الاسواق العالمية بحالة من الارتباك في بداية التعاملات امس ولم تهدأ نسبيا إلا في نهاية اليوم بعد توقعات بحدوث اصلاحات جديدة في الاقتصاد الياباني في اعقاب استقالة رئيس الوزراء.

واستقر الدولار الامريكي مقابل الين الياباني في اواخر المعاملات في طوكيو بينما لم يعلن من سيخلف رئيس الوزراء الياباني وقال الأمين العام للحزب الديمقراطي الحر الحاكم انه سيتم اختيار خليفة هاشيموتو يوم 21 يوليو الجاري.

وتردد المتعاملون في دفع العملة اليابانية لاجتياز مستوى 144,50 ين الذى هبط إليه في وقت سابق امس لكن الاقبال على العملة الامريكية ظل قويا في ضوء الشكوك السياسية في اليابان وقرب نهاية التعاملات امس بلغ سعر الدولار 142,31/142,41 ين مقابل 144,50/144,57 في بداية التعامل ومقارنة مع 141,02 ين في اواخر المعاملات في نيويورك الجمعة الماضى.

وبعد الانخفاض الذى اصاب اسعار الاسهم في بورصة طوكيو قبيل اعلان الاستقالة وبعد هزيمة الحزب الحاكم عادت للارتفاع عند الاغلاق بعد ان استردت الخسائر التي منيت بها في بداية التعاملات وسط آمال بأن تؤدى الاستقالة إلى إنقاذ اقتصاد اليابان من الكساد وارتفع مؤشر نيكى المؤلف من 225 سهما يابانيا ممتازا في ختام جلسة التعامل 270,33 نقطة أو 1,68٪ إلى 16360,39 نقطة وكان المؤشر قد هبط نحو 2٪ خلال التعاملات الصباحية.

وفي الاسواق الأوروبية حقق الدولار ارتفاعا امام الين في بداية التعاملات متجاوزا 142 ينا لكنه فشل في الوصول إلى مستوى 144 ينا الذى بلغه في المعاملات الآسيوية وقرب نهاية المعاملات بلغ الدولار 142,12 ين و1,8085 مارك. وعززت استقالة هاشيموتو بعد هزيمة حزبه في انتخابات مجلس المستشارين الدولار في بادئ الأمر اكثر من ثلاثة ينات ولكن المتعاملين اوضحوا ان هذه الزيادة في الدولار غطت عليها انتعاشة قوية في الاسهم اليابانية واوضح متعاملون ان الشكوك السياسية المحتمل استمرارها إلى ان يحل شخص آخر محل هاشيموتو في رئاسة الحزب الديمقراطي الحر من المرجح ان تساعد على ثبات الدولار وأن الين قد يواجه ضغوط بيع جديدة إذا لاحظ المتعاملون ان الحزب متعثر في التوصل لقرار.

ودعم الدولار ايضا تصريحات ادلى بها لورنس ليندزى العضو السابق بمجلس محافظى بنك الاحتياطي الاتحادى بأن الين سيستمر في الهبوط وأن الدولار قد يتجه إلى 160 ينا.

وسجلت معظم البورصات الأوروبية ارتفاعا بعد انتعاشة سوق طوكيو إذ ارتفع مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني 0,6٪ وارتفعت الاسهم الالمانية ايضا بعد استقالة هاشيموتو ليصعد مؤشر داكس 0,9٪ إلى 6034,77 نقطة.

وأثرت الأزمة اليابانية بشكل فادح على بورصة كوريا الجنوبية إذ انخفضت اسعار الاسهم وبصورة حادة امس وذلك اسوة بالانخفاض الذى طرأ على اسعار الين الياباني المترنح وقد خسرت اسعار الاسهم الاساسية في البورصة الكورية اليوم 3,60 نقطة لتصل عند الاغلاق إلى 301,13 نقطة وقد ارتفع عدد الشركات التي انخفضت اسعارها من 228 شركة إلى 549 شركة في حين استقرت اسعار 94 سهما دون تغيير.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٧ / ١٩٩٨

هاشيموتو استقال.. والاقتصاد اليابانى على حافة الهاوية

□ كتب ـ ايمن مكرم:

دفع رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو باستقالته وهزيمة حزبه الانتخابية ثمن تردده فى المجال الاقتصادى الذى ادى حسب رأى خبراء كثيرين إلى اغراق ثانى اكبر اقتصاد فى العالم فى اخطر ركود اقتصادى يشهده فى تاريخه. ومع ارتفاع معدل البطالة وعمليات الافلاس الكبيرة ووصول الكثير من المصارف إلى حد الافلاس وانهيار معنويات اصحاب الشركات أدرك اليابانيون تدريجياً حجم الأزمة التى تمر بها بلادهم التى كانت لفترة سابقة مثالاً للنجاح الاقتصادى فى العالم واتخذ هاشيموتو الذى واجه خيارات مهمة لتصحيح الاوضاع على مر الشهور الماضية قرارات كانت لها انعكاسات كبيرة وجاءت خلافاً لما كانت تتوقعه الاسواق التى اظهرت تشككاً وتخطتها فوراً. ولخص ثاكات ايماى رئيس اتحاد اصحاب العمل الرئيسى فى اليابان شعور الناخبين بقوله ان الهزيمة التى منى بها هاشيموتو امس الأول «الاحد» تعكس استياء اليابانيين الذين يريدون جهوداً سياسية سريعة للخروج من الركود الاقتصادى. وعلى الصعيد الاقتصادى اصيبت الاسواق العالمية بحالة من الارتباك فى بداية التعامل بعد استقالة هاشيموتو الذى انعكس بشكل مباشر على سعر الين الذى وصل إلى 144 يناً مقابل الدولار فى انخفاض حاد وكذلك هبطت الاسهم اليابانية فى بورصة طوكيو ولكنها عادت للتوازن كما عاد الين إلى مستوى اقل انخفاضاً 142 امام الدولار.



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ٧/ ١٩٩٨

استقالة هاشيموتو بسبب الاقتصاد الياباني المريض

دفعت الأزمة الاقتصادية في اليابان إلى تصويت المواطنين ضد الحزب الحاكم في اليابان، ليمنى الحزب بهزيمة من العيار الثقيل. وفي اعقاب ذلك قدم رئيس الوزراء الياباني استقالته لتدخل اليابان في دورة جديدة من عدم الاستقرار السياسي التي اتسمت بها خلال أعوام التسعينيات.

وعلى الرغم من انتشار وتعدد الاسباب وراء الأزمة الاقتصادية على العديد من القطاعات والعوامل، فإن القطاع الاول الذى شعر بالأزمة كان القطاع المصرفى، حيث كانت البنوك قد قدمت مبالغ كبيرة من الائتمان. ولذلك فإن البنوك الآن تعانى من أوضاعا لم تشهدها منذ انهيار البورصة وأسعار الأراضى فى أوائل هذا العقد. وانتقال هذه الموجة من الأزمات إلى الاجزاء الاخرى غير المالية من الاقتصاد وباثار خطيرة محتملة على كل من حجم الناتج والعمالة.

وربما كان الأهم فى هذا المجال هو انتفاء الثقة التى كانت العامل المميز للتجربة اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت اليابان يطلق عليها المعجزة الاقتصادية. فالبطالة فى تصاعد ومعدلاتها الراهنة لم تشهدها البلاد منذ عقود طويلة، اضف إلى ذلك ان معدلات الأجور الحقيقية فى انخفاض منذ عامين، كما أن الخطط المتتالية التى اعلنت - بوصفها ستقدم الحل للخروج من تباطؤ او انخفاض النمو - لم تكن ناجحة على الرغم من تعدد هذه الخطط وضخامة المبالغ المرصودة لها.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ / ٧ / ١٩٩٨

ردود فعل العواصم العالمية على استقالة هاشيموتو

واشنطن تريد استمرار الحوار وسيدني الاصلاح الاقتصادي وروسيا تحسين العلاقات

عواصم - وكالات افاد مسؤولون يابانيون ان رئيس الوزراء الياباني المستقيل ريوتارو هاشيموتو والرئيس الاميركي بيل كلينتون اتفقا امس على مواصلة الحوار بينهما بشأن ملفات ثنائية عدة.

وذكر احدهم ان هاشيموتو قال للرئيس الاميركي في اتصال هاتفي غداة اعلان استقالة رئيس الوزراء الياباني ان «اهمية العلاقات اليابانية - الاميركية تبقى ذاتها».

واضافوا ان كلينتون وهاشيموتو «عبرا خلال الاتصال ذاته عن ارادتهما في مواصلة الحوار بشأن المسائل المرتبطة بالامن والاقتصاد والسياسة».

اما كلينتون فوصف هاشيموتو بانه «شريك وصديق» مشيدا بما حققه خلال توليه مهامه على رأس الحكومة اليابانية.

وكانت الولايات المتحدة دعت الاثنين بالحاح خليفة هاشيموتو الى التحرك بسرعة لاجراء اصلاح اقتصادي عميق.

وقال المتحدث باسم البيت الابيض مايكل ماكاري انه «من المهم جدا بالنسبة الى الولايات المتحدة ان تتحرك الحكومة الجديدة (اليابانية) سريعا لتطبيق تدابير ملموسة في المجالين النقدي والمصرفي.

استمرار العلاقات

وزارة الخارجية الفيتنامية اعربت عن امل فيتنام في ان تستمر علاقاتها مع اليابان رغم استقالة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو.

وذكرت وكالة كيودو ان الوزارة الفيتنامية اشارت في بيان الى ان العلاقات بين فيتنام واليابان في الصداقة والتعاون تشهد قوة دفع من التطور الجيد.

وفي الوقت نفسه اعلن امس وزير خارجية اليابان كيزو اوبوتشي في طوكيو عن الغاء زيارته الى الصين التي تستمر خمسة ايام والتي كان من المقرر ان تبدأ اليوم بسبب الموقف السياسي في البلاد بعد هزيمة الحزب الحاكم في انتخابات مجلس الشيوخ.

مواصلة الاصلاح

في سيدني أكد رئيس الوزراء الاسترالي جون هوارد امس ان العالم سوف ينتظر من رئيس الوزراء القادم في اليابان ان يواصل عملية الاصلاح الاقتصادي التي بدأها رئيس الوزراء المستقيل ريوتارو هاشيموتو.

وقال هوارد في تعليق على استقالة هاشميوتو لتحمل مسؤولية هزيمة حزبه في انتخابات مجلس المستشارين انه يتعين مواصلة الاصلاح الاقتصادي لان اقتصاد اليابان مهم للغاية للعالم وعلى وجه الخصوص لمنطقتنا.

ونقلت وكالة كيودو اليابانية عن هوارد قوله انه يأسف لاستقالة هاشيموتو مشيرا الى ان رئيس الوزراء الياباني كان «صديقا جيدا لاستراليا».

واضاف هوارد قائلا انه وهاشيموتو عملا بجدية لتحسين العلاقات بين البلدين.

رغبة روسية

واعربت روسيا عن رغبة قوية لمواصلة تحسين العلاقات مع اليابان على الرغم من استقالة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية في موسكو فلاديمير راخمانين «ان علاقتنا ترتكز على مصالح استراتيجية لتطوير العلاقات الثنائية التي لا تتأثر بالتغيرات السياسية».

واضاف راخمانين قائلا ان الزيارة الحالية التي يقوم بها رئيس الوزراء الروسي سيرجي كيرينكو لليابان تؤكد الطبيعة المتينة والمستقرة للعلاقات الثنائية.

وذكرت وكالة كيودو اليابانية ان المتحدث الروسي ادلى بتصريحاته هذه وسط الغموض الذي يحيط بالعلاقات الثنائية بعد رحيل هاشيموتو الذي وصفه مصدر بوزارة الخارجية الروسية بانه «عنصر رئيسي» في قلب «صفحة جديدة» عن طريق بناء علاقة شخصية مع الرئيس الروسي بوريس يلتسين من خلال العديد من لقاءات القمة غير الرسمية.. غير ان خبيرا في الشؤون الدولية قال ان استقالة هاشيموتو الذي قام بدور قيادي في اعادة احياء الحوار الثنائي بين البلدين سوف توقف هذه العملية على الارجح.



من ناحية اخرى قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الروسية ان موسكو ما زالت متفائلة نظرا لتفهمها بان الحزب الليبرالي الديموقراطي سوف يحتفظ بنظام الحكومة حتى بعد استقالة هاشيموتو.

كل السيناريوهات

وذكرت مصادر صحفية روسية ان الحكومة الروسية ناقشت كافة السيناريوهات المحتملة بما في ذلك استقالة هاشيموتو قبل زيارة كيرينكو التي بدأت امس الاول وتستغرق يومين.

واشار مسؤول اخر بوزارة الخارجية الروسية الى ان الوقت ما زال مبكرا للحديث عن زيارة يقوم بها لروسيا خليفة لهاشيموتو.. وذكر ان موسكو تعتزم الانتظار لترى من سوف يخلفه.

وذكر ان هذه الاستقالة جاءت بعد ان تكبد الحزب الليبرالي الديموقراطيه الحاكم في اليابان نكسة شديدة في انتخابات المجلس الاعلى للبرلمان بفوزه بـ ٤٤ مقعدا فقط من المقاعد الـ ١٢٦ التي جرى التنافس عليها.. وكان يلزم الحزب الحاكم الذي يترأسه هاشيموتو ٩٦ مقعدا على الاقل ليتمتع بالغالبية في مجلس الشيوخ.

يذكر ان الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم في اليابان يهيمن على الحياة السياسية بصورة شبه تامة منذ الحرب العالمية الثانية.. لكن الناخبين عبروا عن استيائهم من اسلوب الحكومة في معالجة الوضع الاقتصادي الامر الذي انعكس بجلاء على نتائج مجلس الشيوخ.. وطالبت احزاب المعارضة باجراء انتخابات عامة في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٣/٧/١٩٩٨

استمرار الأزمة السياسية فى اليابان

منافسة بين وزيرى الخارجية والصحة لخلافة هاشيموتو

طوكيو - وكالات الانباء

استمرت امس الازمة السياسية فى اليابان اعلن وزير خارجية اليابان كيزو اوبوتشى عن الغاء زيارته الى الصين التى كان من المقرر ان تبدأ اليوم وتستمر خمسة ايام بسبب الموقف السياسى فى البلاد بعد هزيمة الحزب الحاكم فى انتخابات مجلس الشيوخ.

من ناحية اخرى اكد رئيس وزراء اليابان ريوتارو هاشيموتو فى حديث هاتفى مع الرئيس الامريكى بيل كلينتون امس اهمية ان تظل العلاقات بين البلدين دون تغيير وان تستمر العلاقات الثنائية الجيدة بين اليابان والولايات المتحدة تحت رئاسة رئيس وزراء جديد.

وقد التزم المرشحان المحتملان لخلافة هاشيموتو وهما وزير الخارجية اوبوتشى وجونيشيرو كويزومى وزير الصحة والرفاهية الاجتماعية الحذر فى متابعة التطورات داخل الحزب الحاكم.. ورفض كيزو التكهن بشأن مسألة الخلافة واكد انه يمارس مهامه كوزير للخارجية.. ولكنه استدرك قائلا ان من الاهمية ايجاد خليفة لها شيموتو يمكن ان يحل الخلافات مع احزاب المعارضة للحصول على تأييدها لسياسات الحكومة.

ومن بين المرشحين البارزين ايضا لخلافة هاشيموتو رئيس الوزراء الاسبق كيشى مايازاوا ونائب رئيس الوزراء الاسبق يوهى كونو وسيروكو كاجياما كبير امناء الحكومة فى اول ادارة لهاشيموتو.. بينما اكد وزير المالية هيكارو ماتسوناجا ان اليابان سوف تلتزم باجراءات الحفز الاقتصادى بعد استقالة هاشيموتو.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٨

أسواق المال تهتز.. بعد هزيمة الحزب الحاكم فى اليابان

ضغط الإنفاق العام ضرورة.. ولا عزاء للشركات الضعيفة!

بعد هزيمة الحزب الليبرالى الديمقراطى - الحاكم - فى اليابان فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ مؤخراً.. أعلن ريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء تقديم استقالته فى مؤتمر صحفى عقده بالعاصمة اليابانية طوكيو.. فى تحد أقل مايمكن أن يوصف به هو «قمة الإحساس بالمسئولية العامة».. مؤكداً مسئوليته عن هذه النتيجة بسبب «تقصيره فى الحكم».

نتائج هذه الانتخابات التى تعتبر الاهم منذ الحرب العالمية الثانية.. كانت قاسية جدا لهذا الحزب الذى يحكم اليابان دون منازع منذ نهاية هذه الحرب. باستثناء انقطاع قصير عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ والسبب بالطبع هو الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد مؤخراً.. وعالجها هاشيموتو بجد.. ولكن يبدو أن الناس لم يدركوا ذلك.. على حد قول هيرومونونا كالأمين العام المساعد للحزب.

لجنة الانتخابات الرسمية اعلنت حصول الحزب على ٤٤ مقعداً فقط - إذ كان من المفروض أن يحصل على اكثر من ٦٠ مقعداً - من بين ١٢٦ كان يتنافس على شغلها ٤٧٤ مرشحاً يمثلون ١٤ حزبا.. فى حين حصل الحزب الديمقراطى المعارض على ٢٧ مقعدا مقابل ١٨ مقعدا فى المجلس السابق.. بينما نجح الحزب الشيوعى فى الفوز ب ١٥ مقعدا.. فى الوقت الذى حصل فيه المستقلون والاحزاب الصغيرة على ٢٠ مقعداً.

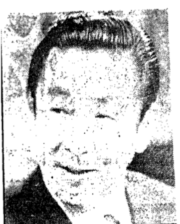
المسئولون فى الداخلية اليابانية ذكروا أن نسبة المشاركة فى التصويت بلغت أكثر من ٤٦٪ بعد مرور خمس ساعات على بدء التصويت.. وهى أعلى من نسبة المشاركة بأخر انتخابات لمجلس الشيوخ عام ١٩٩٥ والتى سجلت ٤٤.٥٪.

تقول وكالة «رويتر» نقلا عن كويش كاتو امين عام الحزب الليبرالى الديمقراطى اليابانى ان التقاليد اليابانية تقضى بأن يتحمل هاشيموتو/٦٠ عاما كامل المسئولية.. وتشير الى ان استقالته مع هزيمة الحزب اسفرتا عن حدوث أزمة ملموسة فى أسواق البورصات العالمية وشلل فى بورصة طوكيو وتؤكد الوكالة من جانبها أن هذا سيمثل بلاشك مازقاً للسياسات الاقتصادية اليابانية على المدى القصير. وذلك بالرغم من الامال التى يعلقها البعض على إمكانية اتخاذ خطوات أجرأ عندما يخمد غبار الأزمة.

رفض شعبى

تشير الوكالة الى أن هزيمة الحزب الحاكم فى اليابان. تم النظر اليها على انها رفض لسياسات هاشيموتو الاقتصادية. التى قد يلقى اللوم عليها فى دفع البلاد لاول كساد تمر به فى غضون ربع قرن تقريبا.. وماحدث لم يكن الا «تصويت واضح على عدم الثقة».

وهناك مشكلتان تبدوان فى الافق فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية.. الاولى تتعلق بالتشريع الخاص بخطة الحزب الرامية الى الحد من الدين فى بنوك الدولة.. والثانية خاصة بتفاصيل الإصلاح الضريبى الذى وعد به والنقاش الدائر حوله.. بما



ريوتاري هاشيموتو

بـــلال عبدالموجـــود

في ذلك الإيرادات والتخفيضات الضريبية المشتركة.. خاصة وأن الحزب الحاكم كان قد وعد بتقديم الخطة التي تطلق عليها اسم «خطة بريدج بنك» لإنهاء عمل البنوك الفاشلة في نفس الوقت الذي يمنح فيه قروضا للشركات القومية.. الى جلسة طارئة في البرلمان لمناقشتها.. وذلك اعتبارا من أخر يوليو.. حتى يمكن اصدار تشريع بذلك مع حلول الخريف.

وفيما يتعلق بتخفيض الضريبة.. كان هاشيموتو قد تعهد بأن الإصلاحات الضريبية الدائمة.. سوف تشمل تخفيض الضرائب.. الا إنه ترك الناخبين ورجال الاعمال في حيرة لعدم معرفتهم التفاصيل.. ويقول إقتصاديين ومحللون أن فشل الحزب في هذه الانتخابات جعل السياسات الاقتصادية مظلمة.. كما أوقف جميع المراهنات التي كانت دائرة حول كفاءة وفعالية هذه السياسات.. وأصبح كل شيء موضع تساؤل.. سواء من جانب المعارضة.. أو من جانب المعارضين لهاشيموتو داخل الحزب.. وهذا كله لن يعني الا التاخير.. وعدم الاقدام على عمل حاسم.. كما إنه يعني عدم إستقرار سوق السندات وأسعار الين أيضا.

تجميد للسياسات

ويرى أخرون أن السياسات الحالية كانت حائرة. كما أن عدم رضاء الناخبين عن سياسات الحزب الحاكم.. قد فجر الموقف بشكل اكبر مما كان متوقع.. ومحصلة هذا في النهاية هو تجميد السياسات القائمة.

ويقول المحللون انه من المحتمل أن تدلي أسواق المال بصوتها على حدث في القريب العاجل جدا.. حيث يعرب أحدهم عن عدم إعتقاده بأنه سيكون هناك سيناريو إيجابي لهذه الاسواق.. في حين تؤكد مجموعة محللين أخرين أن الحزب الليبرالي الديمقراطي.. رغم ذلك. مازال في السلطة إنطلاقا من الاغلبية التي يمتلكها في مجلس النواب.. الامر الذي يعني الاستجابة لتطلعات الناخب وضغوط المعارضة الرامية الى إتخاذ خطوات اجرا فيما يتعلق بتخفيض الضرائب.

ويوضح هذا سوسوموكاتو الاقتصادي البارز في طوكيو بقوله: «انهم سيتخذون إجراءات اقتصادية قصيرة الأمد بشكل أكبر مما كان مخططا له من قبل.. كما أن السياسة المالية ستكون اكثر تكلفة. بناء على أن الضرائب على الدخل سوف تخفض بشكل أكبر».. ويضيف : «إنهم ذكروا أن التخفيض سيكون ٤ تريليونات ين أو اكثر.. ويمكن ان يكون ٦ تريليونات ين.. وهذا قد يشكل زيادة قدرها ٢ تريليون ين خاصة بتخفيضه في الضرائب تم. بشكل مؤقت بالفعل هذا العام.. بالاضافة الى تخفيضات دائمة في الضرائب بلغت ٤ تريليونات ين».. ومع ذلك يظل تمويل هذه التخفيضات بمثابة مشكلة تسبب «صداعا مستمرا» في ضوء عجز الميزانية العالي بالفعل.

الإنفاق العام

يقول ميكيهيروماتسركا الاقتصادي الكبير في معهد دايوا للابحاث ان : «الاتفاق المالي العام غير المسئول قد يتواصل عند معدلات اسرع».. كما ان التشريع الخاص بخطة «بريدج بنك» قد يتأجل.. ومن المحتمل أن يرغم الحزب الليبرالي الديمقراطي على تبني نداءات المعارضة الخاصة بوضع شروط اكثر صرامة على إنفاق المال العام.. وهذا بالطبع سيكون بمثابة أخبار سيئة لأسهم البنوك.. ولكنه قد يجد ترحيباً كبيراً جدا من جانب الاسواق كمؤشر على أن تلك الايام التي كان يتم فيها إنقاذ المؤسسات والشركات الضعيفة قد قاربت على الانتهاء.

ويشير ماتسوكا الى أن المعارضة بكل فئاتها تشجع اتخاذ عمل أكثر حزما تجاه البنوك.. لذلك سيكون من الصعب إتخاذ خطوات تنقذ المؤسسات التي تعاني من مشاكل.. وهذا سيكون أمراً سيئاً للاقتصاد على المدى المتوسط. كما أنه سيزيد من ضغط الكساد الاقتصادي.. ولكن على المدى الطويل.. خلال ٥ - ١٠ السنوات القادمة.. قد يعني هذا أن عملية خلق نظام مصرفي صحي سوف تتواصل.

ومن هنا سنجد أنه مع سقوط هاشيموتو وزعماء أخرين في الحزب.. ستواجه الحكومة الجديدة معركة عسيرة لإقناع الرأي العام والأسواق بأن السياسة الاقتصادية اليابانية في أيد أفضل من سابقتها والتساؤل الحاسم الآن هو: هل ستكون فئات الشعب قادرة على جعل التزامها متوافقاً بشكل اكبر مع الملاحظات المشار اليها والخاصة بالسوق؟! وهل ستكون قادرة على الحد من إحباطاتها المتزايدة الناجمة عن الوضع الاقتصادي الراهن؟!.. ولايملك احد اجابات لهذه الاسئلة في طوكيو الآن والكل في انتظار ماتجود به اسماء والحزب الليبرالي الديمقراطي.

١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ١٦/٧/١٩٩٨

وزير الخارجية اليابانى يرشح نفسه خلفا لهاشيموتو فى زعامة الحزب الليبرالى

طوكيو - وكالات الأنباء : قرر كيزو اوبوتش وزير الخارجية اليابانى خوض الانتخابات التى ستجرى خلال الشهر الحالى لاختيار رئيس جديد للحزب الليبرالى الديمقراطى وهو المنصب الذى سيؤدى بالتأكيد إلى ان يشغل من يفوز به منصب رئيس وزراء اليابان.

وذكرت مصادر رسمية ان اوبوتش اكد ترشيح نفسه لرئاسة الحزب عقب استقالة ريوتارو هاشيموتو من رئاسة الحزب والحكومة بعد الهزيمة الساحقة لحزبه فى انتخابات مجلس المستشارين.

فى الوقت نفسه اتهمت الصحف البريطانية رئيس الوزراء اليابانى المستقيل ريوتارو هاشيموتو بالغوص ببلاده إلى حالة من الركود الاقتصادى.

واضاف ان الناخبين اليابانيين كانوا على حق فى ابلاغ رسالتهم بوضوح بان لاخيار امامه سوى الاستقالة، وانه بدون اتخاذ اجراء راديكالى فان افساد النظام والفوضى التى خلفها قد تجر العالم باسره إلى حالة من الفساد الاقتصادى.

فى الوقت ذاته دعا رئيس الوزراء الاسترالى جون هوارد اليابان لمواصلة عملية الاصلاح الاقتصادى التى بدأها هاشيموتو وانه يتعين مواصلة الاصلاح الاقتصادى للاقتصاد اليابانى مهم للغاية للعالم.

واعرب هوارد عن اسفه على استقالة هاشيموتو مشيرا إلى ان رئيس الوزراء اليابانى كان صديقا جيدا لاستراليا وانهما عملا معا على تحسين العلاقات بين البلدين.

من ناحية اخرى المح وزير الخارجية اليابانى هيكارو ماتسوناجا إلى ان اللوم يقع عليه فيما يتعلق بتوانى الحكومة فى تنفيذ اجراءات الحفز الاقتصادى مشيرا إلى انه كان يمكنه العمل مبكرا على تنفيذ خفض ضريبة الدخل بقيمة تريليونى ين وعلى تعديل قانون الاصلاح الهيكلى المالى.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٥ / ٧ / ١٩٩٨

زعماء العالم يناشدون اليابان الإسراع في إجراءات الإصلاح الاقتصادى

الحزب الحاكم يبدأ مشاوراته لاختيار رئيس وزراء جديد الثلاثاء المقبل

طوكيو - محمد إبراهيم الدسوقى - ووكالات الأنباء - بدأ زعماء الحزب الليبرال الديمقراطى الحاكم فى اليابان مناقشاتهم أمس لاختيار رئيس جديد للحزب وبالتالى لرئاسة الوزراء خلفا لريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء الذى أعلن استقالته أمس الأول، بينما حذر المراقبون السياسيون من احتمال تعرض السياسة الخارجية لليابان للاضطراب بعد استقالة هاشيموتو، وان حل الأزمة الاقتصادية باليابان سوف تتوقف على شخصية رئيس الوزراء الجديد الذى سيتم اختياره الأسبوع المقبل.

وقالت المصادر المسئولة إن زعماء الحزب الليبرالى الذى منى بهزيمة ساحقة فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ أمس الأول، اجتمعوا أمس بحضور هاشيموتو وبحثوا اختيار زعيم جديد للحزب وقدم هاشيموتو اعتذارا جديدا عن هزيمة الحزب فى الانتخابات.

وقالت المصادر إن زعماء الحزب يدركون أهمية اختيار الزعامة الجديدة للحزب خاصة بالنسبة لأسواق المال العالمية وللاقتصاد اليابانى الذى يحتاج الى دفعة قوية للخروج من أزمته الحالية.

وقالت المصادر إن زعماء الحزب تعهدوا بعدم اطالة أمد مناقشاتهم لاختيار زعيم جديد الذى يتولى بشكل تلقائى رئاسة الوزراء وأن يتم ذلك فى أقل من أسبوع.

ويذكر أن الحزب الليبرالى مازال يسيطر على مجلس النواب القوى بالرغم من ان نتائج انتخابات مجلس الشيوخ كانت بمثابة لطمة قوية من الناخبين للحزب بسبب حالة الاقتصاد المتدهور.

ومن المتوقع أن يجتمع الحزب الليبرالى يوم الثلاثاء المقبل لاختيار زعيم جديد له ويعقب ذلك جلسة خاصة للبرلمان يوم ٣٠ يوليو لاختيار رئيس الوزراء.

وكشفت المصادر عن أن كيزو اوبوتشى وزير الخارجية البالغ من العمر ٦٠ عاما، وسيروكو كاجياما البالغ من العمر ٧٢ عاما هما ابرز المرشحين لزعامة الحزب ورئاسة الوزراء، حيث يحظيان بقبول واسع بين زعماء الأجنحة التى يتكون منها الحزب.

وقالت إن أوبوتشى أقرب إلى رئاسة الوزراء من كاجياما الذى اعتذر من قبل عن قبول مناصب مبهمة نظرا لاعتلال حالته الصحية، وإن كان أكثر نشاطا من أوبوتشى وله علاقات قوية مع أحزاب المعارضة وهى نقطة مهمة حتى تتم موافقة أعضاء البرلمان على رئيس الوزراء الجديد.

وناشد زعماء العالم اليابان بضرورة الاسراع فى اتخاذ اجراءات مهمة لاخراج الاقتصاد اليابانى من عثرته.

وقال جون هوارد رئيس وزراء استراليا إن الاصلاحات الاقتصادية فى اليابان تعد فى غاية الأهمية لان الاقتصاد اليابانى هام جدا للاقتصاد العالمى وخاصة لمنطقة آسيا.

ومن ناحية أخرى اتفقت اليابان والولايات المتحدة على مواصلة الحوار بينهما بالرغم من استقالة رئيس الوزراء هاشيموتو.

وقال مسئولون يابانيون ان هاشيموتو أبلغ الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى اتصال تليفونى أن أهمية العلاقات اليابانية الأمريكية لن تتغير، وأن الحوار سوف يستمر بالرغم من استقالة هاشيموتو.

وكان ماكورى المتحدث باسم البيت الأبيض قد ذكر فى أعقاب استقالة هاشيموتو أن العلاقات بين البلدين لن تتغير، وأن الرئيس كلينتون يتطلع الى التعامل مع الحكومة اليابانية الجديدة.

نداءات لاجراء انتخابات عامة مبكرة

طوكيو: سحب ازمة سياسية جديدة تتجمع في الافق

■ وزير الخارجية يعلن نفسه اليوم رئيسا للحزب

طوكيو - وكالات - تلوح في الافق سحب فصل جديد في الازمة السياسية والاقتصادية التي تواجه اليابان.. الا وهو اجراء انتخابات عامة مبكرة.

وافاد استطلاع للراي نشرته امس صحيفة اساهي شيمبون في اعقاب الخسائر التي مني بها الحزب الحاكم بزعامة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في انتخابات مجلس المستشارين يوم الاحد الماضي بان ٥٤ بالمائة ممن شملهم الاستطلاع يريدون اجراء انتخابات لاختيار مجلس نواب جديد في أسرع وقت ممكن.

وطالبت صحيفة ما ينيتشي شيمبون في مقال افتتاحي بحل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة مع ازدياد الاستياء الشعبي من طريقة معالجة الحزب الديموقراطي الحر الحاكم للاقتصاد.

حاجة للتغيير

وعززت هذه النداءات رأي بعض المحللين السياسيين بان نتائج انتخابات الاحد الماضي تظهر وجود حاجة ملحة لتغيير البرلمان دونما انتظار للموعد المحدد للانتخابات التالية في اكتوبر عام ٢٠٠٠.

وقد اعلن هاشيموتو استقالته بسبب انتكاسة مجلس المستشارين وسيعلن الحزب الحاكم عن اسم خليفته في زعامة الحزب يوم الثلاثاء المقبل ليقترع عليه، بالتالي البرلمان لتولي منصب رئيس الوزراء يوم ٣٠ يوليو.

وقال محللون ان السيناريو المرجح لارغام الحزب على قبول فكرة الدعوة لانتخابات مبكرة ان تعرقل المعارضة امام مجلس المستشارين، الذي اصبحت تسيطر عليه، مشروع قانون ميزانية تكميلية تقترحه الحكومة.

ولا يحق لمجلس المستشارين بمقتضى الدستور رفض مشروع قانون اقره مجلس النواب الذي لا يزال يسيطر عليه الحزب الحاكم باغلبية ١٣ مقعدا لكنه يستطيع ارجاءه لمدة تصل الى ٦٠ يوما وهو ترف لا يستطيعه حاليا الاقتصاد الياباني المتعثر.

وقالت صحيفة ماينيتشي شيمبون «بعد اقرار التشريعات الاقتصادية والمالية العاجلة خلال الجلسة الطارئة لمجلس النواب، التي تبدأ يوم ٣٠ يوليو، يتعين على مجلس الوزراء الجديد ان يحل البرلمان ويجري انتخابات مبكرة كي يكسب ثقة الشعب».

المرشح للخلافة

وعلى صعيد متصل قال مصدر بالحزب الديموقراطي الحر الحاكم في اليابان امس ان وزير الخارجية كيزو اوبوتشي سيعلن اليوم ترشيح نفسه لخلافة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في منصب رئيس الحزب وبالتالي رئاسة الحكومة.

واضاف القريب من اوبوتشي قائلا لرويترز ان وزير الخارجية يدرس سياسات اقتصادية «فعالة» وانه قد يعلن خططه الاقتصادية في مؤتمر صحفي بعد اجتماع للحزب غدا.

وقال المصدر ان مؤيدي اوبوتشي يعكفون على وضع تفاصيل السياسات الاقتصادية وانهم يشعرون «بانه قد تكون هناك حاجة الى سياسات تحدث آثارا فعالة». وامتنع عن التعقيب على تقرير اخباري بان اوبوتشي يدرس تجميد قانون للاصلاح المالي بما يسمح بسياسات مالية تقدم حوافز اكبر في الوقت الحالي.

واضاف المصدر ان اوبوتشي وهو ابرز المرشحين لخلافة هاشيموتو سيعلن نيته السعي الى الفوز بمنصب رئيس الحزب الحاكم بعد اجتماع مزمع مع جميع نواب الحزب في البرلمان. وبين المرشحين الآخرين الذين ذكرت اسماؤهم وزير الصحة جونيتشيرو كويزومي وسيروكو كاجياما كبير امينا مجلس الوزراء السابق.

وسيختار الحزب رئيسا جديدا له في الحادي والعشرين من يوليو وسيستقيل هاشيموتو ومجلس وزرائه في الثلاثين من الشهر نفسه. وسيقوم مجلس النواب الذي يسيطر عليه الحزب باختيار خليفة هاشيموتو رئيسا للوزراء.

وزير خارجية اليابان يعلن اليوم ترشيح نفسه لخلافة هاشيموتو

فريق اقتصادى يدرس «إجراءات جذرية» لحل الأزمة الاقتصادية

طوكيو من - محمد إبراهيم الدسوقى - ووكالات الأنباء: يعلن اليوم - الخميس - كيزو أوبوتشى وزير خارجية اليابان ترشيح نفسه لرئاسة الحزب الليبرالي الديمقراطى الحاكم فى خطوة نحو توليه رئاسة الوزراء خلفا لريوتارو هاشيموتو رئيس الوزراء الذى استقال من منصبه يوم الاثنين الماضى عقب الهزيمة الساحقة التى لقيها الحزب فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ اليابانى.

وقال مصدر مسئول مقرب من أوبوتشى الذى يعد أبرز مرشح لخلافة هاشيموتو أن وزير الخارجية سوف يعلن ترشيح نفسه عقب الاجتماع المهم الذى يعقده صباح اليوم أعضاء البرلمان اليابانى عن الحزب الليبرالى.

وأشار المصدر إلى أن هناك أسماء أخرى مطروحة قد تعلن ترشيح نفسها أيضا لرئاسة الحزب تشمل سيروكو كاجياما وهو من أبرز قيادات الحزب، وكذلك جونشيسيرو كيوزمى وزير الصحة فى حكومة هاشيموتو. وكشف المصدر والعديد من الصحف اليابانية الصادرة أمس عن ان أوبوتشى البالغ من العمر ٦٠ عاما يبحث اتخاذ اجراءات جذرية لحل الأزمة الاقتصادية باليابان، وأنه من المرجح ان يعلن خططه الاقتصادية خلال المؤتمر الصحفى الذى يعقده اليوم لاعلان ترشيحه.

وقال المصدر أن فريقا من الاقتصاديين من جناح أوبوتشى الذى يعتبر أقوى أجنحة الحزب الليبرالى الحاكم يعد حاليا تفاصيل اجراءات اقتصادية قوية لمعالجة الأزمة الاقتصادية لليابان حيث يشعر أوبوتشى «بأن البلاد فى حاجة ملحة لسياسات اقتصادية أكثر فاعلية لتنشيط الاقتصاد اليابانى من حالة الركود التى يعانيها منها». وكشفت المصادر عن أن يوهى كونو وزير الخارجية السابق وأحد أبرز قيادات الحزب الليبرالى قد يرشح نفسه لرئاسة الحزب - أيضا.

ومن المقرر أن تقدم حكومة هاشيموتو استقالة جماعية يوم ٣٠ يوليو الحالى بمجرد الاعلان عن اختيار رئيس الوزراء الجديد. وسعى هاشيموتو أمس الى طمأنة الشعب اليابانى ورجال الاعمال وزعماء العالم بشأن مستقبل اليابان الاقتصادى قائلا خلال لقائه مع تجمع لقادة الاقتصاد أمس، إنه لن يكون هناك غموض بشأن الوضع الاقتصادى فى اليابان أيا كان رئيس الوزراء.

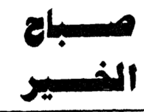
وقال هاشيموتو إن معظم أعضاء البرلمان سواء فى الحزب الحاكم أو الأحزاب المعارضة يدركون الحاجة الى الاصلاح الاقتصادى والضريبى.

وكشفت المصادر المطلعة فى طوكيو عن أن اليابان سوف تواجه ضغوطا قوية للمضى قدما فى الاصلاحات الاقتصادية، وذلك خلال الاجتماع القوى لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) فى الأسبوع المقبل بالفلبين.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٧/١٩٩٨



صباح الخير



أطاح الركود الاقتصادى فى اليابان، برئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو.. واضطره إلى الاعلان عن تقديم استقالته، بعد الهزيمة المنكرة التى منى بها الحزب الليبرالى الديموقراطى الحاكم، فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ، يوم الأحد الماضى!

والانتخابات فى اليابان حرة.. وهى تعبر عن ارادة الشعب.. ولا تتعرض لعمليات التزوير والتزييف من أجل عيون الحزب الحاكم، ومن أجل استمرار حصوله على أغلبية مطلقة.. كما يحدث فى بلدان أخرى! وفى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ.. أسقط الناخبون مرشحى الحزب الحاكم.. احتجاجا على السياسة الاقتصادية الفاشلة التى تنفذها الحكومة، والتى تسببت فى خلق حالة كساد رهيبة، وأدت إلى هبوط سعر الين إلى أدنى مستوى له، خلال السنوات الثمانى الماضية!

وتتمثل مشكلة اليابان الحقيقية فى اسلوب اتخاذ القرار، وفى طريقة تنفيذه! والقرار فى القضايا الاقتصادية، يخضع غالبا لرأى مجموعة البيروقراطيين، الذين يحتلون المراكز القيادية فى الجهاز الحكومى! والبيروقراطيون بطبيعتهم.. مترددون، ومتحفظون.. وهم فى اليابان أكثر ترددا، وأشد تحفظا! والسبب فى ذلك ان القرارات التى تتخذها البيروقراطية تحتمل النجاح وتحتمل الفشل! والفشل فى معظم الدول لا يعنى نهاية صاحب القرار.. ولكنه فى اليابان يعنى النهاية.. وربما يدفع صاحبه إلى الانتحار!! من هنا تفضل القوى البيروقراطية التى تتحكم فى الجهاز الحكومى باليابان.. الانتظار وعدم اتخاذ أى قرار.. بدلا من اتخاذ قرار يثبت فشله.. ويضطر صاحبه إلى الاستقالة.. وربما إلى الانتحار!

وقد بدأ الاقتصاد اليابانى يواجه المتاعب والمشاكل، اعتبارا من بداية التسعينات وكان المفروض أن تسارع الحكومة اليابانية إلى اتخاذ القرارات اللازمة الجريئة لمواجهة المشاكل، وبالذات مشاكل الديون المتعثرة للبنوك، والتى تزيد قيمتها على ٥٦٠ ألف مليون دولار! ولكن الحكومات المتعاقبة ترددت فى اتخاذ القرارات!

وبدأ الموقف يسوء ويتفاقم.. والحكومة مترددة ورافضة لاتخاذ القرارات.. ثم اضطرت إلى التحرك فى أعقاب الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت جنوب شرق آسيا اعتبارا من منتصف العام الماضى.. ورغم ذلك كانت حركتها بطيئة.. وغير فعالة.. مما أدى إلى سقوط اليابان -



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٦/٧/١٩٩٨

ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد أمريكا - فى بحر الركود والكساد.. وإلى زيادة البطالة.. وزيادة معاناة الشعب اليابانى.. مما دفع الناخبين إلى اسقاط مرشحى الحكومة فى الانتخابات يوم الأحد الماضى!

وإذا كان الانسان اليابانى يفتقر إلى السرعة فى اتخاذ القرار.. فإنه لا يفتقر إلى الشجاعة فى الاعتراف بالخطأ.. وقد أعلن هاشيموتو استقالته بشجاعة قائلا: ان كل ما حصل هو نتيجة خطأ منى.. واننى أتحمل مسئولية الهزيمة الكبيرة التى منى بها الحزب! وما حدث هو نتيجة لنقص قدراتى.!

ترى.. متى نجد بيننا مُن يملكون شجاعة الاعتراف بالخطأ؟!

سعيد سنبل



المصدر : الحـيـــــــــاة

التاريخ : ١٦/١٠/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفاة فياغراوي في اليابان

■ طوكيو - ا ف ب - ذكرت وزارة الصحة اليابانية امس ان يابانياً في الستين من العمر توفي بعد ان تناول قرص فياغرا لتكون اول حالة وفاة من نوعها في اليابان.

واوضح متحدث باسم الوزارة «لم تثبت بعد العلاقة المباشرة بين الوفاة والفياغرا لكننا نريد لفت الانتباه لان تناوله بدون ضوابط يثير مشاكل على الصعيد الامني».

وتوفي الرجل في بداية الشهر الجاري اثناء ممارسة الجنس. وكان يعاني من ارتفاع في الضغط ومشاكل قلبية. وبعد ساعتين ونصف الساعة من تناوله الفياغرا توقف قلبه ولم يتمكن الاطباء من اعادته الى العمل.

وحتى الآن لا يسمح ببيع عقار الفياغرا الاميركي لعلاج العجز الجنسي في اليابان حيث ينتظر الحصول على موافقة السلطات الطبية.

وفي الولايات المتحدة سجل اكثر من ٣٠ حالة وفاة بعد تناول الفياغرا إلا ان السلطات ترى ان هذا العقار ليس خطيراً.

ويقبل اليابانيون على شراء الفياغرا بواسطة البريد او في السوق السوداء حيث يمكن ان يصل سعر الحبة الواحدة الى ٥٠ الف ين (٣٦٠ دولاراً) مقابل عشرة دولارات فقط في الولايات المتحدة.



المصدر : الحيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦/٧/١٩٩٧

وزير خارجية اليابان يعلن ترشيح نفسه لخلافة هاشيموتو

■ طوكيو - رويترز - قال مصدر في الحزب الديموقراطي الحر الحاكم في اليابان امس الاربعاء ان وزير الخارجية كيزو اوبوتشي سيعلن ترشيح نفسه لخلافة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في منصب رئيس الحزب وبالتالي رئاسة الحكومة.

واضاف احد المقربين من اوبوتشي ان وزير الخارجية يدرس سياسات اقتصادية «فعالة» وقد يعلن خططه الاقتصادية في مؤتمر صحافي بعد اجتماع للحزب اليوم.

وتابع المصدر ان اوبوتشي، وهو ابرز المرشحين لخلافة هاشيموتو، سيعلن نيته السعي الى الفور بمنصب رئيس الحزب الحاكم، بعد اجتماع مزمع مع جميع نواب الحزب والمرشحين الآخرين الذي ذكرت اسماؤهم كوزير الصحة جونيتشيرو كويزومي وسيروكو كاجياما كيرا.

واعلن هاشيموتو الاثنين عزمه على الاستقالة اخذاً على عاتقه المسؤولية عن الانتكاسة التي مني بها الحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين الاحد الماضي.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٧/١٩٩٧

اليابان: المنافسة على خلافة هاشيموتو
تؤجل انتخاب زعيم جديد للحزب الحاكم

● طوكيو – رويترز – اعلن الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان أمس انه أرجأ حتى الرابع والعشرين من الشهر الجاري انتخاب رئيس جديد للحزب والحكومة خلفاً لريوتارو هاشيموتو الذي اعلن عزمه على الاستقالة. وأوضح كويتشي كاتو الامين العام للحزب انه ترددت نداءات ايضا خلال اجتماع للحزب لارجاء الاقتراع على اختيار رئيس جديد للحزب المقرر اجراؤه في السابع والعشرين من الجاري.

يذكر ان الحزب الديموقراطي يتمتع بغالبية مريحة في مجلس النواب ما يجعل زعيم الحزب رئيسا للوزراء بصورة تلقائية. وسيشترك في الانتخابات التي سيجريها الحزب لاختيار زعيم جديد جميع نواب الحزب في البرلمان وعددهم ٣٦٦ نائباً اضافة الى ممثل لقواعد الحزب عن كل من مقاطعات اليابان السبع والاربعين.

واتخذ هذا القرار وسط التنافس على رئاسة الحزب الحاكم ورئاسة الحكومة اليابانية. وترددت اول من امس انباء عن استعداد سيروكو كاجياما عضو الحزب المخضرم لمنافسة وزير الخارجية كيزو اوبوتشي على المنصب. ونقل تاكو ياماساكي المخطط السياسي للحزب الديموقراطي عن احد نواب الحزب في البرلمان ان كاجياما وهو أمين سابق لمجلس الوزراء الياباني يتمتع بسمعة طيبة في أسواق المال العالمية وسيعلن على الارجح ترشيح نفسه لرئاسة الحزب.

ونقلت وكالة «جيجي» للانباء عن كاجياما انه سيرشح نفسه لرئاسة الحزب اذا بقي اوبوتشي المرشح الوحيد للمنصب. وفي وقت سابق امس ارجأ أوبوتشي الى اليوم على اقل تقدير مؤتمراً صحافياً لاعلان ترشيح نفسه لرئاسة الحزب والحكومة. واعتبر مسؤولون في الحزب أن اوبوتشي، الذي كان يعتزم اعلان ترشيح نفسه أول من امس، قرر الانتظار الى ان يحصل على مساندة عدد اكبر من اعضائه.



اشتعال معركة الزعامة فى اليابان

طوكيو ـ محمد إبراهيم الدسوقي: اشتعلت المنافسة داخل الحزب الديمقراطي الحر الحاكم في اليابان على خلافة ريوتارو هاشيموتو في رئاسة الحكومة بعد أن تقدم أحد صقور الحزب سيروكو كاجاياما (٧٢ سنة) المتحدث الرسمي السابق باسم الحكومة الى ساحة المعركة لمنافسة كيزو أوبوتشي وزير الخارجية على رئاسة الحزب وبالتبعية على رئاسة الحكومة الجديدة وتسبب تصاعد الانقسامات والصراعات داخل أجنحة الحزب في القرار الذى اتخذته القيادة الحزبية بتأجيل اجتماع المجموعة البرلمانية للحزب لانتخاب المرشح الفائز من ٢١ يوليو إلى ٢٤ يوليو الحالى.

وقد أرجأ أوبوتشى إعلان قراره بترشيح نفسه إلى اليوم وكثف جهوده واتصالاته للحصول على تأييد بقية أجنحة الحزب بعد أن حظى بتأييد الجناح الذى ينتمى إليه والذى يمثل أكبر الأجنحة. لكن رفض الجناح المؤيد للاصلاح للأساليب التقليدية لحسم الصراعات داخل الأبواب المغلقة دفع شينجى ساتو وزير التجارة السابق الى الانشقاق عن هذا الجناح وتأييد ترشيح كاجاياما الذى ينتمى إلى نفس الجناح.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٧/١٩٩٨

تأجيل اختيار خليفة هاشيموتو الى ٢٤ الجاري

طوكيو: السباق على رئاسة الحزب يزداد اشتعالا بترشيح كاجياما

طوكيو - وكالات

اعلن الحزب الديموقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان انه ارجأ حتى ٢٤ يوليو الحالي انتخابات تحدد رئيس الحزب رئيس الحكومة خلفا له ليوتارو هاشيموتو الذي استقال من منصبه بعد هزيمة الحزب في مجلس المستشارين.. فيما ازداد السباق على رئاسة الحزب اشتعالا امس حين ترددت انباء عن استعداد سييركو كاجياما عضو الحزب المخضرم لمنافسة وزير الخارجية كيزو اوبوتشي على المنصب.

سمعة طيبة في الاسواق

ونقل تاكو ياماساكي المخطط السياسي للحزب الديموقراطي الحر الحاكم عن نائب للحزب في البرلمان قوله ان كاجياما وهو امين سابق لمجلس الوزراء الياباني يتمتع بسمعة طيبة في اسواق المال العالمية، سيعلن على الارجح ترشيح نفسه لرئاسة الحزب في وقت لاحق من اليوم الخميس.

وقال ياماساكي للصحافيين ان نائبا من الحزب الحاكم في البرلمان ابلغ كبار اعضاء الحزب خلال اجتماع امس ان كاجياما يفكر في طرح اسمه.

ونقلت وكالة جيجي للانباء عن كاجياما قوله انه سيرشح نفسه لرئاسة الحزب اذا بقي اوبوتشي المرشح الوحيد للمنصب.

وفي وقت سابق من صباح امس ارجأ وزير الخارجية الياباني الى اليوم على اقل تقدير مؤتمرا صحفيا لاعلان ترشيح نفسه لرئاسة الحزب والحكومة.

واوبوتشي هو ابرز المرشحين المحتملين لخلافة رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة.

وقال مسؤولون ان اوبوتشي الذي كان يعتزم اعلان ترشيح نفسه امس قرر الانتظار الى ان يحصل على مساندة عدد اكبر من اعضاء الحزب.

وسيختار الحزب رسميا خليفة هاشيموتو في انتخابات الثلاثاء المقبل، وكان هاشيموتو اعلن يوم الاثنين عزمه الاستقالة آخذا على عاتقه مسؤولية الانتكاسة التي مني بها الحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين (الشيوخ) في مطلع الاسبوع.

وسيشترك في الانتخابات التي سيجريها الحزب الديموقراطي الحر لاختيار رئيس له جميع نواب الحزب في البرلمان وعددهم ٣٦٦ نائبا اضافة الى ممثل لقواعد الحزب عن كل من مقاطعات اليابان السبع والاربعين.

ويقول محللون ان المرشحين الاوفر حظا وهما اوبوتشي وزير الخارجية وكاجياما العضو المخضرم يعانيان مشاكل صحية حيث يعاني الاول (٦١ عاما) من متاعب في القلب ويستخدم جهازا لتنظيم ضربات القلب.

وقال معلق سياسي على علاقة شخصية باوبوتشي انه اذا استحكمت ازمة خلال رئاسة اوبوتشي للحكومة «وتعرض لضغوط زائدة يمكن ان يصاب بازمة قلبية».

ويقول محللون ان هذه الصورة عالقة بالاذهان منذ وفاة رئيس الوزراء الياباني الاسبق ماسايوشي اوهيرا في مكتبه عام ٨٠.

وتوفي اوهيرا الذي حل مجلس النواب الياباني بعد ان اقترع بسحب الثقة من حكومته بازمة قلبية قبل موعد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القبس

التاريخ : ١٧/٧/١٩٩٨

انتخابات عامة مبكرة دعا اليها.

السكري

اما المرشح الثاني الذي تثور المخاوف حول حالته الصحية فهو سبيركو كاجياما ٧٢، عاما، عضو الحزب المخضرم الذي ترددت انباء عن عزمة منافسة اوبوتشي على رئاسة الحزب والمصاب بالسكري.

وفي وقت سابق قال كاجياما وهو امين سابق لمجلس الوزراء الياباني يتمتع بسمعة طيبة في اسواق المال العالمية انه لا يسعى لتولي رئاسة الحكومة اليابانية بسبب حالته الصحية.

ويقول محللون ان حالة كاجياما الصحية مستقرة وان مرض السكري لا يهدد حياته.

ومن المتوقع ان تكون فترة ولاية رئيس وزراء اليابان الجديد قصيرة على كل حال، ففي سبتمبر عام ٩٩ ستجري انتخابات جديدة لاختيار رئيس للحزب الديموقراطي الحر كما ستشهد البلاد انتخابات عامة جديدة قبل اكتوبر عام ٢٠٠٠.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٩٩٨

المنافسة على رئاسة الحزب الديموقراطي تزداد اشتعالا

طوكيو: مراقبون يشككون في التزام كاجياما بالاصلاح

طوكيو - رويترز - اعلن السياسي المخضرم سيركو كاجياما امس رسميا ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء، واعلن عن خطة لانقاذ الاقتصاد من الكساد فيما اشارت وكالة انباء كيودو الى ان من المتوقع ان يرشح وزير الصحة الياباني جونيتشيرو كويزومي نفسه لرئاسة الوزراء ايضا، هذا بالاضافة الى وزير الخارجية كيزو اوبوتشي الذي كان رشح نفسه رسميا في وقت سابق.

وفي خطته دعا كاجياما الى خفض دائم لضرائب الدخل واجراء خفض على عبء الضرائب على الشركات. واضاف ان على الشركات ان تفصح عن حجم ديونها المتعثرة مساهمة منها في تحديد اي من البنوك بحاجة للمساعدة. ويقول كاجياما ايضا انه يريد اجراء «عملية جراحية كبيرة» للنظام المالي الياباني في غضون عامين ويعتزم بالاضافة الى ذلك ان يلغي قانون الاصلاحات المالية الذي ينظم الخفض في الانفاق بهدف تقليل نمو جبل الديون الحكومية المتراكمة منذ ثلاث سنوات.

دعم وزير الصحة

وقالت وكالة انباء كيودو ان فصيلا من الحزب الديموقراطي الحر الحاكم يتزعمه وزير المالية هيروشي ميتسوزوكا يعتزم دعم كيوزومي عضو الفصيل لمنصب رئيس الحزب وبالتالي رئيس الوزراء. وفي وقت سابق امس قال كيوزومي انه يتوقع ان يسعى هو او زميله في الفصيل يوشيرو موري لشغل منصب رئاسة الحزب.

واعلن رئيس الوزراء الحالي ريوتارو هاشيموتو يوم الاثنين انه سيستقيل في وقت لاحق هذا الشهر من رئاسة الوزراء ورئاسة الحزب الحاكم عقب التراجع الذي مني به الحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين يوم الاحد.

وقال كويزومي للصحافيين انه خلال اجتماع الفصيل امس ترددت نداءات بان يرشح هو نفسه او ان يترشح موري الذي يدير مجلس الشؤون العامة في الحزب.

وادت الانباء بان كويزومي سيرشح نفسه الى اشتعال المنافسة على المنصب الذي يكتسب اهمية اضافية في هذا التوقيت نتيجة للازمة الاقتصادية.



● وزير الخارجية كيزواوبوتشي خلال المؤتمر الصحفي امس حيث اعلن ترشيح نفسه لرئاسة الحزب الديموقراطي (رويترز)



● سيركو كاجياما كبير امناء مجلس الوزراء يعلن ايضا ترشيح نفسه (رويترز)

تشكيك بالموقف

ويثير مراقبون اسئلة حول عمق التزام كاجياما بالاصلاحات الحقيقية.

وقال مونيوكي شيندو استاذ العلوم السياسية في جامعة ريكيو بطوكيو «لقد تمكن من خلق صورة اصلاحية ولكن اذا اصبح رئيسا للوزراء فستثور الشكوك بشأن تنفيذ الاصلاحات الجذرية».

وساعدت الانباء بان كاجياما يعتزم منافسة اوبوتشي على رئاسة الحزب في انعاش اسعار الاسهم والين ويفتقد اوبتوشي الى الخبرة الاقتصادية مما يثير الشكوك بشأن مستقبل الازمة الاقتصادية اذا مافاز بالمنصب.

وانتعشت الاسواق في العام الماضي نتيجة للتصريحات الشديدة التي أدلى بها كاجياما خلال العام الماضي منذ استقالته من منصبه كمتحدث باسم حكومة هاشيموتو بشأن الحاجة الى

اتخاذ خطوات جريئة لتخليص النظام المصرفي من الديون المتعثرة وتوقعه قيام اتحادات في مجال الصناعة من شانها خفض عدد البنوك الى النصف.

انقاذ البلاد

ودعا ايضا الى مزيد من الانفاق في مجال الاشغال العامة بهدف انقاذ الاقتصاد من الكساد ويتوقع الكثيرون ان يكون بامكانه تنفيذ خفض على الضرائب على الدخل وعلى الشركات دون القلق بشان العجز الكبير في ميزانية الدولة. وجاءت سمعة كاجياما «كمصلح» متاخرة حيث بلغ الثانية والسبعين من عمره .. وكان ينظر اليه باعتباره قوميا وداعيا لتطبيق مبادئ الحزب الديموقراطي الحر.

وتابع شيندو «كاجياما يحاول اعادة النظر في هذه السياسات ولكن بالنظر الى خطه السياسي السابق فقد احرز تقدما في مصلحة القطاع الصناعي المحلي سواء كان ذلك في المجال المصرفي او الانشائي». وسيتساءل قليل من الناس بشان رغبة كاجياما في انشاء اقتصاد ياباني منافس في المجال العالمي وعما اذا كانت هناك شكوك بشان مهاراته السياسية.

قوميون متلزمون

وقال جسبير كول الخبير الاقتصادي بمؤسسة جي بي مورغان «ان كاجياما وانصاره قوميون ملتزمون تماما. انهم يريدون اليابان قوية باي وسيلة».

غير انه لايملك اي خبرة على الساحة الدولية بالمقارنة بسلفه هاشيموتو.

ويقول بعض المحللين انه في مجال الاصلاح المالي للنظام فان كاجياما يعني مايقوله.

وقال ياسونوري سوني استاذ العلوم السياسية في جامعة كيو بطوكيو «ان الحسنة الوحيدة لكاجياما هي اقتراحه باجراء اصلاحات في القطاع المالي» مضيفا ان افضل تصور سيكون حكم كاجياما لمدة عام يركز خلاله على تنظيف القطاع المصرفي.

ويتساءل اخرون بشان مدى تشدد الخط الذي يعتزم كاجياما انتهاجه بشان اصحاب الديون المتعثرة.

وقال جيف يونغ الخبير الاقتصادي في شركة سالومون سميث بارني «كانت وظيفة كاجياما على مدى الاشهر الستة الماضية هي تعقيد الامور امام هاشيموتو لانه خسر في نزاع على السلطة في سبتمبر».

واضاف يونغ «هذا يعني انه لايتعين عليه ان ياتي بسياسة متسقة وتصريحاته غير متسقة على الاطلاق».

وهناك سؤال اخر سيبقى دون جواب هو ما اذا كان كاجياما سيسرع بالاصلاحات الاقتصادية الجذرية التي اقرها هاشيموتو ورحب بها المستثمرون الاجانب.

ويقول العديد من المحللين ان اكثر مايثير المشاكل هو تمسك كاجياما بموقف تقليدي يرى ان الحكومة تسيطر على الاقتصاد بدلا من الاسواق.

واشار كثير من رجال الاقتصاد الى الحاجة الى تطبيق مبادئ السوق والتحرر من القيود وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد حتى تتحقق التنمية المستقبلية في اليابان.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٩٩٨

«جيش» من المفلسين فى اليابان بعد انفجار «الفقاعة» الاقتصادية!

فى جميع محطات التليفزيون اليابانية برامج عن «الفقراء الجدد» الذين طالتهم الآثار القاسية للازمة الاقتصادية التى ادت الى تزايد حالات الافلاس بشكل لم يسبق له مثيل فى اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبعد ما كانت المعجزة اليابانية معروفة بظواهر فريدة مثل «الاثرياء الجدد» و«الفقاعة الاقتصادية» جاء الدور الآن على «الفقراء الجدد» وهى ظاهرة جديدة تتمثل فى مشاهد الشبان المفلسين وهم ينتقلون للسكن فى غرف ضيقة ليعيشوا فيها بلا دخل تقريبا ودون ان يكون امامهم خيار آخر.

واستنادا الى احصائيات المحكمة العليا بلغ عدد اليابانيين الذين اعلنوا افلاسهم، وبالتالى عجزهم عن تسديد ديونهم، ٧١ الفا و٢٩٩ شخصا فى حين لم يكن هذا العدد يتجاوز ثلاثة آلاف شخص قبل عام ١٩٨٢، ثم ارتفع الى اكثر من ٤٠ الفا فى عام ١٩٩٢ والى ٦٠ الفا و٢٩١ فى ١٩٩٦. وخلال هذا العام بلغ عدد المفلسين رسميا ٢٩ الفا و٦٢٥ بين يناير وابريل الماضيين فقط.

وبالمقارنة بالولايات المتحدة حيث يعلن ١.٢ مليون شخص افلاسهم كل عام يبدو الوضع فى اليابان سليما.. الا ان وسائل الاعلام اليابانية تؤكد ان الارقام الرسمية للمحكمة العليا لا تعكس سوى جزء صغير من الحجم الحقيقى للظاهرة. وقالت صحيفة يابانية واسعة الانتشار مؤخرا ان «المحللين يعتقدون ان هناك جيشا خفيا من المفلسين فى اليابان يبلغ تعداده اكثر من مليون شخص».

وذكرت وكالة الانباء الفرنسية فى تقرير لها من اليابان انه مما لا شك فيه ان حالة الكساد المتزامنة مع انهيار اسعار العقارات بعد انفجار «الفقاعة» تعد السبب الرئيسى لبؤس شريحة كبيرة من المفلسين الذين وقعوا تحت عبء الديون الى درجة تتعدى قدراتهم على سداد ثمن شقة او منزل حصلوا عليه فى الحقبة التى كان تحصيل المال فيها سهلا. اما اليوم فانهم مضطرون لأن يسددوا على مدى سنوات طويلة قروضا حصلوا عليها واشتروا بها عقارات فقدت ٤٠٪ من قيمتها.

وهناك سبب آخر للافلاس الشخصى فى اليابان وهو النمو السريع لنظام التقسيط ـ بهدف تشجيع الاستهلاك ـ والزيادة الرهيبة فى بطاقات الاقتراض المخصصة لهذا الغرض.

فى احيان كثيرة يكون «ضحايا» هذا النظام شبانا قدمت لهم شركات التمويل قروضا نقدية دون ان تشغل نفسها بأوضاعهم المالية.. او حصلوا على تشكيلة من بطاقات الشراء بالدين بلا تفكير فى النتائج الوخيمة المحتملة وبإمكان حاملى هذه البطاقات الحصول بسهولة على «مقدمات» مالية من حوالى ٤٥٠٠ موزع الى للنقود فى جميع انحاء البلاد.. وعندما يحين اوان السداد يكفى ان يطلبوا بطاقات اقتراض جديدة من شركة اخرى للحصول على ارصدة جديدة.. وهكذا!!

وفى ديسمبر من العام الماضى بلغ عدد بطاقات الاقتراض الموزعة فى اليابان ٢٢٣ مليون بطاقة.. ويبلغ حجم الاموال التى حصل عليها «الضحايا» من شركات الاقراض ٧٥٨٠ مليار ين (٥٤.٥ مليار دولار). ويقول كيشيزو ساكاموتو مدير الجمعية الاستشارية للاشخاص المدينين ان معظم الشبان الذين يطلبون مساعدة الجمعية يعانون من احتراق اعصابهم بسبب ديونهم الى حد التفكير فى ترك اعمالهم او فى الانتحار.

وتستقبل هذه الجمعية التى تشرف عليها وزارة التجارة الدولية والصناعة حوالى الفى شخص سنويا كما تتلقى ٩ آلاف نداء استغاثة بالتليفون. ويبلغ متوسط دين الواحد منهم ٣.٥ مليون ين بالنسبة للاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاما و٤.٧ مليون ين بالنسبة للذين تتراوح اعمارهم بين ٣٠ و٤٠ سنة.

واذاعت محطة تليفزيون خاصة تحقيقا عن «الفقراء الجدد» قدمت فيه شابة مفلسة تعيش فى طوكيو داخل غرفة مساحتها ثمانية امتار مربعة، خالية من الاثاث باستثناء مائدة صغيرة وكرسيين وبراد شاى وامام الكاميرا وقفت هذه الشابة تقول والدموع تنهمر من عينيها: لا اعرف كيف اعيش.. فانا لا انفق سوى ١٠ آلاف ين شهريا على الطعام (٧٢ دولارا) ولا اشترى ملابس او ماكياجا او كتبا او غيرها.. ولا اسافر الى اى مكان بل اظل حبيسة داخل غرفتى الضيقة!



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/٧/١١

وسط اشتعال المنافسة بين أوبوتشي وكاجيياما

وزير الخارجية اليابانى يعلن ترشيح نفسه رسميا لزعامة الحزب الحر ورئاسة الحكومة

طوكيو ـ وكالات الانباء:

أعلن كييزو اوبوتشي وزير الخارجية اليابانى أمس رسميا ترشيح نفسه لزعامة الحزب الديمقراطى الحر الحاكم فى اليابان ولمنصب رئيس الوزراء خلفا لريوتاروها شيموتو الذى استقال عقب الهزيمة الثقيلة التى منى بها الحزب فى انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة.

ويعد هذا الاعلان احدث خطوة فى السباق على زعامة الحزب الذى اشتعل بعد ان أكد سيروكو كاجيياما الذى شغل مناصب وزارية فى السابق انه سيرشح نفسه ايضا.

وقال اوبوتشي فى مؤتمر صحفي «انني اكافح بقوة فى كل معركة انتخابية وسابذل قصارى جهدى لكى يفهمنى الجميع». وذكرت مصادر حزبية ان وزير الخارجية اليابانى (٦١ عاما) تردد بعض الوقت عقب تسرب الأنباء عن نية كاجيياما فى الترشيح. ومن جانبه اكد كاجيياما الذى يعد احد رجال الحرس القديم فى الحزب انه يعكف الآن على دراسة السبل الكفيلة باخراج اليابان من الأزمة الاقتصادية التى تمر بها والتى كانت السبب الأول فى هزيمة الحزب فى انتخابات مجلس الشيوخ. ويحظى كاجيياما (٧٢ عاما) بسمعة طيبة وتقدير فى الأسواق والاوساط الاقتصادية العالمية لانه يؤيد تبنى سياسة أكثر ديناميكية لاخراج اقتصاد بلاده الذى يعد ثانى أقوى اقتصاد فى العالم.. من حالة الركود التى يعانى منها

وقد أدى نشر الانباء عن ترشيح السياسى المخضرم الى ارتفاع قيمة الين اليابانى وارتفاع مؤشر البورصة.



■ «كيزو أوبوتشى»



افتتاحيات صحف أمريكا وأوربا

الايكونوميست The economist

«الين».. فى خطر

انخفض سعر العملة اليابانية الين فى الثانى من يونيو الماضى ليصل الى ١٤٠ «ين» مقابل الدولار الواحد مما اثر بالفعل على اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا مرة اخرى واهتز فيها سعر العملات وأثار الذعر فى المنطقة التى لاتتحمل هزة اخرى.

وبعد مضى اسبوع واحد وفى الخامس عشر من يونيو انخفض الين مرة ثانية ليصل سعر الدولار الى ١٤٧ «ين» وقد ساعد هذا الانخفاض فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها دول المنطقة الى هزة اخرى فى اسواق المال حيث انخفضت تعاملات البورصة فى كوريا الشمالية بنسبة ٤٢٪ مقارنة بمعاملات شهر مارس الماضى ويخشى المراقبون من استمرار انخفاض الين اليابانى مقابل الدولار وقد حدد الخبراء خط الخطر بمائة وخمسين ين مقابل الدولار مما قد يؤثر بدرجة كبيرة على كوريا الجنوبية وتايوان اللتين لايتحمل اقتصادهما هزة جديدة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٨

احتدام المنافسة بين المرشحين الثلاثة لخلافة هاشيموتو

طوكيو ـ وكالات الانباء:

بدأ المرشحون الثلاثة لخلافة رئيس الوزراء اليابانى ريوتارو هاشيموتو حملتهم الانتخابية بالظهور فى برامج تليفزيونية لشرح خططهم السياسية وبرامجهم الانتخابية التى يعتزمون انتهاجها.

وشارك فى هذه الحملة الانتخابية كل من وزير الخارجية كيزو ابوتشى، وسيروكو كاجاياما، المتحدث السابق باسم حكومة هاشيموتو، وجونيكر وكيوزومى وزير الصحة والشئون الاجتماعية.

واثناء احدى المناظرات التليفزيونية التى ضمت المرشحين الثلاثة، وافق المرشحون على الحاجة الى خفض دائم فى الضرائب وتنفيذ اصلاحات ادارية ومراجعة السبل التى سيتم اتخاذها لتطبيق برنامج صارم للتقشف. ويرى المحللون انه سيتم حسم السباق بين الفرسان الثلاثة من خلال شعبية اى منهم او نفوذه داخل الحزب الحاكم، لعدم وجود فروق جوهرية بين برامجهم الانتخابية.

وقد تعهد وزير الخارجية ابوتشى ووزير الصحة كيوزومى بالسعى لكى يصل معدل النمو الاقتصادى الى ٢٪ او ٣٪ وذلك فى حالة انتخاب اى منهما لمنصب رئاسة الوزراء.

جاء ذلك قبل تصويت الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم يوم الجمعة القادم على اختيار زعيم جديد للحزب خلفا لهاشيموتو. وكان رئيس الوزراء اليابانى السابق قد استقال الاسبوع الماضى بعد هزيمة الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ. ويذكر ان اعضاء مجلس النواب والشيوخ سيصوتون لاختيار الفائز بزعامة الحزب رئيسا للوزراء بحلول نهاية الشهر الحالى.



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/ ٧/ ١٩٩٨

التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني

الصراع على خلافة هاشيموتو يستحوذ على اهتمام الاسواق ويدعم الدولار

ترقب لبيانات الناتج القومي البريطاني وتوقع اتساع العجز التجاري

ذكر التقرير الاسبوعي لبنك الكويت الوطني أن سوق الكويت للاوراق المالية شهدت اداء نشطا الاسبوع الماضي حيث ارتفعت جميع المؤشرات الرئيسية. وقد اقفل المؤشر العام للسوق الاربعاء عند مستوى ٢١٢٧,٣ نقطة مرتفعا ٩٩,١ نقطة عن الاسبوع الذي سبقه.

كذلك ارتفع مؤشر الوطني ليصل عند الاقفال الى مستوى ١٥٧٧,٥ نقطة بزيادة قدرها ٤٦,٦ نقطة.

وقد ارتفع معدل اجمالي كمية الاسهم المتداولة خلال الاسبوع بنسبة ١٣٦,٥٪ عن الاسبوع السابق كذلك حقق معدل القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة زيادة قدرها ١٠٩,١٪ في حين ارتفع معدل عدد الصفقات المعقودة بمقدار ١٠٢,٩٪.

وقد تصدر قطاع العقار قائمة التداول ٣٢,١٪ من اجمالي الاسهم المتداولة ٣٠,٣٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة، تلاه قطاع الاستثمار بنسبة ٢٤,٢٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة ونسبة ٢١,٣٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة. وسجل الدولار اعلى مستوى له مقابل الدينار خلال الاسبوع الماضي والبالغ ٠,٣٠٧١٩ الاحد الماضي في حين سجل ادنى مستوياته مقابل الدينار والبالغ ٠,٣٠٦٣٨ امس.

الولايات المتحدة: اداء قوي لأسواق الأصول

سجل الدولار الاميركي انخفاضا مقابل المارك والعملات الاوروبية عموما وتراجع الى مستويات دعم رئيسية عند ١,٧٨٠٠ مارك و١,٥٠٣٥ فرنك سويسري متأثرا باتساع العجز التجاري الاميركي بصورة كبيرة من جهة ونتيجة استقرار اوضاع السوق الروسي وتراجع حدة الازمة المالية هناك من جهة اخرى بيد ان الرؤية على الدولار تبقى نظرا لاداء اسواق الاصول الاميركية القوي التي ينتظر ان يؤدي ارتفاعها في بداية الربع الثالث من العام الى دفع المجلس الاحتياطي الى الحفاظ على اسعار الفائدة على الدولار بدون تغيير على الامد القريب فضلا عن الدعم الذي تتلقاه العملة الاميركية من التدفقات النقدية الى اسواق الولايات المتحدة بحثا عن الملاذ الامن الى ان تستقر الاوضاع الاقتصادية في اسيا. ومن المتوقع ان يبقى التعامل بالدولار محصورا في نطاق ١,٧٧٢٠ - ١,٧٩٥٠ مارك في الامد القريب مع ترجيح ان يؤدي اختراق الحدود العليا للنطاق الى ارتفاع يستهدف مستوى ١,٨٠٥٠ مارك اما مقابل الين فان الصراع على خلافة رئيس الوزراء الياباني المستقيل هاشيموتو سيستحوذ على اهتمام اسواق القطع هذا الاسبوع، ومن المرجح ان يكون وزير الخارجية او بوشي الاوفر حظا للفوز برئاسة الحزب الديموقراطي الليبرالي مما سيقدم دعما محدودا للين لان الاسواق باتت تتوقع مع اوبوشي استمرارا للنهج السابق لهاشيموتو في ادارة الاقتصاد الياباني بدون اي تغيير جذري وحاسم في سياسة احتواء ازمة المديونيات الصعبة والاداء الاقتصادي المتردي. وبناء على ما تقدم يتوقع ان يلقى الدولار دعما قويا على مستوى ١٣٧,٥٠ ينا وان ينحصر تداوله في نطاق ١٣٧,٥٠ - ١٤٠,٠٠ ينا حتى موعد اختيار رئيس الوزراء الياباني الجديد يوم الجمعة.

شهادة همفري - هوكنز

سيكون الاهتمام في اسواق



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٧/ ١٩٩٨

الاصول مركزا هذا الاسبوع على شهادة رئيس المجلس الاحتياطي الفيدرالي الان غرينسبان في مجلس الشيوخ الاميركي والمعروفة بشهادة همفري - هوكنز التي تبدأ غدا ويتوقع المراقبون ان يؤكد غرينسبان على تفاؤله بالنسبة لرؤية على اتجاهات التضخم في حين ستؤدي اي اشارة تحذيرية منه حول التفاؤل المبالغ فيه في اسواق الاصول الى تأثير سلبي على اسعار الاسهم والسندات.

المانيا:

ثبات اسعار الفائدة

يجتمع البنك المركزي الالماني الخميس المقبل للتقرير بشأن سعر فائدة الخصم واللومبارد فضلا عن سعر فائدة الريبو الاسبوعية. وذلك في اخر اجتماع لمجلسه المركزي قبل عطلة الصيف التي تمتد حتى الاسبوع الاخير من اغسطس. ويجمع المراقبون على ان البنك سيبقي على اسعار الفائدة الاساسية بدون تغيير في الوقت الراهن وذلك بانتظار المزيد من الدلائل على استقرار نسبة البطالة وتحسن الاداء الاقتصادي في الربع الثالث من العام. وبالاضافة فان بيانات المعروض النقدي لشهر يونيو المنتظر صدورها هذا الاسبوع تعزز الرأى القائل بثبات اسعار الفائدة على المارك لانها ستشير على الارجح على استقرار نسبة النمو في المعروض على مستوى ٤,٥٪. وستصدر كذلك بيانات مؤشر اسعار المستهلكين التي ينتظر منها ان تؤكد على ثبات معدل التضخم السنوي ١,٠٪. ومن المتوقع ان يستقر التداول بالمارك مقابل الين الياباني قريبا من مستويات ٧٨,٠٠ مع ترجيح ان يعود الى الانخفاض الى حدود الدعم عند ٧٦,٠٠ ينا مرة اخرى في ما لو تراجع الدولار الاميركي مقابل العملة اليابانية ما دون حدود الدعم عند ١٣٧,٥٠.

المملكة المتحدة:

تركيز على بيانات الناتج القومي

سيكون لتقرير الناتج القومي المحلي للربع الثاني من العام المزمع صدوره في نهاية الاسبوع النصيب الاكبر من اهتمام اسواق الاصول والقطع البريطانية. وتنبع اهمية التقرير من كونه قادرا على تغيير الرؤية على اسعار الفائدة على الجنيه الاسترليني بعد ان باتت الاسواق المالية تتوقع استقرارا في سعر الفائدة على ٧,٥٠٪ على المدى القريب. وتتراوح التوقعات على نسبة زيادة فصلية في الناتج تتراوح بين ٠,٤-٠,٦٪ اي بمعدل سنوي قريب من ٢,٥٪ وسيصدر كذلك تقرير مبيعات التجزئة لشهر يونيو بعد غد الذي قد يعمل على تخفيض التوقعات على اسعار الفائدة فيما لو اشارت الى هبوط شهري في المبيعات يتجاوز معدل ٠,٦٪ بعد ارتفاعها بنسبة قوية بلغت ١,٧٪ في الشهر السابق. وسيكون التركيز ايضا على بيانات التجارة الخارجية التي تصدر الخميس وذلك لقياس مدى تأثير الارتفاع الحاد في سعر صرف الجنيه الاسترليني على الاداء التجاري مع ترجيح ان تعكس البيانات اتساعا في العجز التجاري الى ٢,١ بليون جنيه في مايو من مستوى ١,٤ بليون في الشهر السابق.

اليابان:

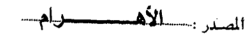
تركيز على انتخاب رئيس الوزراء

اغلق الدولار الاميركي منخفضا مقابل الين في الاسبوع الماضي على سعر ١٣٩,٤٠ وذلك تأثرا بالبرامج الاقتصادية للمرشحين لرئاسة الحزب الديموقراطي الليبرالي التي قد تتناول خفضا ضرائبيا بمقدار ٦ تريليونات ين اضافة الى تسريع الاجراءات التي تساعد البنوك والمؤسسات المالية اليابانية على تجاوز ازمة مديونياتها الصعبة التي تبلغ قيمتها ما يقارب من ٦٠٠ بليون دولار. وقد تلقى الين دعما اضافيا من الاداء الايجابي لاسعار الاسهم اليابانية التي واصلت ارتفاعها منذ استقالة رئيس الوزراء السابق



هاشيموتو بحيث اغلق مؤشر نيكي ٢٢٥ على سعر ١٦,٥٧٠ اي بارتفاع ما يقارب من ٣,٠٪ عن سعر اغلاقه في الاسبوع الماضي. ولكن استمرار الاتجاه الصعودي للين على المدى القريب يبقى رهنا بالسياسة الاقتصادية التي سيتبعها رئيس الوزراء الجديد مع ضرورة اجراء ضرائبي مستديم وكسب ثقة الاسواق بصورة مبكرة عن طريق انتهاج حلول واضحة وجريئة للنهوض بالاقتصاد الياباني من الكساد واعادة الثقة بالبنوك والمؤسسات المالية اليابانية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٨

أبرز المرشحين لخلافة هاشيموتو يحذر:

الاقتصاد الياباني يحتاج إلى جراحة مؤلمة

الشعب يفضل أصغر المرشحين سنا

طوكيو ـ محمد ابراهيم الدسوقي ـ حذر سيروكو كاجياما أحد المرشحين الثلاثة لتولى رئاسة وزراء اليابان من أنه سوف يتعين على الشعب الياباني أن يعاني ويتحمل بعض الآلام خلال عملية الاصلاح الاقتصادي. وقال كاجياما في مؤتمر صحفي عقده أمس إن هناك بعض الحالات التي يتعين فيها إجراء جراحة مؤلمة للمريض وليس فقط إعطاؤه الدواء، وهذا ما ينطبق تماما على القطاع المالي في اليابان. وأشار إلى أن عملية إصلاح القطاع المالي في اليابان سوف تستغرق ثلاث سنوات، يتم في العام الأول إجراء «الجراحة الكبرى» وخلال العامين التاليين تتم عملية إعادة التأهيل الصحي. ومن ناحية أخرى كشف أول استطلاع للرأي أجري منذ الاعلان الرسمي عن الاسماء الثلاثة المرشحة لخلافة رئيس الوزراء الياباني ريوتارو هاشيموتو النقاب عن أن أغلبية اليابانيين ٤٠.٢٪ يؤيدون تولي وزير الصحة جونيتشيرو كويزومي (٥٦ عاما) رئاسة الوزراء خلفا لها شيموتو الذي استقال من منصبه مؤخرا في أعقاب الهزيمة القاسية التي تعرض لها الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشيوخ التي أجريت يوم ١٢ من الشهر الجاري.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى اليابان.. قال الشعب كلمته

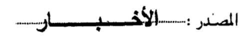
اقتصاد اليابان اكبر من اقتصاد الصين بثمانى مرات واكبر مرتين من اقتصاديات دول اسيا الاخرى مجتمعة، وثانى اكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة، لذلك كان الاهتمام العالمى باستقاله رئيس وزراء اليابان هاشيموتو الأسبوع الماضى. كان هاشيموتو قد وصل لرئاسة الوزارة وزعامه الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم عام ١٩٩٦ وسط امال عريضه بانه قادر على اخراج اليابان من الكساد والاقتصادى. لكن الامور ساءت كثيرا فى العام الماضى وتدنت شعبيته بعد ان ادى قراره لرفع ضريبة الاستهلاك لكساد حقيقى، حتى ان الناخبين اطلقوا عليه «كساد هاشيموتو» كما تقول الجارديان.

بجانب قضايا الرشاوى فى وزارة المالية وقرب قطاع البنوك من حافه الانهيار بسبب تراكم الديون المعدومة.. وتزايد عدد قضايا الاختلاس والبطالة لاعلى مستوياتها ٤,١٪. وفى راى المحللين ان قرارات هاشيموتو لم تكن خطأ فى حد ذاتها لكن توقيت اصدارها كان كارثة وساهم فى اتساع دائرة الكساد. ثم جاءت نتائج انتخابات مجلس الشيوخ التى اجريت الاسبوع الماضى وحصل فيها الحزب الليبرالى الديمقراطى على ٤٤ مقعدا بخسارة ١٧ مقعدا عن المجلس السابق. وحصل الحزب الديمقراطى الذى انشىء فى مارس الماضى على ٢٧ مقعدا، وجاء الحزب الشيوعى فى المركز الثالث بـ ١٥ مقعدا. وقد اعتبر هاشيموتو نتائج الانتخابات بمثابة استفتاء على اسلوب ادارة حكومته لاقتصاد اليابان فى أزمته فقرر الاستقالة.

وفى رأى ميتشيو نكاموتو مراسله الفاينتشيال تايمز فى طوكيو ان طول بقاء هاشيموتو فى منصبه يرجع الى ان حالة الاقتصاد المتردية جعلت منافسيه داخل الحزب يحجمون عن السعى وراء المنصب. لكن بعد استقالته سيكون على الحزب ان يختار من يخلفه فاى تاخير سيصيب الحياة السياسية بالشلل ويؤدى الى تدهور احوال الاسواق والبورصات. وسيتوقف اسم رئيس الوزراء القادم على صفقات ومداولات صانعى الملوك الثلاث داخل الحزب، وهم ثلاثة رؤساء وزارة سابقين هم ياسوهيرو نكاسونى ونوبولهر تاشيتا وكيبيشى ميازاوا. واقوى المرشحين هو وزير الخارجية كيزو اوبوتشى - ٦٠ عاما - فهو رئيس اكبر اجنحه الحزب الليبرالى الديمقراطى ولديه قاعدة سياسية كبيرة ستمكنه من اصدار القوانين والتشريعات. لكن تاييد قيادات الحزب المتخوفة من الاصلاحات الجذرية لعيوب الاقتصاد، وافتقاده للجاذبية قد يكون فى غير صالحه. وينافسه سيروكو كاجياما - ٧٣ عاما - ذو العلاقات القوية مع احزاب المعارضة وكان من اشد المعارضين لسياسات، هاشيموتو ويحظى بتاييد كبير من رجال الاعمال واسواق المال لرغبته فى اجراء اصلاحات جذرية. ويوم الجمعة القادم ستجتمع المجموعة البرلمانية للحزب لانتخاب رئيس الوزراء وزعيم الحزب القادم. وفى راى المعلق السياسى ريو اوتومو ان مشكلة الحزب الليبرالى الديمقراطى تكمن فى انعدام الموارد البشرية، وان الوضع الاقتصادى سيىء لدرجة انه لايمكن علاجه ببساطة عن طريق تغيير رئيس الوزراء.

هانى محمد ف

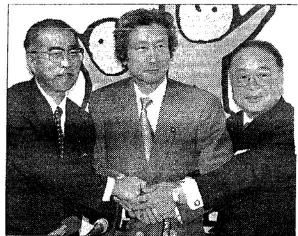



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٨

ابو تشى يتقدم السباق للفوز بمنصب رئيس وزراء اليابان



المتسابقون للفوز بمنصب رئيس الوزراء فى اليابان فى المؤتمر الصحفى المشترك الذى عقد امس وسادته مشاعر المجاملة وهم من اليسار وزير الخارجية كيزو اوبوتشى الذى يتقدم السباق ووزير الصحة والرعاية الاجتماعية يونيتشيرو كوزومى فى الوسط وسكرتير مجلس الوزراء السابق سيروكو كاجياما. «صورة للأخبار من ا.ف.ب»

طوكيو - وكالات الانباء:

اصبح السباق للفوز بترشيح الحزب الديمقراطى الحاكم فى اليابان ثلاثيا بصفة رسمية امس بعد اغلاق باب الترشيحات لتولى هذا المنصب. ويتسابق الان على الفوز بترشيح الحزب الحاكم فى واحدة من اعنف معارك القيادة على مدى التاريخ الطويل للحزب الديمقراطى وزير الخارجية كيزو اوبوتشى (٦١ عاما) والسياسى المخضرم سيركو كاجيياما (٧٢ عاما) ووزير الصحة يونيتشيرو كوزومى (٥٦ عاما).

ولهذا السباق اثار على الاسواق المالية العالمية ويصفه مسئولون داخل الحزب بانه بين الرجل المنضبط «كاجيياما» والرجل العادى «اوبوتشى» والرجل غريب الاطوار «كوزومى».

وذكرت الصحف اليابانية انه رغم النتيجة الطيبة التى حققها كاجيياما وكوزومى فى استطلاعات الراى فان اوبتش زعيم اكبر جناح داخل الحزب الديمقراطى الحر جمع بهدوء اصواتا تضعه فى مقدمة السباق ليصبح رئيس الوزراء الرابع والخمسين لليابان.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٨

تداعيات أزمة النمور الأسيوية..

الحزب الحاكم فى اليابان فقد شعبيته بعد ٤٤ سنة فى السلطة!.

لم تكن استقالة "ريوتارو هاشيموتو" رئيس الوزراء اليابانى من منصبه مفاجأة. فقد جاءت الاستقالة عقب أكبر هزيمة منى بها الحزب الديمقراطى الليبرالى فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ اليابانى، حيث انخفضت حصته من ٦١ نائباً من بين ١٢٦ نائباً إلى ٤٤ نائباً فقط، بينما رفع الحزب الديمقراطى حصته من ١٨ إلى ٢٧ نائباً، وضاعف الحزب الشيوعى حصته إلى ثلاثة امثالها فزادعدد نوابه من ٦ إلى ١٨ نائباً وهى كلها إشارات على التغييرات فى الخريطة السياسية لليابان لم يعد الحزب الليبرالى الذى حكم اليابان لأربعة عقود ظل يتمتع فيها بنفوذه التقليدى.



كيزو أوبوتشى . . وزير الخارجية
وأبرز المرشحين لخلافة رئيس الوزراء

ونتائج الانتخابات والاستقالة المترتبة عليها ليست بعيدة عن أجواء الأزمة الاقتصادية فى شرق آسيا التى ألقت بظلالها على دول المنطقة حيث اتخذت أشكالاً جديدة ولم تتوقف عند حد تدهور اقتصاديات تلك الدول، وانخفاض اسعار عملاتها فى مقابل الدولار الأمريكى.. ولكنها امتدت لتفرض تغييرات وتعديلات سياسية حتمية على حكومات المنطقة.

بدأت بخلع سوهارتو وصعود حبيبى فى إندونيسيا.. وإجراءات تقشف فى معظم الدول الأخرى.

وقد امتدت آثار الأزمة لتلقى بظلالها على اليابان. وكانت النتيجة أن قدم "ريوتارو هاشيموتو" رئيس الوزراء استقالته من منصبه. بعد الهزيمة الساحقة التى منى بها الحزب الديمقراطى الليبرالى الحاكم فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ اليابانى وكانت الاستقالة متوقعة في الأوساط السياسية اليابانية خاصة فى ظل انخفاض سعر الين اليابانى أمام الدولار الأمريكى والمظاهر المختلفة اللازمة التى أدت إلى انقسامات داخل الحزب الحاكم وحكومة هاشيموتو.

فقد استغلت أحزاب المعارضة مثل الحزب الديمقراطى الاشتراكى والحزب الشيوعى الأزمة الاقتصادية فى حملتها الانتخابية .. واستطاعت تعبئة الراى العام اليابانى ضد الحزب الحاكم الذى سيطر على البلاد على مدى ٤٤ عاما معتمدا بالأساس على الرخاء الاقتصادى ومستويات المعيشة المرتفعة التى أتاحتها معدلات النمو التى صاحبت انطلاقة اليابان إلى مصاف الدول الكبرى.

وفى الحقيقة فإن مخاوف اليابانيين من مخاطر تراجع مستويات المعيشة وفرص العمل، وأشباح الأزمة الاقتصادية التى تحوم حولهم، هى التى ساعدت على تراجع الحزب الليبرالى وزيادة حصص أحزاب المعارضة الأخرى، وهو أمر لم يحدث بعد أكبر حملة للمعارضة نالت تأييد الشعب عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ لتصفية القواعد الأمريكية فى اليابان فى أعقاب اغتصاب جندي أمريكى لفتاة يابانية. فقد أيد الشعب المعارضة لكنه صوت للحزب الليبرالي. أما هذه المرة فقد أيد المعارضة وصوت لها على نحو ما كشفت استطلاعات الرأى التى جرت قبل الانتخابات، واظهرت أن أغلبية الشعب تعارض السياسات الاقتصادية للحزب الليبرالى الحاكم.

مناورات انتخابية

وكان الحزب الحاكم وحتى اللحظة الأخيرة يعتقد أن بإمكانه الحصول على الأغلبية التى تمكنه من تمرير



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٨

قوانين الإصلاح الاقتصادى التى اعتزم إصدارها خلال الفترة الأخيرة لمواجهة تدهور الين الياباني، وأن أحزاب المعارضة مثل الحزب الديمقراطى والحزب الشيوعى والاشتراكى تعانى من الانقسامات والخلافات الداخلية مما لا يسمح بالتصويت لصالحها.

لكن أحزاب المعارضة استطاعت إثارة الانقسامات داخل الحكومة عندما كشفت عن وجود مخططات سياسية لانعاش الاقتصاد على حساب مستويات معيشة الشعب. بالإضافة إلى خطة الديون المعدومة لدى البنوك وزيادة النفقات العامة بنحو ١٦ تريليون ين.

عبد اللطيف وهبة

فضلاً عن البيانات التى أوردتها المعارضة ، وسبق نشرها فى صحيفة الفايننشيال تايمز وذكرت فيها أن حالات الأفلاس قد زادت بنسبة ٢٥٪ نتيجة لاتجاه البنوك إلى تخفيض القروض التى تقدمها فضلا عن ارتفاع معدل البطالة، إلى رقم قياسى بلغ ٤,١٪ فى شهر إبريل الماضي، وانتحار ثلاثة رؤساء لشركات السيارات وما أدى إليه انهيار بنك هوكايدو تاكوشوكو فى نوفمبر ٩٧، من انهيار كثير من الشركات.

ونجاح حملة المعارضة فى هذا المجال لا يعنى أن الاقتصاد اليابانى على حافة الانهيار، أو أنه فقد كل فرصة للنمو وتجاوز الأزمة الراهنة، لكنه يعنى ببساطة أن اليابانيين ليسوا على استعداد للتضحية بمستويات المعيشة التى اعتادوها..

هزة فى البورصة

وقد أثارت استقالة هاشيموتو ردود فعل عالمية فى الأوساط السياسية والمالية. واعلنت الصين عن أملها فى أن تتمتع اليابان بالاستقرار السياسى حتى يمكن تحجيم آثار الأزمة المالية فى شرق أسيا. كما أحدثت هزيمة الحزب الحاكم اليابانى هزة فى بورصة طوكيو والبورصات الآسيوية وانخفض الين اليابانى حتى وصل إلى أدنى مستوياته هذا الأسبوع.

ودعا رئيس الوزراء الاسترالى جون هوارد اليابان لمواصلة الإصلاح الاقتصادى نظراً لأهميته فى العالم.

وإزاء تلك الأحداث بدأ الحزب الديمقراطى الليبرالى فى البحث عن خليفة رئيس الوزراء السابق وإن كان كيزو أبوتش وزير الخارجية أقوى المرشحين. فى حين دخل دائرة المنافسة سيروكو كاجياما وزير شئون مجلس الوزراء السابق.

لكن يونيتشيرو وزير الصحة يعد أفضل المرشحين من وجهة نظر اليابانيين نظرا لصغر سنه.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٨

الحزب الحاكم يختار رئيسه الجمعة

استطلاعات تؤكد تقدم اوبوتشي في سباق رئاسة الحكومة اليابانية

■ المناظرة بين المرشحين خلت من الشتائم والهجوم

طوكيو - وكالات ، انتهى الموعد المحدد لخوض السباق من اجل منصب رئيس الوزراء في اليابان حيث تقدم كل من وزير الخارجية كيزو اوبوتشي وكبير امناء مجلس الوزراء السابق سييركو كاجياما ووزير الصحة والرفاهية جونشيرو كويزومي باوراق ترشيحهم صباح امس لرئاسة الحزب الليبرالي الديموقراطي الحاكم.

ويتولى رئيس الحزب الحاكم رئاسة الوزراء تلقائيا نظرا لتمتعه باغلبية مريحة في مجلس النواب الياباني.

واطلق اعضاء في الحزب على المتسابقين الثلاثة اسماء مستعارة فاوبوتشي يشار اليه باسم «الرجل العادي» وكاجياما «الرجل العسكري» وكويزومي «الرجل غريب الاطوار». وسادت حالة من الترقب الاسواق اليابانية انتظارا لنتائج الانتخابات التي تجرى يوم الجمعة.

ومن المقرر ان ينتخب نواب الحزب الديموقراطي الحر في مجلس النواب البالغ عددهم ٢٦٣ عضوا واعضاء الحزب في مجلس المستشارين «الشيوخ» البالغ عددهم ١٠٣ اعضاء وممثل للحزب في كل من المقاطعات اليابانية وعددها ٤٧ مقاطعة زعيم الحزب يوم الجمعة المقبل وستجرى انتخابات اعادة اذا لم يحصل اي مرشح على الاغلبية المطلوبة خلال الجولة الاولى.

خروج عن البروتوكول

واشار محللون الى ان السباق الحالي هو خروج في حد ذاته على ما حدث في الماضي حين كان كبار قادة الحزب ينتخبون زعيم الحزب الجديد في حجرة مغلقة.

وقالت صحف يابانية انه على الرغم من النتائج الطيبة التي حققها كاجياما وكويزومي في استطلاعات الرأي الا ان اوبوتشي الذي يتزعم اكبر جناح في الحزب ضمن عددا من الاصوات يضعه في صدارة السباق ليفوز بمنصب رئيس وزراء اليابان الرابع والخمسين.

واستقال رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو متحملا المسؤولية عن الهزيمة التي مني بها الحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس المستشارين يوم ١٢ يوليو والتي اعتبرت استفتاء على فشله في اخراج اليابان من اسوا فترة ركود تشهدها البلاد منذ الحرب العالمية الثانية.

ومن المقرر ان يعين البرلمان رئيس الوزراء الجديد يوم ٣٠ يوليو ليرأس الحكومة على الاقل الى حين انتهاء فترة ولاية هاشيموتو في سبتمبر عام ٩٩.

وعقد المرشحون الثلاثة مؤتمرا صحفيا مشتركا قال فيه ابوتشي انه يريد سماع راس الجميع بشان السياسات التي يجب ان تتخذها الحكومة الجديدة لمعالجة الازمة الاقتصادية. اما كاجياما المريض بالسكري فقد ابدى استعداده لان يهب حياته لخدمة المنصب وقال كويزومي ان اليابان ثاني اكبر نظام اقتصاد في العالم بحاجة الى رؤية ملهمة وصورة جديدة.

وساد المؤتمر الصحفي جو من الكياسة والمجاملة وحرص كل مرشح على الا يهاجم منافسه.

وقالت صحيفة يوميوري شيمبون ان استطلاعا اجرته يظهر ان من المتوقع ان يحصل اوبوتشي على ١٧٠ صوتا من بين ٢٠٧ اصوات مطلوبة لتحقيق الاغلبية.

كويزومي.. الثاني

وجاء في المرتبة الثانية كويزومي الذي قدرت الصحيفة انه سيحصل على ٩٠ صوتا بينما جاء كاجياما الذي تفضله الاسواق المالية في المرتبة الثالثة وقدر عدد الاصوات التي سيحصل عليها بنحو ٦٠ صوتا ومن الممكن ان تتغير تلك النتائج بحلول وقت الاقتراع يوم الجمعة.

ونقلت الصحيفة عن كويزومي قوله على اقل تقدير ساجيء في المرتبة الثانية.

بينما نقلت عن كاجياما قوله انه اذا اضطر لتاييد اي من منافسيه فمن المستبعد ان يلقي بثقله وراء كويزومي.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٧ / ١٩٩٨

وقال كاجياما اذا طلب مني الاختيار في الجولة الثانية فلن اختار كويزومي.

واتفقت صحيفة نيهون كيزاي شيمبون مع الصحيفة الاولى في الراي وقالت ان الاستطلاع الخاص الذي اجرته وضع اوبوتشي في الصدارة ايضا وتحفظت بالمثل بشان ٩٠ صوتا مشيرة الى ان تلك الاصوات التي لم تحسم رأيها بعد قد تغير النتائج.

والقى وزير المالية هيكارو متسوناجا بثقله خلف كاجياما وهو المرشح الوحيد من خارج حكومة هاشيموتو. فكاجياما يلقى قبولا من جانب الاسواق العالمية لدعوته لاصلاحات حاسمة تخرج البلاد من فوضى الديون الصعبة حتى لو كان الثمن افلاس نصف بنوك اليابان.

